جامعـة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم

تخصص : العلوم الاقتصادية

فرع : ادارة اعمال

عنوان الاطروحة

اشكالية التنمية الاقتصادية في ظل العولمة

من إعداد الطالب:

الصغير ميسم

تحت إشراف:

البروفيسور لبيق محمد بشير

السادة اعضاء لجنـــة المناقشـة

أ.د. داني الكبير أمعاشو	استاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	رئيسا
أ.د. لبيق محمد بشير	استاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	مشرفا ومقررا
أ.د. كرزابي عبد اللطيف	استاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
أ.د.بن عبو جيلالي	استاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	ممتحنا

السنة الجامعية 2015/2014

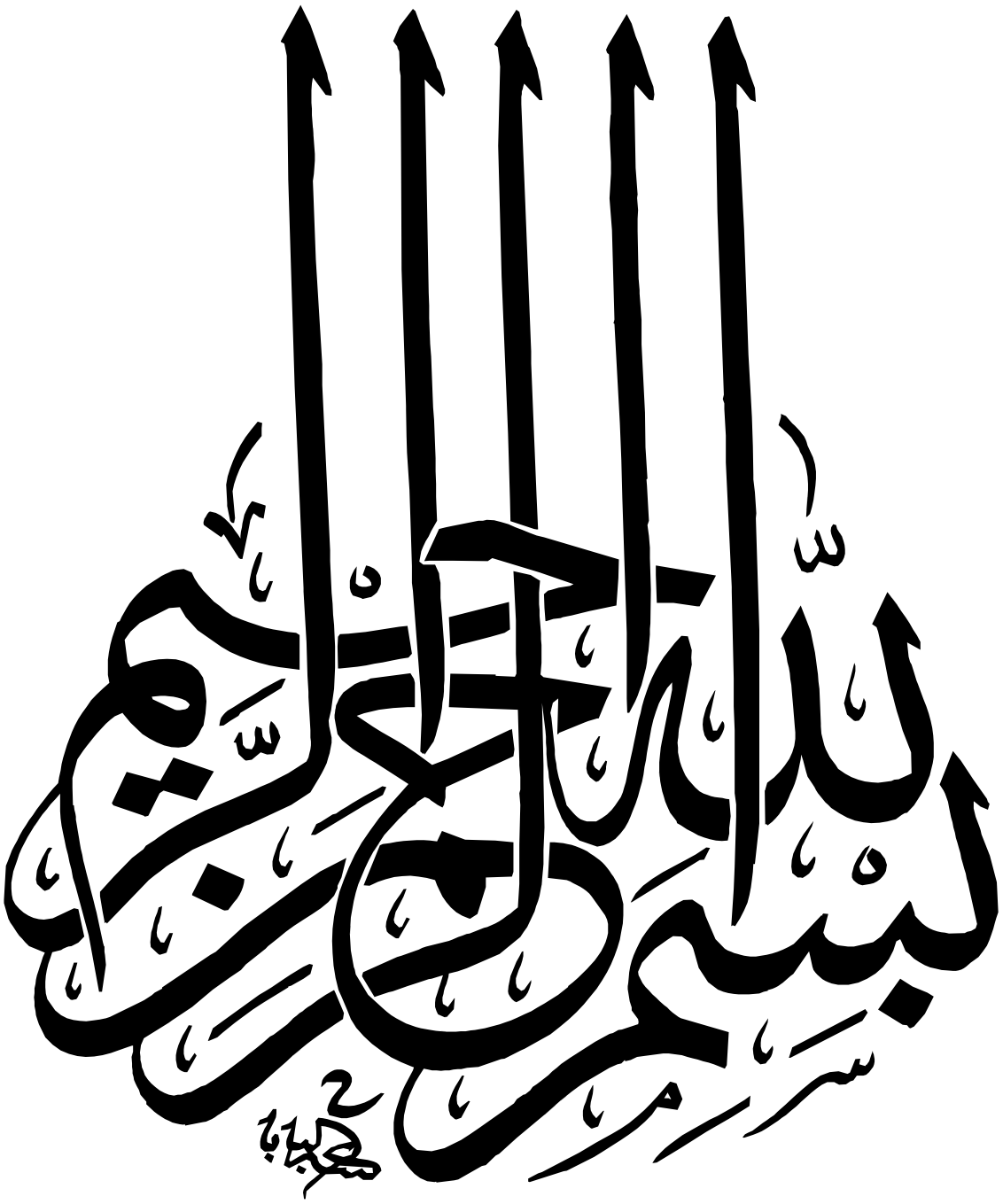
بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداء

اهدي هذا العمل المتواضع الى الوالدين الكريمين اعترافا مني بفضلهما الكبير واتمنى لهما دوام الصحة والعافية .

الى اخوتي واختيّ كما اهديها ايضا الى ابنتي الغالية والعزيزة مريم.

شكر وعرفان

الشكر الأول دائما للمولى عز وجل الذي يسر لي أمري وهون لي الصعب حتى إنهاء هذا العمل فالحمد لله حمدا يليق بكماله وثناء يليق بعظمته وفضله علينا وعلى الناس أجمعين وصلي وسلم على خير خلقه سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

و كما قال عليه أفضل الصلاة والسلام "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

أتقدم بالعرفان والشكر الجزيل لمن كان له بعد الله الفضل الكبير في انجاز هذا العمل الاستاذ الفاضل المحترم **لبيق محمد بشير** الذي كان مشرفا على هذا العمل من خلال نصائحه و توجيهاته و ملاحظاته القيمة ، فله مني التقدير والامتنان، أطال الله في عمره .

و يشرفني أن أتقدم بالشكر و الامتنان ايضا للأساتذة الكرام اعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة الاطروحة ولكل اساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

فهرس المحتويات

اهداء

شكر وعرفان

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الاشكال

الملخص

المقدمة العامة

الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية 8

مقدمة الفصل.....8

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية 10

المطلب الأول: إدراك الألم: فجوة التنمية ومشكلة الفقر 10

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية: المعنى والخصائص والأهداف.....17

المطلب الثالث: مستلزمات التنمية الاقتصادية وقياسها 28

المطلب الرابع: أساسيات ومقومات التنمية الاقتصادية في الفكر الرأسمالي والإسلامي 37

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية: النظريات والاستراتيجيات وعملية التمويل والمشاكل المترتبة عنها 51

المطلب الأول: نظريات التنمية الاقتصادية 51

المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية 57

المطلب الثالث: عملية تمويل التنمية الاقتصادية 63
المطلب الرابع: عقبات ومشاكل التنمية الاقتصادية 74
المبحث الثالث: التنمية المستدامة بين البعد الاقتصادي والبشري والبيئي: حديث الساعة
..... 80
المطلب الأول: ماهية التنمية المستديمة 81
المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية المستدامة 88
المطلب الثالث: التنمية البشرية المستدامة 90
المطلب الرابع: التنمية الاقتصادية والبيئة: تناسق أم تناقض 93
خاتمة: 96
الفصل الثاني:العولمة جدل في المفهوم وبعد المضمون والتحليل واثرها على اقتصاديات الدول..... 98
مقدمة الفصل: 98
المبحث الأول: ماهية العولمة 99
المطلب الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للعولمة 99
المطلب الثاني: تعاريف أخرى مختلفة حول العولمة 100
المطلب الثالث: التطور التاريخي للعولمة 106
المبحث الثاني: العولمة المالية: أزمة تنمية 115
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول العولمة المالية 116
المطلب الثاني : مراحل تطور العولمة المالية 119

المطلب الثالث: العولمة المالية: العوامل المفسرة والمزايا والعيوب..... 121
المطلب الرابع: مظاهر العولمة المالية 125
المبحث الثالث:ركائز و أجهزة العولمة المالية..... 144
المطلب الاول: صندوق النقد الدولي. 144
المطلب الثاني: الشركات متعددة الجنسيات و التكتلات الاقتصادية. 147
المطلب الثالث: البنك الدولي..... 161
المطلب الرابع. : منظمة التجارة العالمية 163
المبحث الرابع: العولمة واقتصادية دول الجنوب 168
المطلب الأول: فساد العولمة 168
المطلب الثاني: الأزمات المالية المتكررة 172
المطلب الثالث: مخاطر الفساد على التنمية الاقتصادية 194
المطلب الرابع: محاربة الفساد خاصية مميزة للحكم الراشد..... 196
المطلب الخامس: الحوكمة والاخلاق ودورهما في معالجة الازمة من الجانب الاسلامي .. 199
خاتمة: 203
الفصل الثالث: متغيرات التنمية الاقتصادية والعولمة وأثرهما على وضعية الاقتصاد الجزائري في ظل التطورات الراهنة 205
مقدمة الفصل:..... 205
المبحث الأول: قراءة تحليلية حول الاقتصاد الجزائري...... 206
المطلب الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري. 206

المطلب الثاني: البرامج التنموية في الجزائر. 226
المطلب الثالث: تحليل تطور الصادرات والواردات في الجزائر 241
المطلب الرابع: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودراسة حلول تأهيلها وتنافسها. 250
المبحث الثاني: العولمة والاقتصاد الجزائري فرصة أم تحدٍّ..... 264
المطلب الأول: الجزائر ومنظمة التجارة العالمية "OMC" 264
المطلب الثاني: سبل مواجهة تحديات الانضمام إلى OMC 276
المطلب الثالث: الشراكة الأورو متوسطية والشراكة مع الاتحاد الأوروبي والاستثمار الأجنبي المباشر 279
المطلب الرابع: الأزمة العالمية أحد مخرجات العولمة وعلاقتها بالاقتصاد الجزائري 286
المبحث الثالث: الحوكمة والتنمية الاقتصادية المستدامة قضايا الساعة وواقعهما في الاقتصاد الجزائري 294
المطلب الأول: التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر 295
المطلب الثاني:الاقتصاد الجزائري وعلاقته مع الحوكمة من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة..... 303
المطلب الثالث:معوقات ونقائص تطبيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر 306
المطلب الرابع: التوجهات التي يجب مراعاتها في الاقتصاد الجزائري من اجل وجود تنمية اقتصادية مستدامة.....308
خاتمة..... .310
الخاتمة العامة
قائمة المراجع

قائمة الجداول

عنوان الجدول	صفحة
الجدول رقم (01): عدد ونسبة السكان في البلدان النامية الذين يعيشون تحت خط الفقر	16
الجدول رقم (02): معدلات الوفيات ومعدلات الحياة في الدول النامية (1990)	31
الجدول رقم (03): معدلات الوفيات وتوقع الحياة في عدد من الدول عام (1990)	32
الجدول رقم (04): يوضح المؤشرات التعليمية في مجموعة من الدول	33
الجدول رقم (05): بعض المجموعات الاقتصادية الاقليمية في العالم اليوم والهدف من إنشائها.	160
الجدول رقم (06): مؤشرات مدركات الفساد 2011	171
جدول رقم (07): رصيد الموازنة العامة ما بين 1985 – 1990	210
جدول رقم (08): معدل نمو النتائج الداخلي الخام في الجزائر ما بين 1985 – 1990.	211
جدول رقم (09): معطيات حول الاقتصاد الجزائري خلال سنوات 2008-2009.	214
جدول رقم (10): حجم التدفق الاستثمارات الأجنبية على مجموعة من الدول (بالنسبة المؤوية من PIB)	216
جدول رقم (11): مركبات مؤشر GCI ومؤشر BCI	218
جدول رقم (12): نتائج تقييم البنك الدولي.	221
الجدول رقم (13): هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990-2007	224
الجدول رقم (14): هيكل الصادرات غير النفطية خلال الفترة 1990-2007	242
الجدول (15): بنية الواردات الجزائرية من 2003-2012 الوحدة: مليون دولار	247

قائمة الاشكال

عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (01): مراحل النمو حسب روستو	53
الشكل رقم (02): تمثيل الحاجات الأساسية للفرد	61
الشكل رقم (03): صيغ الاستثمار وأساليب التمويل الإسلامي المرتبطة بها	70
الشكل رقم (04): الحلقة المفرغة للفقر	76
الشكل رقم (05): الحلقة المفرغة لتموين رأس المال	76
الشكل رقم:(06) أبعاد التنمية المستدامة	87
الشكل رقم (07): تكامل أبعاد التنمية المستدامة: التنمية الاقتصادية المستدامة والتنمية البشرية المستدامة واستدامة البيئة	95
الشكل رقم (08) : عملية مبادلات سعر الفائدة.	139
الشكل رقم (09): الوضعية التنافسية للدول العربية ضمن مؤشر GCI.	220
الشكل رقم (10): مقارنة بالنسبة لمؤشرات GCI وBCI	222
الشكل رقم (11): مقارنة وضعية الجزائر مع مجموعة دول ضمن التقرير التنافسية الدولية للبنك العالمي	225
الشكل (12): تطور بنية الواردات	229
الشكل (13): النسب المئوية للواردات خلال سنة 2011	248
الشكل (14): مسار عملية إعادة التأهيل.	249

الملخص: لما يحاول الجنوب ان يتطور تفرض عليه العولمة توجها اقتصاديا غير ملائم في كثير من الاحيان. من جهة اخرى تصدير المواد الاولية كمواد الخام يعتبر كمصدر دخل بالنسبة للجنوب فهو بذلك

يعزز ويفضل استنفاذه حيث نلاحظ هنا كل من اعراض المرض الهولندي ومع ذلك فان تعقيد المشكلة لا يزال يغذي الجدل لذلك.

حيث تهدف الدراسة الى تحديد فرضيات تفسر سوء التنمية الاقتصادية والانبساط والرضوخ الى الخارج في كل الامور الى الخارج او التخلف للجنوب حيث انه في اطار العولمة الهدف هو محاولة لحل المشكلة عن طريق استخراج الفرضيات المتناقضة وهي النتيجة المرجوة.

الكلمات المفتاحية : العولمة – التنمية الاقتصادية – التنمية المستدامة – الحكم الراشد – نجاعة السوق – اخلاقيات الاعمال – الاستثمار الاجنبي المباشر – انظمة معلوماتية – الفقر – التخلف

Résumé :

Quand le sud tente de se développer, il est confronte aux contraintes de la mondialisation, elles s'expriment à travers une orientation économique souvent inadéquate.

D'une autre coté, les recettes du sud proviennent essentiellement de l'exportation de matières premières. Ainsi le sud favorise l'épuisement de ses ressources, de cette manière il s'expose à ce lui est appelé (la maladie hollandaise). Cette problématique complexe continue de faire l'objet de débats.

Notre étude vise à identifier les facteurs expliquant le mal développement et de l'extraversion vers l'extérieur dans touts les choses à l'étranger ou sous développement du sud. Autrement dit l'étude vise à résoudre le problème en posant par l'identification de ses déterminants dans le cadre de la mondialisation.

Les mots clés : mondialisation-développement économique-développement durable-la bonne gouvernance- l'efficacité du marché-IDE-la pauvreté-systèmes d'information**.**

المقدمة العامة:

لقد شهد العالم خلال السنوات القليلة الماضية عددا من التحولات الاساسية التي طالت مختلف جوانب الحياة المعاصرة في كافة دول العالم على اختلاف تكويناتها ومستويات تقدمها بحيث لم يعد ثمة خلاف على ان المتغيرات العالمية النوعية المتدفقة التي ميزت العقدين الاخيرين من القرن العشرين سواء في السياسة والاقتصاد والتطور العلمي تختلف عن المتغيرات السابقة التي امتدت حتى بدايات عقد الثمانينات من القرن العشرين فالأوضاع الجديدة ستتيح فرصا لبعض اطراف النظام الاقتصادي العالمي وهؤلاء هم صانعوه في الواقع بينما على البعض الاخر مواجهة تحديات مختلفة ومتنوعة وقد تكون كبيرة اذ لا ريب في ان تلك التحولات تؤثر على مسار التنمية الاقتصادية بالدول النامية اذ ان لفظ التنمية قد يبدو وانه بعد ما كان يعبر عن امال وطموحات كبيرة مختفي اليوم في الابجديات الاقتصادية وضمن طيات تقارير الخبراء الوطنيين والدوليين لتحل محله الفاظ التعديل الهيكلي الاصلاح الاقتصادي التنافسية العولمة ...الخ لهذا يجب عدم التمسك بالماضي دون ان نعني نسيانه او تناسيه والتوجه نحو المستقبل دون غموض اخدين بعين الاعتبار متطلبات الحاضر بكل واقعه وذلك من اجل مواجهة هذه التيارات المتعاقبة من الاراء والتطبيقات المسيطرة بكثافة.

فالملاحظ في زمن العولمة انه قد تمت الموافقة على تكوين تكتلات اقتصادية وتعاظم حجمها ومجالها، وهو ما يدل حتما على أنه لا مكان للدول في العولمة إن لم تندمج في فضاءات اقتصادية. وأن التكتلات إحدى دوافع العولمة الناشئة لأنها تهدف إلى تنشيط التبادل والمتاجرة والاستثمار، فأصبح بروزها في تزايد مستمر هذا ما يدل على قوة العوامل التي دفعت إلى وجودها.

إلا أن الدول النامية وبالرغم ما يتوفر لها من مقومات التكتل لم تشهد قيام تكتلها الاقتصادي الذي تواجه به عولمة الاقتصاد ومختلف التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا، فأصبحت اقتصادياتها في الوقت الراهن من غير المعقول أن تكون بمعزل عن تلك التطورات والمستجدات، كما أنها لا تستطيع أن تتوقف عن الاندماج في الاقتصاد العالمي، واندماجها قد يتوافق مع إتاحة فرص جديدة

للتقدم الاقتصادي للدول، إلا أنه في المقابل يعني تصاعدا كبيرا في التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة خاصة صناعيا وماليا واكبر دليل على ذلك الازمة المالية العالمية سنة 2008 والتي تعتبر العولمة المالية ذات صلة بكل ماحدث من خلال التحرير الكامل لرؤوس الاموال وهذا ما اثار الكثير من التساؤلات حول امكانية العولمة تحقيق تنمية شاملة.

وعلى هذا الاساس نستطيع القول بان التنمية تحدي تواجهه الدول النامية، حيث أصبحت معاناتها تتجه نحو التفاقم بسبب تراكم حجم مديونيتها واستنزاف مواردها الطبيعية وارتفاع معدلات التضخم، والعجز في موازين مدفوعاتها وانتشار البطالة والتدهور المستمر في الوضعية الغذائية. هذا ما أدى إلى ظهور عدة دراسات تحاول أن تتصور مستقبل هذه الدول. ويتضح ذلك جليا من خلال الندوات والمؤتمرات التي تعقد في مختلف جهات العالم. فلعل هذا الاخير يحتم على الدول النامية أن تفكر في طرق جديدة لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها، والتوجه الجاد من أجل تنفيذ مشروعات التكامل الاقتصادي التي تم التوصل إليها. حيث أصبحت هذه الدول تتعامل مع عالم تتلاشى فيه الحدود الجغرافية والحواجز التجارية تدريجيا بين أسواقه، خاصة بعد العمل باتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ووجود تكتلات اقتصادية تتمتع بقدرات إنتاجية هائلة، كل هذا سوف يؤدي إلى تزايد خطورة المنازعات التجارية وإلى وقوع أضرار بمصالح الدول النامية.

فمفهوم التنمية الاقتصادية هو ضروري بالنسبة لهذه الدول ولكن لا يمكن ان يتحقق بمجرد اللجوء الى قوى السوق كما تشيعه وتفرضه الايديولوجية الدولية المسيطرة المتمثلة في اليات العولمة بشتى انواعها بل يمكن ان يتم في اطار نظام اقتصادي يستخدم اليات السوق ويمنح ايضا حيزا شاسعا لتدخل الدولة وهذا النظام نفسه يفرض تواجد اسلوب منهجي عقلاني متعلق بالقرارات المحلية العامة وخصوصا الاستراتيجيات الشاملة للتنمية الاقتصادية التي تاخد بعين الاعتبار مختلف الابعاد سواء البعد الاقتصادي او الاجتماعي او البيئي .

وعليه تكمن اشكالية موضوعنا في **التساؤل الرئيسي التالي**:

اين تكمن الاشكالية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وذلك في ظل متغيرات عالمية غير ثابتة فرضها نظام العولمة على الدول وخصوصا الدول النامية حتى تستطيع النهوض والخروج من شبح الازمات؟

الاسئلة الفرعية: من اجل التعرف على متغيرات الدراسة وبناء خلفية حول الموضوع لا بد من طرح بعض التساؤلات الفرعية وهي كالتالي

1-ما هي التنمية الاقتصادية؟ وما هي محدداتها؟

2-ما هي مختلف نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية؟

3-ماهي العولمة؟ وما هي سماتها؟ وهل يمكن للعولمة ان تكون سبيل لتحقيق التنمية بالنسبة لدول العالم وخاصة النامية؟

4-كيف يمكن للدول خصوصا النامية التكيف مع متطلبات العولمة محققة في نفس الوقت اساس التنمية الاقتصادية والمتمثل في الرفاهية؟

5-كيف يمكن للدول خصوصا النامية بناء نموذج عقلاني تنموي يقضي على الفقر والتخلف وتحقيق الرفاهية الاقتصادية؟

6-ماهو واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر؟ وما هي ابرز العراقيل التي تواجهها؟ خصوصا وان الجزائر تتجه نحو التحرر وتطبيق اليات اقتصاد السوق والسعي الى الانضمام الى احد الاجهزة المحركة للعولمة وهي المنظمة العالمية للتجارة.

فرضيات الدراسة: للإجابة على الاشكالية المطروحة سابقا لا بد من صياغة بعض الفرضيات وهي كالتالي:

1- تعتبر العولمة نقمة ونعمة في نفس الوقت على الدول النامية .

2- العولمة تصدر التبعية الاقتصادية لا التنمية الاقتصادية.

3-الاستثمار الاخلاقي والحكم الراشد يعتبران كصمام امان لمواجهة العولمة وسبيل لتحقيق التنمية والرفاهية الاقتصادية والقضاء على الفقر بالنسبة للدول النامية خاصة.

المنهج المستخدم: حتى نتمكن من دراسة اشكالية بحثنا واختبار مدى صحة الفرضيات ارتأينا ان نتبع المنهج الوصفي التحليلي نظرا لان موضوعنا يدخل ضمن اطار الاقتصاد الكلي فلا بد علينا ان نقوم بتفحص شامل ودقيق لمختلف الوثائق والمراجع التي لها علاقة ببحثنا ومن ثم وصفها وتحليلها وجعلها في الاطار المحدد للأطروحة وهذا بهدف التقليل او تفادي كل من التحيزات المعرفية حتى نحقق لموضوعنا المصداقية والموضوعية الدقيقة. بالإضافة الى المنهج الاستقرائي بحيث سوف نقوم بالاستعانة بمختلف التجارب التي لها علاقة بموضوعنا سواء من الجانب الايجابي او الجانب السلبي ونحاول بقدر الامكان التقليل من السلبيات والاستفادة من الايجابيات او المزايا وذلك عن طريق عملية الاستقراء وإسقاطها على واقع مجتمعنا.

كما سنحاول قدر الامكان في اقتراح نموذج اقتصادي ذات متغيرات كمية يساعد على اعطاء الاشكالية مسارا اخر.

اسباب اختيار الموضوع: هناك عدة اسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع بالذات وهي كالتالي :

1-يعتبر الموضوع حديث الساعة لما يكتسيه من اهمية نظرا ونحن نعيش اليوم عدة ازمات تتخبط سواء بالاقتصاد العالمي او بالاقتصاد الوطني والتي تندرج كلها في عوامل التنمية الاقتصادية وهي حساسة جدا كالاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر التشغيل والقضاء على البطالة الناتج المحلي الخام وتحقيق النمو الاقتصادي الاجور وتحسين القدرة الشرائية...الخ فهذه المواضيع الحساسة جعلتنا نفكر في دراسة وتحليل مختلف النقاط التي تعيق مسار التنمية الاقتصادية بالنسبة للدول النامية خاصة مع التطرق لحالة الجزائر باعتباره البلد الذي يهمنا امره.

2-محاولة التمعن وإدراك مختلف جوانب مصطلح العولمة الذي طالما تكلم عنه الكتاب والمحللون والذي اعتبروه المصطلح الذي له عدة اوجه والذي يأتي بالتنمية بكل ابعادها وفي نفس الوقت يعيقها فهذا التناقض جعلنا نعطي اهمية لهذا الموضوع ونقوم بدراسته.

3-الفهم الخاطئ لمصطلح تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية عامة والجزائر خاصة وربطه بالتوجه السياسي وتحقيق مصلحة فئة معينة دون مراعاة الوضع الحالي والمستقبلي والذي قد يؤثر على الدولة ولا تستطيع تحقيق الرفاهية لشعبها او العدالة الاجتماعية نظرا لعدم وجود تضافر الجهود وعدم تحقيق المصلحة العامة التي تسعى له التنمية الاقتصادية وهذا ما هو موجود فعلا.

4-الشرخ الموجود بين ما هو نظري والتطبيق الفعلي والواقعي.

5-يدخل في اطار تخصص الباحث المتمثل في ادارة الاعمال.

اهمية وأهداف الدراسة: تتجلى أهمية هذا الموضوع في معرفة وتحديد وإدراك الالم الذي اصاب الدول التي تبحث عن تنمية والذي ادى بها الى مشكل اساسي يتمثل في التدهور والتبعية الاقتصادية بالرغم من وجود كل المتطلبات اللازمة والتي تساعد على تحقيق تنمية اقتصادية شاملة بالإضافة الى معرفة أهم الخيارات الإستراتيجية التي تتلاءم مع اقتصاديات الدول النامية، وذلك من اجل تحسين الأداء الاقتصادي والتعامل مع العولمة من موقع التكافؤ لا من موقع التبعية. خصوصا ونحن لدينا منبع اساسي ونرى الغرب يتجه اليه لحل المشاكل ألا وهو الاقتصاد الاسلامي والذي يحقق مفهوم التنمية بكل ابعادها . وعلى هذا الاساس نسعى من خلال دراستنا الى تحقيق **الاهداف التالية:**

1-تحديد الاطار العام والمفهوم الصحيح لعملية خلق القيمة المضافة التي ترتكز عليها عملية التنمية الاقتصادية والتي تساهم في تحقيق الرفاهية والعدالة الاجتماعية والقضاء على كل انواع الفقر والتخلف.

2-العولمة سلاح ذو حدين اذ يجب الوصول الى تحقيق وتنصيب شبكة معلوماتية ذات مصداقية حتى نتمكن من التخطيط الذي يؤدي بنا الى تنمية حقيقية.

3-محاولة الوصول الى بلورة اطار يجمع كل من عقلانية المورد البشري وترشيد الوسائل المالية وتوفير التكنولوجيا الملائمة لغرض الانتاج الجيد.

4-ابراز مختلف نقاط التوافق والتعارض حول مسارات التنمية وذلك بين الدول الرأسمالية والدول النامية وذلك حتى يتسنى لهذه الاخيرة من مواكبة التطورات من جهة والعمل على تجسيد يقظة استراتيجية ونشر الوعي السليم المتعلق بالتنمية الاقتصادية .

الدراسات السابقة: فيما يخص الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع وجدنا بان هناك بعض الابحاث تطرقت الى بعض العناصر التي ترتبط مباشرة بالمتغير الاول والمتمثل في التنمية الاقتصادية والتي لها علاقة ايضا بعناصر المتغير الثاني من الدراسة ألا وهو العولمة فعلى سبيل المثال :

1-عبد الرحمان بن سانية **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية** اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية نوقشت بجامعة تلمسان الدفعة 2013/2012 حيث تطرقت هذه الدراسة الى كيفية تحقيق تنمية مبنية على انطلاقة جيدة اخذة بعين الاعتبار مختلف النظريات والنماذج بما فيها النموذج الصيني للتنمية وذلك كله يتم في ظل متغيرات عالمية غير ثابتة .

2-رابح حمدي باشا **ازمة التنمية والتخطيط في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية** اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية نوقشت بجامعة الجزائر للسنة الجامعية 2007/2006 اذ ان الباحث تطرق الى اهم المشاكل التي تعصف بالدول النامية تاركة وراءها ازمات تتعلق بالاقتصاد الكلي والتي لا تؤدي بهذا الاخير الى تحقيق تطور و تنمية شاملة حيث قد استفدت بشكل كبير من هذه الدراسة في استلهام فكرة البحث وتصور التقسيمات الكبرى له إلا انه ما يؤخذ على الدراسة هو الحلول المطروحة المبنية على التخطيط التي لا تخدم بنسبة

كبيرة الدول النامية بالإضافة عدم وضوح الاستراتيجيات والبدائل المتاحة والتي تسمح بمواكبة المتغيرات العالمية.

تقسيم الدراسة: للإجابة على الاشكالية السابقة واختبار مدى صحة الفرضيات تم تقسيم دراستنا الى ثلاثة فصول اساسية بحيث تضمن الفصل الاول الاطار النظري للمتغير الاول من الدراسة والمتمثل في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال ابراز اهم المفاهيم المتعلقة به ناهيك عن النظريات والنماذج والاستراتيجيات التي تدخل في اطار تحقيقه بالإضافة الى التنويه بالمنهج الاسلامي للتنمية الاقتصادية .

اما الفصل الثاني فكان بمثابة تصور عام حول المتغير الثاني والذي يتمثل في العولمة حيث تم ابراز مدى حتمية العولمة المفروضة على الدول النامية وعلاقتها بتطبيق التنمية الاقتصادية

اما الفصل الثالث والأخير فكان بمثابة اسقاط على واقع الاقتصاد الجزائري لمعرفة مدى تأثر هذا الاخير بالعولمة وهل تعتبر عامل ايجابي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

صعوبات الدراسة هناك العديد من الصعوبات التي واجهتنا اثناء القيام بهذا البحث والمتمثلة في نقص المراجع والمصادر التي تتحدث عن التنمية الاقتصادية وذلك فيما يخص الواقع التنموي للدول النامية نظرا لوجود عدة مشاكل غير مفهومة وغير واضحة والتي تعيق احداث المسيرة التنموية.

الفصـل الاول

الاطار النظري للتنمية الاقتصادية

مقدمة الفصل

لقد أصبح مفهوم التنمية عنوانا للكثير من السياسات والخطط والأعمال على مختلف الأصعدة، كما اصبح هذا المصطلح مثقلا بالكثير من المعاني، وإن كان يقتصر في غالب الأحيان على الجانب الاقتصادي ويرتبط إلى حد بعيد بالعمل على زيادة الإنتاج الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الاستهلاك لدرجة أصبحت معها حضارات الأمم تقاس بمستوى دخل الفرد ومدى استهلاكه للمواد الغذائية والسكنية بعيدا عن تنمية خصائصه ومزاياه وإسهاماته الإنسانية وتحقيق الأهداف التي خلق من أجلها. فالتنمية في حقيقتها عملية حضارية، لكونها تشمل مختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحث رفاهية الإنسان وكرامته، وهي أيضا بناء للإنسان وتحرير له، وتطوير لكفاءاته وإطلاق لقدراته، كما أنها اكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها وحسن تسخيرها. حيث اقتصرت معالجة الأنظمة الاقتصادية الغربية والشرقية على الجوانب المادية للحياة فبقي الإنسان أسير الصراع المادي، وأصبح ينظر إليه كأنه وسيلة من الوسائل الاقتصادية التي يجب أن تستعمل بكفاءة وعقلانية لتحقيق التنمية الاقتصادية مثله مثل أية وسيلة إنتاج أخرى، ويمثل هذا العنصر مفترق الطرق بين الفكر الاقتصادي الوصفي والفكر الإسلامي، حيث هذا الأخير يركز على الجانب الأخلاقي في علاجه لأية مشكلة اقتصادية تعتبر بمثابة الألم الحقيقي في حدوث فجوة التنمية الاقتصادية، وبناء نموذج اقتصادي يتصف بالدقة والصلاحية لكن زمان ومكان خصوصا ونحن نعيش اليوم نكسات وأزمات اقتصادية ومالية تؤثر على تحقيق التنمية الاقتصادية.حيث يندرج في إطار هذا الفصل العناصر التالية:

1- كل المفاهيم والأساسيات والمستلزمات التي تعني بالتنمية الاقتصادية مع الإشارة المبدئية للفكر الإسلامي.

2- كل النظريات والاستراتيجيات التي تعتمد عليها التنمية الاقتصادية من أجل تحقيق الهدف، بالإضافة إلى كيفية التمويل وذكر مختلف لعقبات والمشاكل التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية.

3- التطرق إلى كل أبعاد التنمية الاقتصادية سواء الاقتصادي أو البشري أو البيئي.

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

يجمع مفكرو علم الاقتصاد على أن التنمية هي عملية تغيير موجهة ومعقدة وشاملة تضم كافة جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والأيديولوجية، وتستهدف إحداث تغييرات بنائية ووظيفية في المجتمع، وسعيا لتحقيق أكبر قدر من الرفاهية للإنسان. فقد أفلحت في استقطاب اهتمام المفكرين والعلماء منذ عصور قديمة لدراستها وتحليلها بهدف الكشف عن آليات التغير وأساليب التنمية خصوصا في الإطار الاقتصادي.

وكانت هاته التصورات رؤى ووجهات نظر شخصية لتناول مشكل التنمية ومعرفة مداخلها العلمية والمنهجية بغية استثمارها من أجل استنهاض الواقع المتخلف.[1]

المطلب الأول: إدراك الألم: فجوة التنمية ومشكلة الفقر

لقد أصبحت التنمية الاقتصادية مسألة اجتماعية وسياسية تحتل مكانا بارزا في الأمور العالمية، والأكثر من ذلك أنه كذلك غدت دراسة التنمية الاقتصادية ومشاكلها تحتل اليوم مركز الصدارة في الفروع التي يبحثها الفكر الاقتصادي العالمي.[2] وعلى هذا الأساس قد طرح **دودلي سيزر**[3] السؤال الأساسي والرئيسي عن معنى التنمية بشكل محكم ودقيق والتي أدرك من خلاله الأم الحقيقي، حيث قام بصياغة هذا السؤال من خلال ثلاثة أسئلة اساسية وهي: **ما الذي حدث للفقر؟ ما الذي حدث للبطالة؟ ما الذي حدث لعدم المساواة وكيف يمكن حل هذه الآلام؟**

كل هذه الأسئلة تركز حول جانب واحد أساسية ألا وهو **التخلف أو فجوة التخلف**، ونظرا للتشابك القائم بين جوانب التخلف، فقط أدخل بعض الكتاب مفهوم حلقات الفقر المفرغة، وتعني كل حلقة منها مجموعة من العوامل تعتبر اسبابا ونتائج في آن واحد، حيث أن انخفاض الدخول في الدول النامية هو السبب الرئيسي لتدني معدل الإدخار وبالتالي تجنب الأفراد إيداع أجزاء من

[1] العابد ميهوب، **"التنمية في فكر مالك بن نبى"**، مجلة الدراسات الإسلامية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، العدد الأول، ماي 2013، ص.574.
[2] محمد عد العزيز عجمية، **"التنمية الاقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياساتها)"**، الدار الجامعية، الإسكندرية 2003، ص.13.
[3] ميشيل تودارو، **"التنمية الاقتصادية"**، دار المريخ، الرياض، 2006، ص.52.

دخلهم في البنوك أو المؤسسات الاستثمارية لتكوين التراكم الرأسمالي اللازم للاستثمارات في المشاريع الإنتاجية وبالتالي انخفاض معدل الاستثمار مما يولد انخفاضا في الإنتاج وبالتالي ركود الزيادة في معدل الدخل القومي وهذا ما يسمى **بالحلقة المفرغة**[1].

1-مشكلة التخلف الاقتصادي

من الصعوبة يمكن إعطاء تعريف متفق عليه للتخلف الاقتصادي (Economic Backwardness)، لأن مشكلة وألم التخلف مركبة ومعقدة ومتصلة بجوانب عديدة اقتصادية وسياسية واجتماعية، ونظرا لاختلاف وجهات النظر فقد أخذ كل واحد ينظر إليها من زاوية معينة، فمنهم من يرى البلد المتخلف هو البلد الذي لا يمتلك إمكانات وآفاق النمو الاقتصادي ومنهم من يرى أن البلد المتخلف هو الذي يعاني من ندرة الموارد الاقتصادية أو من سوء استخدام الموارد أو الاثنين معا، ويقول البعض أيضا بأن البلد المتخلف هو البلد المتخلف تكنولوجيا وهذا صحيح لأن التخلف التكنولوجي هو نتيجة من نتائج التخلف. والتخلف طبقا للفكر الحديث ينظر له على أنه ظاهرة متعددة الأبعاد **اقتصادية واجتماعية وديمغرافية وسياسية**[2]. حيث عرف أيضا مالك بن نبي التخلف من خلال تبيان اسبابه المتمثلة في التالي:

أ- القابلة للاستعمار[3]: أشار مالك بن نبي إلى مفهوم القابلية للاستعمار كمفهوم تحليلي لواقع المسلمين وذلك بسبب التخلف الذي م في بلادهم، فقد استكان المجتمع إلى الراحة ولا ترجع هذه الحالة الانهزامية إلى الاستعمار بل هناك كما يقول مالك بن نبي معامل آخر ينبعث من داخل الفرد، الذي يقبل على نفسه تلك الصعبة والسير في تلك الحدود الضيقة التي رسمها الاستعمار وحدد له فيها حركاته وأفكاره وحياته.

[1] ناصري نفيسة، **"دور الاستثمار الأجنبي لمباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية دولية، جامعة تلمسان، الدفعة 2013-2014، ص.04.
[2] مدحت القريشي، **"التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)"**، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص.20.
[3] العابد ميهوب، **"التنمية في فكر مالك بن نبي"**، مرجع سبق ذكره، ص.ص.574-575.

ب- عدم الفعالية: أن الإنسان يحمل أفكارا صحيحة ولكنه لا يستطيع تطبيقها في دنيا الواقع، كفريسة تعرضت للشلل، لأن البيئة التي تحيط به وتغذيه بثقافتها أصبح مثلها الأعلى، وفي المقابل نجد عند الغربيين أفكارا قد لا تثبت أمام النقد الموجه لها ولكنهم استخدموها إلى أقصى ما يستطيعون مثل: **فكرة التقدم**. حيث هناك خلل في طريقة تفكيره والتي تؤدي إلى عدم الفعالية، والمشكلة أن مجتمع ما بعد التحضر يسير إلى الخلف بعد أن انحرف عن طريق حضارته وانقطعت صلته بها[1] ومن بين الأمثلة التي نطرحها والتي لها علاقة بما سبق ما يلي:[2]

1. مرض السهولة: يميل الإنسان المسلم في تقويمه للأشياء إما للغلو فيها أو للحط من قيمتها، ويتمثل هذا في نوعين من الأمراض، فإما أن الأمور سهلة جدا ولا تحتاج إلى تعب وكد، والحل بسيط، وإما أن الأمور مستحيلة، حيث أن بعض الناس تدعوه إلى تفكير عميق في موضوع ما من الموضوعات فإنه يكتفي بتفسير سطحي، وعندما تخطط السياسة طبقا لمبدأ السهولة فإنها سوف تجتذب إلى تيارها كثيرا من الناس ذوي النوايا الطيبة (الذين يقدرون الأشياء بناء على سهولات الحاضر، لا على صعوبات المستقبل.
2. مرض الاستحالة: حيث تطرقنا سابقا إلى مرض السهولة فإنه قد يحدث العكس، فيرى الإنسان خصوصا المسلم أن الأمور مستحيلة، ويقف أمامها عاجزا، وهي في الحقيقة غير مستحيلة ولكن ربما يضخمها عمدا حتى لا يتعب نفسه في الحل، أو أنه يشعر بصغر همته فيحكم عليها بالاستحالة، وقد مرت فترة كانت بعض الشعوب تنظر إلى صعوبة إخراج المستعمر من بلادها.

ج- عدم توازن آليات التبادل التجاري: تعمل الدول الرأسمالية على استغلال الدول المتخلفة من خلال ربط اقتصاد الثانية بالأولى، حيث تحاول الإمبريالية والطبقات الحاكمة المحافظة على اقتصاديات بلدان العالم الثالث واستمرارية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة في تلك البلدان، كما تعترض الدول المتقدمة أن تتحول الدول النامية إلى مصنعة وتنمية نفسها ذاتيا،

[1] مالك بن نبي، **"مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي"**، الطبعة 2، ترجمة محمد عبد العظيم، دار الدعوة، القاهرة، 1970، ص.43.
[2] مالك بن نبي، **"وجهة العالم الإسلامي"**، دار الفكر، الطبعة السادسة، دمشق، سوريا، 2006، ص.80.

لأن ذلك يقلل اعتماد الدول النامية على الدول المتقدمة في تصريف المواد الخام التي تنتجها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه يؤدي إلى تقليص دور البلدان النامية في تصريف المنتجات الأجنبية.[1]

2- مظاهر وسعات التخلف:

إن الفجوة التي تفصل ما بين البلدان المتخلفة والبلدان المتقدمة تسمى بفجوة التخلف (أو فجوة التنمية)، وتقاس هذه الفجوة باستخدام معايير متعددة أبرزها الدخل، وان الفروقات في متوسط الدخل الفردي الحقيقي تمثل فجوة الدخل، ومعلوم أن مواقع البلدان على مسار التطور تتغير بتغير هذه الفجوة حيث كلما كانت معدلات النمو المحققة في البلدان المتخلفة متدنية قياسا بما تحققه البلدان المتقدمة من تفوق في شتى ميادين الحياة كلما اتسعت فجوة التخلف فيما بينها والعكس صحيح.

وتقاس الفجوة عمليا بين البلدان المتخلفة والبلدان المتقدمة من خلال نسبة معدل دخل الفرد في المجموعة الثانية (البلدان المتقدمة) إلى المجموعة الأولى (البلدان المتخلفة)، ونحصل على حجم الفجوة بعدد المرات التي يزيد متوسط الدخل في البلدان المتقدمة على مثيله في البلدان المتخلفة، وعلى سبيل المثال بلغت الفجوة خلال 1980 و1999 كما يلي[2]:

$$\text{الفجوة في عام } 1980 = \frac{10610}{260} = 41 \text{ مرة}$$

$$\text{الفجوة في عام } 1999 = \frac{25730}{410} = 62 \text{ مرة}$$

وتبين الأرقام أعلاه أن فجوة الدخل تتسع عبر الزمن فيما بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة فقد تمثل مستوى دخل الفرد في البلدان الغنية 41 مرة في عام 1980 ثم ارتفع إلى نحو 62 مرة في عام 1999.

[1] العابد ميهوب، **"التنمية في فكر مالك بن نبي"**، مرجع سبق ذكره، ص.ص.575-576.
[2] مدحت القريشي، **"التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)"**، مرجع سبق ذكره، ص.ص.21-22.

ما هي مظاهر وسمات التخلف؟ إن فجوة التنمية أو فجوة التخلف جعلت من البلدان لمتخلفة تشترك بالعديد من السمات والمظاهر التي تميزها عن غيرها ومن بين هذه السمات ما هو مرتبط بالهيكل الاقتصادي المشوه ومنها ما هو ظاهري[1]. ومن أهم السمات التي تندرج ضمن المجموعة الاقتصادية ما يلي:

- التخصص: تتسم البلان المتخلفة بأنها تتخصص بالمنتجات الأولي كالزراعة والصناعات الاستخراجية دون أن تمتد عملية الإنتاج لتشمل المراحل اللاحقة. ولهذا يسهم القطاع الزراعي في البلدان المتخلفة بالحصة الأكبر في تكوين الناتج القومي الإجمالي، ويستوعب الجزء الأكبر من العاملين، كما تشكل الصادرات الزراعية الجزء الأكبر من حجم الصادرات الإجمالية، ويتسم القطاع الزراعي بالتخلف التكنولوجي وأن معظم الإنتاج الزراعي يستهلك ذاتيا.[2]
- اختلال هيكل الصادرات: تعاني هذه البلدان من ظاهرة اختلال هيكل الصادرات، حيث تتركز في سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع الأولية في حين أن استيراداتها من الخارج تكون متنوعة. ومعلوم أن الاعتماد الكبير على سلعة أو سلعتين في التصدير يؤدي إلى حوث تقلبات كبيرة في عوائد الصادرات وبالتالي اعتماد عملية التنمية الاقتصادية فيها على موارد متقلبة وغير مستقرة.[3]
- تخلف السكان: إن محدودية الإمكانات المادية لتوفير الاستثمار البشري اللازم لتطوير قدرات الأفراد ومهاراتهم يبقي السكان بمستوى متدني من القدرة والمهارة والكفاءة الإنتاجية. ويعود ذلك إلى انتشار الأمية وانخفاض مستوى الصحي للسكان، وانعدام أو ضعف القدرة على الحركة لعنصر العمل، سواء جغرافيا أو مهنيا، إضافة إلى تأثير نظام القيم والتقاليد السائدة في المجتمع والذي لا يشجع على الزيادة.[4]

[1] الطاهر سعود، **"التخلف والتنمية في فكر مالك بن نبي"**، مركز دراسات فلسفة الدين، دار الهدى، ط1، 2006، ص.38.
[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص.30.
[3] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص.32.
[4] العابد ميهوب، **"التنمية في فكر مالك بن نبي"**، مرجع سبق ذكره، ص.577.

أما السمات التي تندرج ضمن المجموعة الظاهرة أو المعنوية ما يلي:

- غياب عالم الأفكار: عندما يكون عالم الأفكار منعدما يصاب المجتمع بحالة التخلف والركود، فلا يستطيع الإنسان القيام بعمل مثمر، ويرى مالك بن نبي أن أهمية الأفكار في حياة مجتمع تتجلى في صورتين فهي إما أن تؤثر بوصفها عوامل نهوض الحياة الاجتماعية، وإما أن تؤثر على عكس ذلك بوصفها عوامل تجعل النمو الاجتماعي صعبا أو مستحيلا. وعلاقة التنمية بكل أبعادها متوقفة على طبيعة الأفكار التي يحملها الفرد.[1]
- تمزق شبكة العلاقات الاجتماعية: وهي حالة تنتج عن سيادة النزعة الفردية التي عكست معيار القيم وتعارض مصالح الأفراد والجماعات فيما بينها الذي أحدث الاصطدام الداخلي وأدى إلى إهدار الكثير من الطاقات الاجتماعية.[2]
- سلوك الاستبداد: أبرز مؤشر لمعالم الانهيار يكمن في السياسة، حيث أن مشكلة العالم اليوم وخصوصا الإسلامي بدأت حين وقع الشرخ في كيان المجتمع إذ بدأت النزعة الاستبدادية تتحدر في أذهان الحكام ونفسيتهم، ولم تعد العلاقة بين الراعي والرعية كما حددها القرآن الكريم، بل أصبح الحاكم يعتبر نفسه الوصي بدون وصاية فلم يمر وقت طويل حتى شهد العالم الإسلامي والذي أصبح في دائرة بلدان العالم المتخلف فتنا سياسية وحروبا داخلية ودولا تنهار.[3]

3- مشكلة الفقر: كاد الفقر أن يكون كفرا

يعتبر الفقر مشكلة عويصة قد تصل إلى حد أقصى متمثل بالكفر بسياسات الدول ويدفع بالطبقة الهشة إلى اعتناق ديانات أخرى تعطى للفقير حالات للمعيشة أفضل وأرقى.[4] فالفقر في تعريفه هو عدد السكان الذين يعيشون تحت الحد الأدنى لمستوى الدخل اللازم لإشباع ما يسمى

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص.35.
[2] مالك بن نبي، **"لمسلم في عالم الاقتصاد"**، دار الفكر بدمشق، ط3، 1987، إعادة التجديد، سنة 2000، ص.ص.45-46.
[3] العابد ميهوب، مرجع سبق ذكره، ص.579.
[4] بشير مصطفى، **"ثورة الخبز أو خرافة التنمية الاقتصادية في البلاد العربية"**، مقال منشور في كتاب **حريق الجسد (مقالات في الاقتصاد الجزائري)**، جسور للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، ص.177.

بالحاجات الأساسية. من خلال تقارير البنك الدولي يتضح ان عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر (أقل من دولار واحد في اليوم) من (1,227) مليون نسمة في سنة 1987 إلى (2,227) مليون نسمة عام 1993، وسجلت أعلى نسبة فقر في العالم في بلدان جنوب آسيا حيث بلغت حوالي (43%) من مجموع السكان. وفي المرتبة الثانية جاءت البلدان جنوب الصحراء الإفريقية حيث بلغت نسبة الفقر (39%) من مجموع السكان، وجاءت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي في منطقة جنوب آسيا حيث بلغت (515) مليون نسمة في سنة 1993 والجدول التالي يمثل عدد ونسبة السكان في البلدان النامية والذين يعيشون على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم لعام 1993.[1]

الجدول رقم 01: عدد ونسبة السكان في البلدان النامية الذين يعيشون تحت خط الفقر

المنطقة	عدد الفقراء (مليون)	نسبة السكان تحت خط الفقر (%)
البلدان النامية والمتحولة	1314	29,4
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	15	3,5
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	110	23,5
البلدان النامية	1299	31,8
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	11	4,1
بلدان جنوب الصحراء الإفريقية	219	39,1
جنوب آسيا	515	43,1
الصين وشرق آسيا ومنطق الباسفيك	446	26

المصدر: علاء فرج الطاهر، "**التخطيط الاقتصادي**"، مرجع سبق ذكره، ص.167.

[1] علاء فرج الطاهر، **"التخطيط الاقتصادي"**، دار الراية، ط1، 2011، ص.167.

فبغية الوقوف على مستويات الإيجار والتنمية بكل أبعادها المحرز من قبل بلدان العالم المختلفة لابد من وجود مقاييس معينة وهاته الأخيرة تطورت عبر الزمن، فمقياس الفقر مثلا كان الناتج القومي الإجمالي ثم أصبح الناتج القومي للفرد ثم تغير إلى مؤشرات الرفاهية الاجتماعية ثم تطور أخيرا إلى مؤشر التنمية البشرية المستدامة وهكذا تغيرت المقاييس مع مرور الزمن.[1] لذا فإن التنمية الاقتصادية يجب أن ينظر إليها على أنها عملية متعددة الأبعاد ومرتبطة بعدة عناصر حساسة والتي تتضمن تغييرات رئيسية في الهياكل الاجتماعية، اساليب حياتية شائعة، وهيئات قومية وبالإضافة إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي، وتقليل عدم المساواة وأخيرا اجتثات الفقر وإبادته وذلك حتى نصل إلى الشبعة وهي تحقيق التنمية الاقتصادية فما هي مختلف المفاهيم المتعلقة بهذا المصطلح؟

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية: المعنى والخصائص والأهداف

يختلف مفهوم التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي عن النمو لطبيعة الفوارق الموجودة بينهما، فالتنمية الاقتصادية أوسع مدى من النمو الاقتصادي وهي تحظى بأهمية بالغة في نشاط الاقتصاديين في جميع أنحاء العالم وبالأخص النامية، وتأتي أهمية تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية بجانبيها الاقتصادي والاجتماعي من خلال التور السياسي والاقتصادي، ويمكن القول بأن التنمية الاقتصادية تعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية فهي تعني تدخلا إراديا من الدولة لإجراء تغيرات جذرية في هيكل الاقتصاد ودفع المتغيرات الاقتصادية نحو النمو بأسرع وانسب من النمو الطبيعي لها وعلاج ما يقترن بها من اختلال.[2]

1- مفاهيم التنمية الاقتصادية:

التنمية لغة معناها: النماء أي الازدياد التدريجي. يقال نما المال ونما الزرع نموا أي تراكم وكثر ويستخدم اصطلاح التنمية عادة بمعنى الزيادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.[3]

---

[1] مدحت القريشي، **"التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، مرجع سبق ذكره، ص.ص.22-23.
[2] الطيب داودي، **"الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية"**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص.5.
[3] إبراهيم حسين العسل، **"التنمية في الفكر الإسلامي (مفاهيم، عطاءات، معوقات، أساليب)"**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2006، ص.23.

هناك اختلاف بين مفهوم النمو والتنمية، فالنمو يشير إلى التقدم التلقائي أو الطبيعي دون تدخل متعمد من قبل الفرد والمجتمع أما التنمية فهي العمليات المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بصورة سريعة في إطار خطط مدروسة وفي حدود فترة زمنية معينة. النمو هو عملية نضج تلقائي ومستمر وزيادة في النوع والكم في سلسلة من المراحل الطبيعية، أما التنمية فهي تخضع للإدارة البشرية وتحتاج إلى دفعة قوية تحركها قدرات إنسانية خبيرة تخرج المجتمع من حالة الركود إلى الحركة والتقدم.[1]

أما من حيث الاصطلاح والمفهوم الاقتصادي فالنمو هو حدث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيق مع مرور الزمن.

$$\text{متوسط الدخل الفردي} = \frac{\text{الدخل الكلي}}{\text{عدد السكان}}$$

أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد، وبالطبع فإن هذا لا يحدث إلا إذا فاق معدل نمو الدخل الكلي (الناتج الكلي) معدل النمو السكاني. فإذا حدث وكان معدل نمو الدخل الكلي مساويا لمعدل النمو السكاني فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي سوف يظل ثابتا، وفي هذه الحالة لا يوجد هناك نمو اقتصادي ومما سبق يمكن القول أن:[2]

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الكلي – معدل النمو السكاني

حيث يلاحظ أن الزيادة في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فقط بل يجب أن تكون زيادة حقيقية، إذ أن الدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية

[1] إبراهيم حسين العسل، مرجع سبق ذكره، ص.ص.23-24.
[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **"اتجاهات حديثة في التنمية"**، الدار الجامعية، 2003، ص.11.

محددة –عادة ما تكون السنة– مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، اما الدخل الحقيقي فيشير إلى النسبة بين الدخل النقدي والمستوى العام للأسعار على مستوى معيشة الفرد ويلاحظ مما سبق أن[1]:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي – معدل التضخم

إذ يجب أن تكون الزيادة التي تتحقق في الدخل على المدى الطويل، بحيث لا ينبغي أن تكون زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها، إذ يمكن القول أن النمو الاقتصادي يعني في العموم:[2]

- تحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- الزيادة في الدخل حقيقية وليست نقدية.
- الزيادة تكون على المدى البعيد.

أما التنمية الاقتصادية فتنطوي على حدوث تغير في هيكل توزيع وتغيير في هيكل الإنتاج وتغيير نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد بجانب التغير في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في المتوسط ولعل هذا يعني أن التنمية الاقتصادية لا تركز فقط على التغير الكمي وإنما تمتد لتشمل التغير النوعي والهيكلي.

ويمكن بوجه عام أن نعرف التنمية الاقتصادية بأنها **العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن ف نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج.**

ووفقا لهذا التعريف فإن التنمية الاقتصادية تحوي على عدد من العناصر أهمها:[3]

أ– حدوث زيادة مستمرة في متوسط في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن: وهذا يوحي بأن التنمية ويلة الأجل ومستمرة.

[1] عثمان علام، **"التنمية من المنظور الغربي والمنظور الإسلامي"**، مقال منشور في مجال معارف، جامعة البويرة بالجزائر، العدد 10، جوان 2011، ص.181.
[2] ميسم الصغر، لبيق محم بشير، **"التنمية الاقتصادية في إطار الفكر الرأسمالي والفكر الإسلامي"**، مقال منشور في مجلة الدراسات الإسلامية، جامعة الأغواط بالجزائر، العدد 2، جوان، 2013، ص.395.
[3] عثمان علام، مرجع سبق ذكره، ص.183.

ب-حدوث تحسن في توزيع الدخل صالح الطبقة الفقيرة: فقد لوحظ في فترة الخمسينات والستينات من هذا القرن أنه بالرغم من أن كثيرا من الدول النامية قد حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة إلا أن النصيب النسبي من الدخل لطبقة الفقراء فيها كان في تناقض، ومن أجل هذا أصبح من الضروري أن يصاحب أي نمو اقتصادي تحسن في توزيع الدخل لصالح الفقراء كشرط من شروط التنمية الاقتصادية.[1]

ج-ضرورة التحسن في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد: فالزيادة في الدخول الحقيقية للأفراد لا تعبر بشكل حقيقي عن تحسن في المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأفراد فقد لا يحسن الفرد مثلا من إنفاق الزيادة في دخله على التوليفة الضرورية من السلع والخدمات وهنا يبرز مفهوم آخر للتنمية والذي يتضمن ضرورة تدخل الدولة لتتحكم في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد ولو بحد أدنى.[2]

د- حدوث تغير في هيكل الإنتاج: بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تراكمية عن طريق إحداث تطوير في القطاع الصناعي، والحرص على ضرورة التكامل بين تنمية القاع الصناعي والزراعي وهذا بالنظر إلى كون الزراعة تمد القطاع الصناعي بالمواد الأولية.[3]

فالتنمية بمفهومها الجديد عملية متعددة الأبعاد، تنطوي على تغيرات هامة في الهياكل والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وكذلك في سلوكيات ومواقف أفراد المجتمع وجماعاته المختلفة، وهي تحسين حقيقي في نوعية الحياة التي يكفلها المجتمع لأفراده.

وبصفة عامة يجمع معظم الاقتصاديين على أن التنمية ترتكز على القوى الأساسية لكل من:[4]

1. الموارد البشرية (عرض العمالة، مستوى التعليم، التدريب)
2. الموارد الطبيعية (الأرض، المعادن، الظروف البيئية)

[1] محمد صالح تركي القريشي، **"علم اقتصاد التنمية"**، إثراء للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص.36.
[2] ميسم الصغير، لبيق محمد بشير، **"التنمية الاقتصادية في الإطار الفكر الرأسمالي والفكر الإسلامي"**، مرجع سبق ذكره، ص.396.
[3] ميسم الصغير، لبيق محمد بشير، مرجع سبق ذكره، ص.396.
[4] أوسرير منور، **"التنمية الاقتصادية في البلدان النامية: الاستراتيجيات والأبعاد"**، مجلة التعديلات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد الدولي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد 3، 2007، ص.05.

3. التكوين الرأسمالي (الآلات والمعدات، المصانع، الطرق)

4. التكنولوجيا (العلوم، التقنيات الحديثة، الحاسوب)

1-1- تعاريف أخرى حول التنمية الاقتصادية:

هناك عدة تعاريف أخرى لعدة كتاب حيث أن الاقتصاديين العرب أعطوا تعريفات عديدة ومتنوعة لمصطلح التنمية الاقتصادية، منها مثلا: تعريف صلاح الدين نامق في كتابه **"نظرية التنمية الاقتصادية"** يعرفها كالتالي: هي عملية تطورية تاريخية طويلة الأمد يتطور خلالها الاقتصاد القومي من اقتصاد بدائي ساكن إلى اقتصاد متحرك يزيد فيه الدخل القومي وخل الفرد في المتوسط إنها عملية تغيير اقتصادي واجتماعي وسياسي تؤدي في النهاية إلى تغييرات كلية في المجتمع.[1]

أما عبد الحميد محمد القاضي في كتابه **"التنمية والتخطيط الاقتصادي"** يحدد التنمية الاقتصادية بأنها تتصرف في جوهرها إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.[2]

أما محمد زكي الشافعي يؤكد على أن التنمية الاقتصادية عبارة عن عملية تحول من أوضاع اقتصادية واجتماعية قائمة وموروثة وغير مرغوب فيها إلى أوضاع أخرى مستهدفة وأفضل منها قبل حدوث التنمية.[3]

كما جاء مدحت محدد العقاد بتعريف للتنمية الاقتصادية حيث يقول: التنمية الاقتصادية هي العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها القومي الحقيقي وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه.[4]

[1] بوداقجي عبد الرحيم، **"التنمية الاقتصادية"**، دمشق، سوريا، 1977، ص.12.
[2] عبد الحميد محمد القاضي، **"التنمية والتخطيط الاقتصادي"**، بدون مكان النشر، ص.83.
[3] محمد زكي الشافعي، **"التنمية الاقتصادية"**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970، ص.69.
[4] مدحت محمد العقاد، **"مقدمة في التنمية والتخطيط"**، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص.19.

1-2- تمييز مفهوم التنمية الاقتصادية عن المفاهيم المشابهة الأخرى:

كثيرا ما يقع الخلط بين مفهوم التنمية الاقتصادية وبعض المفاهيم القريبة منه كالنبر الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والذي وضحناه سابقا إلا أن هناك مفاهيم أخرى ترتبط وتتشابه مع التنمية الاقتصادية فلابد من تمييزها وهي كالتالي:

- التنمية الاقتصادية والتطور الاقتصادي: أصل التطور تقدم الاقتصاد نحو أهداف محددة مسبقا، وبذلك فهو مفهوم يشير إلى التغيير والحركة، ولكنه غالبا ما يستعمل للتعبير عن الحالة الاقتصادية (أو الاجتماعية أو غيرها، لأن مفهوم التطور لا يختص بالمجال الاقتصادي فقط) لبلد ما أو قطاع ما بعد مرور فترة زمنية معينة (مثلا التطور من المجتمع الزراعي التقليدي إلى المجتمع الصناعي الحديث) وكأن التطور معيار للتقييم.

بذلك فهو غير مرادف للنمو، إذ يمكن أن يحدث تطور في المجال الصناعي ولكنه بوتيرة اقل من تزايد السكان مما يعني عدم وجود نمو، كما أنه غير مرادف للتنمية إذ يمكن أن يحدث تطور اقتصادي دون أن يكون مصحوبا بتغييرات هيكلية وذهنية تضمن استمرارية هذا التطور.[1]

- التنمية الاقتصادية والتحديث: ينصرف مفهوم التحديث إلى جلب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية (تجهيزات تكنولوجية، سلع وأنماط استهلاكية) وهو لا يشير في الحقيقة إلى حدوث تنمية، لأن نظريات التحديث ظلت أسيرة النموذج الغربي متجاهلة الخصائص المميزة للمجتمعات النامية.[2]
- التنمية الاقتصادية والتغير: التغير لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم، فقد تتغير الأشياء إلى السالب، بينما تهدف التنمية الاقتصادية إلى إحداث تغير نحو الأفضل.[3]

---

[1] مصطفى رزوني، **"النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الدفعة 1999-2000، ص.ص.10-11.

[2] صليحة مقاوسي، هند جمعوني، **"نحو مقاربات حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية"**، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري-قراءات حديثة في التنمية-جامعة باتنة، يومي 12-13 ديسمبر 2009، ص.ص.4-5.

[3] عبد الرحمان بن سانية، **"الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد تنمية، جامعة تلمسان، الدفعة 2012-2013، ص.08.

- التنمية الاقتصادية والتقدم: لا يشير التقدم إلى الحركة في العملية التنموية بل إلى المرحلة النهائية التي تستهدفها.[1]

1-3- تحول مفهوم التنمية الاقتصادية وارتباطها الوثيق ببعض المفاهيم:

لقد اهتم الاقتصاديون الأوائل من اصحاب المدارس الاقتصادية (كالكلاسيكية والماركسية والكينزية)، وغيرهم بمسألة النمو والتنمية في كتاباتهم من ضمن ما كتبوا، إلا أنها لا تعدوا على أن تكون أفكارا عامة لم تتطرق إلى موضوع التنمية نبوع من التخصص، لكنها وفي حقيقة الأمر اعتبرت القاعدة التي مهدت لنظريات التنمية ونماذج النمو الحديثة.[2]

غير أن الأساس النظري لاقتصاد التنمية تشكل غداة الحرب العالمية الثانية مع انطلاق عملية إزالة الاستعمار من الدول النامية وإرساء قواعد مؤسسات "بريتون وودز" التي بدأت في طرح مشاكل التنمية في هاته البلدان.

إلا أن موضوع التنمية الاقتصادية لم يبق محتكرا على مفهوم أو معنى واحد فقد تغير ذلك خلال العقود الستة الأخيرة، ففي عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي استند هذا المفهوم إلى مؤشرات كمية خالصة أبرزها يتعلق بمتوسط دخل الفرد الذي حظي بأكبر قدر من التأييد من الاقتصاديين وتم استخدامه لأجل المقارنات بين دول العالم المتقدمة والمتخلفة.[3]

في أوائل السبعينات ظهر اتجاه جديد بين الاقتصاديين يسلط على مفهوم جديد للتنمية الاقتصادية وهو "**التنمية لاجتماعية**"[4] أخذا بعين الاعتبار انعكاس السياسات التنموية على بني المجتمع وأنشطته الاقتصادية، وقد اعتمد أصحاب هذا الاتجاه الجديد على معيار آخر سمي بمعيار أو

[1] عبد الرحمان بن سانية، مرجع سبق ذكره، ص.08.
[2] إسماعيل بن قانة، **"اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)"**، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص.227.
[3] إسماعيل بن قانة، نفس المرجع، ص.227.
[4] السيد عطية عبد الواحد، **"دور السياسة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية"**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص.365.

نظرية "**إشباع الحاجات الأساسية**" اعتبروه أفضل من المعيار السابق (متوسط دخل الفرد) لأنه وببساطة يسلط الضوء على أكبر شريحة من أي مجتمع من حيث الاهتمام بحاجاتها المادية والمعنوية.[1]

مع مطلع التسعينات طرح مفهوم جديد للتنمية الاقتصادية أو بالحرى تم توسيع بعد التنمية الاقتصادية إلى مفهوم آخر وهو "**التنمية البشرية**" واعتمد معيارا اعتمد على عناصر ثلاث تعلقت بدخل الفرد وعمره المتوقع ومستوى تعليمه وأضحى تصنيف الدول يتم حسب هذا المعيار وعلى الرغم من افتقاده لعناصر عديدة كحجم البطالة أو العمالة والتضخم ونمط العلاقات الاجتماعية وغيرها إلا أنه لقي قبولا واسعا عند العارفين به، إلا أن تدهور البيئة واهتلاك مواردها من جهة وتطور العديد من المفاهيم جعل الاقتصاديين يطرحون مفهوما أعمق من ذلك وهو مرتبط بدرجة جد كبيرة بمفهوم التنمية الاقتصادية وهو **مفهوم التنمية الإنسانية** التي تضمن استدامة التنمية من حيث البيئة أو نطلق عليها اسم آخر **التنمية المستديمة**[2].

وهكذا أصبح ينظر إلى التنمية الاقتصادية على أنها تقاس بمدى تحقيق عملية التغيير الكلية وليس بأحداث وظواهر محددة. وهي وجهة النظر التي تتفق مع توجهات الفكر المعاصر ومع مفهوم التنمية لدى المؤسسات المالية الدولية التي ترى أن التنمية عملية شاملة ومتعددة الأبعاد والجوانب وأن التنمية الاقتصادية المتواصلة لها متطلبات سياسية واجتماعية وثقافية وأنها تطرح تداعيات على نفس الأصعدة. وعلى هذا الساس أن التنمية الحقيقية تفترض الارتقاء بمستوى الدخل والصحة والتعليم والغذاء، ومن هذا المنظور فإن جوهر التنمية الاقتصادية هو كفاءة استخدام الموارد المالية والبشرة المتاحة بهدف تحقيق رفاهية الإنسان.[3]

[1] إسماعيل بن قانة، نفس المرجع السابق، ص.228.
[2] رابح حمدي باشا، **"أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص.156.
[3] رابح حمدي باشا، نفس المرجع السابق، ص.211.

2- خصائص وأهمية وأهداف التنمية الاقتصادية:

من جملة خصائص التنمية الاقتصادية والتي نستخلصها بناءا على المفاهيم السابقة ما يلي:[1]

- هي ظاهرة إنسانية تقوم على الإنسان باعتباره العنصر الرئيسي في عملية التقدم وتستهدف في الوقت نفسه رفاهية هذا الإنسان.
- هي ظاهرة متلازمة مع حركة التاريخ وفقا للظروف التي تمر بها الدولة.
- هي عملية مجتمعية شاملة.
- هي عملية تغيير مقصودة.
- تتم بأساليب مرسومة مخطط لها.
- تتضمن الاستخدام الأفضل للإمكانات المادية والبشرية.
- تتضمن جهود مشتركة رسمية وشعبية.

أما من حيث الأهمية فإن التنمية الاقتصادية وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة، حيث أن التنمية ضرورية للدول النامية لتقليل حدة الفجوة الاقتصادية والتقنية مع الدول المتقدمة. ومن هذه العوامل الاقتصادية التي لا تساعد على تقليل حدة هذه الفجوة ما يلي:

أ- مجموعة العوامل الاقتصادية من:[2]

- تبعية اقتصادية للخارج.
- ضعف البنيان الصناعي والزراعي.
- نقص رؤوس الأموال.
- انتشار البطالة بأشكالها المختلفة.
- استمرارية أزمة المديونية الخارجية.

[1] حبال حلاوة وعلي صالح، **"مدخل إلى علم التنمية"**، دار الشروق، ط1، الأردن، 2009، ص.ص.59-60.
[2] علاء فرج الطاهر، **"التخطيط الاقتصادي"**، مرجع سبق ذكره، ص.ص.110-111.

- سيادة نحو الإنتاج الواحد.
- استمرارية انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة.

ب- العوامل الغير اقتصادية:[1]

- انخفاض المستوى الصحي.
- سوء التغذية.
- ارتفاع نسبة الأميين.
- الزيادة السكانية الهائلة.
- انخفاض مستوى التعليم.

والتنمية الاقتصادية ايضا تعتبر أدا ووسيلة للاستقلال الاقتصادي، حيث يجب أن تقوم التنمية على الاستقلال الاقتصادي، حيث مجرد حصول القطر المتخلف على الاستقلال السياسي لا يترتب عليه انقضاء حالة التبعية هذه إذا استمرت هياكلها وآلياتها المشار إليها، بل أن التعامل التكنولوجي المالي ونوع المشروعات التي تقيمها الدول المتخلفة بعد استقلالها، وهنا يستلزم التخلص تدريجيا من التبعية بتغيير الهيكل الاقتصادي للدولة، اي يجب إحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدول استغلالا صحيحيا.

أما أهداف التنمية الاقتصادية فتسعى إلى تحقيق أهداف متنوعة تعود بالفائدة على الفرد والمجتمع لكنها بالمقابل تواجه مجموعة من الصعوبات تعرقل قيامها في العالم وبالأخص في الدول العربية. إن أهداف التنمية الاقتصادية تختلف عن دولة لأخرى، ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى السياسية غير أن هناك أهدافا أساسيا ومشتركة تسعى إليها ادول النامية في خططها الإنمائية، يمكن إجمالها في التالي:

- **الزيادة في الدخل القومي**[1]: تعتبر من أبرز أهداف التنمية الاقتصادية خاصة في الدول المتخلفة وذلك لكونها الهدف الأساسي الذي يؤدي بالدولة إلى القيام بالتنمية الاقتصادية

[1] علاء فرج الطاهر، **"التخطيط الاقتصادي"**، مرجع سبق ذكره، ص.ص.111.

وتشمل الزيادة في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الإحصائية المختلفة خلال فترة زمنية معينة وهذه الزيادة في الدخل القومي تحكمها عوامل محددة كمعدل الزيادة في السكان بالإضافة إلى عدالة التوزيع في الدخل القومي لتقليل التفاوت بين الدخول.[2]

- **رفع مستوى المعيشة:** يعد هذا العنصر من بين أهم الأهداف الواجب صنعها كونه يحقق الضروريات المادية للحياة من ملبس ومأكل ومسكن. فالتنمية الاقتصادية ليست فقط وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب وإنما هي وسيلة لرفع مستوى المعيشة ولعل أقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة الفرد هو متوسط ما يحصل عليه من دخل فكلما كان هذا المتوسط مرتفعا كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى معيشة فعلى هذا الأساس لابد أن تعمل التنمية الاقتصادية على زيادة مستوى دخل الفرد حتى يتسنى رفع مستوى معيشته بالإضافة إلى طرق أخرى كالقضاء على التبعية بكل أشكالها، توفير الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والسكن، تعميق الشعور بالانتماء والاهتمام بالمصلحة العامة، إطلاق الإبداع وإطلاق جميع الطاقات الكامنة في المجتمع، التوسع في الهيكل الإنتاجي.[3]
- **تقليل التفاوت في الدخول والثروات:** يعتبر هذا الهدف من أهم الأهداف الاجتماعية التي تنتشر في العالم المختلف، إذ نشهد فوارق كبيرة في توزيع الدخول والثروات كما تستحوذ فئة صغيرة من أفراد المجتمع على جزء كبير من الثروة وتحصل على نصيب عالي من دخله القومي في حين لا تملك غالبية أفراد المجتمع إلا نسبة قليلة من الثروة وبالتالي مزيج من حالة الغنى المفرط وحالة الفقر المتقع وهذا ما يؤدي إلى إحداث اضطرابات

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير أحمد، **"النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية"**، مكتبة الإشعاع، بدون مكان النشر، 1999، ص.05.
[2] محمد عمر حماد أبو دوح، **"التناسق والتناقض بين التنمية الاقتصادية وعدالة توزيع الدخول في إطار الفكر الإسلامي والوصفي"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص.19.
[3] مصطفى حسين، محمد شفيق، أمية بدران، **"أبعاد التنمية في الوطن العربي"**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1995، ص.122.

شديدة ينتج عنه تعطيل جزء كبير من رأس المال للمجتمع وعلى هذا الأساس يعتبر تقليل التفاوت من الأهداف الأساسية.[1]

المطلب الثالث: مستلزمات التنمية الاقتصادية وقياسها

1- مستلزمات التنمية الاقتصادية:

أ- تجميع رأس المال[2]: تتطلب هذه العملية وجود توفير حجم مناسب من الادخارات الحقيقية بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار بدلا من توجهها نحو مجالات الاستهلاك. ووجود أجهزة تمويل قادرة على تعبئة المدخرات لدى الأفراد والجهات المختلفة، وتوفر أجهزة ومؤسسات تحويلية تتولى المسؤولية.

ب- الموارد البشرية[3]: حيث أن الموارد تلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية تتمثل في الارتفاع بمستوى الإنتاج الحقيقي وضمان زيادته بشكل مستمر. وقد يكون من المناسب أن نشير إلى أن الموارد البشرية تعني القدرات والمهارات والمواهب لدى الأفراد والتي يمكن أن يحتمل أن تكون قابلة للاستخدام في إنتاج السلع والخدمات النافعة، لذلك فإن عملية التخطيط للتنمية ينبغي أن تتضمن تخطيطا للموارد البشرية تؤدي إلى تحقيق وضمان استمرار التوازن بين عرض العمل والطلب عليه.

ج- الموارد الطبيعية[4]: تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية، والأمم المتحدة من جهتها، تعرف الموارد الطبيعية بأنها أي شيء يجده الإنسان في بيئته الطبيعية، والتي يتمكن من أن ينتفع بها، فالموارد الطبيعية توفر قاعدة للتنمية الصناعية بطريقتين:

[1] كامل بكري، **"التنمية الاقتصادية"**، الدار الجامعية، 1988، ص.70.
[2] علاء فرج الطاهر، **"التخطيط الاقتصادي"**، مرجع سبق ذكره، ص.109.
[3] علاء فرج الطاهر، مرجع سابق، ص.ص.109-110.
[4] مدحت القريشي، **"التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)"**، مرجع سبق ذكره، ص.ص.139-140.

- تمكن البلد من توسيع نشاطه الصناعي بإنتاج مواد خام، كما هو الحال في استخراج المعادن وتصديرها، والتي توفر للبلد العملات الأجنبية لاستيراد السلع الضرورية للتنمية.
- تمكن البلد من أن ينتج مواد خام ويصنعها ويحولها إلى سلع نهائية.

د- التكنولوجيا[1]: إن التقدم التكنولوجي يعني تغيرا في المعرفة الخاصة بالإنتاج، وحيث أن التنمية الاقتصادية تتطلب زيادة مستمرة في مقدار السلع والخدمات المنتجة، وعليه فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب حصول تقدم وتغير تكنولوجي من أجل توسيع الطاقات الإنتاجية وتشغيل هذه الطاقات.

2- قياس التنمية الاقتصادية:

من الصعوبة البالغة ياس المستويات المقارنة للتنمية الاقتصادية. إن الطرق الإحصائية المتاحة ربما ينظر لها أنها يمكن الاعتماد عليها للحصول على مقايس مقبولة لمعدلات النمو في مستوى المعيشة وفي تراتب الدول حسب معدلات النمو الاقتصادي. إن السبب الأساسي في صعوبة قياس التنمية الاقتصادية يكمن في تعريف التنمية الاقتصادية. هناك أهداف تنموية يمكن قياس التنمية الاقتصادية من خلالها، ولكن بعض هذه الأهداف هي متغيرات نوعية، ولذلك فإن هذه الأهداف يجب أن تقاس على نحو غير مباشر باستعمال مؤشرات قابلة للقياس الكمي.

- **المقاييس الاقتصادية التقليدية:**

إنه وبصفة عامة كانت تعاني التنمية قدرة الاقتصاد الوطني على توليد زيادة سنوية مقبولة في الناتج الوطني الإجمالي (GNP)، غير أن الشواهد التاريخية أظهرت أن هذا المؤشر غير دقيق في الحكم على درجة التنمية لمحققة في البلدان النامية، حيث غالبا ما يصاحبه زيادة في عدد السكان وارتفاع الأسعار، لذلك يستخدم الاقتصاديون مؤشرات اقتصاديان آخران للتنمية، أحدهما معدل نمو متوسط الدخل الفردي، والذي يأخذ بعين الاعتبار قدرة المجتمع على توسيع وزيادة الناتج والمخرجات

[1] مدحت القريش، مرجع سابق، ص.142.

بمعدل أسرع من معدلات نمو سكانه، أما الآخر فهو معدل نمو الناتج الوطني الحقيقي للفرد (النمو النقدي في متوسط نصيب الفرد–معدل التضخم).[1]

من الناحية الوظيفية، فإن التنمية الاقتصادية كانت تعني تغير هيكل الإنتاج والعمالة وتبادل المواقع بين قطاعات الاقتصاد في مكونات الناتج المحلي الإجمالي، إذ يجب أن تنخفض مساهمة الزراعة لصالح الصناعة والخدمات ولهذا ركزت جهود التسمية في الماضي على ضرورة تبني استراتيجيات التصنيع السريع والتي غالبا ما حدثت على حساب التنمية الزراعية والريفية.[2]

- **المقاييس الاجتماعية:**

نتناول فيما يلي أهم المؤشرات الاجتماعية:

1. **معايير صحية:** لعل من بين المعاير التي تستخدم لقياس مدى تحقق التنمية في المجال الصحي:[3]

أ– عدد الوفيات لكل ألف من السكان: عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان (معدل الوفيات لأطفال دون الخامسة–معدل الوفيات من الأطفال الرضع "أقل من سنة") فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية، وكل هذه من صفات التخلف.

ب– معدل توقع الحياة عند الميلاد: أي متوسط عمر الفرد فكلما زاد، دل ذلك على درجة من التقدم الاقتصادي وكلما انخفض دل ذلك على درجة من التخلف الاقتصادي.

ج–كذلك توجد مؤشرات عديدة أخرى نذكر من بينها عدد الأفراد لكل طبيب، وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات وهكذا، ويوضح الجدول التالي بعض البيانات الخاصة بالمؤشرات الصحية في أقاليم العالم النامية

ويتضح من بيانات الجدول ارتفاع معدلات الوفيات وانخفاض معدلات الحياة في الأقاليم شديدة الفقر بالمقارنة بالأقاليم الناحية الأخرى، فتبلغ معدلات الوفيات 196 في الألف ومعدلات

[1] محمد صالح تركي القريشي، **"علم اقتصاد التنمية"**، مرجع سبق ذكره، ص.ص.44-45.
[2] ناصري نفيسة، **"دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية"**، مرجع سبق ذكره، ص.20.
[3] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **"التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص.98.

الحياة 50 عاما في إقليم إفريقيا شبه الصحراوية على عكس الوضع في إقليم شرق آسيا حيث نجد الأرقام على التوالي 96، 67.

الجدول رقم 02: معدلات الوفيات ومعدلات الحياة في الدول النامية (1990)

البيان / الإقليم	معدل الوفيات في الألف لدون الخمس سنوات	معدل الحياة بالسنة
إفريقيا شبه الصحراوية	196	50
شرق آسيا	96	67
الصين	58	69
جنوب آسيا	172	56
الهند	142	57
أوروبا الشرقية	123	71
الشرق الأوسط وشمال وإفريقيا	148	61
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	75	66
كل الدول النامية	121	62

المصدر: محمد عبد العزيز عجمية، "**التنمية الاقتصادية**"، مرجع سبق ذكره، ص.99.

والجدول التالي يوضح بعض البيانات الخاصة بالمؤشرات الصحية لمجموعة من الدول النامية والمتقدمة.

الجدول رقم 03: معدلات الوفيات وتوقع الحياة في عدد من الدول عام (1990)

البيان / الإقليم	معدل الوفيات في الألف لدون الخمس سنوات	معدل توقع الحياة عند الميلاد
الهند	142	57
السودان	172	50,8
مصر	85	60,3
الأردن	52	66,3
كوريا الجنوبية	30	70,1
الولايات المتحدة	11	75,9
المملكة المتحدة	9	75,7
اليابان	6	78,6

المصدر: البنك الدولي، "**تقرير التنمية في العالم لعام 2004**"، البنك الدولي، 2004، ص.ص.55-56.

يتضح من بيانات الجدول ارتفاع معدلات الوفيات وانخفاض توقعات الحياة في الدول النامية عامة بالمقارنة بالدول المتقدمة، فعلى حين تبلغ معدلات الوفيات في السودان 172 في الألف، متوسطات الحياة 50,8 عاما، نجدها تبلغ في كوريا الجنوبية 30 في الألف، 70,1 على التوالي. بداهة فإن الصورة تكون أوضح بالمقارنة بالدول الأكثر تقدما مثل: الولايات المتحدة واليابان.[1]

2. **معايير تعليمية**[2]: من بين المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي والثقافي:

أ- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع.

[1] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **"التخطيط والتنمية الاقتصادية"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص.ص.60-61.
[2] محمد عبد العزيز عجمية، **"التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)"**، مرجع سبق ذكره، ص.101.

ب- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي وكذلك نسبة المسجلين في التعليم القانوني من أفراد المجتمع.

ج-نسبة المنفق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

والجدول التالي يوضح بعض المؤشرات التعليمية في مجموعة من الدول:

الجدول رقم 04: يوضح المؤشرات التعليمية في مجموعة من الدول

البيان / الدولة	نسبة المتعلمين من الكبار (1990)	نسبة المقيدين في التعليم الابتدائي من العدد الإجمالي في سن الابتدائي		نسبة المقيدين في التعليم الثانوي من العدد الإجمالي في سن الثانوي	
	%	1965	89/88	1965	89/88
بنجلادش	35,3	49	63	12	17
تشاد	29,8	34	138	1	7
السودان	27,1	29	58	4	20
مصر	48,4	75	87	26	81
كوريا الجنوبية	96	100	100	35	87
اليابان	99	100	100	82	96
المملكة المتحدة	99	92	100	66	97

المصدر: محمد عبد العزيز عجمية، نفس المرجع السابق، ص.102.

3. **معايير النقدية**[1]: يشكل الأمن الغذائي أهمية قصوى للسلم الاجتماعي، حيث أنه وبالرغم من زيادة الإنتاج العالمي للغذاء بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن البلدان النامية لم تستطع التوفيق بينه وبين النمو السكاني، فلجأت إلى تغطية العجز بالاستيراد، الأمر الذي عرضها لأزمات تقلبات الأسعار والسياسات التجارية الدولية التفضيلية لبعض الدول دون الأخرى، مما هدد بعضا منها

[1] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **"التنمية الاقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياستها)"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص.ص.20-21.

بالمجاعة، وذلك بسبب الاهتمام للفرط بالصناعة نتيجة الترويج المغلظ لدورها الجوهري في عملية التنمية الاقتصادية وإهمالها المقصود أو غير المقصود بالزراعة وهي مسؤولية مشتركة بين السلطات الحكومية والمنظمات الدولية، التي قدمت لها معونات غير متكافئة للقطاعين، وعليه يتوجب تظافر جهود كل الأطراف إذا أريد تحقيق أهداف التنمية في الألفية الجديدة ليتمكن في الأخير من تحقيق تعايش الشعوب والمجتمعات، خصوصا وأن هناك تباينا صارخا في بعض مؤشرات سوء التغذية مثل: نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية، نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد...إلخ.[1]

4. **دليل التنمية البشرية:** بعد اهتمام الاقتصاديين بتنمية الموارد البشرية فإن الاهتمام بالتنمية البشرية يعود إلى اقتصادي التنمية ومعظمهم من الدول النامية. ومنهم أكاديميين من الغرب أو الشمال. وبدأ نفوذهم يتعاظم في منظمات الأمم المتحدة مثل منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقابل تيار مفكري صندوق النقد والبنك الدوليين إلى الدرجة التي دعت الأخيرين إلى تبني مفاهيم التوزيع وتقليص الفقر والاهتمام بالحاجات الأساسية أيضا.[2]

فهو مقياس حديث نسبيا توصل إليه برنامج الأمم المتحدة في عام 1990 ويعد دليل التنمية البشرية من المعايير المركبة، حيث يتكون من ثلاثة معايير جزئية أو فرعية وهي:[3]

أ- معيار العمر المتوقع عند الميلاد (مؤشر صحي).

ب- معيار التحصيل العلمي (مؤشر تعليمي).

ج-معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي (مؤشر اقتصادي).

ويتم حساب معيار دليل التنمية البشرية وفقا للخطوات التالية:

[1] كبداني سيدي أحمد، **"أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص.26.

[2] Gérard, Azoulay, **"Les théories du développement (du rattrapage des retards à l'explosion des inégalités"**, Edition PUR, 2002, PP.62-63.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، **"التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية"**، مرجع سبق ذكره، ص.106.

- يتم تحديد القيمة الدنيا والقيمة القصوى للمعايير الثلاثة الجزئية سالفة الذكر على مستوى العالم، والمحددة من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.[1]
- يتم حساب الأدلة الجزئية الثلاثة في الدولة المراد حساب دليل التنمية البشرية بها كما يلي:[2]

أ- دليل العمر المتوقع (ق)=

$$\frac{\text{متوسط العمر المتوقع في الدولة – الحد الأدنى للعمر المتوقع في العالم}}{\text{الحد الأقصى للعمر المتوقع في العالم – الحد الأدنى للعمر المتوقع في العالم}}$$

ب- دليل التحصيل العلمي ويتكون من جزأين:

دليل معرفة القراءة والكتابة=

$$\frac{\text{معرفة القراءة والكتابة في الدولة – الحد الأدنى لمعرفة القراءة والكتابة في العالم}}{\text{الحد الأقصى لمعرفة القراءة والكتابة في العالم – الحد الأدنى لمعرفة القراءة والكتابة في العالم}}$$

ويعطى لهذا الدليل وزن نسبي $\left(\frac{2}{3}\right)$

دليل متوسط عدد سنوات الدراسة =

$$\frac{\text{عدد سنوات الدراسة بالدولة – الحد الأدنى لعدد السنوات الدراسة في العالم}}{\text{الحد الأقصى لعدد سنوات الدراسة في العالم – الحد الأدنى لعدد سنوات الدراسة في العالم}}$$

ويعطى لهذا الدليل وزن نسبي $\left(\frac{1}{3}\right)$

دليل التحصيل العلمي (ع) =

$$\frac{(\text{دليل معرفة القراءة والكتابة} \times 2) + (\text{دليل متوسط عدد سنوات الدراسة} \times 1)}{3}$$

دليل متوسط الدخل (ل) =

$$\frac{\text{متوسط الدخل الحقيقي في الدولة – الحد الأدنى لمتوسط الدخل في العالم}}{\text{الحد الأقصى لمتوسط الدخل في العالم – الحد الأدنى لمتوسط الدخل في العالم}}$$

[1] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **"التخطيط والتنمية الاقتصادية"**، مرجع سبق ذكره، ص.ص.66-67.
[2] محمد عبد العزيز عجمية، **"التنمية الاقتصادية (دراسة نظرية وتطبيقية)"**، مرجع سبق ذكره، ص.107.

$$\text{دليل التنمية البشرية في الدولة (ت)} = \frac{\text{ق+ع+ل}}{3}$$

وتتراوح قيمة دليل التنمية البشرية فيما بين 0 و1 الصحيح، وكلما اقترب هذا الدليل من 1 يعكس أن الدولة أكثر تقدما في مجال التنمية البشرية والعكس صحيح.

ويعد دليل التنمية البشرية من أفضل المعايير لقياس درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم عملية التنمية الاقتصادية ككل، لأنه يتضمن العديد من الجوانب سواء الاجتماعية أو الاقتصادية معا.[1]

5. **دليل التنمية التكنولوجية (IDT)**: هو مؤشر مركب بقدرة البلد على تحديد ونشر التحديثات، وهو يقيس الإنجازات في الميادين الأربعة التالية:[2]

- الإبداع التكنولوجي (عدد براءات الاختراع).
- نشر التكنولوجيا الحديثة (عدد الحواسيب المربوطة بالأنترنت...) والتكنولوجيا القديمة.
- الكفاءات البشرية (المدة المتوسطة لتمدرس الأفراد أكثر من 15 سنة، معدل التسجيل في الشعب التكنولوجية والعلمية للتعليم العالي)، حيث كل جانب من هذه الأربعة يحسب بمؤشر فرعي، ويمثل دليل التنمية التكنولوجية المتوسط الحسابي البسيط للمؤشرات الفرعية الأربعة، وقد بينت نتائج حساب الرقم القياسي للتنمية التكنولوجية لـ72 دولة تملك نظام معلومات موثوق أربعة أصناف من الدول: الرواد $IDT>0,5$، الرواد الكامنون $0,35<IDT<0,5$، المستعملون الديناميكيون $0,20<IDT<0,35$، الدول الهامشة $IDT<0,20$.

المطلب الرابع: أساسيات ومقومات التنمية الاقتصادية في الفكر الرأسمال والإسلامي

إن المتتبع للتطور الإنساني يجد أن هذه البشرية قد عرفت حضارات مختلفة وأنظمة اقتصادية كثيرة، غير أن البشرية التي تتخبط في الظروف الراهنة لم تعتبر من التجارب التي سادت المجتمعات،

[1] محمد عبد العزيز عجمية، **"التنمية الاقتصادية (دراسة نظرية وتطبيقية)"**، مرجع سبق ذكره، ص.108.
[2] عدنان العذاري، **"قياس ظاهرة الفقر في الوطن العربي"**، ط1، دار جرير، عمان، 2010، ص.ص.58-59.

فوضعت قوانين ونظم تخدم القوي وتأخذ بيده وتضطهد الضعيف وتدوس عليه، ثم تتظاهر بوصف العلاج، الأمر الذي أدى إلى اتساع الهوة بين البلدان القوية واضعة النظم التي تحكم اقتصاديات العالم وبين البلدان الفقيرة التي تتخبط بين هذا النظام وذاك آملة في كل مرة أن تجد ناصيتها وتحقق أهدافها الطموحة، ولكن في كل اختيار تحصد نتائج أسوأ من النتائج السابقة وهذا ينطبق بكثرة على الدول الإسلامية التي بعدت عن منهج عزها وسؤددها نتيجة لابتعادها عن مبادئ ومقاصد الشريعة الإسلامية واستبدلتها بمقاصد ومبادئ الفكر الرأسمالي من أجل تحقيق التنمية.[1]

حيث قام النظام الرأسمالي على مبدأ الحرية، ثورة على الإقطاع والكنيسة، وظهر هذا الهدف في النظام الاقتصادي، فبدأ بمدرسة الطبيعيين التي دعت إلى الحرية الاقتصادية اعتقادا بأن الظواهر الاقتصادية تخضع لنظام طبيعي تحكمه قوانين أبدية ثابتة تنفع الإنسان إذا لم يتدخل فيها، وإذا حقق الفرد مصلحته تحققت مصلحة الجماعة والتي تؤدي بدورها إلى تحقيق تنمية اقتصادية، ورفعوا شعار **دعه يعمل دعه يمر**، ثم جاء **آدم سميث** في بداية الثورة الصناعية وحضر ندوات الطبيعيين. وقد وضع آدم سميث أصول الفكر الرأسمالي على قاعدتين وذلك من أجل تحقيق التنمية:[2]

- الحرية الاقتصادية وما يتلوها من حق الملكية والميراث والربح.
- قوانين السوق القائمة على المنافسة الحرة.

1-مقومات المنهج الرأسمالي للتنمية الاقتصادية:

يرتكز المنهج التنموي في النظام الرأسمالي على مقومات أساسية نوجز أهمها فيما يلي:[3]

رأس المال: يعتبر رأس المال في المنهج التنموي الرأسمالي القاعدة (الرصيد) الثابتة والدائمة للبناء الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وتوسيع الهياكل الإنتاجية، وهذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي الدخل القومي وكذلك الدخل الحقيقي للأفراد.

[1] الطيب داودي، **"الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية"**، مرجع سبق ذكره، ص.21.
[2] محمود حسين الوادي وآخرون، **"الاقتصاد الإسلامي"**، دار المسيرة، الطبعة الأولى، 2010، ص.53.
[3] الطيب داودي، مرجع سبق ذكره، ص.ص.24-25.

السوق: يعتبر نظام العرض والطلب من أهم مقومات السوق لتحقيق التوازن عن طريقه ويرون بأن من شأنه أن يوجه موارد المجتمع توجيها سليما لتحقيق التنمية الاقتصادية.

العلم والتكنولوجيا: يعتبر الجديد في العلم والتكنولوجيا من أهم المقومات للمنهج الرأسمالي فالثورة التكنولوجية التي تميزت بها الدول الصناعية الغربية كان لها الأثر البالغ في التنمية الرأسمالية حيث ذللت الكثير من العقبات وساعدت على زيادة الإنتاج المادي وتراكمه.

المبادلات الخارجية: إن المكانة المرموقة التي يتميز بها الاقتصاد الرأسمالي في استغلال الموارد العالمية، وهذا لمقدرته على خلق الظروف التي تساعد على تنقل عوامل الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى سرعة العمليات الاقتصادية، بالإضافة إلى قدرة الاقتصاد الرأسمالي على توسيع أسواقه الخارجية في شتى بقاع العالم.

وعلى هذا الأساس فإن المنهج الرأسمالي قد تميز بالحرية الكاملة والمطلقة دون قيود وخاصة عندما لا توجد شريعة تحرم أكل المال بالباطل فلا تعاقب الاحتكار والربا ويصبح المال دولة بين الأغنياء وينسى الفقير والمسكين وابن السبيل، وهذا ما يحدث فعلا في الاقتصاد الرأسمالي، فبقدر ما تحقق لها من الوفرة والرفاهية بإقرارها الغرائز[1] الفطرية التي يقرها الإسلام من حرية وملكية ومنافسة بقدر ما انتكست بممارستها للحرام دون رادع من ربا واحتكار وإهدار لحقوق المسكين والفقير.

كما تتميز بحرية التنافس بين الأفراد والمشروعات ولكن في الواقع الحقيقة تكمن في غياب المنافسة الكاملة، فالاحتكار هو العقبة الأساسية التي تعوق التنمية في الفكر الرأسمالي خصوصا في ظل الظروف الراهنة.

كما تميز بعدم تدخل الدولة في أي نشاط واعتبار الربح الطريق الأمثل للوصول إلى غاية التنمية.[2]

[1] محمود حسين الوادي وآخرون، **"الاقتصاد الإسلامي"**، مرجع سبق ذكره، ص.58.
[2] محمود حسين الوادي وآخرون، **"الاقتصاد الإسلامي"**، مرجع سبق ذكره، ص.58.

2-المنهج الإسلامي للتنمية الاقتصادية:

يقوم التصور الإسلامي للتنمية على أساس أن الله سبحانه وتعالى خلق الكون واستخلف الإنسان في الأرض ليقوم بعمارتها وفق منهج الله عز وجل وشريعته لقوله تعالى: «**هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها**»[1] وقد خلقه سبحانه وكرمه وميزه عن سائر المخلوقات ليكون قادرا على هذه المهمة وهيأ له بفضله كل ما يمكنه من أدائها، وأنه على ضوء قيام الإنسان بهذه المهمة يتقرر مصيره ويتحدد مستقبله في الدنيا والآخرة.[2]

2-1- مفهوم التنمية الاقتصادية في المنهج والفكر الإسلامي:

تعتبر التنمية الاقتصادية عملية تطور حضاري، فهي جزء من التنمية الشاملة للمجتمع بأبعادها المختلفة، والتنمية في الإسلام لا تركز على تنمية الجانب المادي فحسب لتوفير الرخاء والسعادة للأفراد بل تتعدى لتشمل الجانب القيمي الأخلاقي، فهي إذن مواجهة صريحة وشاملة لأسباب التخلف التي تستهدف الإنسان بالدرجة الأولى ورقيه وتقدمه ماديا وروحيا واجتماعيا وأخلاقيا.[3]

أما التنمية في الفكر الإسلامي فقد استعملت لفظ "**العمارة**" أو "**التعمير**" في المجال الاقتصادي، حيث يقوم المولى عز وجل في الآية 61 من سورة هود: «**هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها**» ويعلق الإمام القرطبي في كتابه جامع الأحكام عن تفسير هذه الآية بقوله: "أنها تقصد طلب العمارة لاستعمالها السين والتاء في استعمركم للطلب، والطلب المطلق من الله يكون على سبيل الوجوب".

[1] سورة هود، الآية 61.
[2] إبراهيم حسين العسل، **"التنمية في الفكر الإسلامي"**، مرجع سبق ذكره، ص.55.
[3] الطيب داودي، **"الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية"**، مرجع سبق ذكره، ص.35.

ويتبين لنا مما سبق طرحه بأن لفظ العمارة الوارد في القرآن الكريم يعني التنمية الاقتصادية كمنا يعرفها الكثير من المدارس الفكرية والتي تتحدد بزيادة الإنتاج في جميع المجالات الاقتصادية إلى شمول شتى مجالات الحياة الإنسانية.

بالإضافة إلى قول علي بن ابي طالب لنائبه على مصر: "ليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استخراج الخراج لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة..."[1].

ومن طلب الخراج بدون عمارة أخرب البلاد، وهذا أكبر دليل على أن مفهوم هذا المصطلح يعني التنمية الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الرخاء والرقي للفرد من الجانبين المادي والروحي.

إن مصطلح العمارة لم ينفرد بالتعبير عن التنمية في الإسلام، ولكن هناك مصطلح آخر احتوى مضمون التنمية الاقتصادية وهو "التمكين" حيث يقول المولى عز وجل: «**ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معايش**»[2] ومعنى التمكين هو السيطرة والقدرة على التحكم/ بمعنى أن الله هيأ لنا وضع السيطرة على الطبيعة بحيث نستغلها لحاجياتنا ونستعملها في زيادة رفاهيتنا وهو ما تهدف إليه التنمية الاقتصادية.[3]

وانطلاقا مما سبق، يتضح بأن شمولية الإسلام للبناء الاجتماعي تبين بأن التنمية الاقتصادية هي جزء لا يتجزأ من النظام الإسلامي والذي يمكن أن نختصره في النقاط التالية:[4]

- إن التنمية الاقتصادية في الإسلام جزء من التنمية الشاملة للمجتمع بأبعادها المختلفة، فهي تتضمن النواحي المادية والروحية والخلقية، فالتنمية إذن ليست عملية إنتاج فحسب، إنما هي عملية إنسانية تستهدف الإنسان وتقدمه ماديا وروحيا وأخلاقيا.
- إن اهتمام التنمية الاقتصادية نابع من كونها جزء من مشكلة تنمية وبناء الإنسان.

[1] رشيد حيمران، **"مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام"**، دار هومة للنشر والتوزيع، 2003، ص.62.
[2] سورة الأعراف، الآية 10.
[3] رشيد حيمران، مرجع سبق ذكره، ص.63.
[4] الطيب داودي، **"الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية"**، مرجع سبق ذكره، ص.ص.36-37.

- تسيير التنمية الاقتصادية في الإسلام جنبا إلى جنب مع التنمية الاجتماعية، الأمر الذي يؤدي إلى إحداث التوازن بين مختلف العوامل والاتجاهات.
- من مقاص التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي تحقيق العدالة الاجتماعية في مجال التوزيع، حيث يقول المولى عز وجل: «واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا وبذوي القربى واليتامى والمساكين والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم إن الله لا يحب كل مختال فخور، الذين يبخلون ويأمرون الناس بالبخل واعتدنا للكافرين عذابا مهينا».[1]

وتبين هذه الآية الكريمة شمولية المذهب الإسلامي في عملية التوزيع بحيث شمل أهم الشرائح الاجتماعية، وجعل حق المجتمع في توزيع الثروة مقترنا بعبادة الله سبحانه وتعالى.

يمكن أن نلخص إلى تعريف للتنمية الاقتصادية في ظل المنهج الإسلامي بأنها[2]: تلك الملية التي يتم بموجبها استخدام كل الموجودات أو المخلوقات في هذا الكون من ثروات طبيعية ووسائل عملية حديثة وطاقات بشرية من أجل تنمية جوانب الإنسان الروحية والخلقية والمادية وبصورة متوازنة من غير إفراط أو تفريط في هذه الجوانب على حساب جانب آخر حتى نستطيع توزيع الناتج بما يحقق حد الكفاية المتناسب مع حجم هذا الناتج لجميع أفراد المجتمع وتقليل نسب التفاوت بين فئات المجتمع. وبهذا المفهوم حقق النظام الإسلامي في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز حد الكفاية لجميع الأفراد وقضى على الكثير من الفقر فلم يوجد في المجتمع مدين أو معوز إلا أخذ ما يغنيه في ظل هذا الفكر الإسلامي للتنمية.

[1] سورة النساء، الآية 36-37.
[2] الطيب داودي، **"الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية"**، مرجع سبق ذكره، ص.37.

2-2- القواعد الأساسية للتنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي:

يتميز المنهج الإسلامي للتنمية الإسلامية بمبادئ تختلف عن مبادئ مناهج التنمية المعاصرة خصوصا في الفكر الرأسمالي، فهي تنظم الحياة الاقتصادية تنظيما يتفق مع مختلف الطبائع البشرية، وتقرر مالح كل من الفرد والمجتمع وسنتطرق إلى أهم هذه القواعد بإيجاز فيما يلي:[1]

أ- الحرية الاقتصادية المقيدة: تعتبر الحرية الاقتصادية في تملك وسائل الإنتاج من أولى القواعد التي يقوم عليها المنهج الإسلامي للتنمية الاقتصادية، حيث يكون الأفراد المالكين أحرار في التصرف في ممتلكاتهم فيما يخص النشاط الاقتصادي، العمل، الاستهلاك، الإنتاج، التعاقد وغيرها بشرط القيد بقيود تتماشى مع قيم المجتمع وتحدد بحدود الشريعة الإسلامية وسنوجز أهم هذه الشروط في النقاط التالية:[2]

- يجب أن يكون نشاط الفرد نافعا له ولمجتمعه.
- يجب أن لا يتعارض نشاط الفرد مع أهداف المجتمع واحتياجاته.
- مراعاة عدم الإضرار بالنفس أو الغير.
- عدم اكتناز الثروة أو حجبها أو تعطيلها عن مجال الاستثمار.

ب- ازدواجية ملكية وسائل الإنتاج: تتكامل كل من الملكية العامة والخاصة في المنهج الإسلامي، ويعتبر وجود إحداهما ضروري بالنسبة للثاني، فلا يوجد تناقض بين الملكيتين وهذا لأن كل منهما يسيج بسياج من القيم التشريعية والخلقية والمعنوية.

ج- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي: من القواعد الأساسية للتنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي تدخل الدولة في الملكية الفردية ويستهدف هذا التدخل الحفاظ على السير المتوازن للنشاط الاقتصادي، ولا يكون تدخل الدولة مشروعا إلا في حالات معينة:

- الإنتاج أو الاتجار في الخبائث مثل أنواع الخمر، الميتة، آلات اللهو...إلخ.

[1] الطيب داودي، مرجع سبق ذكره، ص.ص.38-39.
[2] الطيب داودي، مرجع سابق، ص.39.

- الاستغلال الوظيفي والسرقة والقمار والمراهنات.
- الحالات التي تكتسب فيها الملكية بطرق غير مشروعة: الغش بكل أنواعه.

د- المنافسة الشريفة الحرة[1]: من بين القواعد التي ترتكز عليها حرية التعامل في الأسواق في المنهج التنموي الإسلامي، المنافسة الحرة الشريفة بين المنتجين وهذا التفاعل جيد بين قوى العرض والطلب في ظل حرية تامة لتحديد الأسعار. وكونها حرة وشريفة لأنها تخضع لضوابط تمنع ظهور العوامل التي تجعل المنافسة الحرة هدامة كما هو الحال في النظام والفكر الرأسمالي وهذه الضوابط شرعية نوزها في التالي:

- منع الاحتكار بجميع أنواعه.
- منع الغش والتدليس.
- منع التعامل بأي شكل من أشكال الربا.

2-3- أهداف التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي:

تعتبر التنمية الاقتصادية في الإسلام ذات طابع خاصة للجمع بين التنمية الاقتصادية وبين جوانبها الأخرى مما يؤدي إلى توفير وسائل الاحتياجات التي تضمن المعيشة المتوازنة للأفراد على اختلاف طبقاتهم وحسب تغير ظروف المعيشة، ويتفق مع مفهوم الإسلام من حيث تحقيق الرفاهية والعدالة الاجتماعية.[2]

حيث يمكن حصر أهداف التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي في الآتي:

أولا: تحقيق الالتزام بالعقيدة الإسلامية[3]

فالعقيدة هي نظرة الإسلام العامة للوجود فهي الأساس الذي يبني المسلم فكره عليه ومنه يكون سلوكه ونظرته للحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتكون نظم الحياة مشتقة من

[1] الطيب داودي، **"الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية"**، مرجع سبق ذكره، ص.40.
[2] الطيب داودي، **"الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية"**، مرجع سبق ذكره، ص.40.
[3] د. حسن محمد، **"التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي"**، مقال مأخوذ من موقع الأنترنت: http://iefpedia.com/arab/4569، ص.31.

عقيدته. والعقيدة تتضمن الحقائق الكبرى التي دعا القرآن للإيماء بها وهي: تصور الوجود، وجود الخالق ووجود الكون والإنسان والصلة بين الله تعالى والكون وكذا الحياة وما وراءها من مصير. ولقد ربط الإسلام بين الالتزام بالعقيدة والتنمية والتخلف بشكل واضح كما ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى: «**ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا**»[1] وقال القرطبي: فإن له معيشة ضنكا أي عيشا ضيقا[2] حيث لقد طرح الفكر الإسلامي موضوع التخلف معبرا عنه بالضنك أي عيشة الفاقة والمعاناة.

فالالتزام بعقيدة الإسلام هدف تسعى التنمية الاقتصادية لتحقيقه لأنه يقود إلى رضا الله عز وجل، وللالتزام بها على مستوى الدولة والفرد يجب الأخذ بالأصول والمبادئ الشرعية للإسلام كنظام للدولة الإسلامية في كافة جوانبها وأبعادها الاقتصادية والبشرية والبيئية والاجتماعية وغيرها، في سلوك الفرد المسلم في العبادات والمعاملات.

وهذا يعني أن أول أهداف التنمية الاقتصادية في الإسلام، تبدأ بتمكين العقيدة في النفوس، لأن التنمية لا تعد ممارسة شرعية إلا إذا كان استجابة لحكم شرعي وذلك بوضع المجتمع تحت تأثير مجموعة من القيم والأخلاق المحفزة للعمل الصالح. إضافة إلى دور الفقه في تنظيم البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحفزة للتنمية وعليه يعتبر تمكين العقيدة بمثابة شرط أساسي ومهم لانطلاق عملية التنمية الاقتصادية المبنية على أساس صحيح.[3]

ثانيا: حفظ مقاصد الشريعة[4]

الهدف الثاني للتنمية الاقتصادية في الإسلام هو: حفظ مقاصد الشريعة والتي تعتبر بمثابة تحقيق مصالح العباد وحفظها ودفع الضرر عنهم، إلا أن هذه المصالح ليست هي ما يراه الإنسان مصلحة له ونفعا، وحسب هواه، إنما المصلحة ما كانت مصلحة في ميزان الشرع لا في ميزان الأهواء

[1] سورة طه، الآية 124.
[2] تفسير القرطبي، ج11، ص.258.
[3] د. حسن محمد، **"التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي"**، مرجع سابق، ص.36.
[4] د. إبراهيم محمد البطانية، **"النظرة الاقتصادية في الإسلام"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001، ص.ص.231-232.

والشهوات ومصالح العباد التي تستهدفها مقاصد الشريعة ثلاثة أنواع: الضروريات والحاجيات والتحسينات ولكل نوع منها مكملات، كما أنها ليس في الأهمية على مرتبة واحدة.

أ- الضروريات: ويقصد بها المصالح التي تتوقف عليها حياة الناس وقيام المجتمع واستقراره بحيث إذا فاتت اختل نظام الحياة وساد الناس هرج ومرج، وعمت الفوضى والاضطراب ولحقهم الشقاء في الدنيا والعذاب في الآخرة وهذه الضروريات هي كالتالي:[1]

1. **حفظ الدين:** حفظ دين الله والقيام الم على إقامته من أهم أصول الإدارة في الإسلام وذلك من أجل تحقيق التنمية عن طريق تنفيذ أوامر الله وتحكيم شرعه على كل المستويات وفي كل الظروف.
2. **حفظ العقل:** وهو الحفاظ على عقول الناس مما يسيء أو يؤثر فيها من أسباب مادية أو معنوية وتوجيههم للتفكير المنطقي السليم واتخاذ القرار وفق ذلك المنهج القويم.
3. **حفظ النفس:** إن الإنسان هو هدف التنمية الاقتصادية وغايتها ووسيلتها وتهدف التنمية الاقتصادية في الإسلام إلى حفظ النفس البشرية من عدة جانب منها:
   - توفير الأمن والسلامة لكل أفراد المجتمع عن طريق منع الجرائم التي تهدد النفس البشرية، وهذا يتم عن طريق نشر العلم والوعي في المجتمع.
   - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر منعا للاستغلال وحفظا للحقوق.
   - الاهتمام بالجانب الصحي والقضاء على الأمراض من أجل المحافظة على المجتمع ويكون قادر على الإنتاج
4. **حفظ النسل والشرف:** وذلك بنشر قيم الفضيلة ومحاربة الفاحشة وتسهيل الزواج والمساهمة في بناء الأسر واستقرارها.
5. **حفظ المال:** اعتبر الإسلام المال ضرورة من ضروريات الحياة الإنسانية وشجع على اتسابه وتحصيله وصيانته وحفظه وتنميته.

[1] عيدون لعيائي، **"المنهج الإسلامي في الإدارة"**، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد 1، جامعة الأغواط، سبتمبر 2012، ص.493.

وأباح الإسلام الملكية الفردية وشرع في تنظيم الملكية حتى لا تكون سبب لعدم التوازن الاجتماعي الذي ينجم عن تداول المال بين فئة قليلة في المجتمع. ومن النظم التي وضعها الإسلام لحفظ المال:

- التشغيل الكامل للموارد وعدم اكتنازها، كما نادى الإسلام ايضا بزيادة إنتاج الطيبات لتوفير الحاجات الإنسانية الضرورية.
- المال المقصود هو المال الحلال من الكسب الطيب، وليس المال الناتج عن الكسب الحرام، فتحريم إنتاج الخبائث يعتبر بمثابة حفظ المال.
- تنمية المال واستثماره، إن من أهم وسائل حفظ المال، استثماره وتنميته عن طريق نظام الزكاة والميراث والوقف والصدقات والنفقات التطوعية.[1]

ب- الحاجيات[2]: وهي الأمور التي يحتاج إليها الناس لرفع الحرج والمشقة عنهم.

ج- التحسينات[3]: وهي التي تجعل أموال الناس تجري على مقتضى الآداب العالية والخلق الحسن وإذا انعدمت لا يختل نظام الحياة، ولكن تصير حياتهم على خلاف ما تقتضيه المروءة ومكارم الأخلاق والفطرة السليمة.

2-4- خصائص التنمية الاقتصادية الإسلامية:

تنحصر خصائص التنمية الاقتصادية في الفكر والمنهج الإسلامي فيما يلي:

أ- التنمية الاقتصادية تنمية شاملة: الإسلام في منهجه لتحقيق التنمية الاقتصادية يدعو إلى إقامة عدالة اجتماعية شاملة تساوي فيها الناحيتين المادية والروحية، كما يدعو إلى العمل الجدي على أساس من التوازن والتجانس الكلي بين حاجيات الفرد ضمن الإطار العام لمجتمع إسلامي روحا ومادة، والإسلام لا يعرف الفصل بين ما هو مادي وما هو روحي ولا يفرق بين ما هو دنيوي وما هو أخروي، فكل نشاط مادي أو دنيوي يباشره الإنسان هو في نظر الإسلام عمل صالح،

[1] د. حسن محمد، **"التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي"**، مرجع سبق ذكره، ص.38.
[2] د. إبراهيم محمد البطانية، **"النظرية الاقتصادية في الإسلام"**، مرجع سبق ذكره، ص.232.
[3] د. إبراهيم محمد البطانية، مرجع سبق ذكره، ص.232.

طالما كان مشروعا، وكان يتجه به إلى الله تعالى. إن مبدأ الشمولية في التنمية الاقتصادية يقتضي تحقيق الاحتياجات البشرية كافة من مأكل، وملبس ومسكن ونقل وتعليم وترفيه وحق العدل وحق التعبير فالإسلام لا يقبل تنمية رأسمالية تضمن حرية التعبير ولا تضمن لقمة الخبز، كما لا يقبل تنمية اشتراكية تضمن رغيف الخبز وتلغي حرية التفكير.[1]

ب- التنمية الاقتصادية تنمية متوازنة: قال الله تعالى: «**فكأين من قرية أهلكناها وهي ظالمة فهي خاوية على عروشها وبئر معطلة وقصر مشيد**»[2] ومعنى فكأين أي كثير ومعنى خاوية من عروشها أي خربة متهدمة أو خالية من أهلها وقصر مشيد أي مرفوع البنيان. اي أن الخراب يحل بالمجتمع المترف الذي يعطل آلة إنتاجه ومصدر حياته وهو نبع الماء الذي جعل منه كل شيء حي (بشر معطلة). ومع تعطيل أداة الإنتاج ومصادر الخيرات تشيد القصور رمز الترف وعلى هذا الأساس إن مبدأ التوازن في التنمية الإسلامية تقتضي أن تتوازن جميع متطلبات التنمية، فالإسلام لا يقبل أن تنفرد بالتنمية النواحي الاقتصادية دون القضايا الصحية أو الثقافية الاجتماعية وأن تنفرد بالتنمية المدن دون القرى.[3]

ج- التنمية الاقتصادية تنمية واقعية[4]: الواقعية هي النظر إلى المشكلة من جميع جوانبها ودراسة أبعادها وإيجاد الحلول الملائمة لواقعها القائم. إن الواقعية في مجال التنمية الإسلامية هي مثالية في الوقت نفسه، كما أن المثالية في التنمية الإسلامية هي واقعية، لأن الإسلام هو من عند الله خبير، لا يمكن أن يقرر مبادئ مثالية بعيدة عن التصور الإنساني للحياة وإمكانية تطبيقها، حيث تتضح واقعية الإسلام ومثاليته في نفس الوقت بالكيفية التي عالج بها مشكلة الفقر والتباغض القائم بين الأغنياء والمحرومين، فقد أعطى للفقراء حقا معلوما في أموال الأغنياء لقوله تعالى: «**والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم**»[5] فلقد وصل المجتمع الإسلامي بفضل هذه الواقعية، في

[1] د. حسن محمد، **"التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي"**، مرجع سبق ذكره، ص.38.
[2] سورة الحج، الآية 45.
[3] د. عبد العزيز قاسم محارب، **"التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي"**، دار الجامعة الجديدة، 2011، ص.129.
[4] أ. د. إبراهيم حسن العسل، **"التنمية في الفكر الإسلامي"**، مرجع سبق ذكره، ص.102.
[5] سورة المعارج الآيتان 24 و25.

بعض مراحله التاريخية إلى المستوى المثالي من الكفاية الحياتية وبلوغ أعلى درجات الأخوة والتكافل والمحبة.

د- التنمية الاقتصادية تنمية عادلة[1]: أقام التشريع الإسلامي على أساس مبدأ العدل بين الناس امتثالا لقوله تعالى: «**إن الله يأمر العدل والإحسان**»[2] وقوله أيضا: «**أعدلوا هو أقرب للتقوى**»[3] إذ أن الإسلام حرص على تحقيق العدالة في جميع المسائل بين الناس وعلى هذا الأساس حتى تكون هناك تنمية بكل أبعادها سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية يجب أن يكون شرط العدالة الصحيحة التي جاء بها الإسلام.

2-5- منهج الاقتصاد الإسلامي في علاج مشكلة التنمية الاقتصادية:

تتمثل محاور منهج الاقتصاد الإسلامي في التنمية الاقتصادية في الآتي:[4]

- الاهتمام بالتكوين الشخصي والتأهيل العلمي والعملي للإنسان العامل المنتج من حيث القيم والأخلاق والسلوك والمعرفة والمهارة حتى ينتج ويبدع، فهو أساس التنمية والنهضة، ولن يتحقق ذلك إلا إذا تم توفير الحرية والعدالة والأمن، وكذلك توفير الحاجات المعيشية الأصلية له ليحي الحياة الكريمة الرغدة، وهذا بدوره يحتاج إلى إصلاح سياسي.
- المحافظة على الملكية الخاصة وتوفير الأمن لرأس المال حتى ينطلق ليؤدي دوره في تمويل المشروعات الاستثمارية، ومن وسائل ذلك تخفيض الضرائب والرسوم ونحوها وحمايته من الفساد بكافة صوره (الرشوة-السرقة-الابتزاز...)، فرأس المال جبان ولا يمكن أن ينطلق لأداء وظيفته إلا إذا توفر له الأمن المنشود.

[1] أ. د. إبراهيم حسن العسل، مرجع سابق، ص.103.
[2] سورة النحل الآية 90.
[3] سورة المائدة الآية 8.
[4] د. حسين حسين شحاتة، **"منهج الاقتصادي الإسلامي في علاج مشكلة التنمية"**، مقال منشور على موقع دار المشورة www.darelmashoura.com

- المحافظة على التوازن بين الملكية العامة والملكية الخاصة في إطار منضبط لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فلكل منهما دور هام في تحقيق الإصلاح الاقتصادي المنشود، ولا ينبغي إهمال دور قطاع الأعمال العام في التنمية بشرط ترشيده وضبطه.
- التخطيط الاستراتيجي للمشروعات الإنتاجية والخدمية المختلفة في ضوء الفقه الإسلامي للضروريات والحاجيات إذ لا يجوز توجيه الإمكانيات والطاقات والموارد لإنتاج الكماليات في الوقت الذي تفتقر فيه الدولة إلى الضروريات والحاجيات.
- تطوير النظم الضريبية وما في حكمها في إطار أن تؤخذ الضريبة بالحق، وتنفق حصيلتها بالحق، ولا يجوز إهدارها في الباطل، كما يجب تطبيق نظام زكاة المال ليساهم بدوره في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفق الضوابط الشرعية.
- ضبط أسواق المعاملات الاقتصادية والمالية بتشريع عادل سليم وفعال، والتصدي لكل صور أكل أموال الناس بالباطل ومن أمثلة ذلك: الربا والميسر والغش والتدليس والرشوة والاحتيال، والسرقة وما في حكم ذلك، وهذا بدوره يتطلب تطوير نظم الرقابة على الأسواق، وإصلاح وتطوير النظام المصرفي حتى يؤدي دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تفعيل كل أساليب وأدوات الادخار، وضخ هذه الأموال إلى تمويل المشروعات بنظم المشاركة والتي ثبت نجاحها وتفوقها على نظام الفائدة، والاستفادة بصيغ وأدوات ومنتجات المصرفية الإسلامية والتي بدأت تأخذ بها معظم الدول المتقدمة غير الإسلامية. [1]
- دعم مؤسسات المجتمع المدني وتحريرها من كافة القيود لتنطلق نحو تحقيق مقاصدها الاجتماعية والخيرية والتي لها مردود اقتصادي تنموي، ومن أهمها: مؤسسات الزكاة، مؤسسات الوقف الخيري، المؤسسات الاجتماعية الخيرية، مؤسسات التكافل الاجتماعي، النقابات، وما في حكم ذلك.

[1] د. حسين شحاتة، **"منهج الاقتصاد الإسلامي في علاج مشكلة التنمية"**، مرجع سبق ذكره، ص.3.

- بذل المساعي لتقوية كافة روابط العلاقات الاقتصادية بين أقطار الأمة العربية والإسلامية، ووضع استراتيجية للتكامل والتعاون والتي سوف تقود إلى السوق العربية والإسلامية المشتركة حتى تكون أموال الدول العربية والإسلامية لخير العرب والمسلمين.[1]

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية: النظريات والاستراتيجيات وعملية التمويل والمشاكل المترتبة عنها

رأينا مما سبق، أن عملية التنمية الاقتصادية تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية إلى جانب أمور أخرى، وهذا يعتمد على أمور عدة أهمها زيادة الاستثمار، وهنا يتعين على القائمين بعملية التنمية الاقتصادية اختيار النظريات والاستراتيجية الملائمة وطريقة التمويل المثلى حتى يتم تطوير الاقتصاد وتحقيق الأهداف المطلوبة كما يجب على القائمين عدم نسيان مختلف المشاكل والعقبات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية حتى يتم التقليل منها وعدم المس بالاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: نظريات التنمية الاقتصادية

لابد من التعريج على عدد من نظريات التنمية الاقتصادية لكي نعرف خلفية ما تم التفكير به على مر الزمن من أفكار ونظريات تؤطر عمل الباحث لموضوع التنمية الاقتصادية وقد تم اختيار عدد منها كما يلي:

1- **نظرية آدام سميث**: اهتمت نظرية آدم سميث بالتخصص وتقسيم العمل والاستفادة من المزايا النسبية، كما اهتمت بالصادرات للتغلب على ضيق حجم السوق المحلي.[2]

2- **نظرية جوزيف شومبيتر**: تفترض هذه النظرية اقتصادا تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن، وفي هذه الحالة لا توجد أرباح، ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات، كما لا توجد بطالة اختيارية ويصف شومبيتر هذه الحالة بالتدقيق النقدي ومما يميز هذه النظرية هو

[1] د. حسين حسين شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص.3.
[2] حازم محمد إبراهيم عثمان، **"مدى استفادة الاقتصاد المصري من تجربة التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية"**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2004، ص.ص.128-129.

الابتكارات التي هي وفق رأيه تحسين إنتاج أو منتج جديد أو طريقة جديدة للإنتاج[1]، أما المنظم ليس شخصا ذات قدرات عالية ولكنه قادر على تقديم شيء جديد، فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحول مجال استخدامها.

3-نظرية مراحل النمو -روستو-: قسم روستو عملية التنمية إلى عدة مراحل تبتدئ بالمجتمع التقليدي الذي يحده إطار محدود من الإنتاج ويرتكز على علم وتكنولوجية بدائية، ثم مرحلة ما قبل الانطلاق وهي مرحلة النمو المستمر وإحداث ثورة تكنولوجية في الزراعة لمواجهة الزيادة السكانية وتوسع نطاق الواردات وتطوير بعض القطاعات الرائدة، ثم الإطار الثقافي بمعنى وجود قوة دفع سياسية واجتماعية ومؤسسية قادرة على استغلال قوى التوسع في القطاعات الحديثة، ثم مرحلة الاتجاه نحو النضج والذي يستطيع فيها المجتمع أن يطبق نطاق واسع من التكنولوجية الحديثة ثم مرحلة أخيرة وهي مرحلة الاستهلاك الكبير باتجاه تركيز السكان في المدن وضواحيها وانتشار المركبات واستخدام السلع المعمرة على نطاق واسع، إن ما طرحه روستو هو أقرب للسرد التاريخي من كونه نظرية تنموية لكنها بالتأكيد مفيدة لمن يريد ان يتطلع إلى مراحل بناء التنمية تاريخيا. والشكل الموالي يوضح مراحل النمو لروستو.[2]

[1] فارس رشيد البياني، **"التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عمان، 2008، ص.ص.77-78.

[2] ميشيل تودارو، **"التنمية الاقتصادية"**، تعريب ومراجعة أ. محمود حسن حسيني ومحمود حامد محمود، مرجع سبق ذكره، ص.ص.125-126.

الشكل رقم 01: مراحل النمو حسب روستو

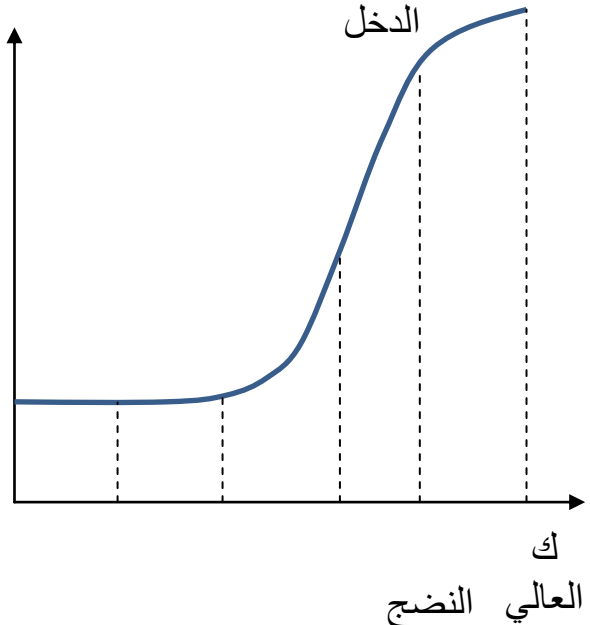

المصدر: فايز إبراهيم الحبيب، **"نظريات التنمية والنمو الاقتصادي"**، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 195، ص.127.

4-نظرية هارود-دومار: عمل خلال عقد الربعينات من القرن العشرين كل من روى هارود الاقتصادي البريطاني ودومار الاقتصادي الأمريكي على توضيح العلاقة ما بين النمو والبطالة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، غير أن نموذج هارود-دومار قد استعمل على نحو واسع في الدول النامية على اعتبار أنها أبسط طريقة لتحليل العلاقة بين النمو ومتطلبات رأس المال[1]، حيث اهتمت هذه النظرية بالادخار، ورأت أنه كلما زادت فترة الاقتصاد الوطني على الادخار والاستثمار كلما زاد الناتج الوطني، ولتسهيل ذلك نعطي مثال تطبيقي لنظرية هارود-دومار حيث أن معامل رأس المال/الناتج تكون قريبا ⅓، وهي معروفة اقتصاديات، وعرفنا معدل رأس المال الناتج بـK، وافترضنا أن معدل الادخار القومي S يكون ثابتا عند نسبة من الناتج القومي

[1] ميشيل تودارو، نفس المرجع السابق، ص.126.

تعادل 6% والاستثمار الكلي الجديد تحدد بمستوى الادخار الكلي، نستطيع وضع نموذج بسيط للنمو الاقتصادي:

الادخار S ويكون نسبة من الدخل القومي Y وبالتالي فإننا نكون المعاملة البسيطة التالية:

الاستثمار I يعرف بأنه التغيير في رصيد رأس المال K ويمكن تقديمه بأنه التغيير في رصيد راس المال ΔK على النحو الآتي:[1]

لأن الرصيد الكلي لرأس المال K له علاقة مباشرة بالدخل القومي الإجمالي أو الناتج Y وفقا لمعامل رأس المال/الناتج فإن K تكون:

$$K/_Y = K$$

$$K = \Delta K/_{\Delta Y}$$

$$\Delta K = K\Delta Y \dots\dots\dots (3)$$

إن الادخار القومي الإجمالي s يجب أن يساوي الاستثمار I ويمكننا كتابة هذه المعادلة المتساوية على النحو الآتي:

ومن خلال المعادلات 1 يمكن أن نعرف $S = sY$ ومن المعادلتين 2، 3 يمكن أن نعرف أن:

وبالتالي نستطيع كتابة متطابقة الادخار يساوي الاستثمار على النحو الآتي:

أو ببساطة تكون كالآتي: $Sy = K\Delta Y$

[1] ميشيل تودارو، **"التنمية الاقتصادية"**، مرجع سبق ذكره، ص.126.

بقسمة طرفي المعادلة على Y ثم على K فإننا نحصل على المعادلة التالية: $\Delta Y/Y = S/Y$، يلاحظ أن الجانب الأيسر من المعادلة $\Delta Y/Y$ يشير إلى معدل التغيير ومعدل النمو في GNP (الناتج الوطني الخام) فهي تمثل تغييرا مئويا في الـGNP.

إن المعادلة الأخيرة تمثل ترجمة بسيطة لمعادلة هارود–دومار المشهورة في نظرية النمو الاقتصادي.

ومن حيث ملائمة النموذج للبلدان النامية يعتبر غير ملائم للأسباب التالية:

- تتصف هذه النماذج بارتفاع معدلات الادخار ورأس المال الناتج، إذ أن الوضع يختلف في الدول النامية حيث تتميز هه المعدلات بالانخفاض.
- يفترض هذا النموذج عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وهذا لا ينطبق على الدول النامية.
- يفترض هذا النموذج ثبات الأسعار في حين أن الأسعار في الدول النامية تتغير.[1]

5–نظرية فائض العمل لأرثر لويس: تركز على انتقال فائض العمالة الريفية إلى لحضر، حتى يأخذ التحول الهيكلي وصفه بتوازن النشاط الاقتصادي وانتقاله الزراعة التقليدية إلى الصناعة الحديثة.[2]

6–نظرية الدفعة القوية: ترى هذه النظرية لروز تشتين أن القضاء على التخلف لا يتحقق إلا عن طريق دفعة قوية من رؤوس الأموال المستمرة.[3]

7–نظرية النمو المتوازن –نيركس–: أكدت على ضرورة تحقيق قدر من التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، حتى لا يمثل تخلف القطاع الزراعي عقبة أمام نمو القطاع الصناعي.

8–نظرية النمو غير المتوازن: رائد هذه النظرية هو هيرشمان حيث تؤكد هذه النظرية على أن القيمة الاقتصادية يجب أن تبدأ بإنماء بعض القطاعات أو الصناعات الرائدة –تم تنشر بعد ذلك تلقائيا– في بقية قطاعات الاقتصاد الوطني.[1]

---

[1] ميشيل تودارو، **"التنمية الاقتصادية"**، مرجع سبق ذكره، ص.126.

[2] Jacques Brasseul, **"Introduction à l'économie du développement"**, 3ème édition, Armand Colin, Paris, 2008, P.62.

[3] Idem, P.63.

9-نظرية النمو النيوكلاسيكي –سولو–: هي النظرية هي النمو المباشر لنظرية هارود–دومار واعتبرت هذه النظرية التكنولوجيا متغير خارجي، لأنه من وجهة نظر سولو أن إيرادات رأس المال ذات عائد متناقص، مما يعني أن النمو طويل الأجل لا يمكن أن يعتمد على الخصائص الذاتية للاقتصاد، وإنما لابد من حدوث صدمات خارجية تتمثل في التكنولوجيا.[2]

10- نظريات النمو الداخلية –نظرية بول رومر–: اهتمت هذه النظرية بالمعرفة المتولدة من رأس المال المادي والتي تؤدي إلى تحقيق وفورات إيجابية، مما يجعلها تحول دون نقصان الإنتاجية الحدية لرأس المال، فهذه النظرية، تفترض ثبات إيرادات رأس المال ومن ثم تعتبر التكنولوجيا متغيرا داخليا.[3]

11- أما نظرية لوكاس والمتمثلة في تراكم رأس المال البشري: اعتبرت هذه النظرية أن رأس المال البشري عاملا من عوامل النمو، فرأس المال البشري يعتبر المصدر الرئيسي لمخزون المعرفة، التي من الممكن أن تزداد عن طريق التعليم والتدريب كما يؤكد لوكاس على أهمية دور الدولة من أجل تشجيع عملية التدريب والتعليم اللازمة لتنمية رأس المال البشري.[4]

فالنظريات السابقة تمثل الساس النظري وحج الزاوية الذي اعتمدت عليه البلدان النامية في سعيها لتحقيق التنمية، حيث تشير إلى أنه لا يشترط لنجاح دولة ما أن تطبق نظرية بعينها وبكل تفاصيلها، بل من الممكن والمستحسن أن تستعين بمجموعة من النظريات التي ترى أن تطبيقها سيلائم احتياجات التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية

اتبعت البلدان المختلفة توجهات متباينة بخصوص الاستراتيجية المناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية، فمنها من ركز على تنمية القطاع الزراعي وتطويره كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **"التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق: النظريات، الاستراتيجيات، التمويل"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص.172.

[2] محمد عد العزيز عجمية وآخرون، نفس المرجع، ص.175.

[3] محمد صفوت قابل، **"نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية"**، دار الوفاء للطباعة والنشر، دون ذكر بلد النشر، ص.115.

[4] محمد صفوت قابل، نفس المرجع، ص.117.

ومنها من ركز على تنمية القطاع الصناعي باعتباره قطاعا قائدا ورائدا للتنمية الاقتصادية. وهناك من اتبع استراتيجية الربط بين الزراعة والصناعة معا كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية الناجحة وعليه سوف نتناول مختلف الاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وهي كالتالي:

1-الاستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية:

أثبتت تجارب العديد من البلدان بأن للزراعة دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص وتكمن مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية في العوامل الآتية:[1]

أ- توفير كميات متزايدة من الغذاء للسكان[2]: إن إنتاج الغذاء في البلدان أقل نموا يهيمن على نشاط القطاع الزراعي وعند نمو وتوسع الإنتاج في هذا القطاع، الذي يرافق الزيادة المتحققة في مستوى الإنتاجية، فإنه يساهم في توفير الغذاء للسكان عموما والذي ينمو بمعدلات مرتفعة وكذلك للتوسع السكاني في المدن بشكل خاص وخاصة في المناطق الصناعية، كما أن التوسع في القطاع الزراعي يساهم في ارتفاع مداخيل المزارعين وبالتالي زيادة الطلب على المواد الغذائية، سيما وأن مرونة الطلب الدخيلة في مثل هذه الاقتصاديات مرتفعة جدا. ولهذا يتعين أن تكون الزيادة المتحققة في الإنتاج الزراعي بمعدلات أعلى من معدلات الزيادة في الطلب على الغذاء.[3]

ب- المساهمة في زيادة الطلب على السلع المصنعة: إن التوسع في القطاع الزراعي يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية، وهذا يمصل حافزا على توسيع الطلب على السلع المصنعة وبالتالي توسيع حجم السوق المحلي للسلع المذكورة، الأمر الذي يشجع القطاع الصناعي على توفير جميع المستلزمات التي يحتاجها القطاع الزراعي مثل: الأسمدة والمبيدات والآلات والمعدات والجرارات الزراعية وإن هذا يساهم في توسيع ونمو القطاع الصناعي ذاته.[4]

---

[1] الحبيب فايز إبراهيم، **"التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية"**، جامعة الملك سعود، 1985، ص.47.
[2] مدحت القريشي، **"التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)"**، مرجع سبق ذكره، ص.166.
[3] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص.167.
[4] منور أوسرير، **"المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية: دراسة نظرية تحليلية"**، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص.65.

ج-توفير النقد الأجنبي لاستيراد السلع الرأسمالية: إن القطاع الزراعي يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية في البلدان النامية سواء في تكوين الناتج المحلي الإجمالي أو في توفير العملات الأجنبية من التصدير الذي يتركز عادة عدد محدود من السلع الزراعية. وعليه فإن الفائض الزراعي المصدر إلى الخارج يولد النقد الأجنبي وبالتالي يساهم القطاع الزراعي في تلبية احتياجات التنمية من استيراد السلع الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج إلى جانب السلع الاستهلاكية. وإذا علمنا بأن القيد الأساسي على حجم الاستثمارات الصناعية هو النقد الأجنبي أدركنا أهمية الصادرات من السلع الزراعية وأهمية تنمية وتطوير القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية.[1]

د- توفير الموارد المالية لخزينة الدولة: غن نمو وتوسيع القطاع الزراعي يساهم في زيادة مداخيل المزارعين والعاملين في هذا القطاع وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة عوائد الحكومة من الضرائب المفروضة على الأرض وعلى مداخيل المزارعين وهكذا فإن تطور الزراعة من شأنه أن يوفر الموارد المالية للدولة لكي تستخدمها في المجالات التنموية المختلفة.[2]

2-الاستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية:

إن التصنيع يمثل عملية تحويل المواد الأولية إلى مصنعة، استهلاكية وإنتاجية، ومن واقع تجارب البلدان المتقدمة فإن التصنيع هو شرط ضروري للتنمية الاقتصادية وفي نفس الوقت هو مرافق لها، لذلك ليس هناك تنمية اقتصادية دون تحقق التصنيع، كما أن التصنيع الحقيقي هو الذي يساهم في تحقيق التنمية باعتبار أن القطاع الصناعي قطاع ديناميكي يحقق العديد من المنافع، ومن بين الآثار الإيجابية التي يتركها التصنيع للقطاعات الأخرى من الاقتصاد ما يأتي:[3]

- تصنيع المواد الأولية الزراعية.
- توفير مستلزمات الإنتاج للقطاع الزراعي.

[1] مدحت القريشي، **"التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)"**، مرجع سبق ذكره، ص.167.
[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص.169.
[3] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص.ص.169-170.

- تعزيز الروابط مع الزراعة ومع بقية القطاعات.
- توفير الطاقة الكهربائية للقطاع الزراعي ولبقية القطاعات.
- يساهم في تعزيز الصادرات وتنميتها.
- يساهم في توفير فرص العمل واكتساب المهارات.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- يساهم في تحقيق التغير الهيكلي في الاقتصاد الوطني.
- يساهم في عملية التحديث والتحولات.

3- استراتيجية الربط بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية:

تبين مما سبق أن القطاع الصناعي يلبي حاجات القطاع الزراعي من مستلزمات الإنتاج المختلفة وكذلك يمثل سوقا لاستيعاب منتجات الزراعة، كما أن القطاع الزراعي يوفر الغذاء ومستلزمات الإنتاج للصناعة، وبذلك فإن واحد منهما يخدم الآخر ولا يستغنى عنه، لذلك فإن أي تطور في القطاع الزراعي لابد أن يصحبه الآخر ولا يستغنى عنه، لذلك فإن أي تطور في القطاع الزراعي لابد أن يصحبه تكور مماثل في القطاع الصناعي والعكس صحيح، فالتنمية الاقتصادية تحتاج إذن إلى تطوير الاثنين معا.[1]

4- استراتيجية الحاجات الأساسية:

نتيجة لخيبة الأمل من الاستراتيجيات المتصلة بمقاربات النمو والعمالة وتوزيع الدخل فقد اتجه المفكرون والمعنيون بالتنمية نحو استراتيجية جديدة هي استراتيجية الحاجات الأساسية التي تهدف إلى توفير الحاجات الأساسية للسكان، من غذاء وسكن وتعليم وخدمات صحية...إلخ.[2]

وقد استهدفت هذه الاستراتيجية تحقيق ثلاثة أهداف:[3]

[1] إسماعيل محمد بن قانة، **"اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)"**، مرجع سبق ذكره، ص.201.
[2] إسماعيل محمد بن قانة، نفس المرجع السابق، ص.ص.202-203.
[3] مدحت القريشي، **"التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)"**، مرجع سبق ذكره، ص.176.

- **الأول**: رفع إنتاجية ودخل السكان في الريف وفي المدن، وخاصة الفقراء منهم وذلك من خلال توسيع الإنتاج كثيف العمل.
- **الثاني**: التأكيد على محاربة الفقر من خلال تقديم خدمات مثل: التعليم والخدمات الصحية والماء الصحي.
- **الثالث**: تمويل مثل هذه الخدمات من قبل الحكومة.

والشكل التالي يبين تمثيل الحاجات الأساسية للفرد.

الشكل رقم 02: تمثيل الحاجات الأساسية للفرد

المصدر: إسماعيل محمد بن قانة، **"اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)**، مرجع سبق ذكره، ص.204.

ورغم وجود شيء من الحقية في هذه المبررات إلا أنه هناك شكوك لدى البلدان النامية بأن المساعي الدولية لتحقيق هذه الفكرة هي بمثابة انتقاص من سيادتهم وسوف يغير من طبيعة المساعدات الدولية لتجعل مسألة تحول اقتصادياتهم باتجاه التنمية الصناعية أكثر صعوبة فهناك نوع

من المقايضة بين النمو وبين الحاجات الأساسية، ويشار إلى أن توفير الحاجات الأساسية هو بمثابة تحول نحو الاستهلاك.

وبعيدا عن الاستثمار، وأن مثل ذلك يؤثر سلبا على النمو، وأن هذه الاستراتيجية قد لا تكون مستدامة في المدى الطويل. إلا أنه من جهة أخرى فإن توفير الحاجات الأساسية مر بشكل من أشكال الاستثمار في رأس المال البشري والذي قد يكون منتجا كالاستثمار في الصناعة.

5- استراتيجية التنمية البشرية المستدامة:

خلال الفترة التي ظهرت فيها الليبيرالية وسياسات التكيف والخوصصة جاء تأكيد الاقتصادي الهندي (أمارتيا سان*) على مفهوم تطوير القدرات البشرية ونسبة له فإن حرية الاختيار هي في صلب الرفاهية الإنسانية، والتي تتم من خلال تعزيز قدرات الناس لتحقيق مستويات أعلى من الصحة والمعرفة، واحترام الذات والقدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية بشكل نشط، ويؤكد (سان) أيضا بأن مستوى المعيشة لا يقاس بالدخل الفردي واستهلاك السلع بل يقاس بالقدرات البشرية، أي ما يستطيع الفرد عمله، وأن توسيع هذه القدرات يعني حرية الاختيار.[1]

وللتسنية البشرية جانبان: الأول يكمن في بناء القدرات البشرية لتحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات.

والثاني انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في وقت الفراغ ولأغراض الإنتاج والنشاط في مجال الثقافة والمجتمع والسياسة، ولهذا فإن الدخل ليس إلا واحدا ن الخيارات، وأن الزيادة السنوية في الناتج القومي هي شرط ضروري للتنمية البشرية ولكنها ليست شرطا كافيا، ومن المهم جدا للتنمية أن تخدم حاجات الناس.[2]

* أمارتيا سان: اقتصادي هندي حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1998 في موضوع اقتصاد التنمية والرفاهية.
[1] مدحت الفرنسي، **"التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات موضوعات)"**، مرجع سبق ذكره، ص.ص.179-180.
[2] مدحت الفرنسي، مرجع سبق ذكره، ص.180.

6- استراتيجية التنمية المستقلة:

يعتبر (بول باران) (Paul Baraw) رائدا في الدعوة إلى تحقيق التنمية المستقلة في كتابه الشهير: الاقتصاد السياسي للتنمية، إذ ربطها بالسيطرة على الفائض الاقتصادي واستغلاله أفضل استغلال ممكن، وتعتمد استراتيجية التنمية المستقلة على مدى قدرة بلد من البلدان على اتخاذ قرارات مستقلة في مجال التصرف في موارده وصوغ السياسات الاقتصادية على ضوء ذلك، وعادة ما تتحدد هذه القدرة بعاملين رئيسين اثنين هما:[1]

- الإمكانيات البشرية والطبيعية والمادية والتقنية المتوفرة لديه.
- نوعية السيارات المتبعة ومدى فعاليتها في الوصول إلى النتائج المستهدفة منها.

وهناك جملة من الشروط اللازمة لإنجاح التنمية المستقلة:[2]

- السيطرة على الفائض الاقتصادي بشكل فاعل وتوجيه استخدامه لما يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية مع الأخذ بالحسبان أن للسياسات التي تضعها الدولة دورا رئيسيا في ذلك.
- عدم إغفال طبيعة البلدان المجاورة وطبيعة العلاقات التي تربطها بها.
- التوجه نحو الداخل عند رسم السياسات الاقتصادية من أجل إشباع الحاجات الأساسية وتحقيق العدالة في توزيع الدخل وتغيير نمط الاستهلاك بما يتلاءم ومتطلبات كل مرحلة.
- العمل على تخفيف أثر العوامل الخارجية على الاقتصاد الوطني.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن هذه الاستراتيجية تتقاطع وتبتعد عن الاستراتيجية العالمية السائدة حاليا، والتي جاء بها الغرب وبالأخص الولايات المتحدة والهيئات الدولية التي تهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية، وتتعارض مع مفهوم وطروحات العولمة التي يتم فرضها بشتى الوسائل على بلدان العالم المختلفة.

[1] إسماعيل محمد بن قانة، **"علم اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)"**، مرجع سبق ذكره، ص.206.
[2] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص.207.

المطلب الثالث: عملية تمويل التنمية الاقتصادية

يعد البحث في مجال التنمية الاقتصادية مرتبطا ارتباطا كبيرا ووثيقا بدراسة الموارد التمويلية اللازمة لإنجاحها، هذا النجاح الذي تسعى إليه جميع الدول متقدمة كانت أم نامية، وذلك لتوفير مستوى معيشي أفضل لشعوبها عن طريق تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، غير أن القيام بعملية تنموية ناجحة تتطلب توفير الموارد المائية والبشرية اللازمة كما وكيفا ويصطدم هذا الأمر بصعوبات متعددة، يقع عجز مواردها الذاتية بين المراتب الأولى في هذه العقبات نظرا لندرتها في هذه المجتمعات من جهة وعدم استعمال الندرة من جهة أخرى، هذا الأمر الذي يؤدي إلى اعتماد الدول النامية عن نظيرتها المتقدمة في الحصول على ما يلزمها من رؤوس الأموال لكي تحقق التنمية المتزايدة والمستمرة وهذا عن طريق الاقتراض بالربا، وقد أكدت نتائج التجارب التنموية في مختلف البلدان النامية مخاطر هذا الأسلوب التمويلي الذي أصبح يهدد مسيرة التنمية نفسها، ويعرقل نجاحها فترة بعد أخرى، وخطورة لم تبق في نطاق البلدان الفقيرة فحسب بل امتد إلى تهديد البشرية كلها بحرب كونية ثالثة.[1]

1- التمويل بالصيغ الإسلامية[2]:

التمويل في الأساس مأخوذ من المال، والمال في الاصطلاح الشرعي أهم من النقود أو الذهب أو الفضة. أما التمويل الإسلامي بالمفهوم المعاصر، يمكن أن يقال عنه هو عبارة عن علاقة بين المؤسسات المالية بمفهومها الشمل والمؤسسات أو الأفراد، لتوفير المال لمن ينتفع به سواء للحاجات الشخصية أو بغرض الاستثمار، عن طريق توفير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة.

1-1- صيغة المضاربة ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية:

المضاربة في اللغة مأخوذة من الضرب في الأرض وهو السفر والمشي وسميت بالمضاربة لأن العامل يضرب في الأرض لكي يدبر ويتصرف في المال الممول لمشروع المضاربة لتحقيق الأرباح هذا

[1] الطيب داودي، **"الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية"**، مرجع سبق ذكره، ص.56.
[2] ناصر نفيسة، **"دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية"**، مرجع سبق ذكره، ص.76.

من ناحية، ومن ناحية أخرى لأن كل من صاحب المال والعامل يضرب في العائد بسهم[1] وقد وردت كلمة الضرب في الأرض في القرآن الكريم حيث يقول المولى عز وجل: «**وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله**»[2] والضرب بمعنى السعي على الرزق.

حيث تعتبر المضاربة نوعا من العقود يشارك فيه اثنان أو أكثر بين اصحاب الأموال والقائمين بالأعمال حيث يقدم الطرف الأول المال الممول ويقدم الثاني خبرته وجهده على أن يتقاسم العائد بنسب متفق عليها مسبقا في إطار المعاملات الشرعية.[3]

1-2- صيغة المشاركة ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية:[4]

هي أن يشترك اثنان بما لهما ليعملا فيه بيديهما ورعه لهما، حيث يتم اقتسام الربح حسب نسبة مشاركة كل منهما في رأس مال المشروع، يجوز أن ينفرد واحد منهما بالعمل مقابل حصة من الربح يتفق عليها، على اعتبار أنه إذا انفرد بالعمل صارا كالمضارب بأموال الغير يحل على جزء من الربح يتفق عليه، هذه الصيغة تصلح لإنشاء شركات المساهمة التي تتميز برأس مال ضخم، لا يهم النشاط التي تمارس عملها فيه سواء كان زراعة أم صناعة أم تجارة أم خدمات أخرى أما دور كل من المضاربة والمشاركة في تمويل التنمية الاقتصادية فيكمن في:[5]

- إن لصيغة المضاربة دورا بارزا في تطويع الاستثمار المصرفي إلى أحكام الشريعة بحيث يمكن على هذا الأساس تجميع الأموال من مصادر متعددة دون الوقوع في الربا، كما أن شعور الأفراد بأن كسبهم سيكون حلالا طيبا يدفعهم إلى دفع أموالهم مهما كانت صغيرة أو كبيرة إلى مجال الاستثمار، الأمر الذي يحقق أهم عنصر من عناصر التنمية الاقتصادية وهو عنصر رأس المال، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن المصرف عندما يقوم

[1] الطيب داودي، **"الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية"**، مرجع سبق ذكره، ص.115.
[2] القرآن الكريم، الآية رقم 20 من سورة المزمل.
[3] الطيب داودي، نفس المرجع السابق، ص.ص.115-116.
[4] الطيب داودي، نفس المرجع السابق، ص.127.
[5] صالح صالحي، **"المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي: دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات"**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص.406.

باستثمار هذه الأموال المجتمعة فأنه يقدمها على أساس المضاربة الشرعية وهذا ما يشجع رجال الأعمال المستثمرين على الإقبال على العمل بهذه الصيغة، لأنهم يتفادون خطر القروض الربوية التي كثير من الأحيان تؤدي إلى الإفلاس المادي والمعنوي للمستثمرين.

- ولصيغة المشاركة أيضا دور فعال في تمويل التنمية الاقتصادية، بحيث تستطيع أن تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق المشاريع الاستثمارية المختلفة، فمن ناحية الأفراد نلاحظ بأن هذه الصيغة لها القدرة على تحفيز الأفراد للدفع بأموالهم لتنمو وتزيد ذلك لأن الأفراد بإمكانياتهم الخاصة لا يستطيعون القيام بتمويل مشاريع كاملة بينما يستطيعون القيام بهذه المشاريع عنما يدخلون في مشاركات مع بعضهم البعض أو مع هيئة مالية لها القدرة التمويلية كالمصارف الإسلامية[1]. ومن هنا يستطيع الأفراد بهذه القدرات المحدودة وعن طريق المشاركات والقيام بمشروعات استثمارية تعود عليهم بالفائدة من حيث زيادة دخلهم وبالتالي مستواهم المعيشي والاجتماعي.
- إن التوسع في استثمارات كل من المصارف واستثمارات الأفراد يقتضي الحصول على قوة عمالة تساعد على تنفيذ هذه المشاريع الإنمائية، وهذا ما يؤدي إلى امتصاص القوة العاطلة وإدماجها في النشاط الاقتصادي.

1-3- صيغة المرابحة:

بيع المرابحة يعتبر أحد أنواع البيوع المشروعة في الفقه الإسلامي بشكل عام، هو أيضا أحد أدوات التمويل بالمؤسسات المالية التي توفر منتجات متوافقة مع الشريعة، فالمرابحة في اللغة مأخوذة من الربح وهو الزيادة أو العائد أما فيما يتعلق باصطلاح الفقهاء فهي عبارة عن بيع سلعة بسعر يشمل تكلفة السعلة على التاجر، مضافا إليها ربح معلوم. فالتكلفة تشمل السعر الذي به البائع السلعة،

[1] صالح صالحي، نفس المرجع السابق، ص.408.

مع تكاليف إضافية مثل قيمة الشحن والتخزين والنقل وغيرها مما يدخل في التكلفة الإجمالية لوصول السلعة إلى البائع.[1]

1-4- عقد السلم:

هو عقد تكلم الفقهاء على أحكامه بشكل مفصل في كتبهم وأبرزوا ذلك من خلال دراستهم لما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم: «**من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم**»[2] رواه البخاري ومسلم.

هذا النوع من العقود يمكن أن نعرفه بأنه بيع سلعة معلومة، إلى أجل معلوم وذلك بثمن معلوم عند العقد، وهو عقد من عقود الاستثمار وصيغة من صيغ التمويل يتم بموجبها التمويل بالشراء المسبق لتمكين البائع من الحصول على التمويل اللازم فهو بيع آجل بعاجل، فالآجل هو السلعة المباعة التي يتعهد البائع بتسليمها بعد أجل محدد، والعاجل هو الثمن الذي يدفعه المشتري. ويعتبر بيع السلم في مجال التنمية الاقتصادية هاما بحيث نراه يلعب الدور المكمل للأدوار التي تلعبها الصيغ السابقة الذكر وأهمية هذا الدور تتجلى في كون هذه الصيغة التمويلية تهتم بالطبقة البسيطة ذات الدخل المحدود من طبقات المجتمع[3]، وهذه الطريقة منتشرة بكثرة في المجتمع، ولذلك فإن تمكين هؤلاء الفراد من تمويل مشاريعهم المختلفة وذلك بتوفير لهم رأس المالي يؤدي إلى تنشيط هذه الفئة وتحقيق التفاعل داخل النشاط الاقتصادي المتمثل في زيادة الإنتاج من جهة وزيادة الدخل من جهة أخرى.

حيث أن زيادة الإنتاج على سبيل المثال نتيجة إصلاح الأرض بزيادة مردودها تساهم في حل مشاكل كثيرة منها تموين السوق وبالتالي زيادة الغرض الذي يؤدي إلى عدم ارتفاع الأسعار بالإضافة إلى زيادة النشاط داخل المجتمع.

---

[1] الطيب داودي، **"الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية"**، مرجع سق ذكره، ص.129.
[2] حديث نبوي صحيح ضمن الأحاديث الصحيحة للإمام البخاري.
[3] الطيب داودي، نفس المرجع السابق، ص.ص.130-131.

1-5- عقد الاستصناع:

هو التعاقد على صنع شيء بأوصاف معلومة، مادته من عند الصانع على أساس أن يدفع المستصنع مبلغا معينا سواء عند بداية العقد أو خلال فترات متفاوتة، أثناء أداء الصانع للعمل المتفق عليه بينهما، وذلك حسب الاتفاق الموجود في العقد.[1]

1-6- التأجير:

يرتكز التأجير على بيع المنفعة، فالممول يقوم بشراء الأصول، المعدات، والأجهزة المطلوبة من المستأجر لمدة محددة مقابل إيجار دوري ويتخذ هذا الأسلوب عدة أنواع: الشراء من البائع والتأجير له، التأجير المباشر، الإيجار المنتهي بالتمليك.[2]

1-7- أسلوب التمويل الزراعي:

هو نوع من التمويل يشمل صيغ الاستثمار الزراعية ومنها:[3]

- **المزارعة:** هي تقديم عنصر الأرض والبذر المحددة لمالك معين إلى عامل (المزارع) ليقوم بالعمل والإنتاج، مقابل نصيب مما يخرج من الأرض وفق نسبة بكب منهما.
- **المساقاة:** هي تقديم الثروة النباتية المحددة لمالك معين إلى عامل ليقوم باستغلالها وتنميتها على اساس أن يوزع الناتج في الثمار بحصة نسبية متفق عليها.
- **المغارسة:** وهي تقديم الأرض المحددة لمالك معين إلى طرف ثان ليقوم بغرسها بأشجار معينة حسب الاتفاق المبرم بينهما، ويكون الشجر والإنتاج بينهما.

1-8- أسلوب التمويل التكافلي والتضامن:

هو نوع من التمويل يشمل:[4]

---

[1] الطيب لحليح، **"التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق القيمة المستدامة"**، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 7-8 أفريل 2008، جامعة سطيف، ص.17.

[2] رديف مصطفى، **"المنتجات المالية الإسلامية"**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، العدد 8، ديسمبر 2013، ص.126.

[3] رديف مصطفى، نفس المرجع السابق، ص.133.

[4] رديف مصطفى، نفس المرجع السابق، ص.133.

- **التمويل التكافلي الوقفي:** هو تمويل لجزء من المداخيل والثروات الخاصة إلى موارد تكافلية دائمة تخصص منافعها من سلع وخدمات وعوائد لتلبية احتياجات الفئات المتعددة المستفيدة.
- **التمويل التضامني الزكوي:** هو التعبئة الإجبارية للموارد الزكوية التضامنية لتأمين السلع والخدمات الأساسية، الرعاية الاجتماعية للفقراء ومحدودي الدخل وتنشيط الحركة الاستثمارية.

إن هذا التنوع الصيغي والتعدد في أساليب التمويل يؤدي إلى تغطية الاحتياجات التمويلية لمختلف مؤسسات العجز، بما يتناسب مع طبيعتها وحجمها ومجال نشاطها، فيما يلي نوجز صيغ الاستثمار وأساليب التمويل المرتبطة بها في هذا الشكل التالي:

الشكل رقم 03: صيغ الاستثمار وأساليب التمويل الإسلامي المرتبطة بها

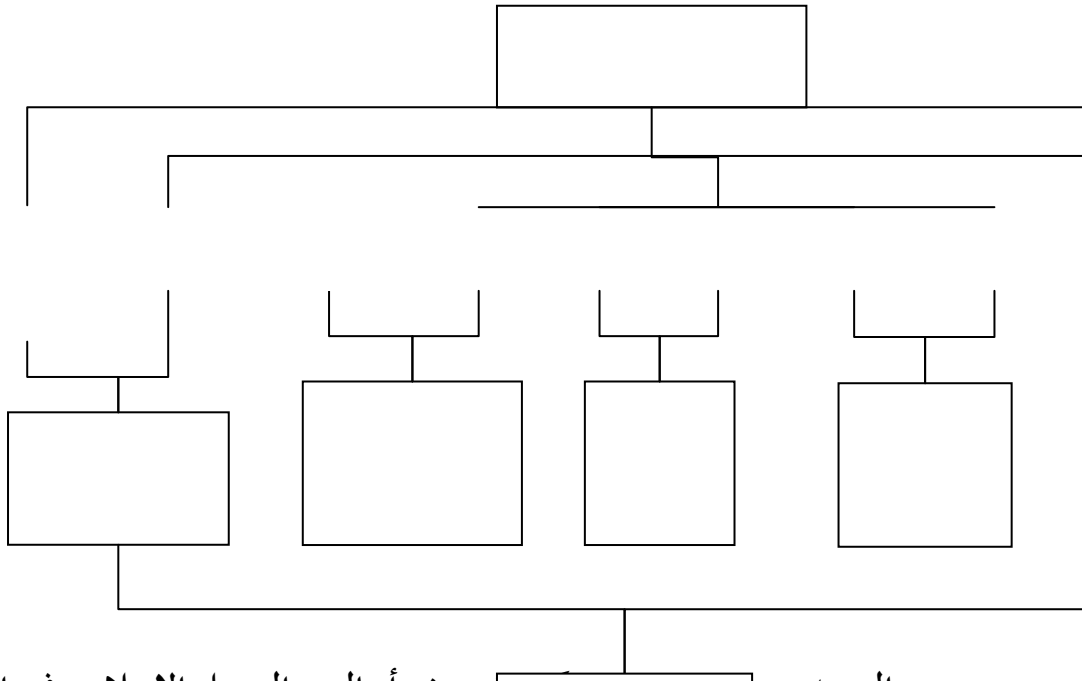

المصدر: ط **صيغ وأساليب التمويل الإسلامي في احتواء الأزمات والتقلبات** حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص.06.

2-التمويل التقليدي للتنمية الاقتصادية:

تمول التنمية الاقتصادية من مصادر داخلية ومصادر خارجية وهي على النحو التالي:

2-1- المصادر الداخلية: تنقسم المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية إلى:

أولا: ادخارات اختيارية: هي تلك الادخارات التي يقبلها الأفراد والمشروعات طواعية واختيارية وتتمثل في:

1. **مدخرات القطاع العائلي:** يعرف بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات، أو هو الفرق بين الدخل الجاري والإنفاق الجاري كما يعرفه البعض أيضا بأنه الجزء من الدخل الذي لا ينفق ولا يخصص للاكتناز.

إن مدخرات هذا القطاع تتحدد بمجموعة من العوامل الشخصية والموضوعية ففي العوامل الموضوعية نجد حجم الدخل الوطني وشكل توزيعه، فالزيادة في الدخل الوطني، وزيادة نصيب الفرد منه ينعكس ذلك في زيادة مقدرة الفرد على الادخار، كما أن التغيرات في مستويات الأجور الحقيقية والأسعار والتغيرات في السياسة الضريبية كل هذه العوامل تحدد إلى حد كبير حجم مدخرات الأفراد.[1]

ومن المعروف أن قدرة الدول المتخلفة على تكوين الادخار قدرة محدودة والسبب في ذلك هو انخفاض الدخل القومي بصورة يخصص معها الجزء الأكبر للاستهلاك وممثل مصادر الادخار فيه فيما يلي:[2]

- مدخرات التقاعد كأقساط التأمين والمعاشات.
- الودائع في البنوك وصناديق التوفير.
- الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي.
- سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة.

[1] عبد المنعم فوزي، **"المالية العامة والسياسة المالية"**، دار النهضة العربية، دون وجود سنة النشر، ص.384.
[2] عبد العزيز قاسم محارب، **"التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من المنظور الإسلامي"**، مرجع سبق ذكره، ص.ص.374-375.

2. **مدخرات قطاع الأعمال**: ويقصد به كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها والتي تشكل بدورها مصدرا للادخارات وتنقسم هذه المدخرات إلى نوعين هما ادخارات قطاع الأعمال الخاص وادخارات قطاع الأعمال العام، فادخارات قطاع الأعمال الخاص تكون من طرف الأفراد والمؤسسات بينما ادخارات قطاع الأعمال العام تكون من الضرائب، القروض، شهادات الاستثمار، الإصدار النقدي أو ما يسمى بالتمويل بالعجز وهو زيادة في حجم السيولة النقدية عن طريق إصدار نقود جديدة وهذا الأمر قد يتسبب أحيانا في حالات تضخمية.[1]

3. **التمويل المصرفي**: حيث تقوم المصارف والبنوك التي تعمل كوسيط بين أصحاب الفائض المالي (المدخرين) وأصحاب العجز المالي (المستثمرين)، حيث يمكنها أن توفر مدخرات تستعملها في تمويل استثمارات لذاتها أو لإعادة إقراض المستثمرين وتختلف البنوك بين بنوك تجارية وبنوك أعمال، بنوك عامة وبنوك متخصصة (زراعية–عقارية–صناعية...إلخ) وتختلف قروضها حسب طبيعة نشاطها.[2]

ثانيا: الادخارات الإجبارية: وهي ادخارات تقتطع من الدخول المتحققة لدى الأفراد بطريقة إلزامية وتتمثل في الادخار الحكومي والادخار الجماعي والتمويل التضخمي.

1. **الادخار الحكومي**[3]: يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية، فإذا كان هناك فائض اتجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون (في حالة مديونية الحكومة). أما إذا زادت النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية أي في حالة وجود عجز فإنه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة، وتعمل الحكومات دائما إلى تنمية مواردها وإلى ضغط نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى ضروب ومجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة.

[1] لعويسات جمال الدين، **"العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية"**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2000، ص.ص.63-64.
[2] محمد فوزي أبو السعود، **"مقدمة في الاقتصاد الكلي"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص.347.
[3] إسماعيل محمد بن قانة، **"اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)"**، مرجع سبق ذكره، ص.296.

2. **الادخار الجماعي**: هي ادخارات تقتطع من دخل بعض الجماعات بطريقة إجبارية طبقا لقوانين معينة منها: أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بأنواعها المختلفة ويحتل هذا النوع مكانة هامة في الدول النامية لأنه يقلل من حدة الاتجاهات التضخمية المتمثلة في ارتفاع الأسعار، كما يتميز هذا النوع من الادخار بمزايا مباشرة مثل: خدمات الصحة والتعويضات المعاشات.[1]

3. **التمويل التضخمي**: هو أسلوب تستخدمه السلطات العامة للحصول على تمويل إضافي عندما تعجز المصادر الاعتيادية للإيرادات العامة من تمويل النفقات العامة ويتلخص هذا بالاعتماد على إصدار نقود ورقية جديدة أو الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية ويسمى بالتمويل التضخمي نتيجة لزيادة الإصدار النقدي لتمكين الوحدات الاقتصادية من الحصول على موارد إضافية عندما تعجز مواردها المستقلة في الإنتاج، إلا أن من مساوئ هذا الأسلوب نجد:

- انخفاض القيمة الخارجية للعملة.
- انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي ترتفع الأسعار وهذا يدفع الأفراد لاكتناز العملة الأجنبية والسلع بدلا من العملة المحلية وهذا يقلل من عملية الاستثمار.[2]

2-2- المصادر الخارجية:

إن قصور المدخرات المحلية عن تمويل كافة مشروعات التنمية يؤدي بالدول النامية إلى اللجوء إلى مصادر خارجية لسد عجز المدخرات المحلية وتتعدد صور واشكال المساعدات الإنمائية والتمويل الخارجي لعملية التنمية الاقتصادية كما يلي:

أولا: المنح والإعانات: تتمثل في تمويل موارد من الدولة المانحة إلى الدولة النامية الممنوح إليها وقد تكون هذه الموارد في شكل نقدي أو عيني والنقد يكون في شكل عملات قابلة للتحويل والعيني في شكل سلع أو خدمات استهلاكية واستثمارية أو معونات فنية.[3]

[1] عرفان تقي الحسيني، **"التمويل الدولي"**، المجدلاوي، عمان، الأردن، 1999، ص.47.
[2] عرفان تقي الحسن، مرجع سبق ذكره، ص.48.
[3] إسماعيل محمد بن قانة، **"اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)**، مرجع سبق ذكره، ص.299.

ثانيا: القروض: قد تكون القروض عامة أو خاصة، فالقروض العامة تعقدها حكومات الدول النامية مع غير المقيمين في الخارج سواء كانت حكومات أجنبية أو هيئات تابعة لها أو أشخاصا طبيعيين أو معنويين سواء كانت هيآت تمويل دولية كالبنك الدولي أو صندوق النقد الدولي أو هيآت التمويل الإقليمي أما القروض الخاصة فهي تلك التي يعقدها أشخاص طبيعيون ومعنويون من منظمات التمويل الدولية مثل: المؤسسة الدولية للتمويل (IFC) أو من صناديق التمويل الإقليمي.[1]

ثالثا: الاستثمارات الأجنبية: يتمثل في استثمار الموارد الأجنبية في رؤوس أموال مشروعات التمية في الدول النامية بهدف الاستفادة من التكنولوجيا التي ينقلها معها لدفع عجلة التنمية وهي نوعان:[2]

- **الاستثمارات الأجنبية المباشرة:** أن يقوم المستثمر الأجنبي بامتلاك رأس المال المشروع الإنتاجي ويتولى إدارته أو مساهمته في رأس المال المشروع وهو ما يمنحه الحق بالاشتراك في الإدارة مع الطرف الممثل للبلد.
- **الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة:** يقتصر على قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة أجنبية على مجرد شراء أسهم المشروعات القائمة أو الاكتتاب في اسهم المشروعات المراد القيام بها كما لا يخول للمستثمر الأجنبي الحق في الإدارة.

المطلب الرابع: عقبات ومشاكل التنمية الاقتصادية

هناك مجموعة من العقبات تواجه البلدان النامية إزاء قيام التنمية الاقتصادية فيها، وهذه العقبات متنوعة ومتباينة، فمنها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي وهي تنقسم إلى: العقبات الاقتصادية والعقبات الاجتماعية وعقبات الحكومة وعقبات دولية وفيما يلي شرح موجز لكل من هذه العقبات:

[1] إسماعيل محمد بن قانة، نفس المرجع السابق، ص.299.
[2] عرفان تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص.ص.52-54.

أ- العقبات الاقتصادية:

1- حلقة الفقر المفرغة[1]:

إن صاحب الفكرة هو الاقتصادي (Nurkse) الذي يؤكد بأن الحلقة المفرغة للفقر تعمل على إبقاء المستوى المنخفض للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية وبالتالي تعمل على إبقاء البلد الفقير فقيرا. إن أصل الفكرة كما مر بناء سابقا في المبحث الأول والذي اعتبرناه بمثابة الألم الاقتصادي يعود إلى حقيقة أن الإنتاجية الكلية في البلدان الفقيرة منخفضة وذلك بسبب انخفاض مستوى الاستثمار الناجم عن انخفاض المدخرات وانخفاض مشتوى الدخل إضافة إلى عدم كمال السوق بسبب حالة التخلف الاقتصادي، وإن حلقات الفقر هذه تعمل من جانب الطلب (ضعف الحافز على الاستثمار) ومن جانب العرض (قصور المدخرات). ولهذا فإن هذه البلدان تجد أنه من الصعوبة أن تقوم بالادخار والاستثمار بالقدر اللازم للخروج من حالة الفقر. سيما وان للاستثمار دورا حاسما في تنمية الدخل ومن أجل كسر هذه الحلقة المفرغة يتعين على البلدان النامية، أن تكتشف وسيلة لانتزاع كميات أكبر من الادخارات من الفقراء أو أن تجد الموارد من خارج بلدانها ويعلق البعض على هذه الفكرة بالقول بأنه رغم أن الغالبية من السكان في هذه البلدان هي فقيرة إلا أن هناك فئات، ولو أنها قليلة العدد، لكنها غنية ويمكن لها أن تدخر وتستثمر وبالتالي تستطيع ان تكسر هذه الحلقة المفرغة وتحقق التراكم الرأسمالي المطلوب، وينتقد آخرون هذه الفكرة بأنها تستند على منهج ميكانيكي وستاتيكي في الربط بين المتغيرات الاقتصادية، ويمكن تصوير الحلقة المفرغة عن طريق الشكلين التاليين:

[1] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **"التخطيط والتنمية الاقتصادية"**، مرجع سبق ذكره، ص.217.

الشكل رقم 04: الحلقة المفرغة للفقر

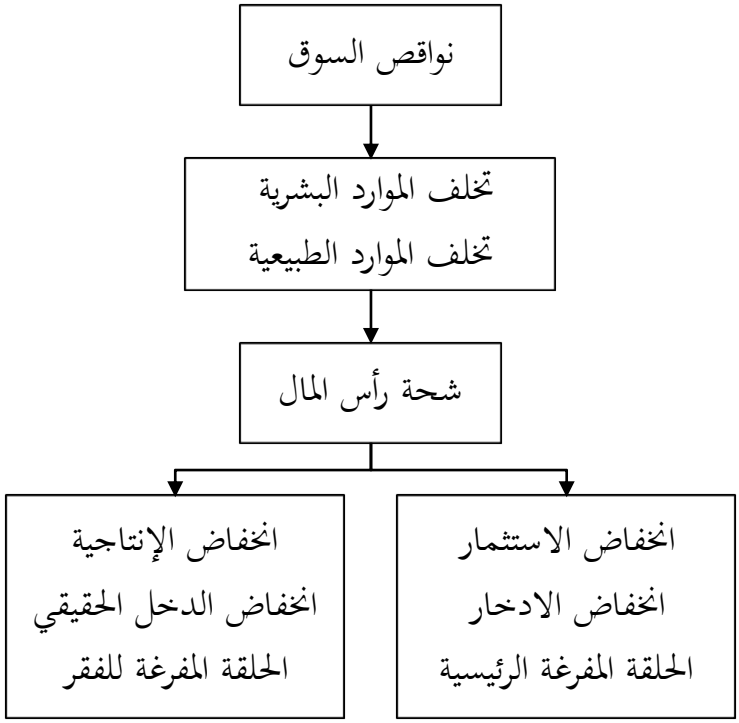

المصدر: أحمد عارف العساف، **"التخطيط والتنمية الاقتصادية"**، مرجع سبق ذكره، ص.218

الشكل رقم 05: الحلقة المفرغة لتموين رأس المال[1]

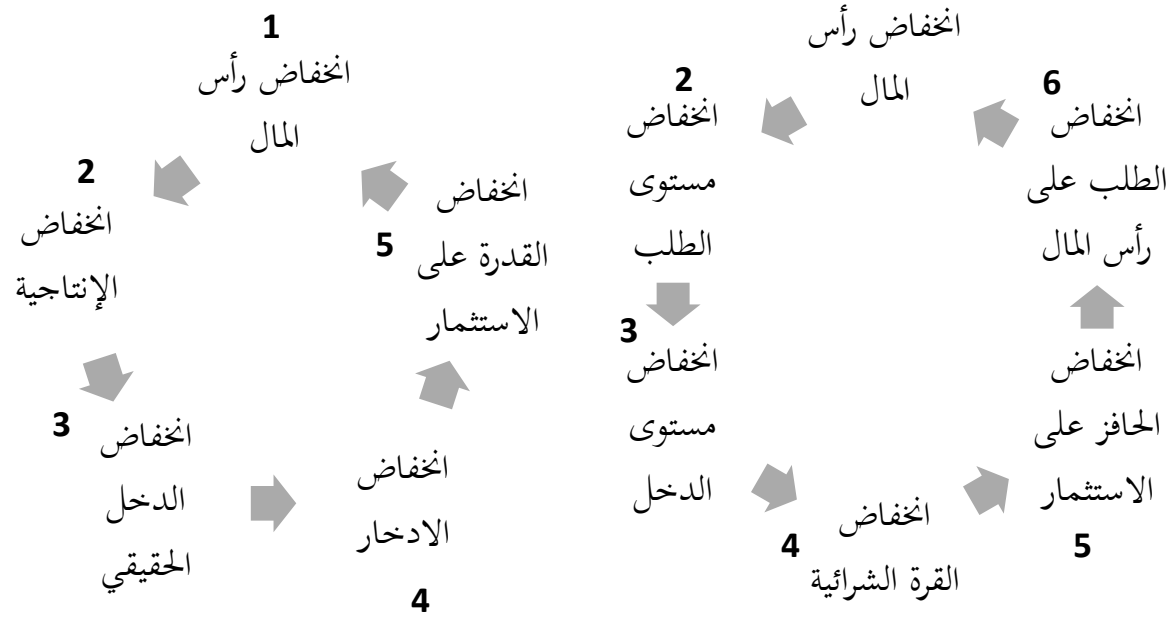

المصدر: أحمد عارف العساف، **"التخطيط والتنمية الاقتصادية"**، مرجع سبق ذكره، ص.220.

ومغزى فكرة الحلقة المفرغة، تتأتى في أن الدول المتخلفة لاتجابه منعزلة بعضها عن البعض الآخر وإنما عقبات تنشأ فيما بينها أوقات تأثير تبادلية على نحو دائري من شأنه إبقاء هذه الدول في حالة أي توازن عند مستوى التخلف.

2- السوق:

إن العلاقة بين محدودية السوق والتخلف الاقتصادي تستند على فكرة أن وفورات الحجم في الصناعة مظهر رئيسي في التنمية الاقتصادية.

وإذا كان على المنشآت الصناعية أن تكون كبيرة الحجم لكي تستطيع استغلال التكنولوجيا الحديثة فإن حجم السوق يجب أن يكون كافيا ليستوعب الحجم الكبير من الإنتاج، وبالتالي فإن محدودية حجم السوق في العديد من البلدان النامية بغير عقبة في طريق التصنيع والتنمية الاقتصادية.[2]

[1] أحمد عارف العساف، مرجع سبق ذكره، ص.ص.217-218.
[2] مدحت القريشي، **"التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)"**، مرجع سبق ذكره، ص.153.

وعليه من الممكن القول بأن محدودية السوق تمثل مشكلة لبعض الصناعات في بعض البلدان وفي بعض الحالات النادرة يمثل السوق سببا رئيسيا لتعثر عملية التنمية الاقتصادية.

3- الازدواجية الاقتصادية:

مصطلح الازدواجية الاقتصادية يصف الحالة التي تجد البلدان النامية نفسها فيها خلال المراحل الأولى للتنمية، وإن مثل هذه الظاهرة تتك آثارها على نمط ووتيرة التنمية وهناك تفسيرات مختلفة للازدواجية، ولكنه بشكل عام فإنها تشير إلى التقسيمات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الوطني والتي تنعكس في الفروقات في مستوى التكنولوجيا فيما بين القطاعات أو الأقاليم وكذلك الفروقات في درجة التطور فيما بينها وكذلك في العادات والتقاليد الاجتماعية والمواقف فيما بين النظام الاجتماعي المحلي والنظام الاجتماعي المفروض من الخارج.

والازدواجية الاقتصادية تؤثر سلبا على عملية التنمية بل وتعيقها وذلك لأن القطاع المتقدم يكون اشبه بجزيرة أجنبية بالنسبة لباقي أجزاء الاقتصاد الوطني. لذلك فإن التوسع والتصور في ذلك القطاع لا تنشر آثاره إلى بقية أجزاء الاقتصاد الوطني، فالجزء الأعظم من الأرباح المتحققة في القطاع الحديث سوف تعاد إلى بلد الاستثمار الأصلي، الأمر الذي يقلل من حجم الادخارات المحلية والاستثمارات.[1]

4- محدودية الموارد البشرية[2]:

يعتبر عدم كفاية الموارد البشرية وكذلك عدم ملائمة الموارد البشرية عقبة أمام عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية حيث ينعكس ذلك في عدم تحقق معدلات نمو مرتفعة وكذلك ينعكس في انخفاض مستوى الإنتاجية وضعف حركة عوامل الإنتاج، وإن الندرة النسبية في المهارات والتخصصات المهنية المختلفة تقف عائقا بوجه تحقيق التنمية وتوسيع لإنتاج وتنوعه. لهذا فإن محدودية الموارد البشرية كما ونوعا تمثل قيدا على التنمية الاقتصادية.

[1] مدت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص.ص.153-154.
[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص.155.

ب- العقبات الاجتماعية[1]:

بالنسبة للعقبات الاجتماعية التي تعرقل مسار التنمية فيمكن إدراجها عبر النقاط التالية:

- الانفجار السكان وعلاقته بالموارد الطبيعية أو الثروة المادية، حيث نجد هذه الأخيرة أقل من الحجم السكاني وعليه يصعب على الحكومة توفير المتطلبات الأساسية، الأمر الذي يخلق ضغوطا متزايدة على مواردها المالية المحدودة.
- عدم عدالة توزيع الدخل القومي بين عناصره المكونة له.
- ضعف الابتكار.
- ضعف التعليم والتدريب، وندرة المهارات الفنية والإدارية وكذلك الجهل الاقتصادي الذي يتركز بالتوجه نحو النشاط الخدمي مستبعدا النشاط الإنتاجي.

ج- عقبات الحكومة[2]:

من بين العوامل الأساسية المساعدة على قيام التنمية الاقتصادية يوجد العامل السياسي لأن عدم توفر الاستقرار السياسي ولا الاستقلال السياسي أيضا يشكل عائقا أمام عملية التنمية الاقتصادية وهو حال البلدان النامية كما أن الدعم الحكومي للتنمية تعتبر مؤشر هام لتحقيق التنمية الاقتصادية وعليه فإن اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية يتطلب استقرار سياسيا واستقلال سياسي ودعم حكومي حتى تتمكن من خلق جو ملائم للخروج من المشاكل والنهوض نحو التنمية.

د- عقبات دولية[3]:

أما العقبات الخارجية التي تعوق عملية التنمية فيمكن تعريفها بأنها العقبات المرتبطة بالظروف الدولية، وكذلك العلاقات الخارجية للبلدان النامية بالبلدان الأجنبية في جوانبها الاقتصادية والتجارية والمالية وغيرها ويتمثل ذلك في شروط التبادل التجاري -أسعار السلع وتدهور شروط التجارة-

[1] ماصري نفسية، **"دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية"**، مرجع سبق ذكره، ص.24.
[2] ناصري نفيسة، مرجع سبق ذكره، ص.ص.24-25.
[3] مدحت القريشي، **"التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)"**، مرجع سبق ذكره، ص.ص.159-160.

بالنسبة للبلدان النامية وسيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى (متعددة الجنسيات) على السوق الدولية الأمر الذي أدى إلى احتلال موازين البلدان النامية وبشكل خاص التجاري منه.[1]

المبحث الثالث: التنمية المستدامة بين البعد الاقتصادي والبشري والبيئي: حديث الساعة

منذ بداية ثمانينات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعيا في ظل إهمال التنمية الاقتصادية للجوانب والأبعاد البيئية طوال العقود الماضية، فكان لابد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، وتمحضت الجهود الدولية عن مفهوم جديدة للتنمية عرف باسم: التنمية المستديمة، وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الذي يحمل عنوان: مستقبلنا المشترك (our common future) ونشر لأول مرة عام 1987.[2]

انتشر مفهوم التنمية المستديمة بشكل سريع في أنحاء المعمورة، وأصبح الكثير من الناس يستخدمون المصطلح ولكن ليس بالضرورة استخداما صحيحا، فأتت إذا ما سألت عدة أشخاص عن هذا المفهوم فإنك ستحصل على إجابات مختلفة وقد ارتبط ظهور التنمية المستديمة بنوعين من المشكلات التي تواجه معظم دول العالم وهذه المشكلات هي:

1- الانتشار الواسع والمتزايد للفقر.

2- التدهور المستمر للبيئة الطبيعية.

فبالتنمية المستديمة بوضعها فلسفة تنموية جديدة قد فتحت الباب أمام وجهات نظر جديدة بخصوص مستقبل الأرض الذي نعيش عليها، إن النمو ليس هو التنمية ومن الخطأ أن يستخدم المصطلحات مترادفين، فالتنمية هي محاولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية من خلال عمليات

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص.160.

[2] يعرف هذا التقرير أحيانا بتقرير بروتلاند نسبة إلى رئيسة اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي قامت بإعداد هذا التقرير وهي: عزوهارليم برونتلاند رئيسة وزراء سابقة في النرويج.

تغيير محددة كما ونوعا، ومن ثم فهي لابد أن تحقق تقدما وتحسنا في مستويات معيشة السكان في مكان وزمان محددين وليس بالضرورة أن تنتج التحسينات نفسها عن عملية النمو الاقتصادي لأن عدم وجود نمو اقتصادي في مجتمع ما لا يعني بالضرورة عدم وجود تنمية فيه (Kozolouski and Hill, 98, P4)[1].

المطلب الأول: ماهية التنمية المستديمة

تعددت تعريفات التنمية المستديمة حسب الرؤى المختلفة، فالبعض يتعامل مع التنمية المستديمة كرؤية أخلاقية تناسب اهتمامات النظام العالمي الجديد، والبعض الآخر ينظر إليها كنموذج تنموي وبديل عن النموذج الصناعي الرأسمالي أو ربما أسلوبا لإصلاح أخطاء وتعثرات هذا النموذج في علاقته بالبيئة، وهناك من يتعامل مع التنمية المستديمة كقضية إدارية وفنية بحتة لاستغلال الموارد وقوام التنمية المستديمة عامة هو الإنسان المسؤول وحامل الأمانة والطبيعة أو المحيط الحيوي للموارد، والتكنولوجيا بما تحمله من أضرار للبيئة، وقد حاول تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992 توزيع التعريفات المتعددة للتنمية المستديمة إلى أربع مجموعات هي كالتالي:[2]

أولا: التعريفات الاقتصادية: فاقتصاديا وبالنسبة لدول الشمال فإن التنمية المستديمة تعني إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة، أما بالنسبة للدول الفقيرة، فالتنمية المستديمة تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا في الجنوب

ثانيا: التعريفات الاجتماعية والإنسانية: أما على الصعيد الإنساني والاجتماعي فإن التنمية المستديمة تسعى إلى تحقيق الاستقرار في النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد إلى المدن ذلك من خلال

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة (فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها)، دار صفاء للنشر، ط1، 2010، ص.20.
[2] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، مرجع سبق ذكره، ص.21.

تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية

ثالثا: التعريفات البيئية: وأما على الصعيد البيئي، فإن التنمية المستديمة هي الاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية في العالم مما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء على سطح الكرة الأرضية

رابعا: التعريفات التقنية والإدارية: وأما على الصعيد التقني والإداري فإن التنمية المستديمة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي لا تؤدي إلى رفع درجة حرارة سطح الأرض أو تضر بالأوزون

يقول تقرير الموارد الطبيعية أن القاسم المشترك لهذه التعريفات لهذه التعريفات الاقتصادية والبيئية والإنسانية والتقنية هي أن التنمية لكي تكون مستديمة يجب أن يتوقف والبيئية والإنسانية والتقنية هي أن التنمية لكي تكون مستديمة يجب أن يتوفر فيها ما يلي:[1]

1- ألا تتجاهل الضوابط والمحددات البيئية.

2- ألا تؤدي إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية.

3- أن تؤدي إلى تطوير الموارد البشرية (المسكن-الصحة--مستوى البيئة-أوضاع المرأة الديمقراطية-حقوق الإنسان).

4- أن تحدث تحولات في القاعدة الصناعية السائدة.

إن التنمية المستديمة هي المبدأ القائل بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب أن لا تدمر البيئة، وأن تتم عملية التنمية ضمن حدود وإمكانات العناصر البيئية وضمن الأطر التي يضعها علم البيئة بمعناه الواسع وذلك من خلال دراسة وفهم العلاقات المتبادلة بين الإنسان ونشاطاته المختلفة

[1] عثمان عمد غنيم، ماجدة أبو زنط، مرجع سبق ذكره، ص.22.

وبين البيئة التي تعيش فيها وما يحكمها من قوانين فيزيائية وكيميائية. وتهدف التنمية المستديمة إلى تلبية احتياجات الحاضر دون الإخلال بالقدرة على تلبية احتياجات المستقبل.[1]

ويشير مفهوم التنمية المستديمة إلى قيمة أخلاقية في غاية الأهمية، وهذه القيمة هي المساواة بين الأجيال التي أصبحت أحد أهداف الإدارة البيئية. حيث لا يوجد تعريف مقبول عالميا للتنمية المستديمة، غير أنه يوجد إجماع مشترك للنظر إلى المفهوم بوصفه يحيط بأبعاد ثلاثة: البعد الاجتماعي، البعد الاقتصادي والبعد البيئي، وفي الأدبيات النظرية للتنمية المستديمة يتركز التحليل بصفة رئيسية على الموارد البيئية، والحفاظ على مخزونات الموارد أو الثروات الإنسانية، الاجتماعية والبيئية على مدى الزمن.

أما من الناحية الإسلامية فيعني مصطلح التنمية المستديمة نمو الأعمال وازدهارها بشكل متواصل، فهي تهيء لرسالة استخلاف الإنسان في الأرض وتحقق ضرورياته وتوفر حاجياته ورفاهيته في غير إسراف ويستديم في ظلها العمران وتمنع الفساد.

وهذا التعريف مستمد من النظرية العامة للمقاصد الشرعية التي رتبت سلم الأولويات مصالح الإنسان، بدءا من الضروريات التي تتوقف عليها حياة البشر، وهي حفظ الدين، حفظ النفس، حفظ العقل، حفظ النسل وحفظ المال، ثم تقع الحاجيات في المرتبة الثانية والتي يترتب غيابها وقوع البشر في الضيق والحرج والمشقة، ثم تأتي التحسينات أو الكماليات في المرتبة الأخيرة وهي المصالح التي تحمل حياة الناس وتكملها.

عناصر التنمية المستديمة:

يتمثل العناصر الأساسية للتنمية المستديمة في الآتي:

[1] محمد علا، العولمة والتنمية المستدامة، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد، ط1، بيروت 2006، ص.420.

1- **الثروة البشرية محور التنمية وغايتها:** التنمية البشرية عنصر حيوي من أجل التنمية المستديمة، واستمرارية تحسين مستوى المعيشة للبشر وتلبية احتياجاتهم وهو الهدف الذي تسعى إليه التنمية المستديمة، فالتنمية ليست هدفا في حد ذاتها، وإنما وسيلة لزيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو.

2- **الثروة الطبيعية والمحافظة على التوازن البيئي:** غن قضايا البيئة جزء لا ينفصل عن جميع أنشطة التنمية، فالتحدي الحقيقي هو رفع مستويات المعيشة بدون تدمير البيئة، وبدون الإخلال بالتوازن البيئي الطبيعي، وذلك بالمحافظة على سلامة العمليات البيئية الأساسية، وصيانة الموارد الوراثية، وتأمين الاستخدام المتواصل للكائنات الحية، والنظم البيئية وخاصة الأسماك والغابات، فالبعد البيئي أساس لتحقيق استدامة التنمية.[1]

3- **التنمية الاجتماعية وإتباع أصول الحكم الرشيد:** ويتمثل ذلك في تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية بين الأجيال المتعاقبة، والمشاركة الشعبية الواسعة بين كافة فئات المجتمع وبلوغ طموحات التنمية في ظل سلام واستقرار مجتمعي وتوزيع عادل للثروة ومكافحة الفساد، وضمان مشاركة المجتمع في اتخاذ قرارات التنمية وتوافق السياسات المتبعة مع ثقافة المجتمع وقيمه.

4- **الثورة المالية التي تستخدم التكنولوجيا الحديثة:** يتحقق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية من خلال ترشيد استخدام المياه والطاقة الأقل تلوثا، وذلك عن طريق استخدام التكنولوجيا النظيفة وإيجاد البدائل الرخيصة والأقل تلوثا.[2]

يسبب استنزاف الموارد والتلوث اختلال في التركيبة العامة للنظام البيئي، وربط البيئة بالتنمية يقتضي تحديد عناصر التنمية المستديمة الأساسية والتي تتلخص في الآتي:

- ملائمة حجم السكان لحجم إنتاجية النظام البيئي بما لا يشكل عبئا عن الموارد الطبيعية.
- أشكال جديدة من التكنولوجيا، ونقل التكنولوجيا.
- الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية.

[1] زواوية حلام، دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص: اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2012، ص.139.
[2] زواوية حلام، مرجع سبق ذكره، ص.140.

- تقليل النفايات ومنع التلوث.
- الإدارة المتكاملة للنظم البيئية.
- التعليم يسهم في إدراك مفهوم التنمية المستديمة وعلاقاتها بالبيئة.
- التغييرات الاجتماعية والثقافية.

إن الأمل الحقيقي الوحيد في تحقيق التنمية المستدامة هو إجراء تغيير جذري في المجتمع وتتم بالتقاء وجهات نظر كل من علماء الأيكولوجيا والاقتصاد والاجتماع للوصول إلى حلول مثلى مستدامة وقليلة المخرجات.

أبعاد التنمية المستدامة:[1]

1- **البعد البيئي**: يتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية، وعلى النظم الأيكولوجية وتعزيز حمايتها وترشيدها، ومعلوم أن الدراسات الاقتصادية اهتمت بالموارد النادرة وأهملت الموارد الحرة (غير النادرة) كالماء والهواء واعتبرتها غير ذات قيمة تبادلية سوقية (أو منخفضة جدا)،، لكن مع ظاهرة التلوث تغيرت النظرة الاقتصادية إلى هذه الموارد، حيث أصبح إليها من جانب قيمتها الاستعمالية، كذلك فهي تطرح مسألة السلم الصناعي، أي الحاجات التي يتكفل النظام الاقتصادي بتلبيتها، فالقدرة البيئية يجب احترامها والهدف من وراء ذلك هو التسيير والتوظيف الأمثل للرأسمال الطبيعي بدلا من تبذيره.

2- **البعد الاقتصادي**: ويخص تلبية الحاجات المادية للإنسان عن طريق الإنتاج والاستهلاك، ويرى بعض الاقتصاديين أن التنمية المستدامة تتطلب نموا اقتصاديا سريعا للقضاء على الفقر وتوليد الموارد اللازمة للتنمية. وتقوم هذه التنمية على الفكرة القائلة بأن استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقل عن الدخل الحقيقي في المستقبل وهو يعني أن النظم الاقتصادية ينبغي أن تدار بحيث نعيش على أرباح مواردنا ونعمل على تجسيدها، ويطرح هذا البعد مسألة اختيار وبتمويل تحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، مما يعني استخدام أفضل للتكنولوجيا والمعارف

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة، مرجع سبق ذكره، ص.40.

والقيم التي تضع في الأولوية الديمومة الكبرى، يصاحب ذلك دمج الاعتبارات البيئية في التخطيط بهدف تقليل الآثار الاقتصادية الضارة بالبيئة أي جعل الأثر البيئي للمشاريع جزءا رئيسيا في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع إضافة إلى حساب التكاليف البيئية لأي مشروع.

3- **البعد الاجتماعي والبشري:** يشمل تحقيق الأهداف الاجتماعية مركزا على الاعتبارات الإنسانية، والإنسان إذ هو عامل التنمية وهدفها ممثلا ذلك في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وبتقديم الخدمات الاجتماعية وغيرها، يضاف إلى هذا تفعيل دور المرأة في التربية والتعليم والمشاركة، وأيضا الاهتمام بالطفولة المشردة وتعتبر التنمية المستدامة وسيلة للالتحام الاجتماعي ولعملية التطوير في الاختيار السياسي، فالهدف العام هو تحقيق مفهوم الإنصاف بين المجتمعات والأفراد، ويتوقف نجاح هذا المفهوم في هذا البعد بشكل كبير على احترام حقوق الإنسان، كما هو منصوص عليه في التصريح الدولي لمنظمة الأمم المتحدة لسنة 1948.

والشكل التالي يبين أبعاد التنمية المستدامة:

الشكل رقم (06): أبعاد التنمية المستدامة

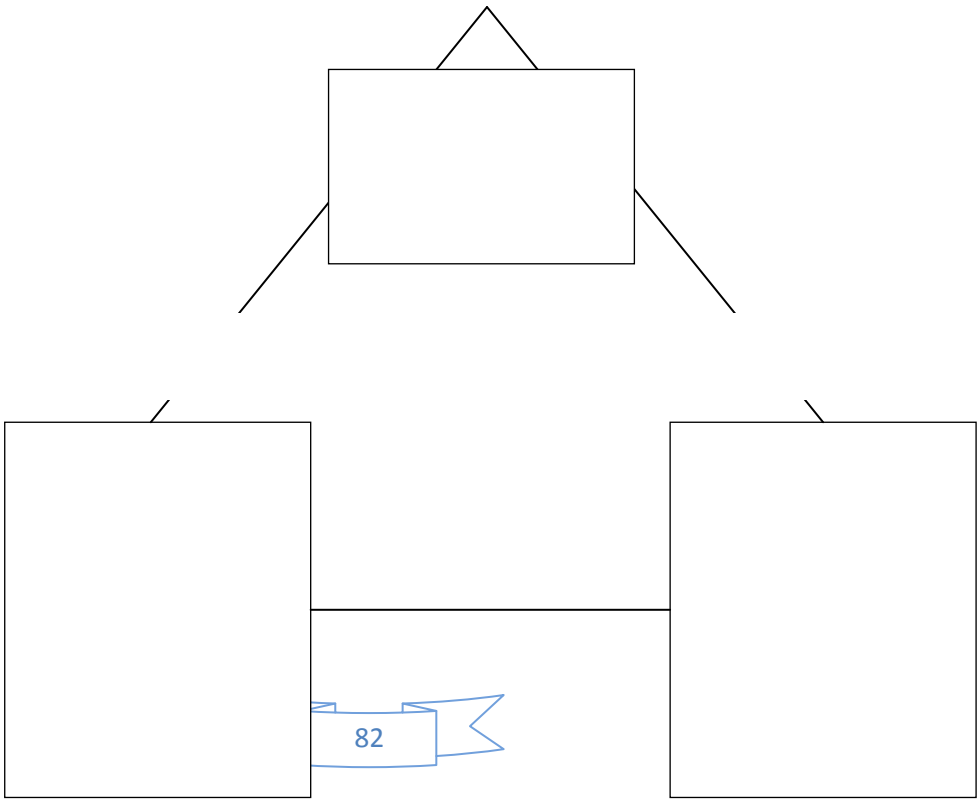

المصدر: عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، مرجع سبق ذكره، ص.41.

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية المستدامة

إن هدف التنمية الاقتصادية هو تحسين مستوى معيشة أعضاء المجتمع ولكن مع ذلك فإن التركيز الضيق على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الذي اتصفت به التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية غالبا ما فشلت في أبعاد المشروعات والسياسات التي أضرت البيئة وفشلت في مواجهة الفقر وفي تمكين الفقراء من تحسين أوضاعهم المعيشية وفي استدامة المجتمعات المحلية.[1]

إن مشروعات الإقراض التنموي الدولي تشكلت مع قادة حكوميون فاسدون في الدول النامية المضيفة. غالبا ما تركوا الدول النامية غارقة في متطلبات خدمة الديون الكبيرة، مما أدى ذلك إلى أن الاستثمارات الأساسية في رأس المال البشري مثل الصحة المحلية وبرامج التعليم تنخفض كثيرا. إن هذه الأنواع من الفشل في التنمية الاقتصادية التقليدية خدمت بوصفها قوة دافعة لحركة التنمية المستدامة.

إن المداخل التقليدية الاقتصادية والبيئية بحاجة إلى أن تتكامل مع بعضها البعض إذ أريد أن يكون هناك تقدم في الصياغة المفاهيمية للتنمية الاقتصادية المستدامة بوصفها الضروري لسياسة عملية.

إن الاهتمام بالتنمية الاقتصادية المستدامة وبعديها الاقتصادي والبيئي قد نشأ نتيجة لإعادة الوعي في ما يتعلق بإمكانية استدامة النمو الاقتصادي وهنا نجد ثمة مسألتين مركزيتين:[2]

الأولى: تخص الاقتصاد الوضعي فهل من الممكن للاقتصاد الوطني أن يصل إلى حالة يكون فيها الإنتاج والاستهلاك يسيران على خطين أو مسارين غير متناقصين، أو أنهما ينموان عند معدلات موجبة عبر زمن لا نهائي وبوجود مخزونات من الموارد والقيود المفروضة من قبل الطبيعة أو من قبل العمليات البيئة الطبيعية؟

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، مرجع سبق ذكره، ص.41.

[2] Joseph Stiglitz, le prix de l'inégalité, édition Babel, 2012, P.299.

الثانية: وهي قضية معيارية تتلخص بالسؤال الآتي: ما هو الشكل الذي يجب أن يأخذه مسار تخصيص الموارد عبر الزمن؟

إن مفهوم الاستدامة يحمل معاني عدة مثلت بواسطة تفسيرات مختلفة من قبل الاقتصاديين والبيئيين. فضمن المجال العام للاقتصاد البيئي فإن أخلاقيات العمل الاقتصادي تعد حاليا أمرا مهما جدا في تحليل الاستدامة والتنمية المستدامة. إن واحدا من التوضيحات للقوة التي يمارسه مفهوم الاستدامة يشتق من حقيقة أن مفهوم الاستدامة يتضمن محتوى أخلاقي قوي ولكن هذا واحدا فقط من عناصرها.

إن العنصر الثاني في خليط المعاني التي يأخذها مفهوم الاستدامة أو يحملها يتعلق بقابلية نظام معين على أن يعيد إنتاج نفسه عبر فترات زمنية طويلة، فالاقتصاديين الكلاسيك كانوا قد اهتموا بالآفاق التي تتوافر لاستمرارية التنمية الاقتصادية.

ويبقى السؤال المهم: لماذا هذا الاهتمام بالاستدامة؟[1]

ثمة ثلاثة أصناف للآراء على الأقل يمكن أن نعرضها لتبرير الادعاء أن النشاط الاقتصادي يجب أن يكون مستداما:

أولا: هو رأي أخلاقي نحن الجيل الحاضر علينا تعهدات أخلاقية لتلك الأجيال التي سوف تأتي بعدما. إن مثل هذه التعهدات ربما تتضمن أننا لا نعمل بطرق تعرض فرص أجيال المستقبل للخطر وإعطائهم فرصا متساوية التي تتمتع بها الآن نحن هذا الجيل وهذه ليست الطريقة الوحيدة لعرض هذا الصنف من الآراء ذات البعد الأخلاقي للسلوك المستدام أو أنه الطريق الأفضل.

ثانيا: هو رأي بيئي، حيث أن التنوع البيئي هو هدف مهم جدا بحد ذاته، عندئذ فإن النشاط الاقتصادي الذي يهدد بتقليص مثل هذا التنوع هو أمر غير مرغوب بالنسبة للمجتمع، علينا

[1] Amartya sen, l'idée de justice, édition champs esais, 2009, P.295.

أن تنظم سلوكنا بحيث نتجنب التدمير البيئي الخطير أو بعبارة أخرى أن النشاط الاقتصادي يجب أن ينظم بحيث نستطيع أن نستديم البيئة.

ثالثا: هو رأي اقتصادي حيث لتطوير قضية اقتصادية هنا فإن الشخص يحتاج إلى أن ينظر إلى السلوك الاقتصادي المستدام بوصفه أكثر كفاءة والذي يعظم الرفاهية.

وفي الأخير فإن الطريق المقنع الوحيد هو من خلال استحصار المبادئ الأخلاقية للعدالة والمساواة، فإذا كانت التنمية الاقتصادية مستدامة أخلاقيا وبصفة صحيحة فيجب علينا الوصول إليها، وإذا لم تكن كذلك عندئذ فهي غير ملائمة للتحليل الاقتصادي.

المطلب الثالث: التنمية البشرية المستدامة

تعتبر التنمية البشرية نظرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تجعل الإنسان منطلقها وغايتها، وتتعامل مع الأبعاد البشرية أو الاجتماعية للتنمية باعتبارها العنصر المسيطر، وتنظر للطاقات المادية باعتبارها شرطا من شروط تجسيد التنمية، فالتنمية البشرية لا تنكر أهمية النمو الاقتصادي ودوره في تحسين مستوى المعيشة، إذ أنها تريد له أن يكون نموا يوسع من خيارات الأفراد، أي نمو يمكن أن يستمتعوا بثماره على شكل غذاء وخدمات صحية أفضل، وحياة أكثر أمانا، ووقاية من الجريمة والعنف الجسدي ووصول أفضل للمعرفة وساعات راحة أكثر كفاية، وحريات سياسية وثقافية وسعر بالمشاركة في نشاطات المحيط الذي يعيش الإنسان ضمنه، فهدف التنمية الحقيقي هو إيجاد بيئة تمكن الفرد من التمتع بحياة طويلة وصحية. فالتنمية التي تتم على حساب الفئات الأكثر فقرا أو التي تفني شرائح اجتماعية على حساب غيرها أو المدمرة للبيئة أو المنتهكة للحريات أو المخلة بالتوازن الاجتماعي والسياسي هي نقيض التنمية البشرية.

وقد وضعت نظرية التنمية البشرية على يد الباحث الاقتصادي الباكستاني محبوب الحق، والاقتصادي الهندي **إمارتيا سان** خلال عملهما سويا في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

حيث تعرف التنمية البشرية بأنها[1]: «عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس بتمكينهم من الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، ويتمكنهم من أن يعيشوا حياة طويلة خالية من العلل، ومن أن يكتسبوا المعارف التي تطور قدراتهم وتساعدهم على تحقيق إمكاناتهم الكامنة وبناء ثقتهم بأنفسهم وتمكنهم بالعيش بكرامة والشعور بالإنجاز واحترام الذات».

فالاستثمار في الإنسان شرط ضروري لمضاعفة وزيادة عائد الاستثمار المادي فالتنمية البشرية تهدف إلى تجاوز مناقشة الغاية من عملية التنمية الاقتصادية، حيث إن الإيمان بهذا المفهوم يؤدي إلى عملية دفع ذاتي مستمر للنمو والتنمية فالتنمية البشرية تدعم التنمية المستدامة لأنها تعمل على حماية البيئة من التلوث مع الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، كما تنطوي على جاذبية سياسية لقدرتها على التقليل من الاضرابات الاجتماعية وزيادة الاستقرار السياسي.

عناصر التنمية البشرية: تقوم التنمية البشرية حسب تقرير التنمية البشرية العالمي لسنة 1995 على أربعة عناصر:[2]

- **الإنتاجية:** مقدرة البشر على القيام بنشاطات منتجة وخلاقة.
- **المساواة:** أو تساوي الفرص المتاحة أمام كل أفراد المجتمع دون أي عوائق أو تمييز بغض النظر عن العرق أو الجنس أو مستوى الدخل أو الأصل أو غيره.
- **الاستدامة:** أو عدم الإلحاق بأي ضرر بالأجيال القادمة سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلوث البيئة أو بسبب الديون العامة التي تحمل عبئها الأجيال اللاحقة أو بسبب عدم الاكتراث بتنمية الموارد مما يخلق ظروفا صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر.
- **التمكين:** فالتنمية تتم بالناس وليس فقط من أجلهم ولذلك عليهم أن يشاركوا بصورة تامة في القرارات والإجراءات التي تشكل حياتهم.

[1] Amatya Sen, l'idée de justice, op. cit, P.296.

[2] إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)، مرجع سبق ذكره، ص.251.

حيث تتمحور التنمية البشرية المستدامة حول تطوير المقدرة البشرية من خلال سياسات وبرامج اقتصادية واجتماعية ودولية تعزز قدرة الإنسان على تحقيق ذاته.

إذ تتركز استراتيجيات تحقيق التنمية البشرية المستدامة على إحداث تغييرات في البيئة القانونية والمؤسسية التي يعيش في كنفها البشر، فإن الأساس في ذلك يبقى دائما توسيع خيارات الإنسان وبالتالي توسيع فضاء حريته.

فالمقدرة البشرية تتألف حسب كتاب التنمية البشرية المستدامة من مجموعة من الحالات زائد وسائل تحقيقها، فالمقدرة إذن تتكون من درجة كفاية الحاجات البشرية المختلفة بالإضافة إلى امتلاك الإنسان للوسائل اللازمة لتحقيقها من خلال نشاطه الفردي أو الجماعي، مما يتضمن بالضرورة حرية وإمكانية القيام فالمقدرة البشرية تشترط بالضرورة حرية الإنسان على العمل وحقه بالمساهمة في صنع مصيره خاصة في إطار العملية التنموية.

ولهذا يعتبر أمارتياسان أن المضمون الحقيقي للتنمية هو الحرية سواء تعلق الأمر بالحرية بمعناها السلبي (الحرية من الفقر مثلا) أو الحرية بمعناها الإيجابي (كحرية الفرد في اختيار نوع الحياة التي يرغب يعيشها بأكبر درجة ممكنة).[1]

فالتنمية البشرية هي الرصيد الذي لا ينفذ إذا أحسنا إعداده، وكلما أمعن الإنسان في استخدام تفكيره اكتشف من أسرار الكون ما لم يكن معروفا، إن قيمة الإنسان تتحدد بقدر علمه وعمله وليس بثرائه وجاهه، والأمم العظيمة هي التي بينت حضارتها على العلم والعمل ورسالة الإسلام إعداد الإنسان الصالح وتكوين شخصيته المتبصرة بنور الوحي وتزويده بالعلم النافع، والعقلية الناهضة وتحريره من أسر المعصية وظلام الجهل والخرافة، حتى يخلص الإنسان لوجهته الصحيحة في الحياة وفق منهاج الله يصلح دينه بدنياه على هدى رب العالمين القائل: «وإنك لتهدي إلى صراط

[1] Amatya Sen, l'idé de justice, op. cit, P.367.

مستقيم، صراط الله الذي له، ما في السموات وما في الأرض ألا إلى الله تسير الأمور». سورة الشورى 52-53.

فقد أبدع القرآن الكريم منظومة إيمانية لتكون حصنا يحمي البشرية من مستقبل غامض يتهددها، بعدما انطلقت على غير هدى للترويج للمادية والافتنان بالعقل الإنساني حتى ولو قاده نحو حتفه.

المطلب الرابع: التنمية الاقتصادية والبيئة: تناسق أم تناقض

إن واحدة من الخطوات الأساسية باتجاه إنجاز أو تحقيق التنمية المستدامة هي الإدارة الاقتصادية الكفؤة للموارد الطبيعية. ولذلك من المهم جدا توضيح دور علم اقتصاد البيئة في تسهيل مهمة إدخال الاعتبارات البيئية في صناعة القرارات التنموية وتقليديا فإن تقويم المشروعات من خلال التحليل الاقتصادي لها وللسياسات الاقتصادية كان قد تطور لمساعدة الدول في الاستعمال الكفء للموارد النادرة ولكن الوفورات الخارجية على نحو خاص تلك التي تنشأ على نحو رئيسي من مترتبات أو نتائج عكسية بيئية، غالبا ما كانت تهمل في الماضي. والمهم ايضا التعرف على الأهداف الاجتماعية والبيئية والتي هي جزء من التنمية المستدامة وتنسيق هذه المفاهيم وجعلها عملية ضمن الإطار الاقتصادي.

إن حالة البيئة تعد اليوم من الاهتمامات الرئيسة على مستوى العالم، ويفهم التلوث خاصة بوصفه تهديدا خطيرا في الدول المصنعة والتي تقاس فيها نوعية الحياة على نحو رئيسي بصيغ نمو الإنتاج المادي، في هذا الوقت، فإن تراجع البيئة عن وضعها الطبيعي قد أصبح عائقا خطيرا أمام التنمية الاقتصادية وإزالة الفقر في العالم النامي.[1]

إن علاقة البشر بالبيئة قد مرت بمراحل عدة بدأت مع الزمن البدائي الذي عاش خلاله البشر في حالة تكافل مع الطبيعة، تبعتها فترة زيادة في الغموض حول الطبيعة إلى العصر الصناعي ترحب

[1] محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، مرجع سبق ذكره، ص.354.

بنمط من النمو كثيف المادة وسريع في القرن العشرين الذي أثر عكسيا في الموارد الطبيعية بطرق عدة. إن رد الفعل الأولي لهذا النوع من الضرر بالبيئة كان مدخلا يتصف بزيادة في نشاطات التنظيف كرد فعل وحديثا فإن توجهات البشر تجاه البيئة قد انبثقت لتتضمن سياسات ومشروعات مصممة ليست بوصفها رد فعل وإنما سياسات مخطط لها تساعد في تقليل الضرر بالبيئة.

وضمن هذا السياق فإن العالم اليوم يستكشف مفهوم التنمية المستدامة، وهو مدخل سوف يسمح بالتحسينات المستمرة في نوعية الحياة الحالية عند استعمال الموارد الطبيعية عند أقل مستوى أو أقل كثافة وعبر ذلك يتم ترك خزين الموارد الطبيعية غير المتناقضة.

إن أرصدة أو أصول البيئة التي تعمل على حمايتها توفر ثلاثة أنواع رئيسية من الخدمات للمجتمع البشري وما يترتب عليها من أضرار يجب أن يدخل في عملية صناعة القرار:[1]

1- من المعروف منذ قرون أن القاعدة من الموارد الطبيعية توفر مواد خام أساسية وعناصر إنتاج أو مدخلات التي تدعم النشاطات البيئية.

2- إن البيئة تخدم بوصفها مكانا يمتص ويعيد دوران الفضلات الناتجة عن النشاط الاقتصادي (غالبا عند كلفة قليلة أو بدون كلفة). إن هذه الوظيفة قد أخذت اهتماما في العصر الحديث، بخاصة عندما يكون المكان الذي يمتص الفضلات قد تحمل أكثر من طاقته على الاستيعاب.

3- ثمة هناك أمر متزايد بخاصة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين الماضي على أن البيئة توفر خدمات عامة أخرى تبدأ من إيجاد المناخ والمكان الملائم للراحة إلى وظائف تدعم الحياة لا يمكن أن يحل محلها شيء مثلا: استقرار المناخ الكوني أو تصفية الأشعة فوق البنفسجية الضارة من خلال طبقة الأوزون، ولكن هذه الوظائف تميل إلى أن تتفاعل سلبيا على سبيل المثال عندما يتحمل المكان الذي يمتص الفضلات أكثر من طاقته، فإنه

[1] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سبق ذكره، ص.355.

سوف يقلل العرض من عناصر الإنتاج البيئية وكذلك يقلل من الوظائف العامة في دعم الحياة.

وفي الأخير إذا أردنا أن نربط مختلف المطالب التي أتت ضمن هذا المبحث نمثلها في الشكل التالي:

الشكل رقم (07): تكامل أبعاد التنمية المستدامة: التنمية الاقتصادية المستدامة والتنمية البشرية المستدامة واستدامة البيئة

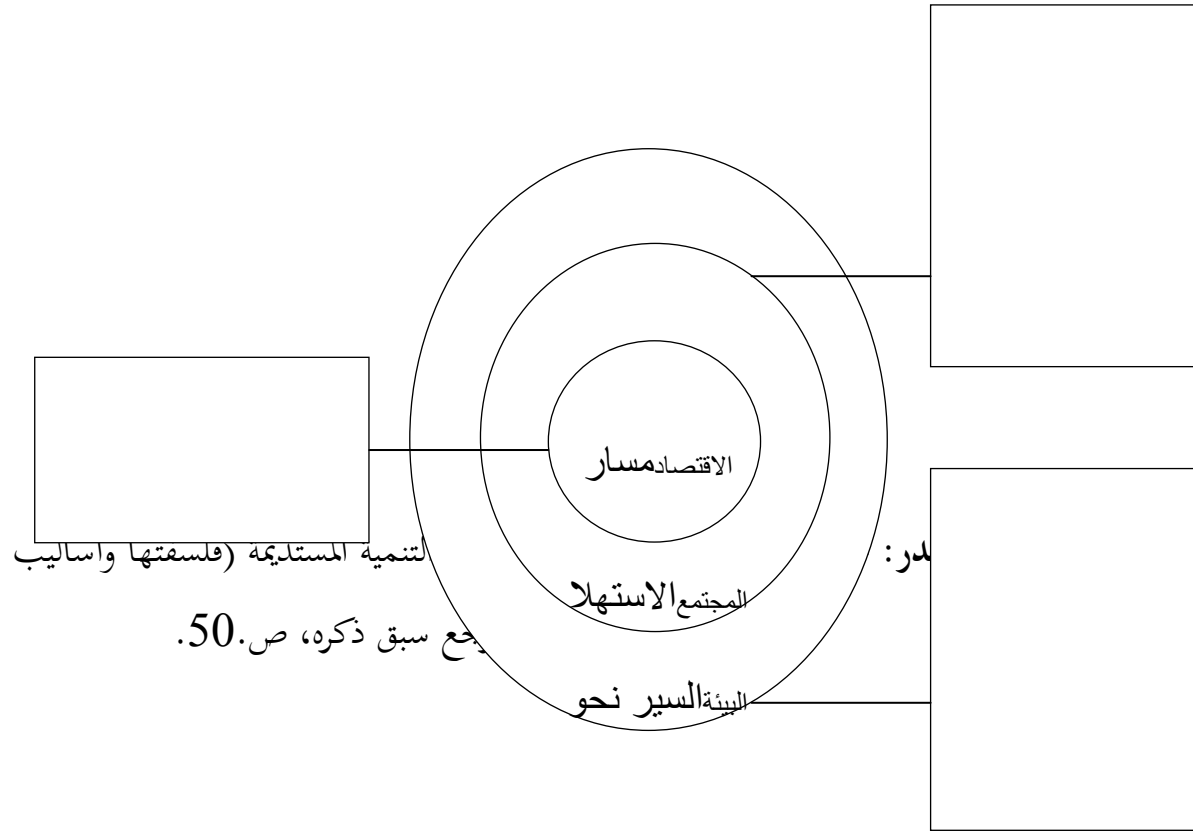

المصدر: [illegible] التنمية المستديمة (فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات [illegible] مرجع سبق ذكره، ص.50.

خاتمة:

حاولنا ضمن محتويات هذا الفصل توضيح المفاهيم الأساسية الواردة على عنوان بحثنا، وذلك قصد تحديد الإطار النظري لموضوع الأطروحة، بحيث يمكننا القول بأن مفهوم التنمية لم يتبلور في نظرية متكاملة مستقرة في الفكر الاقتصادي، وذلك بعد استعراضنا لتلك الاهتمامات بالموضوع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد توصلنا إلى أن مفهوم التنمية عرف منهجيا فكرا جديدا منذ بداية التسعينات من القرن المنصرم، ليأخذ بمضامين جديدة من شأنها أن تعيد النظر في الاهتمامات الإنمائية التي كانت تعتمد قبل نهاية القرن العشرين، ونتيجة للتحويلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية التي تعصف بالعالم وتمر بها البلدان المتخلفة، مما انعكس في الحكم على التنمية في المفهوم الرأسمالي على أنه لم يعد يفي بتحقيق الأهداف، وفرض ضرورة البحث عن أسلوب ومنهج كفيل بمواجهة متغيرات العصر كالمنهج الإسلامي وقد توصلنا ضمن محتويات هذا الفصل أيضا إلى أن ما نريد تحديد إطاره ضمن مفهوم الأزمة. فالأزمة ليست قدرا محتوما على البلدان المتخلفة، بل أنها يمكن أن تمثل نقطة التحول في التفاعل مع التحولات العالمية والوعي بحقيقة أننا نعيش عالما جديدا يفرض تحديات خارجية ومحلية ذات طبيعة مختلفة جذريا عما قبل وعيا يمكن من وضع الخطط التنموية التي تتوافق مع التطورات المحلية والدولية والعالمية، وحيث أن تناول التحولات العالمية ينطوي على مناهج ومعاني مختلفة تبعا للرؤى التي تنتمي إليها الدراسة، فقد فضلنا أن نتناولها من حيث العمليات والآثار التي ترتبط بها والتغيرات التي تحدثها على صعيد التنمية والتكامل الاقتصاديين، فالتحولات والتغيرات في العلاقات الدولية وعلاقات الإنتاج والنقل والتطورات العلمية والتقنية في مختلف الميادين، تعبر عن التحولات العالمية وهي كلها مؤثرات حاسمة على مسيرة ومستقبل التنمية الاقتصادية.

الفصل الثانـي

العولمة جدل في المفهوم وبعد المضمون والتحليل واثرها على اقتصاديات الدول

- **مقدمة الفصل:**

- كما لم يحدث من قبل، عرف العالم منذ منتصف الثمانينات تسارعا هائلا للأحداث زادت حدته في العقد الأخير من القرن العشرين، حيث حدثت ثورة تكنولوجية مذهلة خاصة في مجالي الاتصال والمواصلات، وانتشرت عمليات الإنتاج بفضل تنامي نشاط الشركات متعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية في كل ركن من أركان العالم، كما تسابقت التدفقات المالية إلى عدد كبير من الدول النامية صاحبتها موجع عاتية من إبداعات الأدوات المالية، وعرفت التجارة ازدهارًا واسعا، ودعم ذلك سياسة التحرير الاقتصادي والمؤسسات الاقتصادية الدولية. كل هذا وغيره جعل العالم أكثر ارتباطا في التجارة والتمويل.

لقد اتفقت الآراء على تلك المظاهر ما هي إلاّ "**العولمة**" وما الشركات متعددة الجنسيات إلاّ محركها، وما منظمة التجارة العالمية إلاّ هيكلها الذي يحميها وما البنك الدولي إلاّ الخزان الذي يمدها بالوقود وما صندوق النقد الدولي إلاّ المهندس الذي يعبّد لها الطريق[1].

وأصبح مصطلح العولمة متداولا حيث بدأ بتدمير جدار برلين سنة 1989م وسقوط الاتحاد السوفياتي، وتغلب النظام الرأسمالي بظهور القطبية الأحادية المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية.

[1]:ليلى شيخة ، كلثوم كبابي، "العولمة"، مقال منشور على شبكة الأنترنت www.univ-batna.dz

المبحث الأول: ماهية العولمة

المطلب الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للعولمة

-اختلفت التعاريف إلى تحدد العولمة بسبب اختلاف المواقف السياسية وموقف الدول والمؤسسات من انعكاسات هذه الظاهرة.

-التعريف اللغوي للعولمة:

كلمة عولمة نسبة إلى العالم، بمعنى جعل الشيء عالميا، والعولمة كلمة فرنسية "Mondialisation" وهي ترجمة لكلمة انجليزية "Globalisation" التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية وتعني تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل، فالكلمة تعني جعل العالم عالما واحدا ولذلك تسمى بالكونية أو الكوكبية ومن خلال المعنى اللغوي يمكننا القول بأنّ العولمة تعني تعميم نمط من الأنماط التي تخص بلد ما أو جماعة وجعله يشمل الجميع[1].

-التعريف الاصطلاحي للعولمة:

العولمة في الاصطلاح لها عدة معاني من بينها:

التدويل: ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية وهو وضع دولة تحت إشراف دول مختلفة، والتدويل هو نظام سياسي يجعل البلد تابع لإشراف جماعي مشترك، فيه دول متعددة ليشمل جميع الدول، وهذا بسبب ازدهار التجارة الدولية والتطور التكنولوجي والاتصال[2].

الكونية: أول من طلقه العالم الكندي "مارشال ماكلوهان" عندما صاغ في نهاية عقد الستينات مفهوم القرية الكونية جاعلا من العالم مجرد قرية واحدة صغيرة لجميع سكان الأرض[3].

[1]:شريف طلعة السيد، العولمة محاولة أولى لمفهوم العولمة الاقتصادية – الفوائد والمحاذير، دار سعاد الصباح، القاهرة، 2004، ص163.
[2]: جلال أمين، العولمة والشمة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص07.
[3]:عمر ومحي الدين، تعقيب في ندوة الغرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص7.

الشمولية:هذا المصطلح يجد أصله في الأدبيات المتخصصة للشركات المتعددة الجنسيات التي تهيمن على حركة الاقتصاد الدولي، وتتحكم في أسواق المال والخدمات، ولها أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، إلاّ أنّ عقد التسعينات أبرز ميلاد ما يمكن أن نسميه العولمة المالية، والتي يرى البعض أنّها أبرز تجليات ظاهرة العولمة، حيث زادت رؤوس الأموال الدولية بمعدلات تفوق بكثير معدلات نمو التجارة والدخل العالمي[1].

الكوكبة: وهي تشير إلى عملية بناء اقتصاد عالمي في كوكب الأرض اعتمادا على الكلمة الانجليزية "GLOBA" بمعنى الكرة الأرضية وليست كلمة العالم "WORLD"، والمقصود هنا التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والسلوك، دون اعتبار يذكر للحدود السياسية للدول أو انتماء لوطن محدد، أو ولاء لدولة بعينها دون غيرها من الدول[2].

الأقلمة: تعرف الأقلمة غلى أنّها نشاط بين الدول من أجل تنسيق قوى السياسة والتكامل التام للدول لإنشاء سوق مشتركة مثل الاتحاد الأوروبي، غير أنّ الدبلوماسيين يعرّفون الأقلمة على أنّها نشاط دون نشاط الدولة، والذي يصبح فيه المحلي أكثر ارتباطا بالإقليمي[3].

الإمبريالية: إنّ نظرية العولمة ما هي إلاّ الوجه الآخر للهيمنة الإمبريالية غلى العالم بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية[4]، وكان شعارها عن الحرب الفردية خاصة في مجال تحرير الاستثمار وتشجيع مرور التجارة، وذلك بإلغاء الرسوم الجمركية ويفرض هذا المفهوم سوقا تسودها المنافسة الحرة[5].

[1]: عمر صقر، "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص6.
[2]: عبد الفتاح مراد، "المنظمة العالمية للتجارة والعولمة و الأقلمة"، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ص223.
[3]: قاسم حجاج، "العالمية والعولمة" ، جمعية التراث، الجزائر، 2003، ص254.
[4]: قاسم حجاج، نفس المرجع السابق ، ص255.
[5]: Grahame, introduction = Situer la mondialisation, tenue international des sciences sociales, n° 16, P161.

المطلب الثاني: تعاريف أخرى مختلفة حول العولمة

-صياغة تعريف محدد جامع تبدو مسألة شاقة، نظرا إلى تعدد تعاريفها والتي تتأثر أساسا بانحيازات الباحثين الأيديولوجية واتجاهاتهم إزاء العولمة رفضا أو قبولا، وإذا أردنا أن نقترب من صياغة تعريف شامل للعولمة، لابد أن نضع في الاعتبار ثلاث عمليات نكشف عن جوهرها.

العملية الأولى تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح متاحة لدى جميع الناس، **والعملية الثانية** تتعلق بتذويب وإزالة الحدود بين الدول، **والعملية الثالثة** هي زيادة معدلات التشابه بين المؤسسات، وكل هذه العمليات قد تؤدي إلى نتائج سلبية لبعض الاقتصاديات وإلى نتائج إيجابية بالنسبة لبعضها الآخر[1].

-فمن الضروري طرح أهم التعاريف التي وردت للعولمة في محاولة لتعميق الأبعاد المختلفة لهذا المفهوم، بل ومحاولة الخروج بتعريف مناسب، حيث أمكن رصد التعريفات التالية:

1- أقدم تعريف للعولمة: هو التعريف الذي جاء به "رونالد روبستون" والذي أكّد أن العولمة هي اتجاه تاريخي نحو انكماش العالم وزيادة وعي الأفراد بهذا الانكماش.

فالعولمة حسب "رونالد" تشير إلى وعي احساس الأفراد في كل مكان أنّ العالم ينكمش ويتقلص ويقترب من بعضه، ثم إنّ إدراك العالم بمثل هذه الحركة يعني أنّ العولمة أصبحت حقيقة معاشه في العالم[2].

2- العولمة حسب "جون وستيف"[3]: العولمة بأنّها تكثيف العلاقات الاجتماعية عبر العالم حيث تترابط الأحداث المحلية المتباعدة كما لو كانت تقع في مجتمع واحد.

[1]: عبد المطلب عبد الحميد " العولمة واقتصاديات البنوك"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001، ص17.
[2]: عاطف السيد، "العولمة في ميزان الفكر"، مطبعة الانتصار، القاهرة، 2001، ص12.
[3]: فاروق السيد عثمان، "سيكولوجية العولمة"، دار الأمين، الاسكندرية، 2006، ص40.

3- العولمة حسب "Harris":تتمثل العولمة في وجهة نظر "Harris" في الاهتمام بصفة عامة، بزيادة تدويل الإنتاج والتوزيع والتسويق للسلع والخدمات، كما تتمثل في التطورات التي لها تأثير عميق على موضوع الاقتصاد ككل والاقتصاد الدولي بشكل خاص[1].

4- العولمة حسب "الدكتور إسماعيل صبري عبد الله": حيث فضل استخدام مصطلح الكوكبة بدلا من لفظ العولمة، وعرفها غلى أنّها التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والسلوك، دون اعتبار يذكر لحدود السياسية أو انتماء لوطن محدد[2].

5- العولمة حسب " Waters": ينظر إلى العولمة غلى أنّها العمليات الاجتماعية التي يترتب عليها تراجع القيود الجغرافية على الترتيبات الاقتصادية والثقافية، ويتزايد في نفس الوقت إدراك الأفراد لذلك التراجع[3].

6- العولمة حسب "صندوق النقد الدولي": وأمّا صندوق النقد الدولي فقد عرّف العولمة في تقرير (آفاق الاقتصاد العالمي لسنة 1997م) بأنّها تتزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود، والتدفقات الرأسمالية الدولية، وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا[4].

-بينما ينصرف مفهوم العولمة عند "UNCTAD"* إلى زيادة تفاعل الدول في التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر[5]، حيث أنّ العولمة هي المرحلة الثالثة من مراحل التدويل.

-يعرّف "صادق جلال العظم" العولمة بأنّها وصول نمط الانتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريبا إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة إلى عالمية دائرة الانتاج وإعادة الإنتاج ذاتها وقوى الإنتاج الرأسمالية[6].

7- نظرة الثالوث للعولمة:

[1]: عمر صقر، "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، مرجع سبق ذكره ، ص08.
[2]: عمر صقر، نفس المرجع، ص ص:08-09.
[3]: olivier doffus, la mondialisation, la bibliothèque du citoyen, 1997, P08..
[4]: عمر صقر، "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، مرجع سبق ذكره ، ص09.
[5]: عمر صقر، مرجع سبق ذكره ، ص 11.
[6]: هشام البعاج، "سيناريو ابستمولوجي حول العولمة"، مجلة المستقبل العربي، العدد247، سبتمبر 1999، ص39.

هناك ثلاثة اتجاهات، الأمريكية، اليابانية والأوروبية وهذه الاتجاهات في:

I. **النظرة الأمريكية للعولمة:** إنّ الرؤية الأمريكية تنطلق من فكرة بروز سوق عالمي مشروط بتعميم نظام التبادل الحر، والذي يسمح بتحقيق أهداف الشركات الكبرى العالمية[1]، حيث بعد انهيار الاتحاد السوفياتي أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة في العالم، وبدأت الرأسمالية وكأنها نظام التعامل الاقتصادي دون منازع.

وتتركز الولايات المتحدة الأمريكية في استراتيجيتها لفرض نمط العولمة الأمريكية السياسية، الاقتصادية والثقافية.

-بالنسبة للأمركة السياسية، تسعى في إطارها الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة هيكلة العلاقات الدولية والجهوية بقوتها وتفاعلاتها من الناحية الأمنية عن طريق اكتشاف النظم المعادية والعسكرية حيث أصبحت تسمى شرطي العالم.

-أما الأمركة الاقتصادية، فتظهر في استعمال نظام "بروتون وودز" وذلك لفرض الإيديولوجية الليبرالية وترويج للعولمة الاقتصادية، وكذلك السيطرة على المصادر الرئيسية للقوة المنافسة أوروبا واليابان.

-والأمركة الثقافية، ثالث الأولويات تتمثل في أمركة الثقافة عن طريق هيمنة شركات الإعلان الدولية على التسويق العالمي ، وتتحكم في حوالي 90% من المغطيات العملية والتكنولوجية (براءات الاختراع) ونشر النمط الأمريكي، حيث تصبح الموسيقى والأفلام الأمريكية وبرامج الكمبيوتر الأمريكية أدوات العولمة الثقافية.

[1]: محسن أحمد الخضري، العولمة الاجتماعية، مجموعة النيل الغربية، القاهرة، ط1، 2001، ص71.

حيث تتمثل أولى هذه المراحل في التجارة الدولية، أمّا المرحلة الثانية والتي بدأت في السبعينات فقد تمثلت في الاندماج المالي الدولي، وفي بداية الثمانينات بدأت المرحلة الثالثة وهي العولمة والتي أصبحت السائدة في العصر الحالي[1].

-ولمدة أربعة عقود، تلت الحرب العالمية الثانية، تمّ التوسع بشكل رئيسي في النشاط الاقتصادي على النطاق العالمي، من خلال اتفاق الدول على النظام الاقتصادي الدولي للتجارة والمدفوعات، ونجاح الجولات متعددة الأطراف لتحرير التجارة التي تمّت في إطار "GATT"، وانتهت هذه الحقبة من التدويل، وبدأت حقبة جديدة وهي العولمة، والتي من خلالها تعتبر المنشآت، وليس الدول، القوة الدافعة للاعتماد الاقتصادي المتبادل، ويتمثل المؤشر الرئيسي للعولمة في التوسع السريع للاستثمار الأجنبي المباشر.

-وتعكس العولمة عند "Safadi" تقريب للروابط بين هياكل الإنتاج والأسواق المختلفة وتشتمل عملياتها على تكثيف الروابط بين الاقتصاديات المختلفة، من خلال تدفق السلع والخدمات والاستثمار وعوامل الإنتاج عبر الحدود[2].

-ويرى آخرون أنّ العولمة حسب النظرية السائدة هي تحوّل العالم بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وانخفاض تكاليف النقل وحرية التجارة الدولية إلى سوق واحدة، الأمر اذي أدى إلى منافسة أشد وطأة وأكثر شمولية ليس قي سوق السلع فقط، بل في سوق العمل ورأس المال أيضا[3].

ومن الملاحظ أنّ هذا التعريف يشير إلى أنّ العولمة هي ناتج كل من الثروة التكنولوجية والمعلوماتية وانخفاض تكاليف النقل وتحرير التجارة الدولية في ظل الجات (GATT) ومنظمة التجارة العالمية (OMC).

[1]: عمر صقر، "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، مرجع سبق ذكره ، ص 12.
[2]:عمر وعبد الكريم، قضايا العولمة=اشكالية القرن القادم، عمان، ط1، 1999، ص36.
[3]:عبد المطلب عبد الحميد " العولمة واقتصاديات البنوك"،مرجع سبق ذكره ، ص 18.

II. **النظرة اليابانية للعولمة**:تستند النظرة اليابانية للعولمة على نموذج تدويل الشركات اليابانية وتوسيعها على مستويات الأسواق الجديدة بإعادة إنتاج حجم واسع، وعلى مبدأ التعاون الذي يميّز استراتيجيتها للنمو الإقليمي والعالمي[1].حيث أنّ اليابان ترتكز على الاستراتيجيات الآتية:

- الاستراتيجية الثقافية: ما يميّز اليابان هو التماسك الاجتماعي والشعبي بالهوية القومية، وأساس هذه الاستراتيجية النظام التعليمي المتميز والهادف مبدأه "المعرفة هي الثروة الجديدة للأمم"، كما أنّه مجتمع يقدس العمل، وقيم الاحترام والتبجيل تكون بالدرجة الأولى لعمل والوطن.

-الاستراتيجية الاقتصادية:إنّ النظام الإنتاجي في اليابان يعود إلى المنافسة القوية بين الشركات اليابانية، حيث يكرس اليابانيون جهودا كبيرة لضمان أن تكون منتوجاتهم الأفضل، وهذا للوصول إلى الهدف المتمثل في جعل اليابان قوة مالية وتكنولوجية منافسة لأمريكا وأوروبا[2].

-الاستراتيجية السياسية:هناك من يعتبر أنّ الجانب السياسي هو نقطة ضعف وهناك من يعتبره من عوامل قوتها، فالنسبة للرأي الأول، ما تعانيه اليابان هو فقدانها لقيادة سياسية، لذا عليها البحث عن قادة شجعان، وإدراج القيادة السياسية التي تتمتع بالكفاءة، والعكس هناك من يرى أنّه لولا القيادة السياسية لما وصلي إلى ثاني قوة في العالم، كما أنّ اليابان تسعى إلى إقامة تكتل في آسيا وتتجه إلى إقامة سوق آسيوية، حتى تستطيع من خلاله ممارسة دور سياسي أكبر يلائم وزنها الاقتصادي.

حيث يتبيّن لنا أنّ مصدر قوة اليابان هو ثقافتها المتماسكة القوية، وقيادتها السياسية التي تتمتع بالكفاءة، رغم أنّ النقاد يشيرون إلى أنّ قوة اليابان هي ذات البعد الاقتصادي.

III. **النظرة الأوروبية للعولمة**:لقد ميّز النظرة الأوروبية للعولمة المشروع الأوروبي الذي شمل توحيد العملة ، توسيع الاتحاد الأوروبي والشراكة الأورو متوسطية.

[1]:عبد الوهاب رميدي، "التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة"، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: التخطيط، جامعة الجزائر، 2007، ص93.
[2]: عبد الوهاب رميدي، نفس المرجع، ص94.

-بالنسبة لتوحيد العملة كانت هذه العملية أبعاد سياسية تمثلت في تحفيز الاتحاد السياسي واقتصادية في اقامة منطقة الأورو وثقافية في تدعيم الهوية الأوروبية.

-توسيع الاتحاد الأوروبي ليشمل كذلك شرق ووسط أوروبا، والهدف من هذا التوسع هو تعزيز دور أوروبا في الشؤون العالمية، وتدعيم الهوية الأوروبية لتكون المجموعة الأوروبية أعظم منافسة اقتصادية لأمريكا واليابان مستقبلا، حيث أنه من خلال استراتيجية أوروبا الغربية يتبيّن أنّ العولمة تخفي مشروع "أوروبا العالم" يجعله تحت الإشراف الأوروبي، فالوحدة النقدية تجنب مشاكل الصرف والتبادل بالنسبة للأشخاص والمؤسسات، فتكون أوروبا بذلك أكبر نشاط وقوة، إذ تنافس الدولار كعملة دولية وتدعم مركزها الاقتصادي[1]، وتحفظ هويتها الحضارية، كما أنّ سياسة الاتحاد الأوروبي التوسعية تحسّن موقع أوروبا في العالم ومن ثمّ تستطيع مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية بخلق دور للأوروبيين في الشؤون العالمية وصيغ التعاون الإقليمي "الشراكة الأورومتوسطية".

المطلب الثالث: التطور التاريخي للعولمة

-إنّ ظاهرة العولمة ليست بالجديدة بل لها جذور في التاريخ، كما أنّها ليست وليدة اللحظة فهي عملية تراكمية، أي أنّ هناك عولمات صغيرة مهدت لعولمة التي نشهدها اليوم والجديد فيها هو تزايد وتيرة تسارعها في الفترة الأخيرة بفضل تقدم وسائل الإعلام والاتصال والمواصلات والتقدم العلمي[2].

-حيث تتعلق إحدى طرق النظر إلى فكرة العولمة بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي للعلاقات الدولية وبشكل خاص بتاريخ الفترات المبكرة للزيادة السريعة في حجم التجارة، الاستثمارات مع ذلك فإنّ التاريخ الدولي يجب أن يكون أوسع بكثير من مجرد كونه تاريخا للعلاقات بين الأمم مثل سياسات الأمم أو حروبها...الخ.

[1]: محمد نبيل جامع، اجتماعيات التنمية الاقتصادية لمواجهة العولمة وتعزيز الأمن القومي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص12.

[2]: ليلى شيخة، كلثوم كبابي، "العولمة" مرجع سابق، ص4.

-ويتعلق التاريخ الاقتصادي والذي يمكن أن يكون له أهمية معاصرة، حيث أنّ نهاية فترت العولمة تشترك في أنّ جميعها وصلت إلى نهاية واحدة تمثلت في انحدار مفاجئ وغير متوقع لعلاقات اقتصادية دولية[1].

-وقد مرت العولمة بمرحلتين أساسيتين:

1- المرحلة الأولى: يعتبر القرن الخامس عشر ميلادي نقطة بداية العولمة ، فهو عصر الكشوفات الجغرافية التي أدت إلى اكتشاف أسواق جديدة لتصريف المنتجات الأوروبية ومبادلتها بالمواد الأولية والمنتجات الإفريقية والآسيوية، وبالتالي يعتبر هذا العصر بداية للرأسمالية التجارية، التي تعتبر السمة الأساسية للفكر التجاري وتلته المدرسة الطبيعية والتقليدية التي نادت بحرية انتقال عوامل الانتاج مع الدعوة إلى حرية التجارة[2].

-وفي هذه المرحلة تعاملت الشعوب مع العديد من القضايا العالمية بطبيعتها، حيث أدركت البشرية ضرورة الحفاظ على البيئة والاهتمام بقضايا السكان "**النمو الديمغرافي والفقر**".

-وبتطور الأحداث على المستوى الدولي أخذت اقتصاديات العالم تترابط شيئا فشيئا، وتعتبر أزمة 1929م أزمة الكساد الكبير خير دليل على ذلك، حيث أنّ انهيار أسعار الأسهم في بورصة **Wall Street** (**نيويورك**) لوحدها، أدى إلى انهيار كافة البورصات العالمية.

-ومن هنا ظهرت حاجة الدول إلى تكثف الجهود لمواجهة إمكانية حدوث أزمات مماثلة، وأفرزت هذه الجهود إبرام اتفاقية "**بروتون وودز**" سنة 1944م، الذي انبثق عنها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتمّ إرساء أولى قواعد النظام النقدي الدولي.

- وهناك من الأحداث ما يثبت حقيقة وجود العولمة منها:

-بداية العمل بتوقيت غرينتش لتنسيق المواقيت عبر العالم وهذا في سنة 1884م.

[1]: رونالد روبرسون، العولمة، النظرية الاجتماعية والثقافية الكونية، ترجمة أحمد محمود ونور أمين، المجلس الأعلى للثقافة،القاهرة، 1999، ص57.

[2]:رونالد روبرسون،مرجع سبق ذكره ، ص 58.

-نشوب الحرب العالمية الأولى ما بين سنتي 1914م -1918م.

-إنشاء عصبة الأمم المتحدة كأول منظمة عالمية سنة 1920م.

-نشوب الحرب العالمية الثانية 1939م -1945م.

-إنشاء منظمة الأمم المتحدة ONU سنة 1945م.

-توقيع اتفاقية GATT سنة 1947م[1].

-الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948م.

-استخدام "**مارشال ماكلوهان**" مصطلح القرية الكونية Global Village كوصف للعالم في ظل تقدم وسائل المواصلات والاتصالات.

ولعلّ أبرز ما يمكن الاشارة إليه في أربعينيات القرن العشرين هو توصل " Oliver Reiser" و "Devies" إلى إضافة فعل "يعولم" "To Globalise" لأول مرة والذي يعني النظر إلى الكون كله كوحدة واحدة، حيث تنبأ بحدوث تألف بين الثقافات وصولا إلى ما أسمياه بالنزعة الإنسانية العالمية.

2- المرحلة الثانية: في هذه المرحلة بدأت أسس العولمة تدريجيا وقد كان للنتائج التي أسفرت عنها جولة كنيدي 1963 – 1967 في إطار اتفاقية الجات الأثر الكبير في وضع قوانين جديدة تحكم العلاقات التجارية بين الدول، حيث تمّ الاتفاق على تخفيض التعريفات الجمركية على منتجات الدول النامية، حيث بلغت قيمتها أربعين مليون دولار. وفي سنة 1979م أدت الأزمة البترولية الثانية إلى توسع السوق الدولي لرؤوس الأموال ونتج عنه زيادة حركة الاقتراض والإقراض وزيادة الارتباط المالي بين الدول، وهذا ما تؤكده أزمة 1987م حيث أنّ انهيار الأسعار في بورصة Wall Street أدى إلى انهيارات متلاحقة في الأسواق المالية الكبرى.

[1]: ليلى شيخة، كلثوم كبابي، "العولمة" مرجع سابق، ص5.

- وتعد عشرية التسعينات الفترة التي برزت فيها العولمة إلى العيان، وسلطت عليها الأضواء بشكل مكثف، وتميزت بتسارع الأحداث، فكان انهيار المعسكر الشرقي الشرارة الأولى لهذا التسارع، أين فسح المجال للمعسكر الغربي لفرض سياسته وتطبيق مخططاته على العالم أجمع دون وجود منافس يعيقه في ذلك[1].

لكن الشيء الملفت للانتباه هو: لماذا لم تعط هذه الأهمية للعولمة إلاّ في فترة التسعينات رغم التطورات التي حدثت قبل ذلك؟ الإجابة ولا شك تمكن في التطور التكنولوجي الهائل في كل من المعلومات والاتصال ولولاهما لما انتشرت الدعوة الصريحة أحيانا والضمنية أحيانا أخرى لتتبنى المنهج الأمريكي في الحياة بكل خصوصياته.

ومن هنا نستطيع أن نعتبر هذه الفترة بمرحلة نضج العولمة وقد اتسمت بالإشارة إلى مفهوم العولمة لأول مرة في قاموس أوكسفورد للكلمات الانجليزية (1991)، وبداية تشغيل أول شبكة للاتصالات الدولية World Wide Web في السنة نفسها وعقد أول قمة لمناقشة الأوضاع البيئية في العالم في ريودي جانيرو –البرازيل- وهي قمة الأرض سنة 1992م، وأهم حدث على الاطلاق هو إنشاء المنظمة العالمية للتجارة OMC سنة 1995م لتحل محل اتفاقيات الجات.

عند تتبع تطورات العولمة نجد أنّ هناك مجموعة رئيسية من التغيرات العالمية التي تحدث على نطاق واسع والمتمثلة في النمو السريع للمعاملات المالية والدولية والنمو السريع للاستثمار الأجنبي المباشر.

من خلال شركات متعددة الجنسيات وتصاعد الثروة التكنولوجية وتكامل نظام الاتصالات بشكل كبير بالإضافة إلى تكامل الأسواق العالمية في مجال السلع[2].

ولتوضيح آثار العولمة وما أحدثته من تغيير على المستوى العالمي لابد من التطرق إلى أنواع العولمة.

[1]: ليلى شيخة، كلثوم كبابي، "العولمة" مرجع سابق، ص5-6.
[2]:عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)، دار الجامعية للنشر والتوزيع، 2006، ص31.

1- عولمة السياسية: لقد ذهب البعض إلى أن العولمة السياسية تعني نقلا لسلطة الدولة واقتصادياتها إلى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم وتوجيهه، وهي ذلك تحل محل الدولة وتهيمن عليها.

على كل بفعل موج العولمة في مجال الاقتصاد وتكنولوجيا المعلومات وقضايا البيئة...اعتماد الدول من ناحية العلاقات السياسية ببعضها البعض وتغيير دورها وقدرتها[1].

ويمكن أن يكون التعريف المختصر والسائد للعولمة السياسية على النحو التالي: "إن الدولة لا تكون هي الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي، ولكن توجد إلى جانبها هيئات متعددة الجنسيات ومنظمات عالمية، وجماعات دولية، وغيرها من التنظيمات الفاعلة التي تسعى إلى تحقيق مزيد من الترابط والتداخل والتعاون والاندماج الدولي...الخ.

مما يعني أن السيادة لا تكون لها الأهمية نفسها من الناحية الفعلية، فالدول قد تكون ذات سيادة من الناحية القانونية، ولكن من الناحية الفعلية قد تضطر إلى التفاوض مع جميع الفعاليات الدولية، مما ينتج منه أن حريتها في التصرف بحسب مشيئتها تصبح ناقصة ومقيدة "[2]أو بشكل أكثر تقليصا" هي تقليص فاعليةالدولية أو تقليل دورها واعتبار شركات متعددة الجنسيات والمنظمات العالمية شريكا للدولة مع صنع قراراتها السياسية[3] " .

ونأخذ بعين الاعتبار رأي المنظر البريطاني "دافيد هيلد" خبير العلوم السياسية الذي بدا من العلاقات الغير السياسية بين المجتمعات، لإدراك هذا الأمر، ثم يوجه بحوثه خطوة خطوة إلى إضعاف الدولة القومية، وفي النهاية استقرار الحكومة العالمية بدلا من الحكومة القومية. ويشرح هذه المراحل على النحو التالي:

[1]:عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)، مرجع سابق، ص32.
[2]: عدنان حمدان، "العولمة السياسية وما اليها" مقال منشور على موقع الانترنت:
Hpt://www.alawan.org/%D8%B9%D9%86%D8%A7%.html
[3]: أحمد مصطفى عمر، أعلام العولمة وتأثيرها في المستهلك، سلسلة كتب المستقبل العربي، مصر، ط2، ص162.

- يضعف ازدياد العلاقات الاقتصادية والثقافية من قدرة الحكومات ونفعها في مستوى الدولة القومية، فلم يعد لدولة السيطرة على نفوذ البضائع الاقتصادية.
- يضعف ظهور الشركات ما فوق القومية، والمؤسسات الغير الحكومية من قدرة الحكومات يوما بعد يوم، ويقلص من خيارتها.
- يجب أن تنسجم أغلب النطاقات التقليدية لمسؤولية الحكومة والأعمال الخاصة للدول الوطنية مع المعايير والمناهج الدولية.
- إن الدول مضطرة أن تعرف حاكميتها في إطار وحدة سياسية، أكبر مثل الاتحاد الأوروبي، وأخيرا يتقلص السيادة القومية للبلدان في داخل مؤسسات دولية وإقليمية.

يبدو من مقتطعات آراء محققو العولمة السياسية، أن هذه الظاهرة تحققت فعلا، ستضعف الحدود الجغرافية، وتزول في النهاية ، وستأخذ السياسة وجها عاما، وصبغة لا قومية، وتتغير المفاهيم السياسية مثل: القدرة، السيادة، الأمن،... الخ

يعتبر بعض المفكرين حدوث العولمة السياسية أمرا قطعيا، بل يعتقدون بأنها قد تحققت إلى حد ما.

2- **العولمة الاجتماعية:** تعرف العولمة الاجتماعية على أنها:

"الاتجاه المتنامي الذي يبح به العالم نسبيا كرة اجتماعية بلا حدود[1]" أو أنها "تكثيف العلاقات الاجتماعية غبر الحدود حيث ترتبط الأحداث المحلية المتباعدة، بطريقة كما لو كانت تتم في مجتمع واحد[2]" .

[1]: عبد الباقي الهرماني، "العولمة والهوية الوطنية" ، مجلة العربي الكويتية، العدد82، 1999، ص35.

[2] :JosephStightz, Amartya Sen, Jean – Paul Fitoussi, Performances economiques et Progré social, Edition odileJacol, Novembre 2009,P48.

من خلال التعريفين التي تشير إلى أن العولمة في بعدها الاجتماعي تكتسب العلاقات الاجتماعية الفصل الشيء أو الإلغاء النسبي للحدود، وتعني كلمة نسبيا هي أن تكون الحياة في العالم كمكان واحد، وعلى أساس وحدة الكوكب أصبحت العلاقات أكثر اتصالا وتنظيما.

وهناك تعريف آخر يوضح آثار العولمة الاجتماعية.

العولمة تقسم العالم إلى فئة الأغنياء مترفين، وفئة الفقراء معدومين فتزداد بذلك نسبة البطالة والفقر ، وما يترتب عنها من انحرافات ومخاطر".

3- العولمة الثقافية والإعلامية:

إن عولمة الإعلام توصف بأنها عملية تهدف إلى التعظيم المتسارع والمذهل في قدرات وسائل الإعلام والمعلومات على تجاوز الحدود السياسية والثقافية بين المجتمعات بفضل ما تقدمه تكنولوجيا الحديثة والاندماج بين هذه الوسائل بهدف دعم وتوحيد أسواق العالم وتحقيق مكاسب للشركات الإعلام والاتصال والمعلومات العملاقة غلى حساب دور الدولة في مجالات المختلفة.

أما العولمة الثقافية فتعني سيادة ثقافية واحدة على جميع ثقافات الشعوب الأخرى مما يؤدي إلى ذوبان هوية الشعوب.

وهناك ترابط قوي بين عولمة الثقافية ووسائل الإعلام، ولأهمية قطاعات الاتصال في نشر وترويج أنماط معينة من الثقافة، قامت الو.م.أ بوضع ثقلها كله في معركة تحطيم الحواجز لتصبح الاتصالات قادرة على الانتقال دون عوائق تذكر عبر العام كله[1].

4- **العولمة الاقتصادية:** يمكن تعريف العولمة الاقتصاديةعلى أنها تعاون اقتصادي متنامي لمجموع دول العالم، والذي يحتمه ازدياد حجم التعامل في السلع والخدمات وتنوعها عبر

[1]: مالك بن ابراهيم الاحمد، العولمة في الاعلام، مقال مأخوذ من الانترنت: www.albayan-magazine.com/files

الحدود بالإضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع في العالم[1] وهناك تعريف للعولمة الاقتصاد الحر، وحرية التجارة وهيمنة الشركات وانحصار دور القطاع العام، وتنامي دور القطاع الخاص من خلال خصخصة وسائل الإنتاج[2] ويمكن تقديم تعريف شامل للعولمة الاقتصادية:

" **والتي هي حرية الاقتصاد من خلال تضاعف الروابط بين المجتمعات والدول، وحرية انتقال الأموال والسلع والخدمات بين الحدود دون قيود**".

فمن خلال التعاريف المذكورة وعند البحث بعمق في العولمة الاقتصادية نجد أنها تحدث على نطاقين رئيسيين:

- **النطاق الأول**: يتبلور بقوة في مجال الإنتاج فيما يطلق عليها عولمة الإنتاج ويعرفها SAFADI على أنها "تقريب للروابط بين هياكل الإنتاج والأسواق المختلفة وتشمل عملياتها على تكثيف الروابط الاقتصاديات المختلفة من خلال تدفق السلع والخدمات والاستثمار وعوامل الانتاج عبر الحدود"

أما OTSUBO فيعرفها على أنها "تكامل الإنتاج، التوزيع، استخدام السلع والخدمات بين اقتصاديات دول العالم[3]". إذن هي ظاهرة الانتشار الواسع المدى، في كل أنحاء العالم للإنتاج والمبيعات وعمليات التصنيع والتي يغديها اتجاهين أساسيين:

الأول: عولمة التجارة الدولية: يظهر هذا الاتجاه في سرعة نمو التجارة العالمية بالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي، بحيث زادت التجارة الدولية بدرجة كبيرة خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، وبلغ معدل نمو التجارة العالمية ضعيف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي ويتحقق هذا الاتجاه من خلال ما تلعبه الشركات متعددة الجنسيات ومنظمة التجارة العالمية من دورا رئيسا في تعميقه.

[1]:عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر، مرجع سبق ذكره ،ص8.
[2]:عمر وعبد الكريم، قضايا العولمة: اشكالية القرن القادم،مرجع سبق ذكره ،ص21.
[3]: عمر صقر، "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، مرجع سبق ذكره ، ص 5.

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر: أن هذا الاتجاه تقوده الشركات العابرة للقارات التي تبلغ حوالي 63 ألف شركة، وقد لوحظ أن معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر زاد بمعدل أسرع وأكبر من معدل نمو التجارة الدولية.

وإذا قارنا المستوى الذي وصل إليه الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2000 بالمستوى الذي كان عليه في منتصف التسعينات فإننا نجده قد تضاعف بحوالي 6.6 مرة. وهذا تطور الهائل يشير إلى تزايد أهمية هذا الاتجاه نحو تعميق عولمة الإنتاج بكل أبعادها وجوانبها واتجاهاتها.

فكما رأينا في الاتجاهين السابقين أن الشركات الغابرة للقارات تعتبر القوة المحركة لعولمة الانتاج، فنظرا لارتفاع الحاد لتكاليف الإنتاج في بلادها (البلدان المتقدمة) تحاول هذه الشركات نقل قواعد إنتاجها إلى الدول النامية التي تشهد نموا في أسواق سلع والخدمات حيث يتميز بالانخفاض في كلفة الانتاج وانفتاح اقتصاديتها على تدفقات رؤوس الأموال العالمية[1].

- **النطاق الثاني**: أما النطاق الثاني الذي تحدث فيه العولمة الاقتصادية فهو النطاق الخاص بالعولمة المالية فهي تعتبر ظاهرة حديثة النشأة أساسها الانفتاح المالي مما أدى إلى تكامل وترابط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال.

وبالتالي تكتشف التطورات المتلاحقة للعولمة والتغيرات العالمية عن وجود نوعين رئيسيين من العولمة حيث يوجد العولمة الانتاجية والعولمة المالية اللذان يعتبران مكونين الرئيسيين للعولمة الاقتصادية.

وبارتباط بحثنا بالعولمة المالية سوف نحاول أن نتناول تحليلها في المبحث الثاني.

[1]:بن سعيد محمد، العولمة والتكتلات الاقتصادية من المنظور الجزائري، اطروحة دكتوراه لنيل شهادة العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة سيدي بلعباس، ص62.

المبحث الثاني: العولمة المالية: أزمة تنمية

- لعلّ من المتبع للتطورات المتلاحقة للعولمة نجد أنّ هناك مجموعات رئيسية من التغيرات العالمية التي تحدث على نطاق واسع، والمتمثلة في النمو السريع للمعاملات المالية الدولية، وكذلك النمو السريع للاستثمار الأجنبي المباشر، وبصفة خاصة من خلال الشركات متعددة الجنسيات وتصاعد الثورة التكنولوجية وتكامل نظام الاتصالات بشكل كبير، بالإضافة إلى تكامل الأسواق العالمية في مجال السلع[1]

- حيث إن حصر العولمة في مفهوم واحد شامل ودقيق يعد أمرا صعبا وهذا راجع إلى أنّ هناك أكثر منعولمة واحدة[2]، فهنالك العولمة السياسية، والعولمة الثقافية، والعولمة الاقتصادية والتي تتحدد في نوعين من العولمة هما: **العولمة الانتاجية أو عولمة الإنتاج و العولمة المالية**.

I. عولمة الإنتاج[3]: يلاحظ أن عولمة الإنتاج تتم بدون وجود أزمات مأساوية وتتحقق عولمة الإنتاج بدرجة كبيرة من خلال الشركات متعددة الجنسيات وتتبلور عولمة الإنتاج من خلال اتجاهين:

- الاتجاه الأول الخاص بعولمة التجارة الدولية: حيث يلاحظ أن التجارة الدوليةزادت بدرجة كبيرة خلال التسعينات، حيث بلغ معدل نمو التجارة العالمية ضعفي نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فعلى سبيل المثال زادمعدل التجارة العالمية بحوالي 9% غام 1995، بينما زاد الناتج العالمي بنسبة 5% فقط، وزاد نصيب التجارة العالمية ويلاحظ أنّ الشركات متعددة الجنسيات هي التي تقف وراء تزايد معدل نمو التجارة العالمية بقوة.
- الاتجاه الثاني والخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر: حيث يلاحظ أنمعدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر زادبمعدل أسرع وأكبر من معدل نمو التجارة العالمية، حيث كان معدل نمو

[1]:عبد المطلب عبد الحميد " العولمة واقتصاديات البنوك"،مرجع سبق ذكره ، ص 32.
[2]: محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية: قديمها وحديثها، أسبابها ونتائجها، والدروس المستفادة)، دام اثراء للنشر،ط1، عمان، ص133.
[3]: محمد عبد الوهاب العزاوي، مرجع سبق ذكره ، ص 133.

الاستثمار المباشر يصل في المتوسط إلى حوالي 12% خلال عقد التسعينات، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى تزايد دور الشركات لمتعددة الجنسيات.

II. العولمة المالية: نظرا لأهميتها فهي موضوع دراستنا وسيتم التطرق إليها بأدق التفاصيل عندما نتحدث عن العولمة المالية ، نتحدث مباشرة عن الأسواق المالية لأنها كانت موجودة قبل العولمة، ولفهم هذه الظاهرة المالية يجدر التطرق إلى مراحل تطورها[1]. ولكن قبل ذلك يجب أن نعرفها.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول العولمة المالية.

- تعتبر العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي، ممّا أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود غلى حركة رؤوس الأموال، ومن ثمّ أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا وتكاملا[2].

فهي أيضا تتمثل في خلق سوق وحيد للأموال غلى المستوى العالمي كله مرتبط بعولمة تبادل السلع والخدمات وفي تدويل مصادر التمويل (المتمثلة أساسا في 25 ألف مليار دولار موظفة في البورصات العالمية، وأضعاف هذا المبلغ هي في أيدي البنوك والمدخرين والمستثمرين من أفراد ومؤسسات) عن طريق المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي)، أي أن أسواق رؤوس الأموال قد عولمت (دخلت في نطاق العولمة) وهذا بفضل التقدم التقني والإعلام الآلي ووسائل الإعلام والاتصال الحديثة.

وقبل رفع الحواجز أمام انتقال رؤوس الأموال وتوظيفها، كان يسود نظام الوساطة المالية الذي كان مرتبطا بمنطق الاقتراض البنكي الدولي، وهذا لمواجهة الانفصال الذي بدأ يظهر بين الاقتصاد

[1]: محفوظ جبار، العولمة المالية وانعكاساتها على الدول المتخلفة، مجلة العلوم الانسانية، العدد7، 2002، باتنة، ص185.
[2]: ميسم الصغير، الشمولية المالية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، الغدد2، جوان 2012، المركز الجامعي لتمنراست، ص495.

الانتاجي والاقتصاد المالي، وبعبارة أخرى هناك وساطة من البنك المركزي إلى الأسواق المالية، وهذا يعني أنّ الأسواق المالية لا تنشط بطرقة حرة[1].

فقد ظهر هذا النظام تاريخيا مع أزمة 1929م التي بينت الطابع المالي، فأصبح رأس المال المالي يؤثر بصفة أقوى من رأس المال الانتاجي (الصناعي)، والذي يؤكد أن الرأسمالية تتدخل في منطق ريعي (المضاربة، السعي وراء الأرباح المالية) فدخلت الرأسمالية الصناعية في أزمة وهو السبب الذي أدى إلى ظهور هذا النظام.

- ويمكن الاستدلال عن العولمة المالية بمؤشرين هما:

⇐ المؤشر الأول والخاص بتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة، حيث تشير البيانات إلى أنّ المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول في عام 1980م، بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا عام 1996م وإلى ما يزيد عن 200% في فرنسا وإيطاليا وكندا في نفس العام.

⇐ أمّا المؤشر الثاني والخاص بتطور تداول النقد لأجنبي على الصعيد العالمي، فإنّ الاحصاءات تشير إلى أنّ متوسط حجم التعامل اليوم في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت من 200 مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينات إلى حوالي 1.2 تريليون دولار أمريكي في عام 1995، وهو ما يزيد عن 84% من الاحتياطات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس العام[2].

وتجدر الإشارة إلى أنّه على الرغم من تزايد درجة تكامل الأسواق المالية فإنّها لم تصل بعد إلى درجة التكامل في الأسواق السلعية، أي أنّ العولمة المالية لا زالت في درجة أقل من العولمة الإنتاجية أو عولمة الإنتاج.

[1]: ليلى شيخة، كلثوم كبابي، "العولمة" مرجع سبق ذكره، ص12.
[2]:عبد المطلب عبد الحميد " العولمة واقتصاديات البنوك"،مرجع سبق ذكره ، ص 34.

ومن ناحية أخرى فإنّ العولمة المالية تتضمن تحرير المعاملات التالية:

- المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية مثل: الأسهم، السندات والأوراق الاستثمارية والمشتقات.
- المعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية، أي المعاملات الخاصة شراء أو بيع العقارات التي تتم محليا بواسطة غير مقيمين، أو شراء العقارات في الخارج بواسطة المقيمين.
- المعاملات المتعلقة بالبنوك التجارية، وهي تشمل الودائع المقيمة وعلى اقتراض البنوك من الخارج التي تمثل تدفقات للداخل وعلى القروض والودائع الأجنبية التي تمثل تدفقات للخارج.
- المعاملات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية وتشمل المعاملات الخاصة بالودائع أو القروض أو الهدايا أو المنح أو الميراث أو التحركات أو تسوية الديون.
- المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر ، وهي تشمل التحرر من القيود المفروضة على الاستثمار المباشر الوارد للداخل أو المتجه للخارج أو على تصفية الاستثمار وتحويلات الأرباح عبر الحدود.

ويشير خبراء صندوق النقد الدولي في هذا الخصوص إلى قضيتين هامتين:

الأولى: أنّه من الأفضل البدء في تحرير التدفقات طويلة الأجل قبل التدفقات قصيرة الأجل، وتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر قبل تحرير استثمار المحافظة المالية أو الاستثمار غير المباشر.

الثانية: أنّ التحرير الشامل لمعاملات وتحويلات رأس المال لا يعني التخلي عن كل القواعد والنظم المطبقة على معاملات العملة الأجنبية، بل ربما احتاج الأمر إلى تقوية القواعد المنظمة المتعلقة بمعاملات وتحويلات العملة الأجنبية التي جريها غير المقيمين[1].

[1]:طواهرية الشيخ، الوساطة المالية والأسواق المالية منظور فعالية التمويل في الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، 2011، ص538.

المطلب الثاني : مراحل تطور العولمة المالية

- إنّ العولمة المالية حديثة النشأة مقارنة بالعولمة الاقتصادية، ولقد مرت بالمراحل التالية:

أ- **مرحلة تدويل التمويل غير المباشر (1960 – 1979)**[1]: تميزت هذه المرحلة باستقلالية الأنظمة النقدية والمالية الوطنية المغلقة، والتمويل بوساطة بنكية (التمويل غير المباشر)، إذ تتضح سيطرة البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية وانتشار البنوك الأمريكية في كافة أنحاء العالم، والتي منحت العديد من القروض الدولية، كما تميّزت ببداية مديونية دول العالم الثالث، بالإضافة إلى ارتفاع العجز في موازين مدفوعات الدول المتقدمة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ففي هذه المرحلة على أساس عجز مالي كبير داخل الاقتصاد الأمريكي، قررت الحكومة تحرير سوق الصرف (مرونة المعاملات) وبالتالي إعادة النظر في نظام "**بروتون وودز**" الذي انهار في أوت 1971م ،بالإضافة إلى ظهور سوق جديدة لرؤوس الأموال هو سوق الـ Euro-Dollar الذي نشأ نتيجة هروب رؤوس الأموال الخاصة الأمريكية إلى أوروبا بكميات كبيرة بحثا عن ارتفاع الأرباح المالية، واستجابة لانخفاض معدلات الفائدة، وكذلك ظهور سوق الـ Euro-Dollar مع أزمة 1973م كسوق حر، حيث أدمجت البترو-دولارات في الاقتصاد العالمي بعد ارتفاع أسعار البترول، وتراكم مبالغ هائلة في الدول المصدرة له، إذ نجد أنّ دول الخليج العربي حققت فائضا بـ 360 مليار دولار خلال ثماني سنوات (1974 – 1982)، مما زاد نسبة في الادخار العالمي.

- هذه العوامل الثلاثة الأخيرة (انهيارنظام بروتون وودز– سوق الأورو – دولار والبترو– دولار)، كانت أساسية في فتح مجال للعولمة المالية، حيث تم تحرير الأسواق المالية ، وهذا يعني أنّ كل القيود التقليدية التي كان نظام الوساطة المالية مبينا عليها سوف تختفي، وهنا ننتقل من هذا النظام إلى نظام التمويل المباشر[2].

[1]: شيماء عبد الستار، "العولمة والمنظمات الدولية المالية" ،دار أيله للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص99.
[2]: شيماء عبد الستار، مرجع سبق ذكره، ص100.

ب- مرحلة التحرير المالي (1980 – 1985):[1]

لقد تزامنت هذه المرحلة مع وصول السيدة "مارغريت تاتشير" إلى الحكم في بريطانيا و "بول فولكر" في رئاسة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وهما معروفان بتشجيعهما لتحرير الحياة الاقتصادية والمالية على المستوى الوطني والعالمي.

ففي هذه المرحلة تمّ تحرير حركة رؤوس الأموال من وإلى الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي خلق ما يسمى اقتصاد السوق العالمية يربط الأسواق المالية الوطنية ببعضها البغض، كما نلاحظ توسعا كبيرا في أسواق السندات وارتباطها على المستوى الدولي، ممّا مكّن الدول الصناعية الكبرى من تميل العجز في ميزانياتها، وذلك بإصدار أدوات مالية في أسواق المالية العالمية خاصة سندات الخزينة، وقد فتح هذا التحرير المجال أمام المستثمرين الأجانب.

وما يميّز العولمة المالية، الفاعلون الجدد في الأسواق المالية الذين يسيّرون مواد مالية ليست ذات مصدر رأسمالي، وهذه الموارد تسيّر غلى مستوى شركات خاصة تقوم بجمع الادخار وهي صناديق المعاش Les Fonds de pension هذه الأخيرة تحولها إلى رؤوس أموال مالية، وفي الحقيقة إنّ صناديق المعاش لا تملك رأس مال وهدفها الأساسي تحقيق الربح.

ج-مرحلة تعميم المراجحة وضم الأسواق المالية الناشئة (1986 – حتى الآن):[2]

ما يمكن أن نميزه في هذه المرحلة هو زيادة الارتباط بين الأسواق المالية العالمية بفضل التطور، واستعمال وسائل الاتصال الحديثة التي تمكن أيا كان وفي أي مكان من شراء ما يرغب من أي سوق مالي في العالم، هذا الارتباط رافقه تحرير سوق الأسهم على غرار سوق السندات، وتحرير أسواق المواد الأولية وزيادة حجم التعامل فيها، بالإضافة إلى توسيع التمويل المباشر، وتغطية الدين العام بواسطة الأوراق المالية وزيادة التعامل بالأدوات المالية المشتقة (الخيارات والمستقبليات)، كما ميّز هذه المرحلة

[1]: اكرام عبد الرحيم، "التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي" ،مكتبة المدبرلي، بدون بلد نشر، ص127.
[2]: على الكاظمي، "النظام الدولي الجديد" ،ترجمة محمود عبد الكريم ،بيروت، 1999، ص85.

الأزمات التي عرفتها البورصات العالمية، والتي كلفت العالم خسارة بملايير الدولارات وإفلاس العديد من البنوك، بالإضافة إلى أنّه في أوائل التسعينات تم ضم وربط العديد من الأسواق المالية الناشئة بالأسواق المالية العالمية، ممّا زاد من تدفق الأموال إليها وسهل من توجه ادخار عالمي نعتبر إلى تلك المنطقة.

انطلاقا من هذه المراحل نستنتج كيف كان لارتباط الأسواق المالية العالمية الأثر الكبير على العالم سواء من حيث التدفقات المالية من وإلى الدول أو فيما يتعلق بالانهيارات التي تنتشر وتؤثر على البورصات في العالم، فالعولمة المالية جعلت البلدان تقترب أكثر فأكثر لتصبح قرية صغيرة تسير وفق نظام مالي عالمي خاصة بعد رفع الحوافز والتخلي عن نظام الوساطة المالية[1].

المطلب الثالث: العولمة المالية: العوامل المفسرة والمزايا والعيوب

I. العوامل المفسرة للعولمة المالية:

تتلخص أهم العوامل المؤدية أو المفسرة للعولمة المالية في الآتي:

1)صعود الرأسمالية المالية: ونعني بها الأهمية المتزايدة لرأس المال والمتجسد في الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية وغير المصرفية، ونتيجة لذلك أصبح الاقتصاد العالمي تحركه مؤشرات ورموز البورصات العالمية (**داكسن، فيكاي...الخ**) والتي تعني نقل الثروة من مستثمر إلى آخر دون أي عوائق سواء داخل الحدود الجغرافية أو خارجها[2].

2)ظهور فائض نسبي كبير لرؤوس الأموال: إن الحركة الدائمة لرؤوس الأموال الباحثة عن الربح على الصعيد العالمي تعكس وجود كتلة كبيرة من الفوائض الادخارية غير المستقرة، لذا أصبح من

[1]: محمد يوسف العمري، "الكفاءة الإنتاجية في البنوك الأردنية في ظل العولمة المالية"، اطروحة دكتوراه في التمويل، جامعة عمان، الأردن2004، ص66.

[2]:عبد المطلب عبد الحميد " العولمة واقتصاديات البنوك"،مرجع سابق ، ص 36.

الضروري البحث عن منافذ لاستثمارها فراحت تبحث عن فرص استثمارية على الصعيد الدولي لتحقيق مردود أكثر وأفضل من لو بقيت هذه المدخرات داخل الدول المصدرة لها[1].

3)ظهور الأدوات المالية الجديدة: تكرست العولمة المالية بنمو الأدوات المالية الجديدة التي استقطبت المستثمرين مثل، **المبادلات "SWAPS" والخيارات "Options" والمستقبليات "Futures"**، بالإضافة إلى الأدوات التقليدية التي تتداول في الأسواق المالية وهي الأسهم والسندات[2].

4) التقدم التكنلوجي: يتكامل هذا العامل مع العامل السابق في الدور الذي تلعبه شبكات الاتصال ونقل المعلومات التي أوجدها التقدم التقني الكبير الذي نراه اليوم في ربط الأسواق المالية الدولية، مما سمح للمستثمرين حقيقة بردود فعل على التطورات التي تحدث في هذه السواق بصفة آنية وفورية.

5) أثر سياسة الانفتاح المالي:ارتبطت زيادة التدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود وسرعة انسيابها بين سوق وآخر بشكل وثيق مع سياسات التحرر المالي الداخلي والخارجي[3].

6) نمو سوق السندات: حيث لوحظ أنّ جزء كبير من عمليات تسارع عولمة الأسواق المالية يعود إلى النمو الكبير الذي حدث في إصدارات السندات وتداولها في تلك الأسواق، وعلى سبيل التحديد السندات الحكومية التي تغير جوهر سوق السندات عموما فقد زاد حجم السندات المتداولة في نهاية عقد التسعينات من القرن العشرين لما يربو إلى 1 تريليون دولا أمريكي، ولاشك أنّ ذلك يرجع إلى أسباب كثيرة[4].

7) إعادة هيكلة صناعة الخدمات: فقد حدثت تغيرات كبيرة في صناعة الخدمات المالية وبالتالي زادت عمليات إعادة هيكلة تلك الصناعة، ممّا أدى إلى الإسراع بالعولمة المالية، فقد حدث تغير

[1]:عبد المطلب عبد الحميد " العولمة واقتصاديات البنوك"، نفس المرجع، ص36.
[2]:محمود محمد الداغر، "الأسواق المالية: مؤسسات أوراق البورصات"، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2007، ص125.
[3]: سميرة محسن، المشتقات المالية ودورها في تغطية مخاطر السوق المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2006، ص41.
[4]: سميرة محسن، نفس المرجع السابق، ص42.

ملموس وواضح في الأعمال المصرفية سواء محليا أو عالميا بدرجة لم يسبق لها مثيل، وخاصة بعد التحرير وإلغاء القيود في ضوء عمليات التحرير المالي التي حدثت على الأقل في العقد الأخير من القرن الماضي، أي القرن العشرين، وكان من نتيجة ذلك كله زيادة أربح البنوك عن ما يسمى **بالعمليات خارج الميزانية** وليس من فروق أسعار الفائدة، وخاصة مع التوسع في الاتجاه نحو البنوك الشاملة، وزيادة أرباح التعامل مع السندات وعمليات إدارة الأصول وغيرها. حيث يلاحظ أنّ عملية إعادة هيكلةصناعة الخدمات المصرفية أدت إلى دخول المؤسسات المالية غير المصرفية مثل **شركات التأمين وصناديق المعاشات وصناديق الاستثمارات** كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمات المالية وهو ما يؤدي إلى تراجع دور البنوك في مجال الوساطة المالية[1] .

II. مزايا وعيوب العولمة المالية:

أ- مزايا العولمة المالية:[2]

يرى أنصار العولمة المالية أنها تحقق مزايا عديدة يمكن إجمالها في النقاط التالية:

➢ بالنسبة للدول النامية:

- يمكن فتح الانفتاح المالي الدول النامية من الوصول إلى الأسواق المالية للحصول على ما تحتاجه من أموال لسد الفجوة في الموارد المحلية، أي قصور المدخرات عن تمويل الاستثمارات المحلية، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي وبالتالي معدل النمو الاقتصادي.
- تسمح حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمار المحافظة المالية بالابتعاد عن القروض المصرفية التجارية، وبالتالي الحد من زيادة حجم الديون الخارجية.
- تخفيف تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين.

[1]:عبد المطلب عبد الحميد " العولمة واقتصاديات البنوك"،مرجع سبق ذكره ، ص 37-38.
[2]: تشام فاروق ، العولمة المالية وأثرها غلى القطاع المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، العدد3، افريل 2005، ص8.

- تؤدي إجراءات تحرير النظام المصرفي والمالي إلى خلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص إلى الحد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.
- تساعد الاستثمارات الأجنبية على تحويل التكنولوجية.

➢ بالنسبة للدول المتقدمة:

* تسمح العولمة المالية للبلاد المصدرة لرؤوس الأموال (وهي في الغلب الدول الصناعية الكبرى)، بخلق فرص استثمارية واسعة أكثر ربحية أمام فوائضها المتراكمة، وتوفر ضمانات لأصحاب هذه الأموال وتنويعا ضد المخاطر من خلال الآليات التي توفرها الأدوات المالية والتحكيم بين الأسواق المختلفة[1].

ب-**عيوب العولمة المالية:**

لقد أثبتت تجارب عقد التسعينات ، أن العولمة المالية بالنسبة للدول النامية كثيرًا ما أدت إلى حدوث أزمات وصدمات مالية مكلفة (المكسيك والنمور الآسيوية والبرازيل وروسيا...)، ويمكن إيجاز مخاطر العولمة المالية في النقاط التالية:

* المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية للاستثمارات الأجنبية (خصوصا قصيرة الأجل مثل استثمارات الحافظة المالية)،
* مخاطر التعرض لهجمات المضاربة،
* مخاطر هروب الأموال الوطنية،
* مخاطر دخول الأموال القذرة (غسل الأموال)،
* إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية والنقدية.

و لا يختلف كثيرا دور الاستثمارات الأجنبية الخاصة في تنمية البلدان الأقل نموا عن تحرير التجارة، فهذه الاستثمارات تأتي لخدمة التجارة الخارجية وبدافع تحقيق الربح الوفير والسريع، فهي

[1]:حوزي منير، السياسات الاقتصادية في ظل العولمة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص22.

بالتالي تعمل على تقديم التقسيم الدولي القائم و لا يتم تغييره لصالح الدول النامية، إذ أنّ رأي أنصار منظمة التجارة العالمية والمؤسسات الدولية الأخرى بأن تحرير التجارة والاستثمارات الأجنبية يساهم بشكل فعال في تحقيق النمو الاقتصادي للدول تعترضه تحفظات، فكثيرًا ما يكون النمو ولأداء للاقتصاد هو الذي يجلب الاستثمارات الأجنبية الخاصة وليس العكس، حيث أن هذه الاستثمارات شأنها شأن القروض الخارجية الممنوحة من طرف المؤسسات المالية الدولية، تذهب إلى الدول التي نجحت في رفع معدلات نموها، مما تذهب إلى الدول التي تحتاج إلى هذه الأموال لرفع معدل نموها، كما يشهد بذلك توزيع هذه الاستثمارات بين مناطق العالم.

ففي عقد التسعينات مثلا اتجهت الحصة الكبرى من الاستثمارات الأجنبية إلى الدول الأجنبية إلى الدول الصناعية الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان)، وبلغت أكثر من 15% كمتوسط.

وإن كانت الدول النامية قد أفلحت في زيادة حصتها من الاستثمارات فإن ذلك كان لصالح عشر دول ناشئة أو صاعدة وهي (الأرجنتين، البرازيل، تشيلي، الصين، إندونيسيا، كوريا الجنوبية، ماليزيا والمكسيك وتايلاند)، حيث تستحوذ هذه الدول ثلاثة أرباع مجمل تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية، وهذا التوزيع ينفذ فرضية التوزيع الأمثل والعادل لرؤوس الأموال على الصعيد العالمي[1].

المطلب الرابع: مظاهر العولمة المالية

1- التحرير المالي:

إن من بين العوامل المؤدية إلى العولمة المالية هي التحرير المالي وحرية انتقال رؤوس الأموال، وهو ما يطلق عليه تحرير حساب رأس المال ومعاملاته المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية[2] والمعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية وكذلك المعاملات الخاصة بالائتمان التجاري والمالي والودائع غير المقيمة

[1]: صالح مفتاح، العولمة المالية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد2، جوان 2002،ص223.
[2]:عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره.

واقتراض البنوك من الخارج، وعلى القروض والودائع الأجنبية وكذلك المعاملات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية. وقد ارتبط هذا التحرير المالي ارتباطا وثيقا بما يسمى **عولمة أسواق المال** التي تتم منها عملية تبادل وتداول وتصفية الديون والأصول النقدية والمالية خارج الحدود الوطنية، وأصبحت الأسواق المالية أكثر الآليات التي تربط دول العالم بعضها ببعض والتي تشمل سوق العملات وأسواق الأسهم والقروض والأوراق المالية الأخرى، حيث عملت تلك الأسواق المالية العالمية بالفعل على تعميق العولمة المالية[1].

-تعريف التحرير المالي[2]: المقصود بالتحرير المالي هو إلغاء القيود والترتيبات والضوابط المفروضة على رؤوس الأموال قصيرة الأجل وطويلة الأجل عبر الحدود الوطنية وإعطاء السوق مطلق الفاعلية في عمليات ضمان، توزيع وتخصيص الموارد المالية، وتحديد أسعار العمليات المالية طبقا لقوى العرض والطلب، كذلك إلغاء الرقابة المالية الحكومية وبيع البنوك ذات الملكية العامة وإعطاء البنوك والمؤسسات المالية استقلالها التام، وعدم فرض أية قيود على حرية الدخول والخروج من صناعة الخدمات المالية.

-من خلال هذا التعريف يتضح أن عملية التحرير المالي تتمثل في إلغاء القيود على تخصيص الائتمان المحلي وتحرير معدلات الفائدة وإعطاء البنوك والمؤسسات المالية حرية كبيرة في إدارة أنشطتها المالية من خلال إلغاء مختلف القيود والضوابط على العمل المصرفي وإلغاء تدخل الدولة في القطاع المالي بالإضافة إلى تحرير المعاملات المتعلقة بحساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات.

-أنواع التحرير المالي[3]: يشمل التحرير المالي كل من التحرير المالي الداخلي (**المحلي**) والتحرير المالي الخارجي (**الدولي**).

* **التحرير المالي الداخلي (المحلي)**: والذي يتمثل في تحرير معدلات الفائدة والتخلي عن سياسات توجيه الائتمان وعن الاحتياطي الإجباري، واعتماد أدوات غير مباشرة للسياسة النقدية

[1]: عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)، مرجع سبق ذكره، ص55-56.
[2]:رمزي زكي، العولمة المالية، دار المستقبل العربي، ط1، 1999، ص73.
[3]: رمزي زكي، نفس المرجع، ص ص81-82.

وتشجيع المنافسة بين المؤسسات المالية، خوصصة البنوك العمومية، وفتح النظام المالي أمام المنافسة الخارجية، ويشمل ما يلي:

أ/ تحرير معدلات الفائدة: والتي تتمثل في إلغاء تحديد أسقف لمعدلات الفائدة (**المدينة والدائنة**)، أي إعطاء هامش كبير من الحرية للبنوك في تحديد معدلات الفائدة غلى القروض التي تمنحها، وعلى الودائع التي تتلقاها.

ب/تحرير القروض: والتي تتمثل في التخلي عن سياسة توجيه القروض نحو قطاعات اقتصادية معينة، أي عدم التأثير في مجالات استخدام الائتمان المصرفي، وكذلك إلعاء:

- تحديد أسقف قروض لبعض القطاعات الاقتصادية.
- تحديد أسعار فائدة مختلفة حسب نوع القروض.
- تحديد حصص معينة لكل نوع من أنواع القروض (**قصيرة، متوسطة، طويلة الأجل**).

ج/إلغاء الاحتياطات الإلزامية: التي تودعها البنوك لدى البنك المركزي ولا تحصل من وراء إيداعها على عائد.

د/تحرير المنافسة البنكية:والتي تتمثل في إلغاء القيود على إنشاء البنوك المحلية والبنوك الأجنبية، الأمر الذي يمكن المؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروعا لها في البلد الذي تريد تحرير قطاعه المالي.

- ويرى مؤيدو هذا المنهج أن التحرير المالي الداخلي إذا تم بنجاح فإنه يؤدي إلى زيادة تطور القطاع المالي، وإلى ارتفاع الفائدة الحقيقية عند مستويات إيجابية مقبولة وتشجيع الادخار ، كما أن التحرير المالي الداخلي هو خطوة تسبق التحرير المالي الخارجي.

* **التحرير المالي الخارجي (الدولي)**[1]:يتمثلالتحرير المالي الخارجي في إلغاء القيود على معاملات حساب رأس المال، وهو أمرلازم للتحرير والانفتاح الاقتصادي.

[1]: بارودي نعيمة، "الأسواق المشتقة ودورها في تغطية المخاطر المالية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2004-2005 ،ص43.

- والمقصود بالتحرير المالي الخارجي التحرر من الحضر على المعاملات في حساب رأس المال والحسابات المالية لمزان المدفوعات، والتي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل: **الديون، واسهم المحافظ المالية والاستثمار المباشر والثروات الشخصية**، كما أن تحرير حساب رأس المال يعني إلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي والضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات، ويشمل تحرير رأس المال المعاملات التالية:

أ/ تحرير الأسواق المالية: والذي يرتبط بإلغاء الحضر غلى المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية (**أسهم، سندات، صكوك سوق رأس المال، أوراق استثمار، والمشتقات وغيرها من الأدوات المالية**)، وهي تمثل عمليات الشراء التي تتم محليا ويقوم بها غير المقيمين، أو عمليات البيع والإصدارات التي تتم في الخارج بواسطة مقيمين (**تدفقات إلى الداخل**) أو على مبيعات أو إصدارات يقوم بها محليا غير المقيمين أو عمليات الشراء التي يقوم بها في الخارج مقيمون (**تدفقات للخارج**).

ب/ الاستثمار المباشر والمعاملات العقارية: والتي تتمثل في إلغاء لقيود والضوابط على الاستثمار المباشر الوارد إلى الداخل أو المتجه إلى الخارج، أو على تصفية الاستثمارات أو على بيع وشراء العقارات التي تتم محليا بواسطة غير المقيمين، أو شراء العقارات في الخارج بواسطة المقيمين.

ج/ عمليات الائتمان: تشمل كلا من الائتمان التجاري والمالي والضمانات والكفالات وتسهيلات الدعم المالية التي تشمل كلا من التدفقات إلى الخارج (**الائتمان الممنوح من المقيمين لغير المقيمين**) أو التدفقات للداخل (**الائتمان الممنوح للمقيمين من جانب غير المقيمين**).

د/ المعاملات التي تقوم بها البنوك التجارية: والتي تتمثل في إلغاء الحضر على الودائع غير المقيمة، وعلى اقتراض البنوك من الخارج (**تدفقات إلى الداخل**) وعلى القروض والودائع الأجنبية (**تدفقات إلى الخارج**).

هـ/تحركات رؤوس الأموا الشخصية: والتي تشمل إلغاء الضوابط على الودائع والقروض أو الهدايا أو المنح أو الميراث أو التركات أو تسوية الديون.

فالتحرير المالي الخارجي هو تكملة للتحرير المالي الداخلي، كما أنه يلعب دور قناة تسمح بالتدفقات الرأسمالية الأجنبية إلى الداخل، وهذا ما يرفع من حجم الموارد المالية المتاحة للاستثمار فيرتفع معه النمو الاقتصادي[1].

أهمية التحرير المالي[2]: إن وجود معدلات فائدة حقيقية منخفضة أو سالبة ومتطلبات الاحتياطي الضخمة المفروضة على البنوك، بالإضافة إلى إجبارية توجيه الائتمان تؤدي جميعا إلى قطاع مالي مقيد، ويذهب كل من "**ماكينون**" و "**شاو**" إلى أن هذه الوضعية من الكبح المالي تؤدي إلى:

1-قلة تدفق الأنوال القابلة للإقراض من القطاع المالي الرسمي ، وهذا ما يدفع بالمقترضين إلى الاعتماد على التمويل الذاتي.

2-انخفاض معدلات الفائدة يخفض من الحافز على الادخار ويشجع الاستهلاك ويؤدي إلى انتشار ظاهري هروب رؤوس الأموال المحلية للخارج أملا في الحصول على عوائد حقيقية أكبر، وهذا ما يقلل من حجم الموارد المالية المتاحة للاستثمار المحلي، كما أن معدلات فائدة حقيقية سالبة لا تعكس التكلفة الحقيقية لعنصر رأس المال وتدفع بالاستثمار إلى مجالات غير منتجة، **كشراء العقارات، أو تخزين السلع كوسيلة لحماية رأس المال وحماية القوة الشرائية للنقود.**

3-كبح القطاع المالي يؤثر على فعالية الوساطة المالية في تعبئة الادخار والتخصيص الأمثل للاستثمار، وبالتالي فإنه لا يشجع على إحداث تعمق مالي في مؤسسات الوساطة المالية.

- وعلى العكس من هذا فإن التحرير المالي والذي يتمثل في رفع معدلات الفائدة الحقيقية يسمح بزيادة حجم الادخار المحلي، والتخصيص الأمثل للموارد المالية وتوسيع الأسواق المالية، الأمر

[1]: بارودي نعيمة، الأسواق المشتقة ودورها في تغطية المخاطر المالية، مرجع سبق ذكره، ص44-46.
[2]:بارودي نعيمة، نفس المرجع، ص53.

الذي يعكس إيجابا على النمو الاقتصادي، ويؤدي التحرير المالي إلى إحداث التعمق المالي من خلال :

1-إن التحرير المالي يسمح بتدفق دخول رؤوس الأموال الأجنبية بسبب ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية المحلية.

2-التحرير المالي يقلل من دور القطاع المالي غير الرسمي، الذي لا يبقى أي سبب لوجوده عند رفع معدلات الفائدة الحقيقية، التي تصبح متساوية في كلا القطاعين ويسمح ذلك بتساوي مردودية الاستثمارات وتوحيد الأسواق المالية المحلية، وهذا بتخفيض الفجوة في مردودية الاستثمارات بيت مختلف جهات البلد، وكذلك مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية.

3-التحرير المالي يسمح بظهور مؤسسات مالية متخصصة، مما يخفض من تكلفة إنتاج الخدمات المالية، كما أن تنوع المؤسسات المالية المتخصصة يزيد من درجة التعمق المالي.

4-يسمح التحرير المالي بتنويع ونضج الأدوات المالية، الأمر الذي يسمح لكل من المقرضين والمقترضين بالتغطية من مخاطر السوق وزيادة مردودية محافظهم المالية، كما أن تحرير الأسواق المالية يحفز الابتكار المالي[1].

فالتحرير المالي الناجح عادة ما يكون عنصرا مهما في استراتيجية النمو الاقتصادي للبلد إذ أنّه يقوم بإلغاء مختلف القيود والضوابط على النشاط المصرفي، التخلي عن سياسة توجيه القروض، وتخفيض نسبة الاحتياطات البنكية، يزيد من معدلات الادخار والاستثمار ويؤدي إلى النمو الاقتصادي.

2- الحركة الثلاثية الدولية La règle des 3D

[1]: طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية "المفاهيم، ادارة المخاطر، الدار الجامعية، 2001، ص05.

إن العولمة المالية جعلت البلدان تقترب أكثر لتصبح قرية صغيرة تسير وفق نظام مالي عالمي خاصة بعد رفع الحواجز والتخلي عن نظام الوساطة المالية، حيث عرفت العولمة المالية على أنها تخضع لقاعدة La règle des 3D، والتي تتمثل فيما يلي[1]:

1-إزالة الوساطة المالية La Désintermédiation

2-إزالة الحواجز Décloisonnement

3-إزالة التقنيين Déréglementation

إن هذه الحركة الثلاثية الدولية هي الخاصية المميزة لاقتصاد السوق المالية المباشرة، حيث كانت مراقبة النظام المالي تقتصر على تحديد التنظيم النقدي أو الضبط النقدي الذي يتم من خلال تدخل البنك المركزي غلى مستوى الاسواق النقدية، وليس عن طريق المراقبة الإدارية، هذه التغيرات التي عرفها المحيط المالي لم تتبناها الاقتصاديات الوطنية المختلفة في وقت واحد، وإنما كان هناك تفاوتا نظرا لدرجة استعداد هذه الاقتصاديات لقبول هذه التحولات، فالدول الأنجلوساكسونية (Anglo-Saxonne) عرفت تسارعا في سير حركة الابداعات المالية ابتداءً من سنة **1972م** ثم تلتها الدول التي اجتاحتها موجة الابداعات المالية في بداية سنوات الثمانينات ومن بينها **فرنسا، ايطاليا واليابان** وأخيرا **ألمانيا وسويسرا** التي عرفت اصطلاحات مالية متأخرة[2].

فالإبداعات المالية باعتبارها مظهرا من مظاهر التنمية المالية فهي تقدم للاقتصاديات الوطنية إمكانية حل مشاكل التمويل باللجوء مباشرة إلى السوق، وكذا مشاكل التوازن الداخلي والعجز في الميزانية التي يتم معالجتها غن طريق فتح أسواق مالية للمستثمرين الاجانب وكذلك وضع الاصلاحات التي تستجيب بصورة أكبر للحركية الدولية لرؤوس الأموال.

[1]: ميسم الصغير، عولمة الأسواق المالية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني الأول المرسوم بـ "عولمة الأسواق المالية= الفرص والتحديات" ، غليزان، 12-13أكتوبر 2011، ص10.

[2]:سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في ادارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، دار النشر للجامعات، ط1، 2005، ص51.

حيث لضمان السير الحسن لحركة الإبداعات المالية لا بد من إزالة كل الحواجز التي تعوق هذه الحركة والمتمثلة في: **الوساطة، الحواجز النظامية، التقنين**[1].

1- إزالة الوساطة المالية La Désintermédiation

أولا ما هي الوساطة المالية؟

- الوساطة المالية هي تلك الهيئات التي تسمح بتحويل علاقة التمويل المباشرة بين المقرضين والمقترضين المحتملة إلى علاقة غير مباشرة فهي غلق قناة جديدة تم عبرها الأموال من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي، وتقوم هذه الهيئات بتعبئة الادخارات الخاصة بالأفراد والمؤسسات من جهة، والقيام بمنح قروض لأفراد أخرى[2].

أما القيام بإزالة هذه الوساطة المالية فهذا يعني بأنه الطريق المباشر للمتعاملين الدوليين في الأسواق المالية **"تمويل مباشر"** بدون المرور بالوسطاء الماليين والبنكيين (**تمويل غير مباشر**) وذلك لتنفيذ عملياتهم المتمثلة في التوظيف والقرض (**التوظيف المالي والاقتراض**)[3].

- حيث في اقتصاد المديونية حيث كان التمويل عن طريق الوساطة هو المسيطر، كانت القروض البنكية هي العنصر الأساسي في الاقتصاد، كما أن الظهور النسبي للأسواق المالية شجع هذه الوضعية ، إلا أن تطورها خلال الثمانينات غيّر هذه الوضعية من خلال إعادة تنظيم الأسواق الثانوية للقيم المنقولة، توسع الأسواق النقدية لبساطة، إجراءات الإصدار على مستوى الأسواق الدولية، كذلك خلق أسواق مشتقة Les marchés Dérivés تسمح للمؤسسات برفع رأسمالها مباشرة عن طريق الاصدار والتخلص الجزئي من سيطرة القطاع البنكي.

وقد تميزت عملية إزالة الوساطة المالية (La Désintermédiation) بثلاثة فترات[4] :

---

[1]: ميسم الصغير، عولمة الأسواق المالية ودورها غلى اقتصاديات الدول النامية، مرجع سابق، ص ص11-12.
[2]: الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2003، ص07.
[3]: ليلى شيخة، كلثوم كبابي، "العولمة"، مرجع سبق ذكره، ص14.
[4]: J.PGourlaven, "Les nouveaux instruments financiers", P26. Libraire Paris

1- **فترة 1983-1986**: حيث تميز معدل الوساطة في هذه الفترة بالتفكك الكلي، حيث نجد في فرنسا ولمدة أربع سنوات انخفض هذا المعدل من 2% إلى 38% لأن فرنسا وبخلاف إيطاليا وألمانيا لا تستبين من النظام البنكي، أما في ألمانيا فلم تتجلى فيها حركة إزالة الوساطة حيث أن معدل الوساطة بقي مرتفعا، بحيث كان التمويل بالقرض البنكي يشكل 50 % من التمويل الإجمالي لسنة 1986م، لذا فقد كان وجوب الأخذ بعين الاعتبار تطور مديونية الدولة الذي أدى إلى تطور معدل الوساطة.

— أما في بريطانيا فإن معدل الوساطة المالية بقي مستقرا في 70% رغم الإبداعات المالية الكية خلال هذه الفترة إلا أن ما تم ظهوره باكرا ألا وهو **ظاهرة المنافسة البنكية (التي تواجدت فيما بعد في فرنسا وألمانيا)**.

— هذه المنافسة سمحت بإبقاء معدل الوساطة مرتفعا رغم ظهور أسواق مالية جديدة

— **فترة 1987-1988**: بعد أزمة سوق السندات خلال صيف 1987م واللتي تبعها سوق الأسهم في أكتوبر قابلة للحكم مسبقا على حجم عمليات التمويل مباشرة.

— هذه الأحداث ضاعفت عمليا إعادة الوساطة حيث هذه العملية تضاعفت من طرف البنوك التي واجهت خسارة في حصصها السوقية في السنوات السابقة، فقد عملت هذه البنوك على تنمية عرض قروض موجهة للأفراد من خلال إعادة التعديل لذا عرفت معدلات الوساطة ارتفاعا في كل من بريطانيا 86% وفرنسا ب 64.5%

— **فترة 1989**: مع جاذبية الأسواق المالية فإن العملية تعكس تجلي مفهوم إزالة الوساطة في جميع الدول بحيث أصبح التمويل يتم باللجوء إلى رؤوس الأموال الداخلية

مما يشكل أهمية غير قابلة للتفاوض خصوصا في فرنسا وإيطاليا. فارقاع هذا النموذج من التمويل يقترب من عملية إزالة التقنين(Déréglementtation) المتصاعدة لمراقبة

وإصلاح سيولة الأسواق وبالضبط السندات العمومية المعروضة لغير القاطنين (Non Résidents).

— حيث خلال هذه الفترة وجد فعلا ما يعرف بظاهرة **إزالة الوساطة المالية**، فإفلاس بورصة ما يمكن أن يعكس العملية بسرعة، وظهور منافسة ما بين قنوات التمويل الوسيطة وقنوات التمويل المباشرة، فالأعوان يمكنهم التحكم بين هذين النوعين من التمويل حسب عدة معايير **كمعدلات الفاقدة**[1].

2- إزالة الحواجز النظامية (Décloisonnement)

إزالة الحواجز النظامية يعني إلغاء الحدود بين الأسواق المالية والانفتاح الخارجي للأسواق الوطنية عن طريق اختفاء وزوال مقاييس مراقبة المبادلات والتعاملات. ولقد لعبت العولمة المالية في إحداث ما يعرف "بتكامل الأسواق" أي الأسواق المالية الدولية، حيث نعمل وكأنها سوق موحد تتميز بحرية حركة رؤوس الأموال، وهذا بسبب إزالة التقنين والمراقبة الإدارية، الأمر الذي يعيق المنافسة ما بين الهيئات، كما يعيق التقاء العرض والطلب على رؤوس الأموال، مما يؤدي إلى وجود فوارق كبيرة في معدلات الفائدة في الأسواق النقدية.

كما أن إزالة الحواجز نتمثل أيضا في إلغاء القيود ما بين نوعين من الأسواق ألا وهما: "**السوق المالي والسوق النقدي**"[2].

فالسوق المالي هو ذلك السوق الذي يختص في المعاملات ذات الآجال المتوسطة والطويلة، وقد تكون هذه المعاملات إما فورية (عاجلة) أو عمليات آجلة، ونجد من بين المتعاملين في هذا السوق المجموعة البنكية، البنوك المتخصصة، بنوك الاستثمار، شركات الاستثمار، صناديق الادخار، صناديق

[1] J.P Gourleur , « les nouveaux instrument financiers »,Op cit,P27:
[2] M.Agliette, A.Brender et V.Condert, »Globalisation, financiére », CEP II ,Economica, 1990, P05:

الاستثمار، شركات التامين، صناديق القاعد، مؤسسات التأمين الاجتماعي...الخ حيث يتم في هذه الأسواق تداول الأصول المالية طويلة الأجل كالأسهم والسندات...الخ.[1]

والسوق المالي ينقسم إلى سوقين:

— أ- السوق المالي: وهو سوق الإصدارات الجديدة (سوق الاكتتاب) ويأخذ شكل قروض أو شكل مساهمة في رؤوس أموال الشركات والمشروعات المصدرة للأوراق المالية الجديدة (أسهم وسندات).

— ب- السوق الثانوي: من خلاله يتم تداول الأوراق المالية التي تم إصدارها من قبل في السوق الأولي، حيث يكون الأطراف المتعاملون في هذا السوق هم حملة الأوراق المالية، أما السوق النقدي فهو ذلك السوق الذي يختص في المعاملات ذات الآجال القصيرة أي لا نتجاوز مدتها سنة، ويتولى الجهاز البنكي ممثلا في البنك المركزي والبنوك التجارية القيام بهذه العمليات.

3- إزالة التقنين: Déréglementation

إزالة التقنين معناه الدخول في محيط مالي مرن « Flexible » وذلك بإزالة الرقابة على التبادلات، فهذه القاعدة تعتبر واحدة من أساسيات العولمة المالية، فالسلطات المالية لأهم البلدان الصناعية ألغت تنظيم المبادلات بطريقة تامة.

كما تتمثل أيضا عملية إزالة التقنين في الحد من التقنيات المنظمة لمختلف القطاعات الخاصة في مجال النقل والمواصلات والتأمين والعمليات المصرفية والمالية، حيث جاءت حملة **الأوروغواي** (**1987-**

[1]:بدوي عبد الحاغظ، ادارة الاسواق والمؤسسات المالية-نظرة معاصرة."دار الفكر العربي" القاهرة، 1999، ص ص :14-15.

1994) والتي انتهت في أبريل **1994**م لتقر بإزالة الحواجز الجمركية، وتطبيق مقتضيات التبادل الدولي، فلم يبقى عنصر الحد من التقنيات مستقبلا بذاته بل أصبح وليد الابتكار التكنولوجي الذي فرض تجاوز العديد من الضوابط القانونية والتنظيمية وهذا ما ساهم في التقليص في حضور الدولة وتخليها عن بعض المجالات فقد أدت هذه الابتكارات الجديدة في مجال الاتصال والمالية إلى تجاوز الحواجز بين الأسواق المالية فأصبحت هناك استقلاليه للأسواق المالية كما دفع التقدم التكنولوجي إلى الحد من التقنيات في المجال البنكي والمالي، الشيء الذي خلق ظروف جديدة لعمليات الاستثمار الدولي ودفع البنوك إلى ابتكار منتوجات مالية جديدة ووظفتها الشركات الكبرى باعتبارها تتعامل مع هذه البنوك في عملياتها الخارجية.

4- المشتقات المالية:

1- تعريف المشتقة[1]: بصفة عامة تعرف المشقة على أنها عقد تذد قيمته على أساس سعر مرجعي أو مؤشر وتشمل المشنقات على فئتين:

المشتقات التي يتعامل بها في السوق: حيث تكون الأسعار موحدة الشروط وقابلة للملاحظة بسرعة حيث تقوم الأسواق التي يتم التعامل فيها بالعقود بنشر معلومات دورية عن الأسعار السائدة.

المشتقات التي يتم بيعها في السوق: في هذا النوع يتم التعامل ببيع المشتقات مباشرة من طرف متعاقد آخر حيث يتم تحديد شروطها (**تاريخ استحقاقها، تاريخ التبادل الخاص بأصل الفرد أو الفوائد وأسعار الفائدة**).

2- أهمية المشتقات المالية[2]:

- إن ظهور العديد من الأدوات المالية الجديدة التي تسمى أيضا بالمشتقات المالية وهي أدوات الاستثمارات التي تمنح مستخدميها حق بيع وشراء الأسهم والعملات الأجنبية بسعر متفق عليه أو

[1]:صالح مفتاح، العولمة المالية، مرجع سابق الذكر، ص 219
[2]: نفس المرجع ، ص 219

حق إجراء تسويات نقدية عندما يحدث هناك تغيرات في أسعار الفائدة أو الأسهم أو أسعار الصرف للعملات الرئيسية.

– هذه الأدوات إذا استخدمت بطريقة جيدة يمكن أن تخفض هذه المخاطر التي يتعرض لها أي متعامل اقتصادي وتعزز استقرار أرباحه في السوق، حيث إن الوكالات المنظمة للعملات المصرفية بصدد دمج اعتبارات مخاطر سعر الفائدة في الإطار الخاص بقياس كفاية حدية لرأس المال، حيث أعلنت عن عزمها على إعادة النظر في منهجيات قياس أداء كل مؤسسة ووسائل ادارة المخاطر، بحيث إن هذه الجهات الرقابية عازمة على منح حوافز لاستخدام هذه المنتجات حيث الهدف الأساسي هو خفض المخاطر المرتبطة بتقلبات عدة عوامل مثل: أسعار الفائدة، أسعار الصرف.....إلخ

3- مدى استخدام المشتقات المالية [1]:

لقد تم استخدام المشتقات المالية لعدة سنوات من قبل المؤسسات المالية وذلك إبتداءا من بداية الثمانينات، فحسب تقرير صدر من بنك التسويات الدولي أنه خلال سنة **1996 م** تم نشر معلومات إحصائية تتعلق بحجم التعامل في أسواق المشتقات العالمية من قبل **2401** مؤسسة مالية حول هذه التعاملات وأن هذا الحجم بلغ قيمة **2200 مليون دولار** وكذلك متوسط ما يتم تداوله يوميا في أسواق صرف العملات بلغ سنة **1995 م** حوالي **1200 مليون دولار** ونسبة 80 % من هذه الصفقات في أسواق المشتقات العالمية تتم بالدولار بغض النظر عن سعر صرف الدولار اتجاه العملات الرئيسية في أسواق النقد.

ومن جهة أخرى أي من جهة نظر الخبراء الاقتصاديين أن برنامج إدارة مخاطر المشتقات المالية يقوم على الخطوات التالية:

[1]: صالح مفتاح، العولمة المالية، مرجع سابق الذكر، ص 220.

— تحديد قيمة أو كمية التعرضات المختلفة من المخاطر: حيث تستخدم نسب احتمالية تتفق مع الأساليب الكمية المناسبة والتقديرات الجيدة.

— تجميع التعرضات من المخاطر بمقياس واحد حتى وإن جاءت هذه من أعمال أنشطة مختلفة.

— اختيار الأدوات المالية المناسبة لموازنة أو معادلة المخاطر، حيث يجب أن تضع الإدارة في الحسبان عند استخدامها لهذه الأدوات المالية أن لا تخلق مخاطر جديدة بسبب عدم تطابق هذه الأدوات مع المخاطر، بل يجب أن تتكيف معها التي هي في

مواجهة دائمة معها.

4- أنوام المشتقات المالية[1]: للوقاية من الأخطار يتم استخدام أنواع من المشقات المالية أهمها:

* **المبادلات (SWAPS)**: إن غياب الإستقرار الاقتصادي طوال السبعينات انبثق عنه أخطار وفقدان الثقة بين المقترضين والمستثمرين ومديري حقائب السندات، والتقلب الحاد لأسعار الفائدة وأسعار المعرف، وبغية تقليص هذه الأخطار وإرجاع الثقة بين المتعاملين ظهر سوق السواب (SWAPS) بغية تحقيق ذلك[2].

مفهوم عقود المبادلة [3]**(SWAPS)**: هي اتفاق بين طرفين تتضمن تعهدا بتداول تدفقات مالية خلال فترة زمنية مستقبلية متفق عليها، وفقا لشروط يتم التراضي عليها بين طرفي العقد، ونتم الصفقة بتدخل وسيط يعمل على تنظيم عملية التبادل.

وغالبا ما تتم عملية المبادلة ما بين المؤسسات والبنوك نظرا لوجود سوق ما بين البنوك خاص بهذه العقود وترتبط التدفقات التقلية موضوع العقد عادة إما بأداة دين أو بقيمة مالية وعملات أجنبية، ويوجد نوعين من عقود المبادلات هي: **مبادلات العملة ومبادلات أسعار القائدة**، إذ تستحوذ هذه

[1]: طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية: مفاهيم وأدارة المخاطر، مرجع سبق ذكره: ص07.
[2]:بارودي نعيمة، الأسواق المشتقة ودورها في تغطية المخاطر المالية، مرجع سبق ذكره ص 110.
[3]:نفس المرجع السابق، ص 110

الأخيرة على 90% من حجم عمليات المبادلة المتداولة، إذ ترجع أهميتها لكونها كأداة للتغطية ضد مخاطر معدلات الفائدة.

وعليه فإن من بين الاستعمالات التي تستعمل من اجلها عقود المبادلة هي التغطية ضد المخاطر السوقية التي يتعرض لها المستثمرون، سواء كانت مخاطر معدلات الصرف أو مخاطر معدلات الفائدة، كما أنها تتيح للمقترضين الحصول على التمويل اللازم بأقل تكلفة.

أنوام عقود المبادلات :

- عقود المبادلة على أسعار الفائدة: وهي تتضمن مبادلة معدل الفائدة بين طرفين وأغلب هذه العقود يكون موضوعها تبادل معدل ثابت مقابل آخر متغير، ويوضح الشكل التالي عملية مبادلة سعر الفائدة.

الشكل رقم (08) : عملية مبادلات سعر الفائدة.

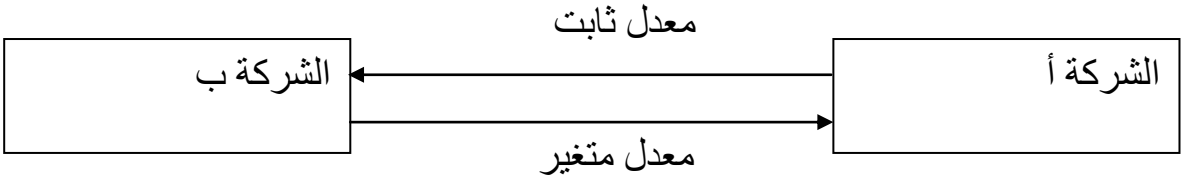

المصدر: بارودي نعيمة، نفس المرجع السابق، ص 121

فهذه العملية تسمح للطرفين بتبادل تدفقات الفائدة المختلفة، فموضوع المبادلة هو تدفقات سداد فوائد الديون دون أن يتم تبادل الديون.

حيث هناك عدة أنواع لعقود مبادلة أسعار الفائدة من بينهاّ:

- عقود مبادلة معدلات ثابتة باخرى متغيرة.

- عقود مبادلة الأوراق المالية ذات معدل الفائدة المتغيرة وغير المقيدة (Caps)، والتي نشمل أيضا على نوع آخر يسمى بحقوق الاختيار على عقود مبادلة الأوراق المالية ذات معدلات الفائدة المتغيرة وغير المقيدة.
- عقود مبادلة الأوراق المالية ذات معدل الفائدة المتغير والمقيدة Floors.
- عقود مبادلة مختلطة Collars.

_ عقود مبادلة العملات الأجنبية: هي أدوات يستعملها المتعاملون الراغبون في تبادل رأس المال (**في بداية وفي نهاية العقد**) ومعدل فائدة (**مدفوعات ثلاثية، سداسية، ستوية**) على عمليتين مختلقتين.

_ فهذه العقود تتضمن في أبسط صورة لها مبادلة أصل قرض ومدفوعات فائدة على قرض بعملة ما، بأصل قرض ومدفوعات فائدة على قرض مكافئ تقريبا بعملة أخرى، وعلى هذا الأساس توجد ثلاثة أنواع من مبادلة العملات وهي[1]:

_ عقود مبادلة يقترض فيها كلا الطرفين بمعدل ثابت ويقرضون بمعدل ثابت على عملة أخرى (**معدلات الفائدة الثابتة**).

_ عقود مبادلة يقترض فيها الطرفين بمعدل عائم على عملة ما ويقرضون بمعدل عائم على عملة أخرى.

—— عقود مبادلة يقترض فيها كلا الطرفين بمعدل ثابت على عملة أولى ويقرضون بمعدل متغير على العملة الأولى ويقترضون بمعدل متغير على عملة أخرى.

عقود الاختيار (Les Options)[2]: تعد عقود الاختيار صن بين الأدوات المالية المشتقة التي تسمح للمستثمر بالتغطية أو الحد من المخاطر التي يتعرض لها وخاصة المخاطر المرتبطة بتغيرات

[1]: بارودي نعيمة، الأسواق المشتقة ودورها في تغطية المخاطر المالية، مرجع سابق ذكرة، ص112.
[2]:المرجع نفسه، ص ص 112-113.

أسعار الأوراق المالية التي يمتلكها أو التي يرقب في بيعها أو شرائها في المستقبل كما تسمح للمضاربين بتحقيق الأرباح.

تعريف عقد الاختيار: هو عقد (**اتفاق**) بين طرفين المشتري أو حائز الاختيار والبائع (**المحرر**)، فهذا العقد يعطي الحق وليس الإلزام لحائز الاختيار (**اختيار ثراء**) أو

بيع (**اختيار بيع**) على وسيلة تحتية (**Sous-Jacent**) للطرف الآخر بسعر محدد يسمى **سعر التنفيذ**، وفي تاريخ مستقبلي وذلك قبل حلول تاريخ محدد أو في تاريخ محدد يسمى بتاريخ **نفاذ صلاحية العقد**.

فعقود الاختيار هي عقود غير ملزمة لحاملها بينما هي ملزمة لمن يصدرها فهي تعطي لحاملها حق خيار الممارسة أو عدم الممارسة إذا لم يرغب في ذلك، أي أن لديه الحرية في أن ينفذ هذا العقد إذا كان من مصلحته، أو لا ينقذه إذا كان العكس.

أنواع عقود الاختيار: : تختلف أنواع عقود الاختيار بإخلاف معيمار وفق الآتي:

1- **من حيث موعد التنفيذ**: يوجد ثلاثة أنواع وهي:

— عقد الاختيار الأمريكي: يعطي عقد الاختيار الأمريكي لمشتري الاختيار الحق في بيع أو شراء أصل ما (أسهم، سندات، عملات) من طرف آخر بسعر متفق عليه مسبقا على أن يتم التنفيذ في أي وقت يمتد من يوم إبرام العقد حتى التاريخ المحدد لانتهائه.

_ عقد الاختيار الأوروبي: وهو لا يختلف عن عقد الاختيار الأمريكي إلا من حيث موعد التنفيذ حيث لا ينقذ هذا الاختيار إلا في التاريخ المحدد لانتهائه والمنصوص عليه في العقد.

_ الاختيار الأسيوى: وهو عبارة عن عقد لا يضمن تاريخ تنفيذ الذي يمكن لحائز الاختيار من خلاله تنفيذ الحق من عدمه (عكس الاختياريين الأوروبي والأمريكي).

2- **من حيث طبيعة العقد**: إذ توجد ثلاثة أنواع وهي:

_ حق اختيار الشراء: (Call Option) هو عقد بين طرفين أو فيه يمتح محرر العقد للمشتري الحق في الاختيار بين شراء الأمل أو عدم شرائه وذلك في تاريخ مستقبلي محدد، وبسعر يحدد مسبقا في العقد ومقابل منح هذا الحق يحصل المحرر على مبلغ (**العلاوة أو المكافئة**) من المشتري.

_ حق اختيار البيع: (Put Option) من خلاله يمنح المحرر للمشتري الحق في الاختيار بين بيع أصل معين أو عدم بيعه وذلك في تاريخ مستقبلي وسعر محددان مسبقا في العقد ومقابل منح هذا الحق يحصل المحرر على مكافاة من المشتري.

_الضمانات: (Les Warrants) وهي عقود اختيار شراء تصدرها الشركات على أسهمها وعادة ما يكون مدتها الزمنية طويلة مقارنة بعقود الاختيار الأخر[1].

العقود المستقبلية: (les Futures).

* تعريف العقد المستقبلي: هو التزام نمطي إما بيع أو شراء أمل معين بسعر محدد في تاريخ مستقبلي محدد، أي أن التنفيذ سيتم في المستقبل ويلجأ المضرون إلى هذه العقود إما من أجل التغطية أو المضاربة وتحدد البورصة في أسواق العهود المستقبلية طبيعة الإتفاق المبرم من بين طرفي التعاقد، إذ يجب عليها تحديد الأصل، حجم العقد، الكيفية التي يتم من خلالها تقديم عروض الأسعار، مكان التسليم وكيفية دفع قيمة العقد، ومن أجل تسهيل ذلك لجأت البورصات إلى تحديد شروط التعاقد في العقود المستقبلية من خلال وحدة التعامل، وتاريخ التسليم والحد الأدنى لتقلب السعر[2].

— **استراتيجية التعامل في سوق العقود المستقبلية:** هناك إستراتيجيتين تمارسان في سوق العقود المستقبلية هما: إستراتيجية التغطية وإستراتيجية المضاربة.

— **استراتيجية التغطية:** يقصد بالتغطية في سوق العقود المستقبلية بالصفقات التي يبرمها المستثمر في تواريخ تنفيذ مستقبلية، بغرض التقليل أو الحد من الخصائر التي يتعرض لها من جراء

[1]: المرجع نفسه، ص ص 84-85.

[2]: منير إبراهيم الهندي،"ادارة الأسواق و المنشآت المالية" دار المعارف للنشر و التوزيع، الاسكندرية، مصر، 1999، ص632.

التغيرات في الاسعار، وإذا كانت التغطية تحقق حماية للمستثمر فإنها تنطوي على تكاليف نتمثل في الفرق بين التدفقات النقدية للعقد في ظل التغطية والتدفقات النقدية في ظل غياب التغطية.

— **استراتيجية المضاربة:** دوافع المضاربة عن دوافع الاستثمار من حيث مفهوم العائد حيث أن تعامل المضارب في سوق العقود المستقبلية يهدف إلى تنويع محفظته الاستثمارية التي تتضمن أصول متنوعة (أسهم، سندات، عملات، أراضي،...الخ).

بعد تحديد المضارب مجموع السلع المراد التعامل بها يقوم بإجراء تحليل لازم لسعر السلعة في المستقبل يتضمن العوامل المؤثرة على العرض والطلب ودراسة حركة الأسعار في الماضي والاعتماد طيها في التنبؤات المعرية في المستقبل[1].

المبحث الثالث:ركائز و أجهزة العولمة المالية

المطلب الاول: صندوق النقد الدولي.

التعريف والنشأة؛ تأسس صندوق النقد الدولي عام 1945 م بموجب ائقاقية "**بروتون وودز**" الموقعة في صيف عام 1944م من حوالي 44 دولة، إلا أن عدد الدول الأعضاء وصل عام 995ام بعد حوالي خمسين عاما من إنشائه إلى 179 دولة، وبلغ عدد موظفيه 2150 شخصا، ليصبح بذلك المؤسسة العالمية التي تمثل أحد الأركان الرئيسية الفاعلة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتي تعمل على تحقيق الاستقرار النقدي العالمي، ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العا لم تقريبا بعددهم البالغ 184 بلدا، وهو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي[2].

أهداف صندوق النقد الدولى:

[1]:نفس المرجع ، ص 634

[2]:بن سعيد محمد، "الاقتصاد الجزائري أمام تحديات العولمة" مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة سيدي بلعباس، 2004، ص 31

قام صندوق النقد الدولي طبقا لنصوص الاتفاقية الخاصة بإنشائه وتأسيسه لتحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز التعاون النقدي الدولي بما يكفل تحقيق الاستقرار النقدي وسعر الصرف.
- توسيع نطاق التجارة الدولية والعمل على زيادتها وتنشيطها وتسهيل مجرى نمو التجارة العالمية.
- نقليل درجة الاختلال في ميزان المدفوعات وتقصير هذا الاختلال.
- منح الثقة للأعضاء بتوفير موارد الصندوق لهم مقابل ضمانات مناسبة[1].

الوظائف والمهام[2]: لكي يحقق صندوق النقد الدولي أهدافه، فإنة يقوم بالوظائف والمهام التالية:

- تدعيم استقرار أسعار المعرف ومنع لجوء الدول إلى التنافس على تخفيض قيم عملاتها.
- توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية، من خلال زيادة الاحتياطات الدولية وقد ابتدع في ذلك ما يسمى "**بحقوق السحب الخاصة**" .
- تمويل العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء بإتاحة الموارد اللازمة لتمكينهم من تصحيح اختلال موازين المدفوعات دون اللجوء إلى إجراءات تقييدية ويمنح في ذلك قروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل.
- إبداء المشورة للدولة العضو فيما يتعلق بالأمور النقدية والاقتصادية ذات العلاقة، وبالتالي يقوم بدور المستشار النقدي في مجال التشاور والتعاون المتعلقة بمشاكل النقد الدولية.
- التعاون مع البنك الدولي فيما يتعلق بعلاج الاختلالات الهيكلية حيث ادخل صندوق الثقد الدولي على عملياته في محيط السياسة الاقتصادية عمليات التكييف الهيكلي لتصحيح مسار السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل.
- يركز صندوق النقد الدولي في معالجاته للسياسات الاقتصادية الكلية على الفترة القصيرة الأجل وأحيانا الفترة المتوسطة ويطلق عليها سياسات التثبيت.
- يقوم بمراقبة النظام النقدي الدولي عموما.

[1]:نفس المرجع، ص ص 31-32

[2]:عبد المطلب عبد الحميد"العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)، مرجع سابق الذكر، ص74.

موارد صندوق النقد الدولي[1]:

تتألف موارد صندوق النقد الدولي من حصص الدول الأعضاء، ومساهماتهم والاقتراض إضافة إلى ذلك "**حقوق السحب الخاصة** وموارد أخرى.

1- حصص الدول الأعضاء ومساهماتهم: حيث مجموع حصص هذه الدول تعبر عن رأس مال الصندوق، فكل دولة عضو في الصندوق يجب أن تسدد حصتها بشكل 25% من الحصة ذهب و 75% من حصتها تسدد بالعملة الوطنية للدولة، فهذا الاسلوب لتحديد الحصص يمكن أن يؤدي إلى إبقاء موارد الصندوق ثابتة معبر عنها بالذهب.

- إن الأنظمة الأساسية لصندوق قد نصت على إجراء إعادة النظر في حصص الدول الأعضاء بشكل دوري كل 5 سنوات، ولهذه الحصص أهمية كبيرة في:

- تحديد عدد الأصوات التي تمتلكها كل دولة.
- مدى تدخل الدولة في تحديد السياسة التي يطبقها الصندوق.
- كما تحدد حق الدولة في اللجوء إلى موارد الصندوق.

ويتم إيداع الدولة لحصتها في الصندوق نفسه أو في البنوك الأربعة التي حددها الصندوق للإيداع فيها وهي: **بنك فرنسا، بنك انجلترا، البنك الاحتياطي الفيدرالي بنيويورك والبنك الاحتياطي الفدرالي بالهند.**

2- اقتراضات الصندوق: إن الاقتراض أحد المصادر الرئيسية لتمويل الصندوق، ففي حالة نقص السيولة، أي عندما تصبح موجوداته من عملة دولة ما غير كافية يلجأ الصندوق إلى الاقتراض سواء من المصارف المركزية أو وزارات المالية أو مصرف السويات الدولية.

[1]: عبد المطلب عبد الحميد"العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)، مرجع سابق الذكر، ص ص 74-76 .
*:حقوق السحب الخاصة: هي أصل احتياطي أنشاء الصندوق عام 1969م قيم تخصيصها للبلدان الأعضاء (في صورة قيود دفترية) لنسبة مئوية وهي وحدة حساب يستخدمها الصندوق وكذلك عدد من المنظمات الخاصة يوميا.

2-حقوق المحب الخاصة: عبارة عن عملية دولية، أنشأها صندوق النقد الدولي سنة 1970م، وتعتبر أيضا نوعا جديدا من الأصول الدولية التي يمكن للدولة أن تستخدمها في مدفوعاتها الدولية، إضافة إلى احتياطاتها من الذهب والعملات الأجنبية الأخرى. ولقد كان الهدف من إنشاء حقوق السحب الخاصة(DTS) هو تأمين المتطلبات المتزايدة للتجارة الدولية إلى السيولة ومواجهة النقص الكبير في السيولة الدولية، فحقوق السحب الخاصة مكونة من ربع عملات وهي:(**الدولار الآمريكي، الين الياباني، اليورو، الجنيه الإسترليتي**)، وقد قدرت الوحدة من حقوق السحب الخاصة في شكل وزن محدد من الذهب النقي وهو 0.888671غ، ويتم توزيعها بصفة دورية على أعضاء الصندوق المشاركين فى إدارة حقوق السحب الخاصة، قابلة للتحول الفعلي، والصندوق هو يحدد العملات التي يمكن الحصول عليها مقابل حقوق السحب الخاصة.

المطلب الثاني: الشركات متعددة الجنسيات و التكتلات الاقتصادية.

1. الشركات متعددة الجنسيات:

— يعود ظهور الشركات متعددة الجنسيات إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية وبالتحديد في نهاية القرن 19، فمنذ ذلك التاريخ بدأت بعض الشركات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا تقيم وحدات إنتاجية خارج حدود دولها الأصلية.

مثلا : في عام 1886 م أنشأت "Bayer" الألمانية للصناعات الكيميائية والدوائة مصنعا لها في نيويورك وشركة "**سنجر**" الأمريكية لصناعات ماكينات الخياطة التي أقامت لها مصنعا في جلاسكوعام1867م وآخرين في النمسا وكندا.

— حيث عرفت الشركات متعددة الجنسيات زيادة في عددها وكذلك فروعها، إذ بلغت 800 شركة سنة 1970م ليرتفع إلى 11000 شركة ب 82000 فرع في شتى أنحاء سنة 1975 م،

أصبح عددها 37500 شركة ولها 200000 فرع أجنبي وهي المؤولة حاليا عن أكثر من 60% من التجارة الدولية وتسيطر على حوالي 33% من أصول الإنتاج العالمي وعلى 75% من الطاقة العالمية المرتبطة بالبحث والتطوير، وتستخدم حوالي 73 مليون فرد يعملون بصفة دائمة، وقد بلغ رصيد استثماراتها 2.8 تريليون دولار عام 1995م، مقابل 370 مليون دولار عام 1978م[1].

— تعريف الشركات متعددة الجنسيات: لقد اختلف الاقتصاديون في إعطاء تعريف واحد للشركات متعددة الجنسيات اختلافا كبيرا، بحيث أخذت عدة تسميات منها دولية، عالمية، عابرة للقرارات،...الخ، ومن التعريفات التي أعطيت لها :

— التعريف الأول: "بأنها تلك التي تمتلك وتراقب المؤسسات الإنتاجية في أكثر من دولة"

– التعريف الثاني:" لا يمكن اعتبار أي مؤسسة متعددة الجنسيات إلا إذا كانت تعتمد على تسيير شامل وإستراتيجية موحدة من اجل تعاملاتها الخارجية وحتى التي تقوم بها في بلدها الأصلي"[2]

"فلو توقفنا في كل من التعريفين السابقين سنصل إلى ن التعريف الأول هو الأكثر شمولية للشركات متعددة الجنسيات، والذي يقترب بكثرة من تعريف الاستثمار الآجنبي المباشر ، وبالتالي لو اعتمدنا على هذا التعريف فإن الشركات متعددة الجنسيات ستعد بالملايين عبر العالم، أما التعريف الثاني فهو عكس الأول، لأنه يعتبر جد محدود مقارنة به، فلو اعتمدنا عليه في تصنيفنا لما تجاوز عدد الشركات متعددة الجنسيات المائة، لأنهم يرون أن الشركة متعددة القوميات يجب أن تستثمر في أي مكان من العالم، تكون فيه نسبة التكاليف منخفضة بالإضافة إلى إمكانية اتخاذ قرار مرتبط بالعالم ككل من خلال استغلال المعلومات المتعلقة بالتدفقات المستثمرة للمال والمعلومات ما بين مختلف الوحدات المكونة للمنظمة، وبالتالي فإن التعريف الأكثر دقة للشركات متعددة الجنسيات يتواجد بين الاثنين

[1]: بن سعيد محمد، "الاقتصاد الجزائري أمام تحديات العولمة" مرجع سابق ذكره، ص 24
[2]:بن سعيد محمد، مرجع سابق الذكر، ص 25.

فهو أكثر صرامة من الأول، فيما يخص عدد البلدان التي يجب أن تتوفر فيها الشركة متعددة الجنسيات على المؤسسات الإنتاجية (أكثر من دولة) وأقل صرامة من التعريف الثاني، وهذا فيما يخص إدماج العمليات الشاملة للشركات متعددة القوميات.

- حيث أصبح العصر الحالي يسمى بعصر الشركات متعددة الجنسيات باعتبارها العامل الأهم لهذه العولمة، ويرجع تأشر هذه الشركات كقوة كبرى مؤثرة وراء التحولات في النشاط الاقتصادي العالمي للأسباب التالية:

1- تحكم هذه الشركات في نشاط اقتصادي في أكثر من قطر وإشاعتها ثقافة استهلاكية موحدة.

2- قدرتها على استغلال الفوارق بين الدول في هبات الموارد.

3- مرونتها الجغرافية.

وبهذا تعير الشركات الكبرى عامل توحيد أنماط الإنتاج وطرق العمل، كما أنها نعتبر عامل توحيد الثقافات[1].

حيث أن هذه الشركات لها مقر إداري، إنتاجي، تسويقي، حيث كل هذه المقرات تمنعها من حرية الانتقال ما بين الدول غنية كانت أم فقيرة، كبيرة أم صغيرة، جاعلة من العالم قرية صغيرة لا حواجز ولا قيود أمامها.

فالشركات متعددة الجنسيات حديثة حداثة العولمة بل واكبت مراحل تطور الرأسمالية، رغم ذلك فإن صفة الاحتكار كانت وما زالت السمة المركزية لهذه الشركات طيلة مراحل تطور الرأسمالية[2].

خصائص شركات متعددة الجنسيات[3]: لعل التأمل في مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات يشير ويكشف على أنها تتمتع بمجموعة من الخصائص والسمات المميزة لها، يبدو من الضروري العمل

[1]:فوزي منير، السياسات الاقتصادية في ظل العولمة" مرجع سابق ذكر، ص 147
[2]: بن سعيد محمد، "الاقتصاد الجزائري أمام تحديات العولمة" مرجع سابق ذكره، ص 25
[3]:عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها) مرجع سابق الذكر، ص 162.

على تحديد أهمها، لأن ذلك يساعد على حد كبير على تصور مدى تأثيرها على النظام الاقتصادي الجديد.

1- كبر مساحة أسواقها وامتدادها الجغرافي: تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بكبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم، بما لها من إمكانيات تسويقية هائلة، وفروع وشركات تابعة تجوب معظم أنحاء العالم في الكثير من الأحيان، حيث توضح البيانات ارتفاع نصيب بعض الشركات المتعددة الجنسيات في إجمالي إنتاج القطاعات الصناعية الفردية، وأهم أمثلة في هذا المجال هو سيطرة شركة على حوالي 40% من سوق الحاسبات الآلية "**الإلكترونية**" على مستوى العالم كذلك تسيطر شركات الزيوت السبعة "**Seven Sisters**" على حوالي $\frac{2}{3}$ أسواق العالم كذلك توضح البيانات احتكار هذه الشركات للسوق العالمية في العديد من الصناعات في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وتكفي الإشارة إلى أن شركة ABB السويسرية نسيطر حاليا على 1300 شركة تابعة منتشرة في معظم أنحاء العالم منها **130 شركة في بلدان العالم الثالث** و 41 في بلدان شرق أوروبا، مع ملاحظة أن السوق السويسرية لا تستوعب إلا نسبة بسيطة للغاية من إجمالي مبيعات الشركة. ويساعد على ذلك كل ما أبدعته الثورة العلمية والتكنولوجية في مجالي المعلومات والاتصال، حيث أصبح هناك ما يسمى **الإنتاج عن بعد** (Teleproduction)، حيث توجد الإدارة العليا وأقسام البحث والتطوير وإدارة التسويق في بلد معين، وتصدر الأوامر بالإنتاج في بلاد أخرى حسب المواصفات المطلوبة من خلال وسائل الاتصال ونظم المعلومات.

2- التركز فى النشاط الاستشاري[1]: حيث تشير البيانات والمعلومات المتاحة إلى ان الشركات متعددة الشركات تتميز بالتركز في النشاط الاستثماري الضخم التي تقوم به، فبالرغم من ضخامة الاستثمارات الدولية التي تقوم بها تلك الشركات والتي تعدى في المتوسط حوالي 200 مليار دولار سنويا، فإن استثماراتها نتركز في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي وبالتحديد في

[1]: عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها) مرجع سابق الذكر، ص 162.

انجلترا وألمانيا، سويسرا وفرنسا بالإضافة إلى اليابان، حيث تتوطن أكثر من ثلثي استثمارات هذه الشركات في تلك الدول بل أنه خلال الصف الأول من التسعينات كان نصيب الدول المتقدمة حوالي 85% من إجمالي الاستثمارات المنفذة، بينما كان نصيب الدول النامية حوالي 15% من استثمارات إجمالية بلغت في القرة من 1991م إلى 1995م حوالي 2000 مليار دولار مع ملاحظة أن النسبة البالغة 85% للدول المتقدمة قد تركزت وتمركزت في عدد محدود من الدول المتقدمة، ومن ناحية أخرى أن النسبة البالغة 15% ذهبت ثلثها إلى دول جنوب شرق آسيا وبالتحديد إلى تايلاند وماليزيا وسنغافورا، ولعل تفسير هذا التركز في النشاط الاستشاري يرجع بالدرجة الأولى إلى مناخ الاستثمار الجاذب لهذا النوع من الاستثمارات بمكوناته المختلفة، بالإضافة إلى ارتفاع العائد على الاستثمار وتزايد القدرات التنافسية للدول المضيفة في العناصر الخاصة بتكلفة عنصر العمل ومدى توافره ومستواه التعليمي ومهاراته وإنتاجيته والبنية الأساسية، ومدى قوتها وتكاليف النقل والوقت الذي يستغرقه الشحن وتسهيلات النقل والاتصالات اللاسلكية والكهرباء والطاقة والأرض. والتسهيلات التمويلية كلها وغيرها عناصر تجعل دول معينة أكثر جاذبية للاستشارات الأجنبية المتدفقة من الشركات المتعددة الجنسيات ، بالإضافة إلى الجوانب الخاصة بالمعلومات والخدمات المدعمة للأعمال وتوافر المدخلات في السوق المحلية.

3- ازدياد درجة تنوم الأنشطة[1]: تشير الكثر من الدراسات إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تتميز بوجود تنوع كبير في أنشطتها الإنتاجية، فهي لا تقتصر على إنتاج سلعة واحدة رئيسية بل تقوم سياستها الإنتاجية على وجود منتجات متنوعة متعددة فيما يطلق عليها سياسة التنويع في أنشطة مختلفة متنوعة، ويرجع هذا التنوع إلى رغبة الإدارة العليا في تقليل احتمالات الخسارة من حيث أنها إذا خسرت في نشاط يمكن ان تربح من أنشطة أخرى، ويطلق على هذا الاتجاه أن هذه الشركات

[1]: عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها) مرجع سابق الذكر، ص ص 163-164

تقوم بإحلال وفرات النشاط **Economies of Scope** محل وفرات الحجم **Economies of scale**.

4- تعبئة المدخرات العالمية[1]: ويأتي ذلك من أن كل شركة من الشركات متعددة الجنسيات تنظر إلى العالم كسوق واحدة ومن تم تسعى كل شركة من هذه الشركات إلى تعبئة المدخرات من تلك السوق بالوسائل التالية:

- طرح الأسهم ص بتلك الشركات في كل الأسواق المالية العالمية الهامة، مثل نيويورك، طوكيو، لندن، فرنكفورت وغيرها. بل أيضا فيما يسمى بالأسواق الناهضة مثل؛ هونغ كوئغ، سنغافورة، وغيرها، وبالتالي يمكن لهؤلاء المساهمين من كل دول العالم أن تصب مدخراتهم في هذه الشركات وبالتحديد من خلال حوافظ الأوراق المالية لدى البنوك المتلقية لتلك الاستثمارات.

- إلزام كل شركة تابعة بآن توفر محليا أقصى ما يمكن من التمويل اللازم لها من خلال وسائل مختلفة مثل المشروعات المشتركة، طرح أسهم في السوق المالية المحلية، الاقتراض من الجهاز المصرفي وغيرها.

- تستقطب الشركات المتعددة الجنسيات الجزء الأعظم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجهه أساسا إلى أسواق الدول الصناعية، التي تمثل $\frac{3}{4}$ **من السوق العالمية**.

وبهذه الوسائل يمكن الشركات المتعددة الجنسيات أن تقوم بتعبئة مقادير متزايدة من المدخرات العالمية.

5- السعي إلى إقامة التحالفات الإستراتيجية[2]: تسعى الشركات المتعددة الجنسيات إلى إقامة التحالفات الإستراتيجية فيما بينها وفي إطار تحقيق المصلحة الاقتصادية المشتركة لأعضاء التحالف، وإكسابها قدرات تنافسية وتسويقية أعلى من مثيلاتها للشركات الأخرى غير الأعضاء، وقد عقدت العديد من الاتفاقيات في مجال البحث والتطوير والإنتاج والتسويق وغيرها. والتحالفات الإستراتيجية

[1]: المرجع نفسه، ص 167.
[2]: عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها) مرجع سابق الذكر، ص 175.

هي نتاج المنافسة العالمية، والخصخصة والأسواق المفتوحة والأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولي وثورة الاتصالات والمعلومات.

مثال: التمركز الأوروبي لبحوث الحاسبات والمعلومات والاتصالات التي تشترك فيه ثلاثة شركات أوروبية كبرى تنتج الحاسبات الآلية وهي؛ **بول الفرنسية Bull و TCLالبريطانية وسمنز الألمانية.**

* **تأثير الشركات متعددة الجنسيات على العولمة المالية**[1]: إن أحد أهم خصائص العولمة المالية هو دور فاعلية الشركات متعددة الجنسيات ومن هذا المدخل يصبح من الضروري إلقاء الضوء على جوانب تأثير هذه الشركات على العولمة المالية كما يظهر من التحليل التالي:

1- التأثير على النظام النقدى الدولي: لعل من المعروف أن الأصول السائلة من الذهب والاحتياطات الدولية المتوافرة لدى الشركات متعددة الجنسيات تبلغ حوالي ضعفي الاحتياطي الدولي منها ويدل هذا المؤشر على مدى التاثير الذي يمكن أن تمارسه هذه الشركات على السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي. فهذه الأصول الضخمة المقومة بالعملات المختلفة للدول التي تعمل بها الشركات المتعددة الجنسيات، من شأنها أن تؤدي إلى زيادة إمكانيات هذه الشركات في التأثير على النظام النقدي العالمي إذا أرادت حيت أن قرارا يتخذ من جانب المسؤولين عن إدارة الشركة متعددة الجنسيات بتحويل بعض الأصول من دولة لأخرى من شانه أن يؤدي إلى التعجيل بازمة نقدية عالمية خاصة في ضوء ما نعرفه عن ضعف النظام النقدي العالمي القائم، ويؤيد ذلك أنه في، أثناء الأزمات الدولية الأخيرة، أن تحركات الأموال التي تطرحها الشركات متعددة الجنسيات بين العملات النقدية الدولية المختلفة وهو ما يسمى **Hot Money Movements** (ظاهرة الأموال الساخنة) حيث كانت علامة بارزة في حدوث هذه الأزمات.

[1]: عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق الذكر، ص 176.

2- التأمر على التجارة العالمية[1]: سبقت الإشارة إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات تستحوذ في مجموعها على حوالي 40% من حجم التجارة الدولية، بل أن حوالي 80% من مبيعات العالم تتم من خلال تلك الشركات وهو مؤشر يوضح مركزها المتعاظم في التسويق الدولي ولعل تلك المؤشرات وغيرها، تلقي الضوء على التأثير الكبير التي يمكن أن تمارسه الشركات المتعددة الجنسيات على التجارة العالمية، ويمكن أن نلمح هذا التأثير من عدة اتجاهات:

فمن ناحية يمكن أن نلاحظ تأثيرات الشركات المتعددة الجنسيات على حجم التجارة العالمية، حيث ازدياد درجة التنوع في الأنشطة قد ادى ويؤدي إلى ازدياد حجم التبادل التجاري بين تلك الشركات ومشروعاتها التابعة أو فروعها في الدول المختلفة وبالتالي فهي تجارة ضخمة تتدفق داخل أطار هذه الشركات Intra Firm Trade، ومن ثم يمكن أن تزداد على مر الزمن مع ازدياد نشاط ونمو الشركات المتعددة، مما يعمق ويزيد من تآثيرها على التجارة العالمية من حيث الحجم بل وهيكل التجارة العالمية ذاته. ويضاف إلى ذلك أن الشركات المتعددة الجنسيات بما تملكه من قدرات تكنولوجية عالية وإمكانيات وموارد، يمكن أن تؤثر في هيكل التجارة العالمية من خلال اكتساب الكثير من المواقع في دول العالم، الميزة التنافسية المكتسبة في الكثير من الصناعات والأنشطة التي نقوم على اكتساب تلك الميزة التنافسية من خلال عناصر الجودة والتكلفة والإنتاجية والسعر، وهو ما يزيد من التجارة العالمية بين دول العالم المختلفة عبر الشركات المتعددة الجنسيات.

3- التأثير على نقل التكنولوجيا واحداث الثورة التكنولوجية:

ذكرنا سابقا أن من بين العوامل المفسرة للعولمة المالية هو التقدم التكنولوجي، وليس جديدا أن نشير هنا إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات تقوم بدور فعال ومؤثر في إحداث الثورة التكنولوجية، نظرا لما تتمتع به من إمكانيات وموارد مادية وبشرية ضخمة تخصصها للبحث والتطوير في الوصول إلى الاختراعات الحديثة والاحتفاظ ببراءات الاختراع وتسويقها عبر أنحاء العالم، فما تخصصه الشركة

[1]: عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق الذكر، ص ص 176-177.

الواحدة من الشركات المتعددة الجنسيات الكبيرة يفوق بمراحل ما تخصصه الكثير من دول العالم حتى أننا يمكن القول أن هذه الشركات هي المستفيد الأول من الأعمال التي جاءت بها **الجات** (**GATT**) ومنظمة التجارة العالمية في جولة أوروغواي الشهيرة 1994 م فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية، لأن الغالبية العظمى من تكنولوجيا العالم يبتكرها وتمتلكها الشركات المتعددة الجنسيات، وهذه الملكية تحميها ترتيبات مثل براءة الاختراع والعلامة المسجلة والسرية والصناعات التي تحكم شروط نقل التكنولوجيا عبر العالم[1].

— مزايا الشركات المتعددة الجنسيات[2]:

تعد الشركات المتعددة الجنسيات قوة حيوية ووسيلة لتوزيع رأس المال، والتكنولوجيا والعمالة، فالحجج التي تقدمها الشركات الاحتكارية لدعم دورها في تنمية البلدان المضيفة هي أن الشركات تساعدها في أوجه عدة منها:

1- تساعد هذه الشركات على زيادة الاستثمار، وبالتالي يزداد الدخل والتوظيف في البلد المضيف.

2- هي كوسيلة لنقل التكنولوجيا وخاصة للدول النامية.

3- تحدث ثورة إدارية في البلد المضيف عن طريق ما لديها من إدارة، وما تستخدم من أساليب إدارية على جانب كبير من التطور.

4- تمكن البلدان المضيفة من زيادة صادراتها والتقليل من الاستيراد.

5- أنها تعمل على جعل تكاليف الإنتاج متساوية في بقاع العالم.

6- تطوير مجال البحث، ودعم الابتكارات والاختراعات داخل البلد المضيف.

7- تساعد على إنشاء المشروعات المحلية لأن رغبتها في دعم أعمالها قد يدفعها إلى تنشيط ومساعدة المنتجين المحليين.

[1]:أحمد سيد مصطفى، تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي، دار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، سنة 1991، ص 37.
[2]: أحمد سيد مصطفى، نفس المرجع السابق،ص 37.

8- تساعد على زيادة المنافسة وإيقاف الاحتكارات الداخلية.

- عيوب الشركات المتعددة الجنسيات:

لقد تعرضت الشركات المتعددة الجنسيات للنقد وخاصة من طرف الدول النامية ومن بين هذه الانتقادات ما يلي:

1-يمكن أن يكون لهذه الشركات أثر سلبي على ميزان المدفوعات، وذلك نتيجة لتحويل المداخيل والأرباح المحققة إلى بلدانها الأصلية دون استفادة الدول المضيفة من هذه الاستثمارات.

2-يمكن لهذه الشركات من خلال ما تتمتع به من إمكانيات اقتصادية وإدارية، أن تضعف الاستقلال الاقتصادي والرقابة الاقتصادية للدول المضيفة، وقد تكون نشاطاتها متناقضة مع المصالح الوطنية لبعض الدول إضافة إلى تدخلاتها في بعض القرارات السياسية للدولة.

3-تؤخر هذه الشركات نمو العمالة (التوظيف) في بلدها الأصلي.

4-تؤدي هذه الشركات إلى الإسراع في نفاذ الموارد الطبيعية غير القابلة للتجديد.

5-عادة ما يتجه الاستثمار الأجنبي الخاص إلى القطاعات ذات الربحية العالية دون الاهتمام بالأولويات الإنمائية الاقتصادية للبلدان المضيفة.

II. التكتلات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي:

1- تعريف التكتلات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي:

يعتبر التكامل الاقتصادي إحدى الاليات التي تساعد على بروز العولمة، هدفها التحرير اتجاري و تسجيل حركة السلع بين الدول و تناسق السياسات الاقتصادية و المالية بين الدول المشاركة مما تحق بهذه التكتلات مزايا؛ ومنافع كبيرة لا يمكن أن تتحقق لها و هي منفردة[1].

[1]: محمد عبد العزيز عجمية .مدحت محمد العقاد .النقود والبنوك والعلاقات الاقصاد ية الدولية .دار النهضة العربية ص 257

و المفهوم الخديث للتكامل هو أنه عملية سياسية، اقتصادية، اجتماعية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة لخلق مصالح اقتصادية متبادلة، لتحقيق عوائد مشركة مناسبة، من خلال مزيد الاستغلال المشترك للامكانيات وموارد الأطراف المساهمة بغية خلق مزيد من التداخل بين هياكلها الاقتصادية و الاجتماعية لصالح تعزيز تنمييا وإقليما و محنيا) و بليغ الاندي للوصول إل البحدة الاتمادية و هذا وكد شرطية القرار

السياسي الموحد في ظل ظروف موضوعية تخدم أهداف التكامل.

و مع حلول 1950 اتجه استخدام التكامل جهة محددة من خلال استغلال الامكانيات البشرية والموارد المالية بصورة مشتركة ضمن منطقة اقتصادية تتعدى الحدود الوطنية.

لذلك فالتكامل الاقتصادي هوتشارك مجموعة من الدول المختلفة حول تحرير السلع و عوامل الإنتاج بصفة متطورة نحوإلغاء الحدود الاقتصادية بين هذه الدول و تشكيل سوق داخلي في منطقة اقتصادية مندمجة[1].

وهناك تعريف اخر للتكامل الاقتصادي الدولي على أنه "العملية التي يتم بموجبها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة

القائمة بين مجموعة الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي محل الدراسة. من خلال التعريف يتضح أن التكامل الاقتصادي الدولي يتطلب[2].

- إزالة القيود الجمركية وغيرالخمركية بين الدول الأعضاء.
- إزالة العقبات والقيود التي تعرقل انتقال العمالة بين الدول الأعضاء.
- خلق التجانس والتنسيق بين السياسات الاقتصادية المختلفة في الدول الأعضاء ٠

2- أشكال التكتلات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي:

[1]:بن سعيد محمد العولمة و الثكثلات الاقتصادية من المنظور الجزائري. مرجع سبق دكره ص130
[2]:بن سعيد محمد. نفس المرجع السابق.ص131

لقد جاء الاقتصادي Bela Balassa بالآشكال التالية للتكامل الاقتصادي:

1. منطقة التجارة الحرة Free Trade Zones

في إطار هذا التكتل يكون اتفاق الدول الأعضاء على إزالة وإلغاء جميع الحواجز الجمركية من أجل انتقال السلع و الخدمات داخل حدودها مع احتفاظ، دولة من الآعضاء بحقها بفرض الرسوم الجمركية على واردات الدول غير الأعضاء,

— الإتحاد الجمركي Customs Union

يعد الاتحاد الجمركي المستوى الثاني للتكامل الاقتصادي، و هو مرحلة توحيد التعريفات الجمركية كحزام موحد تجاه الأقطار الأخرى خارج منطقة الإتحاد[1].

هذا يعني أنه يفيد الاتحاد الجمركي الدول الاعضاء عند عقدها لاتفاقيات تجارية مع دول غير الأعضاء لبلد من موافقة كل دول الاتحاد على هذا الجزاء[2].

ويمكن تمييز الاتحاد الجمركي بالمعادلة الآتية[3]:

الاتحاد الجمركي = منطقة تجارة حرة + تعريفة جمركية موحدة في مواجهة العالم الخارجي.

3. السوق المشتركة: Common Market

يعتبر هذا التكتل أكثر الصور تعبيرا عن التكامل الاقتصادي حيث تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء أكثر اندماجا إضافة إل إلغاء الرسوم الجمركية، الحدود الجمركية؛ و توحيد التعريفة الجمركية أمام العالم الخارجي و من الآمثلة على ذلك السوق الآوروبية الجمركية.

يتضمن مفهوم السوق المشتركة المعادلة الآتية

السوق المشتركة = الإتحاد الجمركي + تحديد إنتقال عناصر لإنتاج.

[1]: محمد عبد العزيز عجمية، مبحث عند العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق دكره، ص 257.
[2]: بن سعيد محمد العولمة و الثكتلات القتصادية من المنظور الجزائري. مرجع سبق دكره ص143
[3]: المرجع نفسه، ص145.

نستنتج من هذه المعادلة مايلي: أن السوق المشتركة ترتبط بعاملين أساسيين هما:

أ- تحرير التجارة بين الدول الأعضاء في السوق، و إزالة جميع القيود الجمركية وغير الجمركية التي تعترضها ٠

ت-كشف الوسائل الخاصة بمبدأ حرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء، وهذا ما يؤدي إلى إعادة توزيع عناصر لإنتاج بين تلك الدول الأعضاء الذي يؤدي الى زيادة إنتاجها، حيث تكون هذه الدول سوقا واحدة يسهل فيها أنتقال رؤوس الأموال بشكل واسع.

4- الاتحاد الاقتصادي:Economic Union

بتضن الإتحاد الاقتصادي المعادلة التالية:

الإتحاد الاقتصادي = السرق المشتركة + عملية تنسيق السياسات الاقتصادي

نستنتج أن الإتحاد الاقتصادي يجمع من جهة بين إلغاء القيود المفروضة على بادل السلع وحركات الإنتاج داخل الدول الأعضاء من جهة، و من جهة أخرى تحقيق أدنى حد من تنسيق السياسات الاقتصادية بهدف إزالة التمييز الذي؛عود إلى التبإينات في هذه السياسات بين الدول الأعضاء.

فالإتحاد الاقتصادي يقوم بتأسيس سلطة فوق اقومية تلزم، كل الدول الأعضاء، و يمكن أن صبح الإتحاد الاقتصادي إتحادا نقديا أيضا عندما يتخذ عملة موح.

التكامل الاقتصادي الكلي::

يمثل هذا الاندماج أعلى درجات التكامل الاقتصادي بين الدول بحيث يصبح اقتصاد دول الأعضاء و كأنه واحد ٠

و قيه يرقى التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء من خلال توحيد السياسات النقدية والمالية ومواجهة تقلبات الدورات الاقتصادية، كما أن الاندماج الاقتصادي الكلي يتطلب إنشاء سلطة قومية تكون قراراتها ملزمة على الدول الأعضاء.

الجدول رقم (05): بعض المجموعات الاقتصادية الاقليمية في العالم اليوم والهدف من إنشائها.

المنظمة	الدول الأعضاء	تاريخ إنشائها	الهدف منها
اتحاد المغرب العربي magrheb union arab	05 دول	أكتوبر 1989	السوق المشتركة
التجمع الاقتصادي لجنوب افريقيا CEAO	09 دول	1965	التعاون الاقتصادي و الفني
مجموعة دول شرق آسيا EAC	3 دول	ديسمبر 1967	السوق المشتركة
مجموعة أمريكا اللاتينية للتكامل	11 دولة	1960	تسهيل التجارة والتعاون بين هذه الدول ودعم التنمية الصناعية مع إزالة العوائق الحمائية
جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفسكسة	18 دولة	1993/11/20	اقامة منطقة للتجارة الحرة حيث جاء أن هذه الدول التي تستحوذ على نصف التجارة في العالم هي سوق تمثل النموذج العالمي للاتحاد نحو حرية التجارة العالمية
السوق العربية المشتركة	الاردن، سوريا، مصر	1964	– حرية تنقل الاشخاص ورؤوس الاموال – حرية تبادل البضائع المنتجة الوطنية والاجنبيةوكذلك الاقامة

			– تبادل العمل، النقل والانترنت

المصدر: بن سعيد محمد، نفس المرجع، ص 146.

مجمل القول هو أنه حركة التكتل الاقتصادية نجحت في الاقتصاديات الضخمة وبين الدول التجارية الرئيسية وبذلك ازداد التبادل التجاري العالمي، ورغم أن الدول النامية لم تشهد نجاح مماثل إلا أنها استفادت من قيام هذه الاتحادات حيث زادت تجارتها مع السوق الاوربية المشتركة

المطلب الثالث: البنك الدولي.

ينظر للبنك الدولي دائما على أنه المؤسسة الاقتصادية العالمية التوأم لصندوق النقد الدولي والذي أنشئ في إطار تكوين النظام الاقتصادي العالمي ما بعد الحرب العالمة الثانية ونتيجة لاتفاقية "بروتون وودز" من مئظور الماجة إلى مؤسسة مؤسسة تمنح قروضا طويلة الأجل لتكمل عمل الصندوق[1].

— **التعريف والنشأة:** يمكن تعريف البنك الدولي على أنه المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي العالمي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء ولذلك فإن مسؤوليته نتصب أساسا على سياسات التنمية والاستثمارات وسياسات الإصلاح الهيكلي وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص وكذلك يهتم البنك الدولي بصفة رئيسية بالجدارة الائتمانية لأنه يعتمد في تمويله على الاقتراض من أسواق المال[2].

– حيث أنه أنشيء بموجب اتفاقية "**بروتون وودنا**" سئة 1945م ويعرف بمجموعة البنك الدولي والتي تضم إضافة إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير وكالة التنمية الدولية سنة 1960م ومؤسسة التمويل الدولي سنة 1956م حيث كان مجيء البنك الدولي لتمويل إعادة البناء والتعمير لما دمرته الحرب العالمية الثانية وتقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء فيه.

[1]: عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها) مرجع سابق الذكر، ص 79.
[2]: المرجع نفسه ص 80

ومقر البنك هو"**واشنطن**" إذ ينص ميثاقه على أن "**يقام مكتب رئيس البنك في أراضي البلد العضو الذي يمتلك أكبر عدد من الأسهم**"[1].

– مجموعة البنك الدولية: تتآلف مجموعة البنك الدولية من خمس مؤسسات مرتبطة إحداهما بالأخرى بصورة وثيقة وهي كالتالي[2];

1 – البنك الدولي للانشاء والتعمير: تأسس هذا البنك في سنة 1945 م حيث بلغ عدد أعضائه 181 بلدا وتتمثل مصادر أمواله في رأس المال المدفوع من قبل الأعضاء، والاقتراضات من أسواق رأس المال، وتتمثل وظائف هذا البنك في تقديم القروض والمساعدات الإنمائية للبلدان متوسطة الدخل والبلدان الأكثر فقرا.

2– المؤسسة الدولية للتنمية : تأسست سنة 1960 م أما مصادر أموالها فتتمثل في المساهمات من الحكومات، أما مهام المؤسسة فتتمثل في تزويد البلدان الأعضاء بقروض ميسرة كما أن بوسع البلدان النامية الاستفادة من قروض هذه المؤسسة للمشروعات التي لا يمكن أن تساعد من طرف البئك الدولي.

3- مؤسسة التمويل الدولية: تأسست في سئة 1956م ويأتي مصدر أموالها من رأس المال المقدم من الأعضاء والاقتراضات من أسواق رأس المال بنسبة 80% ومن البنك الدولي للإنشاء والتعمير بتسبة 20% ويتمثل دور هذه المؤسسة في تشجيع النمو الاقتصادي في البلدان النامية عن طريق تمويل استثمارات القطاع الخاص، وتعبئة رؤوس الأموال في الأسواق المالية الدولية، كما أنها تقوم بتقديم المساعدات الفنية للحكومات ومؤسسات الأعمال، كما يتمثل دورها في تحفيز تدفق رأس المال الخاص على المشروعات الإنتاجية الخاصة والمشتركة.

[1]: بن سعيد محمد العولمة و الثكثلات القتصادية من المنظور الجزائري. مرجع سبق دكره ص35.
[2]: عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها) مرجع سابق الذكر، ص ص 80-81.

4- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار: تآسست في سنة 1988 م ومصادر أموالها تتمثل في رأس المال المقدم من الأعضاء وتهدف إلى تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على البلدان النامية وذلك عن طريق تقليل الحواجز غير التجارية التي تعوق الاستثمارات الدولية وبالتالي تقدم الوكالة للمستثمرين ضمانات ضد المخاطر غير التجارية أي ضد المخاطر السياسية.

5- البنك الدولي لتسوية منازعات الاستثمار: تأسس في سنة 1966 م وهدفه هو تقديم التسهيلات لتسوية منازعات الاستثمار بين البلدان الأعضاء عن طريق التحكيم[1].

- الوظائف والمهام لمجموعة البنك الدولي : تتخلص وظائف ومهام مجموعة

البنك الدولي في الجوانب التالية:

- العمل على تقديم التمويل الدولي طويل الأجل لمشاريع وبرامج التنمية وخاصة للدول النامية.
- تقديم المساعدات المالية الخاصة للدول النامية الأكثر فقرا والتي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن **1305 دولار سنويا**.
- العمل على زيادة دور القطاع الخاص في الدول النامية بكل الوسائل الممكنة.
- القيام بتطوير أدوات التحليل الخاصة بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات وإصلاح البقية الاقتصادية التي تعمل فيها تلك المشاريع.
- على مر الزمن زادت اهتمامات البنك الدولي بمشاكل التنمية عموما وبمكافحة الفقر وتحسين توزيع الدخل داخل البلاد المقترضة وحماية البيئة[2].

المطلب الرابع. : منظمة التجارة العالمية

يأتي إنشاء منظمة التجارة العالمية في ضوء استكمال النظام الاقتصادي العالمي الجديد لأركانه الرئيسية، حيث تمثل هذه المنظمة التي أنشأت في أول يناير1985 م الركن الثالث من أركان هذا

[1]: عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها) مرجع سابق الذكر، ص 82
[2]: المرجع نفسه ص 83.

النظام إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبالتالي تعمل منظمة التجارة العالمية مع كل من الصندوق والبنك على إقرار وتحديد معالم النظام الإقتصادي العالمي الجديد، الذي أصبح يتميز بوجود السوق العالمية ويخضع لإدارة وإشراف مؤسسات اقتصادية عالمية تعمل بصورة منافسة.

التعريف والنشأة:

جاء ميلاد المنظمة في أول من يناير عام 1995 م كنتيجة للمفاوضات المستمرة خلال فترة انعقاد جولة أوروغواي من عام 1986م حتى عام 1986 م، وتم على إثر هذه الجولة توقيع 117 دولة على وثيقة أنشاء المنظمة في أول أفريد 1994 م، وأصبحت المنظمة سارية المفعول بدءا من الفاتح من يناير عام 1995م. حاليا يبلغ أعضاؤها 145 دولة فضلا عن الأعضاء المؤقتين أو الذين يتصفون بصفة المراقب على غرار الجزائر، يقع مثر منظمة التجارة العالمية في مدينة **جنيف السويسرية**[1].

حيث تعرف المنظمة العالمية للتجارة بأنها" إطار للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف لتميز التجارة الدولية وفقا للقواعد والأحكام المتفق عليها".

ومن هذا التعريف نكشف أن المنظمة العالمية للتجارة هي أحد الركائز الأساسية في نظام العولمة، وهي المشرفة على نظام التجارة في النظام العالمي الجديد، بحيث نشارك بأكثر من95 % من حجم التجارة الدولية، كما تعد بمثابة محكمة دولية يتم فيها تسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء، وبذلك تعد مهمتها أوسع من **الجات** التي كانت مجرد اتفاقية[2].

[1]: فوزي منير، السياسات الاقتصادية في ظل العولمة" مرجع سابق ذكر، ص 102

[2]: بن سعيد محمد العولمة و الثكثلات القتصادية من المنظور الجزائري. مرجع سبق دكره ص39.

أهداف متظمة التجارة العالمية[1]: يمكن القول أن مجموعة الاهداف التي تسعى إلى تحقيقها منظمة التجارة العالمية تدور حول هدف رئيسي هو تحرير التجارة الدولية أي تطبيق نظام حرية التجارة الدولية، وفي هذا الاطار تسعى منظمة التجارة العالمية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.

أسس ومبادئ منظمة العالمية للتجارة [2]:

من أهم الأسس نجد ما يلي:

1- مبدأ التجارة دون تمييز: هو مبدأ تتساوى فيه جميع الدول الأعضاء في الحقوق والالتزامات التجارية الدولية، ويعتبر عدم التمييز الركيزة الأساسية للاتفاقية ويتحقق هذا المبدأ – **مبدأ عدم التمييز**– من خلال وجوب المراعاة لشرطين؛ **شرط الدولة الأولى بالرعاية وشرط المعاملة بالمثل.**

والمفهوم العام لشرط الدولة الأولى بالرعاية هو اتفاق بين دول ذات سيادة الذي بموجبه يلتزم كل طرف بآن يعامل الأطراف الأخيرة في الاتفاقية معاملة لا تقل عن تلك التي تمنحها لدولة ثالثة، أما الشرط الثاني فيعني عدم اللجوء الى القيود غير التعريفية مثل الضرائب أو الرسوم أو القوانين والقرارات الأخرى.

2- مبدأ تخفيض الرسوم الجمركية: إن تخفيض التعريفة الجمركية، هو أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الاتفاقية العامة ويتم تخفيض التعريفات الجمركية بصفة أساسية من خلال الدخول في مفاوضات للخفض المتبادل للتعريفات الجمركية والالتزام بعدم رفعها بعد ذلك، إلا وفقا لإجراءات محددة قد تنطوي على تقديم تعويضات إلى الأطراف المتضررة من زيادة التعريفة، وذلك حتى تكون خطوات تخفيض الحماية غير قابلة للارتداد.

[1]: عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها) مرجع سابق الذكر، ص .85

[2]: عبد الفتاح مراد، المنظمة العالمية للتجارة والعولمة و الأقلية، مرجع سبق ذكره، ص ص:31-32.

*: الاغراق: dumping هو بيع السلعة في الخارج بأثمان تقل عادة عن أسعار السوق الداخلية للدولة المصدرة وغالبا ما يكون سعر البيع أقل من نفقة انتاج السلعة والحدث ذلك عندما يتم الاحتكار في انتاجها.

3- التعهد بتجنب سياسة الإغراق (Dumping) :

الإغراق هو أحد وسائل الرقابة غير المباشرة على التجارة الخارجية بجانب الضرائب الجمركية، والرقابة على الصرف وإعانات التصدير، والإغراق يتمثل في مجموعة الإجراءات العامة والخاصة التي يتم بموجبها بيع السلعة في الخارج باثمان تقل عادة عن أسعار السوق الداخلية للدولة المصدرة، وغالبا ما يكون سعر البيع أقل من نفقة

- تعظيم الدخل القومي العالمي ورفه مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي.
- توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية.
- محاولة إشراك الدول النامية والأقل نموا في التجارة الدولية بصورة أفضل.
- تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم وزيادة الإنتاج المتواصل والإتجار في السلع والخدمات بما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك.

الوظائف والمهام:

في ضوء تلك الأهداف جاءت الوظائف والمهام التي يمكن أن تقوم بها المنظمة كما حددتها المادة الثالثة من اتفاقية أوروغواي الموقعة في مراكش وهي على النحو التالي:

- تسيير ومتابعة وإدارة أعمال الاتفاقية الخاصة بجولة أوروغواي والموقعة في مراكش، والعمل على تحقيق أهدافها كما توفر الإطار اللازم لإدارة وتنفيذ الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف.
- تقوم المنظمة بإدارة آلية مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء.
- تهيئة الأطراف الدولية للتفاوض بما يتضمنه ذلك من القواعد والقوانين والإجراءات التي تحكم ونتظم تسوية المنازعات.

- وضع أسس ومحاور التعاون المختلفة بينها وبين كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتوصل إلى أعلى درجة من درجات التناسق والترابط في مجال رسم السياسات الاقتصادية العالمية وإدارة الاقتصاد العالمي على أسس أكثر كفاءة.

انتاج السلعة ويحدث ذلك عندما يتمتع المنتجون لتلك السلعة باحتكار أو شبه احتكار في إنتاجها.

4- مبدأ حظر القيود الكمية: تختلف أشكال الحماية التجارية أمام حركة التجارة الدولية فقد تأخذ شكل الضرائب الجمركية، أو القيود الكمية أو غيرها ويقصد بالقيود الكمية: "التقيد الكمي للواردات وهو تقييد ونتظيم استيراد كل أو بعض السلع فالحكومة قد تمتع استيراد سلعة معينة، ثم تصدر نظاما ينظم استيرادها فتحدد حصة معينة أو تخصص مبالغ معينة لاستيرادها خلال فترة زمنية معينة".

– وهذا المبدأ يعني الالتزام بان التعريفة الجمركية هي الوسيلة الوحيدة للحماية، أي لتقييد الواردات من الدول الأخرى كقاعدة عامة وعدم اللجوء إلى القيود غير التعريفية، مثل نظام الحصص الكمية إلا في حالات خاصة وطبقا لإجراءات محددة في الاتفاقية[1].

[1]: عبد الفتاح مراد، المنظمة العالمية للتجارة والعولمة و الأقلمة، مرجع سبق ذكره، ص 34.

المبحث الرابع: العولمة واقتصاديات دول الجنوب

المطلب الأول: فساد العولمة

لاشك أن العولمة بما تؤدي إليه من هدم للنظم المحلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولمنظومة القيم والحضارة والثقافة تمهد الطريق لانتشار الفساد في هذه النظم بحيث يتم القضاء عليها تماما وتفكيكها من الداخل فتتحول إلى نظم للفساد المالي والتجاري والاجتماعي والإداري والسياسي وتوفر بذلك مناخا مواتيا للجريمة المنظمة التي تقدر بعض المؤسسات الدولية حجم عائداتها بنحو 1.5 تريليون دولار سنويا.[1]

ولا يخفى أن جوهر العولمة وما يرتبط بها من تدهور للأوضاع الاقتصادية وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وسوء توزيع الثروات والمداخيل يؤدي إلى زيادة الفجوة بين الدول المتقدمة الغنية والدول النامية الفقيرة فيزداد الأغنياء غنى بينما يزداد الفقراء فقرا. إذ نجد الآن أن 20% من سكان العالم يعيشون في دول متقدمة ويسيطرون على 86% من أسواق التصدير العالمية (68% من الاستثمارات الدولية و74% من الاتصالات)، ولا تزال الدول المتقدمة تغلق أسواقها أمام منتجات الدول النامية في الوقت الذي تتوسع فيه الدول المتقدمة في إغراق أسواق الدول النامية بمنتجاتها المدعومة من حكومتها مخالفة بذلك أحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية الأمر الذي يمثل خطرا جسيما على صناعات الدول النامية ومنتجاتها وسائر أنشطتها الاقتصادية فضلا عن تهديد العمال بالبطالة السافرة وانخفاض معدلات نمو الدخل القومي وما يتبع ذلك من تواضع معدلات نمو الادخار والاستثمار تدني مستويات المعيشة في هذه الدول.

وتستهدف العولمة كذلك تهميش دور الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وتراجع مهامها في تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية الأمر الذي يمهد الطريق أمام القوى الداخلية

[1] محمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، الدار الجامعية، ط1، الإسكندرية، 2008، ص.197.

الجديدة ذات النفوذ السياسي والاقتصادي والمتاجرون بأقوات الشعب من غلاة أصحاب المؤسسات الاحتكارية الاستغلالية ما لم تتمسك الحكومات الوطنية بدورها الرقابي والتنظيمي لكافة أوجه النشاط والمعاملات التجارية والاستثمارية والمالية محليا ودوليا مع الحرص في نفس الوقت على حماية الطبقات الدنيا في المجتمع صحيا واجتماعيا وتعليميا، والإصرار على تطبيق مبادئ الحوكمة (Gouvernance) على كافة المؤسسات والشركات العملاقة وما دونها وعلى أسواق المال والبنوك والهيئات الاقتصادية.

ونظرا إلى أن العولمة تسعى إلى تذويب الهوية الفردية والقومية وصولا إلى هوية عالمية وإلى القضاء على الثقافات المحلية والحضارة الوطنية مع الاستعانة بالتقنيات العالمية الحديثة في مجال الفضائيات والأقمار الصناعية وثورة المعلومات والاتصالات، فإن العولمة تصبح تهديدا حقيقيا للقيم والعادات والتقاليد والأديان، وهو ما يشكل أرضية خصبة لنمو وشيوع الفساد الذي ينتشر في ظل غياب العامل الديني واعتماد آليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا علاقة لها بالقيم أو بالدين أو بالأخلاق.[1]

- **مؤشرات الفساد المصاحبة للعولمة:**

كما تؤكد إحصائيات البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية حول الحكم الجيد والفساد في الدول العربية تدنى مستوى أداء الدول العربية في هذين المجالين مقارنة بالدول الأخرى، فأداء دو الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجال المساءلة الداخلية، طبقا للبنك الدولي مشابه لأداء دول أخرى تتقارب فيها مستويات الدول والتنمية، ولكن أداء المنطقة في مجال المساءلة الخارجية متأخر بشكل كبير عن أداء الدول الأخرى وتشير إحصاءات البنك الدولي أيضا إلى تخلف أداء الدول العربية المنتجة للنفط بشكل خاص في مجال المساءلة الخارجية.

[1] حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص.198.

1- مؤشر الشفافية العالمي[1]: لقد أنشأت منظمة الشفافية الدولية مؤشرا دوليا لقياس الفساد –تعده 5 سنوات– وهو يغطي أكثر من عدد هام من دول العالم، وتنحصر قيمة هذا المؤشر بين الصفر و10 درجات، بمعنى أن الدولة إذا حصلت على تقدير 10 درجات فهذا يعني أن هذه الدولة نظيفة تماما من عمليات الفساد، أما الدولة التي تحصل على تقدير صفر فهذا عني ان جميع الأعمال والصفقات في هذه الدولة خاضعة للفساد والرشوة، وحتى الآن لم تحصل دولة في العالم على تقدير 10 أو تقدير 0، ولكن هناك دول اقتربت منهما.

2- مؤشر إدراك الرشوة indice de perception de la corruption-IPC: كلما ابتعد عن الصفر واقترب من 10 كلما كانت أوضاع محاربة الرشوة في تحسن.

الجدول رقم (06): مؤشرات مدركات الفساد 2014

ترتيب الدولة	الدولة	مؤشر إدراك الفساد
22	قطر	7.2
28	الإمارات العربية المتحدة	6.8
46	البحرين	5.1
50	عمان	4.8
54	الكويت	4.6
56	الأردن	4.5
57	السعودية	4.4
73	تونس	3.8
80	المغرب	3.4
112	مصر	2.9
112	الجزائر	2.9
129	سوريا	2.6

[1] سليمان محمد مصطفى، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد الإداري والمالي، الدار الجامعية 2006، مصر، ص.105.

134	لبنان	2.5
164	اليمن	2.1
168	ليبيا	2.0
175	العراق	1.8
177	السودان	1.6

المرجع: حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص.200.

ويتضح من الجدول السابق أن دول الخليج حظيت على درجات عالية نسبيا على مؤشر مدركات الفساد، مقارنة ببقية الدول العربية وجاء ترتيب الدول العربية من بين 182 دولة على مؤشرات الفساد عن عام 2011 من الأحسن إلى الأسوء كما يلي في الجدول السابق.

ويرجع ضعف أداء الدول العربية عل مؤشر مدركات الفساد طبقا لهيئة الشفافية إلى عدة أسباب، أهمها كثافة الإجراءات البيروقراطية، وانتشار الرشوة في الإدارات العامة، وإهدار الموارد وسوء إدارة القطاع العام، والاختلاسات وغسيل الأموال. كما تعرقل القيود التي تشعها الحكومات في المنطقة على الإعلام ومنظمات المجتمع المدني من قدرتها على الكشف عن ممارسات الفساد.

المطلب الثاني: الأزمات المالية المتكررة

الفرع الأول: أزمة المكسيك 1994-1995

لقد كانت اقتصاديات البلدان المكسيكية تتميز بالاستقرار والانتعاش وذلك نتيجة لسلسلة من الإصلاحات الهيكلية التي تبنتها المكسيك في أواسط الثمانينات بعد أن عرفت نوعا من النمو البطيء والتضخم المرتفع وتمثلت هذه الإصلاحات فيما يلي:

- القيام بإصلاحات مالية تخص النظام المصرفي

- تشجيع انفتاح التجارة بهدف خلق نوع من المنافسة من خلال التوقيع على اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)
- قيامها بتنفيذ برامج لتعزيز الأوضاع المالية.
- الخصخصة
- تفاوض المكسيك حول ديونها الخارجية

حيث كل هذه السياسات أدت إلى انتعاش الاقتصاد الذي بدوره أدى إلى نمو سريع في تدفقات رؤوس الأموال نحو الداخل، إلا أن هذه التطورات كانت سببا في حدوث الأزمة فكيف ذلك؟[1]

لقد أسهمت هذه التدفقات الرأسمالية في:

- توسيع الطلب الكلي وزيادة أسعار الأسهم والعقارات وفي نمو متسارع للأصول والخصوم المصرفية، وعجز في الحساب الجاري الخارجي، إلا أن زيادة هذه التدفقات الرأسمالية والتي أسفرت عنها زيادة العجز في الحساب الجاري للمكسيك مما جعل المستثمرون يشككون في هذا العجز، وهذا ما جعل الاقتصاد المكسيكي أكثر عرضة للتضرر لهذا السبب إلا أن هناك عدة أسباب وراء هذه الأزمة نذكر منها:[2]

أسباب أزمة المكسيك: من بين الأسباب التي أدت لحدوث أزمة المكسيك ما يلي:[3]

- انهيار أسعار الأسهم أي الأوراق المالية نتيجة لتوجه المستثمرين إلى الأسواق النقدية الدولية أين يوجد معدل فائدة أكبر.
- ضعف النظام المصرفي الذي يظهر من خلال الائتمانات الكبيرة المقدمة للقطاع الخاص التي يتحمل مخاطر أكبر.

[1] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وإمكانات التحكم (عدوى الأزمات المالية)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003، ص.48.
[2] مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في عالم النقد المال)، الجزء الثاني، ط1، 2000، ص.23.
[3] عبد الحكيم مصطفى الشرقازي، مرجع سبق ذكره، ص.51.

- الارتفاع المستمر لأسعار الفائدة الدولية هذا ما أدى إلى خروج مفاجئ لرؤوس الأموال بمعنى تفضيل المستثمرين الأجانب توظيف أموالهم في الأسواق النقدية للبلدان التي تحقق لهم فرص ربحية أكبر.
- انخفاض قيمة العملة المكسيكية البيزو بمقدار 40% في ظل انخفاض كبير في الديون الخارجية القصيرة الأجل الضخمة، وهبوط أسعار العقارات وتناقص القدرة على المنافسة الخارجية.

تأثيرات الأزمة المكسيكية على الاقتصاد الأمريكي: لقد أثبتت التجربة المكسيكية من 1988 إلى 1994 بأن السيادة المطلقة لقوى السوق هي التي ستحقق الرفاهية الاقتصادية حيث قال مدير صندوق النقد الدولي أن الأزمة المكسيكية عام 1994-1995 كانت الأزمة الكبيرة في عالمنا الجديد (عالم الأسواق العولمة) حيث كان على العالم توفير 50 مليار كحد أدنى لحل المشكلة المكسيكية لأن انخفاض قيمة البيزو المكسيكي بمقدار 40% من قيمته الجارية في 30-01-1995 تسببت في حالة ذعر على المشرفين على إدارة رؤوس الأموال الخاصة في مصارف وول ستريت في نيويورك وفي صناديق الاستثمار المالي التابع لها على وجه الخصوص، فقد استثمروا ما يزيد عن 50 مليار دولار في شكل أسهم وسندات حكومية مكسيكية حيث كانت المكسيك تتمتع بسمعة دولية موثوق بها وقد أوفت بكل الشروط التي فرضها عليها صندوق النقد الدولي.

وابتداءا من 1995/02/20 أخذت قيمة الدولار تنخفض أيضا، الأمر الذي دفع بمحافظ البنك المركزي الأمريكي التحذير من هروب رؤوس الأموال على المستوى العالمي ولجوءها إلى عملات أكثر جودة كالين الياباني والمارك الألماني وقام الرئيس الأمريكي بإقراض المكسيك 20 مليار دولار من صندوق الطوارئ و17.7 مليار دولار من طرف الرئيس العام لصندوق النقد الدولي الذي اتخذ قرارا

منفردا وصار متاحا للمكسيك أن تواجه الأزمة وهذا من خلال القرض الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولي.[1]

الدروس المستفادة من أزمة المكسيك:[2] كان لأزمة سعر الصرف في المكسيك ملامح واضحة تمثلت فيما يلي:

أولا: إن فهم ومعرفة المشاكل لم يكن صعب بقدر ما كانت هناك صعوبة في تنفيذ الإجراءات السليمة من الناحية الاقتصادية لاحتواء هذه المشاكل فقد ظلت الحكومة المكسيكية تتغاضى عن إجراءات التخفيض في سعر عملتها.

ثانيا: عن الاعتماد على التدفقات الرأسمالية تسبب مشاكل في الاقتصاد إذ تؤدي إلى فقدان الرقابة النقدية المحلية والمغالاة في سعر الصرف الحقيقي وعدم الاستقرار وأكثر المشاكل خطورة تلك الناشئة عن تدفقات رأسمالية قصيرة الأجل.

ثالثا: إن المكسيك استطاعت مواجهة أزمة سعر الصرف التي تعرضت لها بفضل تدخل صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة الأمريكية خصوصا والتي ساعدت المكسيك لكون هذه الأخيرة عضو في التكتل الاقتصادي المعروف باسم "نافتا NAFTA" والذي يضم بالإضافة إلى المكسيك الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وهذا قد لا يتوفر في دول أخرى.

رابعا: إن المكسيك شرعت في إطلاق حرية تحويل العملات وفتح أسواق المال على مصراعيه للاستثمار الأجنبي حيث كانت نصائح صندوق النقد الدولي تتمثل في إلغاء قيود تحويل العملة.

خامسا: إن قرار التخفيض لسعر العملة الوطنية يعني المخاطرة بالاحتياطات من عملات أجنبية لدى البنك المركزي وهذا ما حدث في المكسيك حي تدخلت الحكومة ببيع جزء من

[1] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وإمكانات التحكم، مرجع سبق ذكره، ص.ص.51-52.
[2] أحمد يوسف الشحات، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة، القاهرة، دار النيل للطباعة، ص.30.

احتياطات العملة الأجنبية لديها للمحافظة على استمرار عملتها الوطنية مما أدى إلى انخفاض الاحتياطي من العمليات الأجنبية لديها من 25.4 مليار دولار في عام 1993 إلى 6.3 دولار مليار دولار عام 1994.[1]

سادسا: غياب المراقبة ولإشراف السليم من البنك المركزي على البنوك التجارية وعلى السياسة النقدية يؤدي إلى إسراف البنوك في منح الائتمان للقطاع الخاص دون ضمانات كافية أو دراسة سليمة.

الفرع الثاني: أزمة الأرجنتين 1995[2]

كانت لأزمة البيزو المكسيكي في أواخر 1994 أوائل سنة 1995 أثار سلبية في السوق المالية الأرجنتينية، وفي ظل نظام مالي ضعيف، ومعدلات تبادل غير مرنة واعتماد كلي على تدفقات رأس المال الأجنبي قصيرة الأجل، فقد أظهرت الأرجنتين الكثير من مؤشرات التعرض لأزمات مالية، ومن ثم كانت النتائج غير مبشرة بالخير.

1-وضع الاقتصاد الأرجنتيني قبل ظهور الأزمة:

قبل بداية الأزمة، كان مؤشر الاقتصاد الأرجنتيني في حالة جيدة ففي الفترة ما بين سنتي 1991 و1994 نمى الدخل القومي الإجمالي بمعدل قدر حوالي 7.7% وانخفض معدل التضخم من ذروته 20.66% في مارس سنة 1990 إلى معدل قدره 3.9% في سنة 1994، كما أن تدفقات رأس المال الأجنبي التي حدثت في فترة الثمانينات قد وصلت بل تعدت 150 مليون دولار وبلغت التدفقات الرأسمالية للداخل 25 مليون دولار من لاستثمار الأجنبي المتدفق في الفترة ما بين 1990 إلى سنة 1993، وفي سنة 1994 كان ترتيب الأرجنتين الخامس في مجال تدفقات الاستثمار الأجنبي بعد المكسيك وماليزيا الصين وتايلاندا، ومع ذلك لم تكن الأرجنتين تقوم

[1] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وإمكانات التحكم، مرجع سبق ذكره، ص.60.
[2] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص.61.

بإصلاحات في القطاع المصرفي كونه يحتوي على عدد كبير من البنوك الحكومية التي تدار بشكل سيء وتفتقد الإشراف الملائم على جميع البنوك وليس بها ودائع تأمين.

2- تأثيرات الأزمة المكسيكية على أسواق المال في الأرجنتين:[1]

إن التخفيض الحاد في قيمة العملة المكسيكية في ديسمبر 1994 كانت له نتائج فورية وذات تأثير كبير على النظام المالي الأرجنتيني، فهناك أوجه شبه بين اقتصاديات الأرجنتين واقتصاد المكسيك وهذا ما جعل المستثمرون يخشون من أن الأحداث التي وقعت في المكسيك سوف تتكرر في الأرجنتين، وكان نتيجة ذلك ظهور أزمة ثقة في أسواق المال في الأرجنتين وكذا التخلص بشكل كبير من الأسهم والسندات، وانسحاب كبير للعملة الأرجنتينية والودائع المصرفية من الدولار الأمريكي.

ولاستعادة الثقة وتقليل الضغط على البيزو في المضاربات المالية التزم البنك المركزي بتنفيذ خطة التحول، ومع ذلك فإن التعامل بالدولار واصل استمراره كما زادت توقعات المستثمرين بالنسبة لخفض العملة في يناير وفبراير من سنة 1997 وفي الفترة ما بين 23 ديسمبر 1994 و31 مارس 1995 فقد البنك المركزي 5.5 مليون دولار أمريكي من إجمالي احتياطه بسبب تحول البيزو بشكل مرعب إلى الدولار من جانب القطاع الخاص.

كما أن حالة الذعر أثرت أيضا على سوق الأسهم، ففي ديسمبر 1994 انخفض مؤشر أسعار اسهم بورصة Merval إلى 12.4% ثم انخفض بعد ذلك إلى 25.7% في جانفي 1995، وفي أوائل مارس من نفس العام وفي أدنى مستوى له انخفض لأكثر من 50% كما أن سوق رأسمال الشركات المعلن عنه في بورصة الأوراق المالية في بيونس أيرس « Buenos Aires » قد انخفض من 36.5 مليون بيزو في 31 ديسمبر 1994 إلى 25.5 مليون بيزو في نهاية فبراير 1995.

[1] محمد إبراهيم عبد الرحيم، العولمة والتجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص.115.

وقد ضربت الأزمة المالية النظام المصرفي في الأرجنتين ضربة قوية وفي نهاية مارس 1995 فقد النظام المصرفي كله ودائع إجمالية بلغت 7.5 مليون دولار من العملة المحلية والأجنبية وهذا الرقم تم تغطيته بمبلغ 4 مليون دولار عبارة عن انخفاض في احتياطي البنك المركزي الأرجنتيني، وتدهور في نظام السيولة المصرفية قدره 2 مليون دولار وانكماش في القروض قدره 1.5 مليون دولار.

الدروس المستفادة من أزمنة الأرجنتين:[1]

انطلاقا منن السؤال التالي يمكن استخلاص العبر من الأزمة الأرجنتينية لماذا كانت أسواق المال في الأرجنتين عرضة للعدوى والإصابة بالأزمة؟

إن ضعف النظام المصرفي يمكن أن يشكل جزءا من الإجابة على هذا التساؤل وربما تساعد العوامل الأربعة التالية في توضيح أسباب ضعف النظام المصرف في الأرجنتين أثناء الأزمة:

1- المشاركة الكبيرة من جانب الحكومة في النظام المصرفي: حيث هذه المشاركة أخذت شكل الملكية المباشرة للبنوك بمعنى أن البنوك في الأرجنتين تعمل تحت إمرة الحكومة دون استقلال، ونتيجة لذلك يمكن القول بأن النظام المصرفي في الأرجنتين غير كفء بل وأداة تعجيز تجارية بمعنى أنها أصبحت عائق أمام سياسة الإقراض فالقروض لا تبنى عامة على أساس استحقاق الثقة في الاعتمادات ولكنها تبنى على أساس العلاقات السياسية والأولويات الحكومية.

2- ارتفاع نسبة القرض غير الفعالة: نتيجة لسيطرة الحكومة الأرجنتينية على تسيير البنوك إذ تحمل النظام المصرفي أعباء القروض البنكية حيث كان ما يزيد عن 10% من قروض البنوك تمثل قروض غير فعالة.

[1] محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص.ص.115-116.

3- فقدان الثقة بين البنوك من قبل الجمهور المتعاملين معها: إن التاريخ الطويل للتضخم المفرط قد خلق نوع من انعدام الثقة في النظام المصرفي الأرجنتيني كان أحد الأسباب الرئيسية وراء الانسحاب المفاجئ للودائع خلال الأزمة.

4- ضعف النظام المحاسبي المعمول به في البنوك: لم تتبنى الأرجنتين معايير المحاسبة المصرفية الدولية مما جعل من الصعب تقدير مدى أهمية القروض غير الفعالة بشكل كما أن فقدان الشفافية وسوء حالة البيانات والمعلومات جعل من الصعب على البنك المركزي أن يقيم ويسجل عمليات المؤسسات المالية على نحو سليم.

الفرع الثالث الأزمة المالية الآسيوية 1997-1998:

على مدى العقود الثلاثة السابقة من حدوث الأزمة المالية الآسيوية كانت كل من تايلندا وأندونيسيا وماليزيا تتمتع بما يلي:[1]

- النمو السريع والتضخم المنخفض.
- الاستقرار الاقتصادي الكلي والمراكز المالية متينة ومعدلات ادخار مرتفعة.
- اقتصاديات مفتوحة وقطاعات تصديرية مزدهرة.

هذا ما جعلها تحظى بإعجاب واسع النطاق بفضل انجازاتها الاقتصادية وتفضيل المستثمرين الأجانب لها.

حيث كل هذه المميزات والسمات التي اتصفت بها هذه البلدان إلا أنها لم تنجو من مشكل الأزمة المالية.[2]

[1] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وإمكانات التحكم، مرجع سبق ذكره، ص.92.
[2] إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص.145.

أسباب الأزمة المالية الآسيوية:

1-الأسباب المباشرة:

تتمثل فيما يلي:[1]

- عرفت دول جنوب شرق آسيا تباطؤ اقتصادي حقيقي ما بين 1995 و1996 فهناك انحطاط في تجارة في تجارة السلع الإلكترونية على المستوى العالمي.
- عجز في الميزان التجاري لهذه الدول وهذا راجع إلى عدة عوامل أهمها:
  - زيادة الطلب المحلي أدى إلى زيادة الواردات، فيما كانت صادرات هذه الدول تعاني تراجع في تجارة السلع الإلكترونية.
  - انخفاض تنافسية الأسعار في بداية عام 1995 وذلك بفعل ارتفاع قيمة الدولار حيث إن عملات معظم الدول الآسيوية كانت مرتبطة بالدولار الأمريكي كما أن قيمة الين الياباني انخفضت.
  - تحرير تجارة السلع والخدمات في إطار جولة الأرجواي عام 1994م.

كما أن من بين السباب المهمة التي أدت إلى حدوث الأزمة ألا وهو تحرير القطاع المالي ففي أوائل التسعينات خفضت من الرقابة على التبادل الأجنبي كي تصل إلى أسواق رأس المال الأجنبية ونتيجة لذلك أصبح النظام المصرفي (البنوك الرئيسية وشركات الأموال) مثقل بأعباء الديون الخارجية كما كان لتحرير القطاع المالي في تايلندا أثره في زيادة حدة المنافسة بين المقرضين وفي خفض هامش الفائدة بين الإقراض والاقتراض.

[1] إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سبق ذكره، ص.146.

2-الأسباب المعمقة: تتمثل فيما يلي:[1]

أ- الإقراض والاقتراض من البنوك:

ظهرت المشاكل المالية في آسيا أساسا من عمليات الاقتراض والإقراض التي تقوم بها البنوك، فالشركات في آسيا تميل نحو الاعتماد على الاقتراض من البنوك كي تزيد رأسمالها بمعدل أكبر من إصدار الأسهم والسندات.

وتكمن نقطة الشعف في هذا النظام في أن الثقافة التجارية في هذه الدول تتوقف كثيرا على العلاقات الشخصية وهذا ما يؤدي إلى زيادة الإقراض للشركات التي ترتبط بالبنوك ارتباطا وثيقا.

وتنطوي عملية الاقتراض الدولي على نوعين من المخاطرة:

- توزيع الحسابات التي تتعلق بالديون: حيث أن الكثير من البنوك والشركات اقترضت قروض قصيرة الأجل لإنشاء مشروعات طويلة الأجل ويوجه رجال الاقتصاد اللوم إلى مثل هذه القروض باعتبار أنها السبب في حدوث الأزمة الآسيوية.
- نوع الدين (خاص أم عام): إن التغير الهيكلي في طبيعة الاقتراض من جانب دول جنوب شرق آسيا يتمثل في أن نوع الاقتراض قد تحول بعيدا عن الحكومة وبدأت البنوك في الاقتراض من مؤسسات مالية عالمية مثل: البنك الدولي.

ب- ثبات أسعار الصرف:

من العوامل التي ساعدت على ظهور الأزمة الآسيوية هو تماشي أسعار الصرف لأغلب عملات هذه الدول في خط مستقيم مع الدولار، كما أن هذا النظام أتاح بيئة مستقرة مما شجع مصادر رأس المال الأجنبية على تقديم القروض والاستثمارات.

[1] أحمد يوسف الشحات، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة، مرجع سبق ذكره، ص.80.

إن ربط معدلات أسعار الصرف الرسمية للعملات بالدولار كان له عيب رئيسي وهو أنه كلما تغيرت قيمة الدولار كلما تغيرت قيمة هذه العملات بالنسبة للعملات الأخرى مثل: الين الياباني والمارك الألماني والتي لم تكن ترتبط بالدولار الأمريكي.

ولقد بدأت المشاكل في الظهور في سنة 1997/1996 حيث أصبحت صادرات هذه الدول أثمانها باهظة بشكل كبير بالنسبة للمستثمرين من دول لا تتعامل بالدولار وكانت وارداتهم من المناطق التي تتعامل بالدولار أرخص سعرا، وزيادة العجز في الميزان التجاري والحسابات الجارية فرض ضغوطا على أسعار الصرف والتي تطلبت المزيد من التدخل الحكومي لحمايتها.

ج- ضعف المؤسسات الحكومية:

إن السرعة التي نمت بها الاقتصاديات الآسيوية وحررت بها أسواقها المالية تعني أن تطوير النظم المالية في بعض هذه الاقتصاديات لم تتماشى مع التطور في أسواق المال فكانت هناك معايير إقراض غير دقيقة، ونظم إشراف ضعيفة المستوى واستغلال سيء لرأس المال.

إن إحدى المشكلات التي واجهت النظام المصرفي في تلك الدول، افتقارها إلى أشخاص ذوي خبرات وألمح المحللون إلى أن البنوك الخاصة والمؤسسات المالية الأخرى تطورت ونمت[1] في اقتصاديات النمور الأسيوية وكثيرا ما لجأت إلى البيروقراطية الحكومية واستأجرت الموظفين ذوي المهارات والخبرات اللازمة لإدارة شركاتهم ولقد واجهت البنوك الأجنبية مشاكل في عدم امتلاكها للجهاز الإداري الماهر والضروري لتشغيل عملياتها، وقد أدت الهجرة الجماعية للكفاءات في القطاع المالي في هذه البلدان إل تفاقم مشكلة تنظيم قطاعات المال.

[1] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وإمكانات التحكم، مرجع سبق ذكره، ص.96.

د- المضاربة:

لقد وجه رئيس وزراء ماليزيا "ماهايتر Mahathir" اللوم إلى صناديق الاستثمار الأجنبية خاصة إلى مدير صندوق الاستثمار "جورج سوروس" وذلك بسبب الهجمات التي تعرضت لها الأسواق المالية بهدف تحقيق أرباح لأنفسهم دون المراعاة لمصلحة تلك الدول ولقد أعلن مهاتير (Mahathir) أن تجارة العملة هي تجارة غير أخلاقية ويجب العمل على وقفها.

وبما أن فرص المضاربة على العملات قد ازدهرت وانتعشت ورغم أن أسواق النقد الأجنبي قد تطورت أساسا ونمت كي تخدم المستوردين والمصدرين فإن الأغلبية الكبيرة 95% من العمليات أو الصفقات كانت في شكل عمليات رأسمالية.

هـ- تكنولوجيا سوق رأس المال:

إن التغيرات في تكنولوجيا سوق رأس المال قد حدثت في الأدوات المالية المتاحة وفي تكامل أسواق المال على نطاق عالمي ففي ظل انتشار تحويلات الأموال إلكترونيا، وفي ظل توفر شبكة معلوماتية متطورة أصبحت الأموال قادرة على التدفق من دولة لأخرى بسرعة كبيرة وهذا ما أدى إلى زيادة المشاكل الموجودة في السوق والتي يمكن أن تؤثر على أسواق مالية أخرى[1].

الدروس المستفادة من الأزمة المالية الآسيوية:[2]

من المعتقد لدى كثير من الاقتصاديين أن أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية قد نجمت عن تضخم الإنفاق الحكومي ودور الحكومات في النشاط الاقتصادي وعن ممارسات القطاع العام وقد كشفت الأزمة المالية الآسيوية عكس ذلك حيث أن تفاقم المديونية الخارجية فيما والتي فجرت الأزمة عام 1997 لم تكن راجعة للنشاط الحكومي بل نتيجة للميل المفرط للقطاع الخاص في هذه الدول من الاستدانة من الخارج.

[1] أحمد يوسف الشحات، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة، مرجع سبق ذكره، ص.70.
[2] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص.97.

حيث بينت الأزمة المالية الآسيوية ما يلي:

أولا: التسرع في فتح الاقتصاد والسوق على السوق العالمي وإلغاء القيود على دخول وخروج رؤوس الأموال في أي وقت وانفتاح الأسواق النقدية والمالية أمام نشاط هذه الأموال يضع مصيره في قبضة المضاربين.

ثانيا: لابد من الاستفادة من الوفرة النسبية التي يتمتع بها البلد في عناصر الإنتاج وذلك في تحديد مجالات الإنتاج والتخصص واختيار التكنولوجيا.

ثالثا: أكدت الأزمة على حقيقة أساسية وهي أن تفاقم الديون الخارجية كان وسيظل دوما هو المستنقع الرئيسي الذي تنفجر منه الأزمات المالية والنقدية وهي الطريق الذي يقود إلى طلب إعادة جدولة الديون والرضوخ لبرامج التثبيت الاقتصادي لصندوق النقد الدولي ذات الطابع الانكماشي والذي ينتج عنه البطالة وارتفاع الأسعار وزيادة نسبة الفقر وهذا كله لصالح خدمة أعباء الديون المؤجلة.

رابعا: غياب الديمقراطية وانتشار الفساد في كل المجالات وسوء توزيع الدخل القومي وغياب الشفافية كل هذه العوامل تؤدي إلى حدوث أزمة مالية.

خامسا: كشفت هذه الأزمة على ضرورة إعادة الاعتبار لدور الدولة وأهميته في ضبط آليات الحركة للنشاط الاقتصادي.

سادسا: لفتت هذه الأزمة الانتباه إلى ضرورة السعي للتعاون والتضامن والتكامل الاقتصادي ما بين دول العالم الثالث.

آثار الأزمة الآسيوية على الاقتصاد العالمي:[1]

[1] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص.ص.97-98.

لقد تأثرت بلدان العالم من جراء الأزمة المالية التي أصابت بلدان جنوب شرق آسيا بدرجات متفاوتة وتعتبر اليابان أول المتضررين من هذه الأزمة أما الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا فكانت الصدمة خفيفة حيث تعرضت أسواقها المالية إلى انخفاض في أسعار الأسهم من حين لآخر كما أن بعض الدول النامية قد تأثرت بالأزمة.

1- الدول المتقدمة:

1. اليابان:

لقد أثرت الأزمة المالية الآسيوية على اليابان بشكل كبير وهذا راجع للعوامل التالية:

- انخفاض الصادرات في اليابان أثر سلبا على الاستثمار المحلي وأدى إلى انخفاض أسعار الأسهم في بورصة طوكيو.
- أهمية القروض المقدمة من طرف البنوك اليابانية أدت إلى حدوث أخطار حيث ارتفعت قيمة القروض البنكية اليابانية بـ5% من إجمالي القروض في سنة 1997.
- تدهور النشاط الاقتصادي وتأثير الانخفاض الحاد في عملات دول جنوب شرق آسيا عرقل نمو الصادرات اليابانية فمجموع الدول الآسيوية تمثل 42% من الإجمالي الكلي للصادرات اليابانية عام 1997.[1]

وبصفة عامة يمكن القول أن اليابان تأثر بالأزمة المالية عن طريق أسعار الصرف (اشتداد الضغط على الين الياباني)، البورصة، التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة (75% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر موجهة نحو دول جنوب شرق آسيا عام 1997-1998).

2. الولايات المتحدة الأمريكية:

[1] عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، مرجع سبق ذكره، ص.75.

لقد واجهت الولايات المتحدة الأمريكية الأزمة المالية الآسيوية في ظل أداء اقتصادي جيد بصفة عامة ففي عام 1997 كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ينمو بمعدل متزايد وكان التضخم منخفض والطلب المحلي قوي.

3. دول أوروبا:

تعتبر تأثيرات الآزمة المالية الآسيوية على بلدان أوروبا حفيفة وهو ما يعكس تجارتها المباشرة المحدودة نسبيا مع البلدان التي مرت بالأزمة.

حيث أن الأسواق المالية الأوروبية وبصفة خاصة الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال تلقت بعض الضربات من حين لآخر، حيث حدثت بعض الاضطرابات في أسواق النقد الأجنبي والبورصات (وذلك في جمهورية التشيك، المجر، بولندا) وفي بلدان أخرى، شهدت بعض التوتر في عام 1997 مثلا: تركيا بسبب التضخم المرتفع واليونان بسبب الارتفاع المتواصل في سعر الصرف الحقيقي.

4. روسيا:

لقد تأثرت روسيا بعدوى الأزمة الآسيوية بشكل خفيف نسبيا، فالسوق المالية الروسية صغيرة نسبيا وليست لها سوى صلات ضئيلة بالأسواق الدولية ولقد حدث التأثير التجاري إلى حد كبير عبر الانخفاض في أسعار النفط، والذي أثر بشكل كبير على روسيا باعتبارها من الدول المصدرة للنفط، ولقد نشأت ضغوط على السوق المالية الروسية كنتيجة مباشرة للعدوى القادمة من دول جنوب شرق آسيا مما أدى بالسلطات النقدية الروسية إلى التدخل في وضع سياسة جديدة لسعر الصرف حيث قامت برفع أسعار الفائدة لحماية الروبل الروسي.[1]

[1] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وإمكانات التحكم، مرجع سبق ذكره، ص.100.

2-الدول النامية:

1. الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

لقد تأثر الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالأزمة المالية الآسيوية واسهمت هذه الأخيرة في إضعاف الأسواق المالية، والأمر الأكثر أهمية هو أن الأزمة أسهمت في انخفاض أسعار النفط والذي كانت له نتائج ضعيفة مثيرة على الموازين الاقتصادية الكلية في كثير من البلدان العربية المصدرة للنفط.

2. بلدان أمريكا اللاتينية:

لقد كانت للأزمة المالية الآسيوية آثار على اقتصاديات بلدان أمريكا اللاتينية فقد تباطأت تدفقات رؤوس الأموال إلى هذه البلدان بصورة كبيرة ابتداءا من نوفمبر 1997 وانخفضت بصورة حادة أسعار الأسهم والسندات في الأسواق المالية لهذه الدول ومقابل ذلك تم رفع أسعار الفائدة بصورة كبيرة مما أدى إلى اتساع العجز المالي لأن معدلات التبادل التجاري أخذت تنخفض وهذا نتيجة لهبوط أسعار البترول والسلع الأساسية الأخرى.[1]

الفرع الرابع أزمة 11 سبتمبر وتأثيرها على البورصات العالمية

كما هو معروف أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أقوى اقتصاديات العالم وذلك راجع لكون أن إنتاجها القومي يمثل ما بين الثلث إلى الربع من الإنتاج العالمي هذا من جهة ومن جهة أخرى أقوى البورصات وأنشطها متواجدة فيها، إلا أنه بحلول أزمة 11 سبتمبر غيرت العديد من المفاهيم فيما يتعلق بمختلف جوانب اقتصادها.

أسباب الأزمة: وهي عديدة من بينها ما يلي:

[1] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص.ص.100-101.

- معاناة الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2000 من سلسلة من التراجعات في معدلات النمو فقام البنك الفدرالي بتخفيض سعر الفائدة ليصل إلى 1.75%.
- عجز الميزان التجاري بسبب تراكم مديونيتها.
- قيام الشركات المحاسبية بالتزوير من أجل أن يطول بقاؤها.
- انخفاض مستوى الطلب الكلي.
- ارتفاع معدلات البطالة.

وبالتالي يمكن القول أن أسباب الأزمة هي أسباب بنيوية تتعلق ببنية رأس النظام الرأسمالي.

حدوث الأزمة: في يوم 11 سبتمبر 2001 تحطم كل من برجي التجارة العالمية ودمر جزء من مقر البنتاغون هذا ما أدى إلى خلق أجواء عدم الاستقرار والخوف وبالتالي ظهور مشاكل على مستوى الاقتصاد الأمريكي إذ انهارت أسعار الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

آثارها ونتائجها[2]: إن أحداث 11 سبتمبر كانت سببا في ظهور مشاكل أزمة على مستوى الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي بما في ذلك الدول النامية مما أدى إلى بروز آثار داخلية وأخرى خارجية خلفتها أحداث نيويورك التي من بينها ما يلي:

1. الآثار الداخلية:

إن أجواء عدم الاستقرار والذعر الذي خلفتها هذه الأحداث أدت إلى ظهور مشاكل داخلية وتفاقمها خاصة فيما يتعلق بفساد الشركات الكبرى وهذا كان له تأثير سلبي على المستثمر الأمريكي حيث لجأ إلى البحث عن أسواق أكثر ثقة واستقرارا، مما أدى إلى كثرة العرض للأوراق المالية وقلة الطلب عليها هذا ما أدى إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية.

[1] حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، مرجع سبق ذكره، ص.199.
[2] حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص.ص.12-20.

كما أدت هذه الأحداث إلى نمو الطلب العالمي خاصة في السوق الأمريكية التي تعتبر أكبر وأهم الأسواق في العالم إلا أنه في المقابل لم يقدر هذا السوق على تلبية الطلب بسبب ركود الاقتصاد الأمريكي وخسارة شركاته.

2. الآثار الخارجية:

أ- **على الدول الأوروبية:** لقد اعتقد الأوروبيون أنهم في معزل عمل حدث في الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنه ثبت عكس ذلك حيث امتدت الأزمة إلى باقي البورصات الأوروبية ذلك بسبب أن البورصات العالمية تأثرت بأحداث بورصة وول ستريت فانشر الذعر وأدى إلى عمليات بيع كبيرة للأسهم ويعود السبب في ذلك إلى ارتباط البورصات العالمية مع بعضها البعض تبعا للنظام الذي استحدثته.

ب-**على الدول النامية:** إن أحداث 11 سبتمبر أثرت سلبا على اقتصاديات الدول النامية بصورة أشد وذلك راجع بحكم الدول النامية لاقتصاديات الدول المتقدمة ولهذا لم تستطع اقتصاديات الدول النامية من التكيف مع هذه المتغيرات إلا أنه يمكن ملاحظة آثار الأزمة من جانبين:[1]

الجانب الإيجابي: حيث يحاول المستثمر من الدول النامية الذي يستثمر أمواله في الو.م.أ من التخلص من الأوراق المالية الموجودة في أمريكا خوفا من خسارة كبيرة ليستثمر في هذه الدول وذلك لأن رأس المال أقل من الطلب عليه، كذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأوراق المالية وبالتالي نماء أسواق الدول النامية.

الجانب السلبي: يتمثل فيما يلي:[2]

[1] كامل علاوي الفتلاوي، عاطف لافي مرزوق، العولمة ومستقبل الصراع الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص.309.
[2] كامل علاوي العتلاوي، عاطف لافي مرزوق، مرجع سبق ذكره، ص.310.

- كما هو معروف أن الدول النامية تعتبر من أغلب الدول المصدرة للنفط لذلك ظهر التأثير السلبي لأحداث نيويورك على تدهور أسعار المواد الخام بشدة مع تراجع حصيلة صادراتها من المواد الخام بسبب تراجع معدلات التجارة ومعدلات النمو الاقتصادي.
- العقبات التي تضعها الدول المتقدمة أمام صادرات الدول النامية في ظل أعقاب هذه الأحداث حيث تم رفع الرسوم والتأمين على الشحنات البحرية والجوية مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الشحن مما أثر على صادرات الدول النامية وفي المقابل إضعاف قدرتها التنافسية بصورة أكبر.

الفرع الخامس: قراءة في الأزمة المالية العالمية الراهنة أسبابها تداعياتها ومخاطرها

إن العالم كله متفق على تسمية الأزمة بالعالمية رغم أنها حدثت لبنوك أمريكية، والأسباب عديدة منها العولمة سهلت انتشارها على الرغم من أنها اشتغلت أصلا في أمريكا وأن ما يحدث في منطقة معينة، بالضرورة سوف يؤثر على أخرى ومن هنا يعتبر عام 2008 من أسوأ الأعوام على العالم وأسوئها على أمريكا من الكساد الكبير عام 1929 وأحداث سبتمبر 2001.

أولا: ماهية الأزمة المالية

يمكن القول أن الأزمة قد تكون قريبة من مفهوم المشكلة وكذلك قرينة للكارثة وقد لا يرى أو لا يريد البعض في إعطاء خدود كل من هذه المفاهيم وذلك إما لغرض التهوين م نأمرها أو لعدم إعطائها العناية اللازمة لمواجهتها.

فالأزمة تمثل النتيجة لحصول خلل مفاجئ يؤثر تأثيرا مباشرا على العناصر للنظام المفقود بل تشكل تهديدا حربيا ومعلنا لحالة النظام الذي يحكمه.[1]

[1] سامي إبراهيم السويلم، الأزمة المالية العالمية، أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جده، 2009، ص.51.

وبما أن الأزمة هي موقف يضم درجة عالية من التهديد للأحداث والقيم والمصالح الجوهرية للدولة أو النظام بحيث يصبح من الضروري على صناع القرار والإدارة العليا في هذا الوقت اتخاذ القرار قبل أن يتغير الموقف يصبح القرار غير ذي جدوى في مواجهة المترتبات من الأحداث والأثار. من هنا نجد أن النظام الاقتصادي المالي غالبا ما يتعرض بحكم حركته وأحداثه إلى أزمات ومشاكل وكوارث ولكن قد تختلف من حيث النوع والكم والظروف والأسباب والتداعيات.

غير أننا عندما نحدد المعنى العلمي الدقيق للأزمة في علم الاقتصاد نجد أنها ترتبط بالدورات الاقتصادية التي ترتبط بحادث معين وبقوة بحيث إذا ما حصل انهيار عنيف أو حاد تأثر النظام المالي والاقتصادي ومن ثم وقوع الأزمة الاقتصادية كما حصل في سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة التي أنجبت أزمة 1929م.

ويمكن القول أن الأزمة المالية العالمية لم تحدث بين ليلة وضحاها هي بدأت منذ سبعينات القرن الماضي إثر سلسلة من التغيرات حيث نجد أنه قد حدثت عدة أزمات مضاربة على سوق الورود في هولندا 1637م مرورا بأزمة المضاربة على الشركات في الهند عام 1770م، وأزمة سكك الحديد في أوروبا عام 1847م وأزمة البنوك في فرنسا 1882م والتي تكررت عام 1907م وصولا إلى أزمة 1929م نتيجة المضاربة على أسهم الشركات والبنوك وانتهت بكوارث لم ينسها التاريخ منها الحرب العالمية والتي تلتها الأزمات النفطية 1973م-1979م وأزمة الديون (البولندية، المكسيكية، الأرجنتينية والكندية) وأزمة انهيار الأسواق المالية العالمية بانهيار بورصة لندن في عام 1987م وأزمة اليابان عام 1990م والأزمة الآسيوية التي عصفت بلدان شرق آسيا 1997م، أزمة البورصة لقيم "الأنترنت" أو ما يسمى بـ"فقاعة الأنترنت" عام 2000م لتجد كبريات الشركات نفسها أمام إعصار عالمي الذي يبدأ ينكشف مع أزمة الرهون العقارية في صيف 2007م التي ظلت

تعمل تحت السطح حيث تطورت إلى أزمة مالية عالمية انفجرت في سبتمبر 2008م والتي لا زالت إلى اليوم تنخر النظام المالي العالمي.[1]

ثانيا: أهم أسباب الأزمة العالمية المالية

1-تفشي الربا:[2] حيث أن المتأمل في الأزمة يجد أن بدايتها هي الحث والتشجيع على الاقتراض بالربا وإثقال كاهل الناس بالقروض الربوية سواء لتأمين احتياجات أساسية كالمنازل ونحوها أو لغيرها من الكماليات. ونجد أن هذه الأزمة كذبة تلك النصيحة الاقتصادية التي كثيرا ما تتكرر على ألسنة الاقتصاديين وهي أن الاستثمار العقاري والاستثمار في السندات الربوية هما أمن الحقول الاستثمارية من حيث المخاطر والعائد وهي نصيحة يمكن أن تكون صادقة لو خلت هذه الاستثمارات من آفة الربا والمقامرات.

2-المضاربات الوهمية والصفقات الصورية:[3] تعد هذه المضاربات من أخطر آفات اقتصاد السوق وأن المضاربات في المشتقات المالية والعملات التي توصلت مؤخرا وفق آخر إحصائيات لبنك السنوية العالم إلى 2000 تريليون دولار يجب مسحها كليا وجعلها غير قانونية وعن طريق اتفاقيات بين الحكومات.

3-بيع الديون من أهم فصول الأزمة الراهنة قيام البنوك بتوريق الرهون العقارية وكذل القروض المتعثرة وبيعها في صورة سندات، حيث قامت البنوك بعرض بيع خداعي لهذه الرهون العقارية شبه الممتازة على مؤسستي "فريدي ماك" وفاني ماي" حيث قامتا بوضعها في مجتمعات من الرهون العقارية وبيعها إلى صناديق استثمارية وإلى عامة الجمهورية كونها استثمارات رفيعة الدرجة تتميز بحد أدنى من المخاطر وهو ما أدى إلى نشوء الرهون العقارية الأقل جودة.[4]

[1] سامي إبراهيم السويلم، مرجع سبق ذكره، ص.52.
[2] سامي إبراهيم السويلم، مرجع سبق ذكره، ص.ص.52-53.
[3] عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، مرجع سبق ذكره، ص.550.
[4] عبد العزيز قاسم محارب، مرجع سبق ذكره، ص.551.

4-عمليات الخداع والتضليل (غياب المصداقية والشفافية): أعادت هذه الأزمة للأذهان ما حدث في أزمة لحقت بالاقتصاد الأمريكي وكانت في الأساس أزمة أخلاقية إذ تعرى النظام الرأسمالي مما سير به نفسه من دعاوي الصدق والأمانة والجودة والإتقان وظهر بمظهره الحقيقي من الجشع والغرور والكذب والاحتيالات وهي الأزمة التي عصفن بكبرى شركات الطاقة هي شركة "إترون" وكل هذا يوحي بغياب معايير لأخلاقيات الأعمال وسلوكيات المهنية. ونجد أن التاريخ يعيد نفسه لنجد صورا من الخداع والتضليل صاحب تلك الأزمة من الاحتيال على المستثمرين العالميين وحجب الحقيقة عنهم وهذا في ظل التطور التكنولوجي الذي أتاح مجالا للتزوير.

ثالثا: مخاطر الأزمة (تداعياتها)[1]

يمكن القول أن هذه الأزمة زادت من معاناة الاقتصاد الأمريكي الذي يعاني بالفعل منذ سنوات من النمو المتباطئ نتيجة العجز التجاري ظهرت أعراض هذه الأزمة على كافة مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي للولايات المتحدة.

ويمكن أن نوجز أهم هذه التداعيات فيما يلي:[2]

- عجز الاقتصاد في سائر الدول عن التعامل مع الأزمة من خلال قوى السوق ودون تدخل بالمساندة من المؤسسات الحكومية.
- انخفاض أسعار الفائدة إلى الصفرية على الدولار وإلى 1% على الاسترليني في بريطانيا واقترابه من الصفر في النصف الثاني من لعام لأول مرة منذ 315 سنة.
- كساد تجاري وخوف بفعل التغيرات في حالة السوق وتراجع التجارة العالمية بنسبة (2.1%) خلال عام 2009م للمرة الأولى منذ عام 1981م.

[1] عبد العزيز قاسم محارب، مرجع سبق ذكره، ص.552.
[2] عبد العزيز قاسم محارب، مرجع سبق ذكره، ص.ص.552-553.

- انتقال الأزمة من دولة إلى أخرى وأيضا في داخل دولة من قطاع إلى آخر بصورة تلقائية وانتهاء دور المصارف الاستثمارية الأمريكية لصالح المصارف التجارية.
- تراجع الإنفاق الخاص وهو ما ينذر بكساد شديد ما لم تقم الحكومات بتعويض ذلك باتفاق حكومي.
- تعديل في المعايير المحاسبية الدولية IAS ومعايير التقارير المالية IFRS.
- تراجع أسعار النفط إلى مستويات قياسية بعد ارتفاعها إلى مستويات قياسية.
- فقدان للوظائف وانتشار ظاهرة البطالة بصورة عامة في كثير من الدول.
- ارتباك سياسات وأساليب الائتمان في المصاريف خشية إفلاس المقترضين.
- استقرار النظام المالي والنقدي الأمر الأمريكي لم يعد ممكنا إذا ما استمر في الاعتماد على عملة احتياط واحدة.

ونظرا لكل هذا تعالت الأصوات بضرورة استحداث حلول تقي النظام المالي العالمي من الانهيار وتعيد إليه الاستقرار المنشود ولم يكن ذلك ممكنا إلا من خلال التقيد والالتزام بمعايير الاقتصاد الإسلامي.

المطلب الثالث: مخاطر الفساد على التنمية الاقتصادية

يجمع المختصون في التنمية على أن الفساد يشكل عقبة أداء في وجه العديد من الدول الساعية إلى تحقيق معدلات مرضية في مجال التنمية الاقتصادية وتشير الدراسات إلى أن الدول النامية عامة وإفريقيا خاصة تعاني أكثر من غيرها من هذه المعضلة المسماة بالفساد الإداري والمالي.

فإذا كانت السياسة الاقتصادية في معظم الدول مبنية على استراتيجية عامة تهدف إلى التنمية، فإن هذه التنمية بمفهومها الواسع لا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق الحكم الرشيد الذي يعتبر السبيل الأنجع في الازدهار والتطور على كافة المستويات ولكن هذه التنمية المبتغاة تعترضها

مخاطر تجعلها تنحرف عن هدفها المسطر في السياسة العامة عن طريق الفساد بكافة معانيه وأشكاله. ومن هذه المخاطر التي نجملها في عنصرين أساسيين[1]:

1- تأثيرات الفساد السياسي:

يعتبر الفساد بأنواعه تحدي خطير في وجه التنمية فهو يقوض الديمقراطية والحكومة الجيدة بتغيير مسار العملية الرسمية، فله تأثيرات على السياسة والإدارة والمؤسسات ففي مجال الانتخابات والهيئات التشريعية نجد أن الفساد يقلل من المساءلة ويشوه التمثيل النيابي في عملية صنع القرار السياسي.

أما في المجال القضائي فإنه يعرض سياسة القانون للخطر كما أن في الإدارة العامة ينجم عنه التوزيع الغير عادل لمختلف الخدمات التي تقدمها للأفراد. وبمعنى أوسع فأن الفساد ينجر في القدرة المؤسساتية للحكومة لأنه يؤدي إلى إهمال إجراءاتها واستنزاف مصادرها وثرواتها، فبسبب الفساد تباع المناصب الرسمية وتشتري، كما يؤدي إلى تفويض شرعية الحكومة وبالتالي في القيم الديمقراطية للمجتمع كالثقة والشفافية والعدل التي تؤسس بموجبهم الحكومات الراشدة.

2- التأثيرات الاقتصادية:[2]

أما من الناحية الاقتصادية يؤدي الفساد إلى تفويض التنمية الاقتصادية لتسبه في حدوث تشوهات وحالات عجز خمة. كما يزيد الفساد في كلفة العمل التجاري في القطاع الخاص من خلال زيادة المدفوعات غر المشروعة، ويؤدي كذلك إلى زيادة النفقات الإدارية الناجمة عن التفاوض مع المسؤولين ومخاطر انتهاك الاتفاقيات، حيث أن وجود الرشوة يمكن كذلك أن يدفع المسؤولين لاستحداث تعليمات وحالات تأخير جديدة في إنجاز المعاملات والمشروعات التجارية والصناعية الضخمة إضافة إلى إسهامه في زيادة تضخم الإنفاقات التجارية، إذ يشوه الفساد النشاطات

[1] حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، مرجع سبق ذكره، ص.201.
[2] حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص.ص.201-202.

والمعاملات فيحمي بذلك الشركات ذات المعارف في الحكومة من المنافسة ما يعني بالنتيجة وجود شركات غير كفأة.

وعلاوة ذلك يولد الفساد تشوهات اقتصادية في القطاع العام عن طريق تحويل استثمار المال العام إلى مشروعات رأس مالية تكثر فيها الرشاوي. ويلجأ المسؤولون إلى حيلة زيادة التعقيدات الفنية لمشاريع القطاع العام لإخفاء أو لتمهيد الطريق لهذه التعاملات غير المشروعة، ما يؤدي بالنتيجة إلى زيادة تشويه استثمار المال العام. كذلك إلى خفض معدلات الالتزام بضوابط البناء والمحافظة على البيئة والضوابط الأخرى وإلى تردي نوعية خدمات الحكومة وزيادة الضغوط على ميزانية الحكومة.

المطلب الرابع: محاربة الفساد خاصية مميزة للحكم الراشد

1- استراتيجية مواجهة الفساد الإداري والمالي:

إن مفهوم الحكم الراشد، لا يعني فقط احترام مجموعة من القواعد والإجراءات الموضوعة لإدارة الشركة، بل هي ثقافة وأسلوب لضبط العلاقة بين مالكي الشركة ومديرها والمتعاملين معها. وباعتبار أن هناك الكثير من الأعمال والممارسات التي تتجاوز القانون والقواعد الواجبة في إدارة الشركة والتي من شأنها مخالفة اقتصاديات السوق الصحيحة وما تتضمنها من قواعد صارمة لضبط الأعمال والمعاملات لحماية الاقتصاد الوطني وحماية المستثمرين والمساهمين. كما يعتبر الغش والخداع والرشوة هم الدعامة الأساسية للفساد الإداري والمالي فيجب اكتشاف هذا الغش الذي يحصل في الشركات ومن أجل ذلك يجب وضع استراتيجية لمواجهة الفساد الإداري والمالي الحاصل في الشركات.

وتتكون هذه الإستراتيجية من العناصر التالية:[1]

- إصلاح الهيئات الحكومية، محاربة الأداء البيروقراطي وتقييم أساليب العمال بصفة مستمرة.
- زيادة كفاءة قدرات العاملين ورفع مستوى خبراتهم ومؤهلاتهم من خلال برامج التدريب، بالتالي تقوية قدرات الهيئات الحكومية والإدارية والتنفيذية.
- تحسين النظام القضائي وتوفير جميع الإمكانات من أجل تنفيذ القوانين.
- وضع آليات لتنفيذ حوكمة الشركات، حيث أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يتطلب إصلاح الكثير من القوانين واللوائح المعمول بها.
- النزاهة والعدالة في العمل ولتحقيق ذلك لابد من تعزيز العلاقة بين أصحاب المصالح لتحقيق أهداف الشركة وجعلهم جزءا من استراتيجية الشركة طويلة المدى، كما أن المسؤولية وقبول المحاسبة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح يعطي للشركة ميزة تنافسية.

[1] حمو محمد، بريش عبد القادر، البعد السلوكي والأخلاقي لحوكمة الشركات ودورها في التقليل من آثار الأزمة المالية العالمية، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول الأزمة المالية العالمية والحوكمة بجامعة سطيف يومي 12، 13 أكتوبر 2009، ص.10.

- ممارسة حوكمة الشركات في الشركات العامة والخاصة لأن كلاهما مرادف للآخر يساهمان في تطوير الاقتصاد.
- إتباع المعايير المحاسبية الدولية حيث أن إتباع المعايير المحاسبية السليمة يدعم كفاءة الإدارة المالية، كما أن التقارير السليمة توفر المعلومات الحيوية والتي تساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية، ولأجل ذلك تم وضع معايير محاسبية دولية موحدة، واستعمال وقبول مثل هذه المعايير الواحدة يمكن أن يؤدي إلى زيادة القدرات المالية وإضفاء نوع من المرونة والشفافية في المعاملات الدولية وبالتالي زيادة الجودة العالية وسلامة التقارير المالية. ونتج عن استخدام المحاسبة المالية مفهوم المساءلة الذي يعتبر إحدى الأدوات الرئيسية في ضمان الحوكمة السليمة.

2-مكافحة الرشوة كجزء من إصلاحات الحكم الراشد:

تعكس مشكلة الرشوة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نزاعات موجودة بالفعل حول العالم، ولكن حتى على مستوى المنطقة وجد درجات اختلاف. فوفقا لمؤشر منظمة الشفافية الدولية للفساد لعام 2006. يمكن تقسيم دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى ثلاث فئات. حصلت الأردن وأغلب دول الخليج على نتيجة معقولة نسبيا واحتلت المراكز من الثلاثين إلى الخمسين الأوائل (من بين 180 دولة)، ومن الدول التي تقع في هذه الفئة كوستاريكا، والمجر، وإيطاليا ودولة جنوب إفريقيا وتايوان. وتضم الفئة الثانية كل من الجزائر، والكويت، ولبنان، والمغرب، السعودية، وتونس وتحتل هذه الفئة المراكز من الستين إلى التسعين، وتضم البرازيل والصين والهند ورومانيا وتايلاندا. وأخيرا يأتي أسوء المؤديين في المنطقة، وتضم هذه الفئة مصر، وإيران والعراق، وسوريا واليمن وتقع جميعها ما بين المركز المائة والمائة والثمانين وتأتي العراق في المركز 178 وهي أقل فسادا من ماينمار والصومال فقط.[1]

[1] حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، مرجع سبق ذكره، ص.285.

قد لا تعكس صورة الفساد أكثر مشاكل الحوكمة أهمية في المنطقة. وفقا لمؤشرات البنك الدولي العالمية للحوكمة، تحقق دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نتائج أقل من المتوقع بشكل ملحوظ بالنسبة لمعدلات دخولها، حيث تشترك جميعها في نقاط الضعف ذاتها والتي تتعلق بالحوكمة، وخاصة ما يتعلق بالمساءلة العامة. وتعد نقاط الضعف تلك متأصلة في طبيعة نظم المنطقة السياسية والاقتصادية، حيث أن كل دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا استبدادية بدرجة ما. كما أن كل دول المنطقة تقريبا تعتمد اقتصاديا بشكل مباشر أو غير مباشر على النفط، لذلك من الممكن اعتبار الصلة بين نقص الديمقراطية في المنطقة ووفرة هذه الثروة صلة وطيدة. يرجع اعتماد دول المنطقة على النفط إلى جوهر أنماط نظمها السياسية والاقتصادية، حيث ساهمت التدفقات الهائلة للدخول القومية، التي تذهب مباشرا لخزائن الدولة، بشكل كبير في نقص الشفافية والمساءلة. ليس فقط فيما يتعلق بأسلوب إدارة النظم الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولكن أيضا في طريقة عمل هذه النظم السياسية. هذه النظم السياسية التي تعود إلى عقود ماضية تضعف بشكل كبير نظامي الضرائب والتمثيل. وهكذا يتحول الشكان المحليين من مواطنين دولة إلى زبائن، وهذا السلوك يمهد الطريق للفاسد، ويجعل من الصعب التمييز بين الفساد بالمعنى المتعارف عليه وكبوات النظام ذاته، لأن قوانينه مبهمة. تقضى قوانين وأعراف بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على سبيل المثال، أن البلاد وكل مواردها الطبيعية ملكا للحاكم، وبالتالي يصبح من الطبيعي خلط الموارد الخاصة والعامة، وجعل الملكية الخاصة للمواطن العادي ليست أكثر من منحة من الحاكم تخضع لثرواته. لذلك تعد فجوة الحوكمة الواضحة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، نتيجة للمؤسسات السياسية والاقتصادية التي تقدس أولوية الدولة والنخب الحاكمة وتقمع التنمية الديمقراطية واقتصاد السوق، والفساد الهيكلي الذي يظهر حتميا بتداخل الهياكل السياسية والاقتصادية التي بها عيوب هو من أكثر مظاهر فجوة الحكومة تلك وضوحا.[1]

[1] حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص.285.

وقضية معالجة تراب الدول وإصلاح مؤسساتها مهمة صعبة، ولكن من الممكن أن يكون بل يجبذ أن يكون لقضية مكافحة الرشوة الأولوية، لأن الإصلاحات المعنية بالحد من الفساد على وجه التحديد هي جوهر إصلاحات الحوكمة الأكثر شمولا. ولذلك فإن وضع آليات لمكافحة الرشوة من أجل تحقيق مستوى حوكمة أفضل في القطاعين العام والخاص في دول المنطقة، يكتسب أهمية قصوى، حيث تثبت الدراسات العالمية أن الدول التي تتطرق لقضية الفساد، وتعمل على تحسين الحوكمة بها، تستطيع أن ترفع عائدها القومي بما يعادل أربع أضعاف على المدى البعيد، هذا الشق المتعلق بفاعلية الحوكمة من الممكن تحقيقه في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومن خلال العمل على تحسين أداء القطاع الخاص فيما يتعلق بالرشوة وباشتراك الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في حوار البناء.

المطلب الخامس: الحوكمة والاخلاق ودورهما في معالجة الأزمة من جانب إسلامي

يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي وكذا مؤسساته المالية على مجموعة من القواعد التي تحقق له الأمن ولأمان والاستقرار وتقليل المخاطر وذلك بالمقارنة مع النظم الوضعية التي تقوم على نظام الفائدة والمشتقات المالية ومن هذه القواعد نجد أن النظام المالي الإسلامي يقوم على منظومة من القيم والمثل والأخلاق مثل الأمانة والمصداقية والشفافية والتسيير والتعاون والتكامل والتضامن.

فنجد أنه مثلا في مجال التمويل الإسلامي ولتحقيق العدالة نجد أن الإسلام يطلب من الممول والمنظم أن يقتسما الربح والخسارة بصورة عادلة ولهذا السبب كان من المبادئ الأساسية في التمويل الإسلامي أن لا كسب بدون مخاطرة بحفر المؤسسات المالية على بذل مزيد من الاهتمام والعناية في تقييم المخاطر والرقابة على استخدام الأموال من قبل المقرضين.[1]

كذلك نجد أن مبدأ الشفافية هو من أساسيات الفكر الاقتصادي الإسلامي ولكن جرى تبديل الأسماء كما في الإفصاح بدل الصدق والفائدة بدل الربا وهكذا، وبغياب الشفافية "العدل"

[1] يوسف القرضاوي، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، ط1، مكتبة وهبة للنشر، القاهرة، بدون سنة نشر، ص.36.

فإن النتائج سوف تكون كارثية على المجتمع منها البطالة والفقر والأمية والركود الاقتصادي.[1] وحيث أن الفكر الاقتصادي الإسلامي اهتم كثيرا بمسألة العدل وساوى بين كافة أفراد المجتمع من الحاكم إلى آخر تحت ظل الدولة الإسلامية ولم ينتج عنه تمييز في المعاملة بسبب الدين أو اللغة أو اللون تطبيقا للآية القرآنية الكريمة: "إن أكرمكم عند الله أتقاكم" سورة الحجرات 13.

ونجد أنه من كمال الشريعة الإسلامية منع الربا وهذا الأخير نجد أنه يتطلب أمرين استبعاد خدمة القروض كوسيلة لتمويل الأعمال ومنع المتاجرة بالقروض ونجد أن الإسلام ذهب إلى أن رأس المال لا يجوز له أن يأخذ مبلغا مقطوعا أو نسبة من رأس المال ويمكن أن يحصل على حصة من الربح. فنجد أن القرض في الإسلام يمنح لأغراض البر والمعروف ولا فائدة عليه بل يمكن أيعفر المقترض من سداده بعضه أو كله. كذلك نجد أن القمار محرم ليس فقط في الإسلام بل في جميع الأديان السماوية باعتباره وغيره (المضاربة والرهان والقمار والعزر) كلها عمليات غير منتجة بل ضارة ومؤذية وأحسن أحوالها أن ما يربحه فيها أحد يخسره آخر. وفي ظل قواعد الاقتصاد الإسلامي لمتبع بروز الهرم المقلوب للديون مع الثورة الذي يميز النظام الرأسمالي بل يصبح الاقتصاد بناء متوازن ومستقر يتمتع بقاعدة عريضة من الثورة تستند إليها طبقة محدودة من الديون والالتزامات، هذا النموذج يجمع بين الاستقرار والإنتاجية لأن أي توسع في الديون يصحبه توسيع مواز في الثورة. فهو اقتصاد يعتمد على مبادئ السوق وفق ضوابط وأصول تشريعية وأخلاقية محكمة توجه نحو الإبداع والنمو وليس الاضطراب والانفلات.[2]

كما أن غياب مبادئ الحوكمة أدى إلى حدوث الأزمة المالية العالمية ورغم وجود مبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية الكبرى إلا أنها غير مطبقة بالشكل المناسب، مما أدى إلى حدوث خسائر كبيرة في بنوك عالمية مثل ميرل لنش وسوسييتي جنرال، حيث طالب خبراء دوليون في مجال المحاسبة بضرورة تطبيق نظام الحوكمة بشكل صارم في الشركات، ذلك أن هذا التطبيق يضمن لها

[1] يوسف القرضاوي، مرجع سبق ذكره، ص.37.
[2] يوسف القرضاوي، مرجع سبق ذكره، ص.ص.37-38

الاستمرارية والأداء الفعال ويحميها من الأزمات ويرى "عبد اللطيف العثمان" وهو النائب الأعلى للمالية في شركة أرامكو أنه في ظل الأزمات المالية العالمية أعمار الشركات تتناقص وأن الحوكمة هي أفضل طريقة لضمان إطالة عمرها بالنظر إلى مناسبتها لجميع أنواع الشركات وكفاءتها ومن جهة يرى "جيم جاروكا" نائب الرئيس للتعاون الدولي في المعهد الأمريكي للمحاسبين الإداريين أن الحكم الراشد يولد الجودة والتقيد بالأنظمة داخل الشركات، مشيرا في نفس الوقت إلى أن الشركات العالمية اهتمت بالحوكمة خصوصا عقب الصدمة التي وقعت في السنوات الأخيرة انهيار الشركات[1]. وفي هذا الصدد يمكن القول أن خطط الإنقاذ المالي لم تعد مجدية وهو الأمر الذي دفع بالمجموعة الدولية إلى العمل على تحضير لمشروع قانون عالمي يعني بإرساء الأخلاقيات في الشركات فالعالم اليوم بحاجة إلى نظام يقوم على القيم والأخلاق والوسطية والتوازن بين المادية والروحانية وتفاعل رأس المال مع العمل بصيغة متوازنة بحيث لا يطغى أحدهما على الآخر ويحقق الكفاية والرفاهية للناس على أساس العدل والحق ويحقق التنمية الشاملة للمجتمعات وهو النظام المالي الإسلامي الذي لا محيص عنه والذي من شأنه أن يعمل على زيادة مناعة النظام المالي. وقد سبق وأشرنا أن من ركائز الحوكمة الرقابة والمساءلة والذي يستدعي تكوين لجان مراجعة لزيادة الموثوقية وتعزيز الإفصاح المالي بالشركات إضافة إلى أن وجود الرقابة الفعالة يعد الخط الأول للدفاع ضد الفساد ويتطلب وضع قواعد واضحة للسلوك الأخلاقي والأزمة لمالية الراهنة تعد أزمة ثقة في بعدها الأخلاقي وكان من بين أهم أسبابها غياب إطار سليم لتطبيق مبادئ حوكة الشركات وكذا شيوع بعض الممارسات اللاأخلاقية من طرف أصحاب الشركات وبالتالي فالخروج من هذه الأزمة يتطلب وضع حد للعوامل التي أدت إلى تفجيرها من خلال إعادة النظر في هيكلة النظام الدولي وذلك لا يتم إلا بالاعتماد على أسس ومبادئ النظام المالي الإسلامي الذي بات أكثر أمانا عن غيره من الأنظمة التقليدية.

[1] عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، مرجع سبق ذكره، ص.561.

خاتمة:

أصبحت العولمة حتمية يفرضها الوضع الاقتصادي العالمي الراهن، وهذا بمختلف أنواعها السياسة والاجتماعية والاقتصادية والمالية وهذه الأخيرة ونتيجة لأجهزتها المحركة المشغلة في بورصة القيم المنقولة والشركات والمؤسسات المالية (**صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية**)، وأيضا نتيجة للتقدم التكنولوجي وظهور الأدوات المالية الجديدة كالمبادلات والخيارات والمستقبليات والتي مكنت من تحريك الأموال من داخل الدول وإلى خارجها بسرعة أكبر لها منافع أساسية للدول النامية، وذلك عن طريق توجيه الأموال إلى الاستثمار في هذه الدول، مما قد ساعد على تحقيق مستويات نمو ومعيشة أعلى وخلق فرص جديدة للتمويل والتشغيل دون زيادة الديون الخارجية إلا أنه في المقابل أن الانعكاسات المفاجئة في اتجاه الأموال قد يهدد الاستقرار المالي الوطني لتلك الدول، وهذا ما حدث للدول النامية من أزمات وصدمات مالية مكثفة.

الفصل الثـالث

متغيرات التنمية الاقتصادية والعولمة واثرهما على وضعية الاقتصاد الجزائري في ظل التطورات الراهنة

مقدمة الفصل:

إنّ التحديات التي تواجهها الجزائر عديدة ومتنوعة ولابد من التصدي لها بعقلانية وتفاعل مثمر لتقليل أضرارها وتعظيم منافعها في عالم يتجه نحو العولمة وتزول فيه الحواجز أمام تجارة السلع والخدمات وانتقال الأموال والأشخاص وبالتالي فإنه لابد على الجزائر أن تقدم على اتخاذ سياسات اقتصادية فعالة وتشجيع المبادرات وترك الحريات للنشاط الاقتصادي وتوفير بيئة قاعدية تعمل على جذب رأس المال الأجنبي وتوفر له الظروف الملائمة للاستثمار والعمل على إقامة تكتلات اقتصادية ومالية ما بين الدول من التعاون والتكامل للاستفادة من العولمة.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التعرف على أهم الخطوات التي يتخذها الاقتصاد الجزائري من أجل سعيه إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة مبنية على أسس سليمة وتأخذ بعين الاعتبار كل المعايير التي قدمها وتهمل كل العراقيل وتتجنب كل السلبيات.

المبحث الأول: قراءة تحليلية حول الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري.

1. مسيرة الاقتصاد الجزائري:

لقد كان برنامج طرابلس سنة 1962، أول النصوص الأساسية التي تحكم السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة الجزائرية، ودون التخطيط المركزي للاقتصاد الوطني ثم تلته التشريعات الأخرى المنظمة للحياة الاقتصادية، كميثاق الجزائر سنة 1964، والميثاق الوطني سنة 1976، "ودون شك فإنّ برنامج طرابلس بدعوته إلى تسيير هياكل ديمقراطية وشعبية في البلاد اعتماد على السيادة الوطنية والتخطيط كان يعلق مسبقا عن حدوث التأميمات للمصالح الأجنبية وعن التخطيط المركزي للاقتصاد وعن التوجه الاشتراكي"[1] أي أنّ الجزائر غداة الاستقلال اتبعت نموذج اشتراكي للتنمية، قائم على احتكار الدولة لمعظم النشاط الاقتصادي مع التركيز على الصناعات المصنعة وخفض الاعتماد على الاستثمار الأجنبي، ويقوم هذا النموذج أساسا على التخطيط المركزي للاقتصاد من خلال المخططات التنموية (المخطط الثلاثي الأول، والمخطط الرباعي الأول والثاني).

كما عملت الجزائر آنذاك على إرساء القواعد الاقتصاد الموجه من خلال القيام بسلسلة من التأمينات التي مست جلّ القطاعات الاقتصادية ابتداءا من قطاع المناجم سنة 1966 وقطاع البنوك سنة 1967 والمحروقات 1971.

بالإضافة على هذا فإنها عمدت إلى إعادة الاقتصاد الوطني من خلال إعادة تنظيم القطاعات الاقتصادية، فنجد قطاع الفلاحة تمت إعادة هيكلته وتنظيمه من خلال ميثاق الثورة الزراعية سنة 1971، بعدما كان هذا القطاع يسير وفق نظام التسيير الذاتي سنة 1963، أمّا القطاع العام تمت هيكلته من خلال إصدار قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات الاقتصادية سنة 1971.

[1]- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة نشر، ص21.

وفي إطار التخطيط الشامل كان يعتمد على المؤسسات العمومية في توفير معظم الاحتياجات والخدمات، حيث كانت لكل مؤسسة خطتها السنوية، وكانت جميع المشتريات من لوازم الإنتاج وتوزيع المنتجات بهذه الأخيرة تخضع لموافقة السلطات المركزية، وخضعت جميع الأسعار للمراقبة، وكانت معظم الاستثمارات للمؤسسة العامة تمول مباشرة من الخزينة العمومية.

لقد حققت هذه الإستراتيجية بعض النجاح من الناحية الاجتماعية، وكانت تستند في تمويلها على إيرادات صادرات المحروقات التي عرفت ارتفاعا بفعل أسعار المحروقات سنة 1978.

1-1 مسيرة التنمية الاقتصادية خلال عشرية الثمانينات:

"كانت الخطط الرباعية قد نظمت الاقتصاد على أساس وجود شركات وطنية هي في الواقع مؤسسات تتحمل كل واحدة منها نشاط فرع صناعي، بأكمله فهناك شركات المناجم وشركة تحويل الحديد وشركة المحروقات... الخ وكانت هذه الشركات تتصرف كإدارة للفرع كله محتكرة إنتاج الفرع وتجارته الخارجية والتوزيع الداخلي وتحديد سياسة الفرع، وهكذا أصبح البعض منها دولة داخل دولة تتميز بميل ملحوظ إلى الممارسة البيروقراطية"[1].

وأدى مثل هذا التنظيم إلى ظهور عدم التوازنات في الاستثمارات الوطنية حيث أنّ الشركات العظمى والقوية كانت لها قدرة مساومة قاطعة مع إدارة التخطيط والصناعة وكانت بالتالي تؤثر على مكاتب أخذ القرار حتى تخصص لها معظم الاستثمارات وتهمل توظيف الأموال في القطاعات الأخرى (مثل الزراعة)، إذن "فكانت عشرية الثمانينات مع انطلاق المخطط الخماسي الأول 80-84 معلنة بداية الإصلاحات الجذرية نظرا لكون الاقتصاد الجزائري بدأ يكشف عن علامات من الضعف حيث قدرت تكاليف برمجة الاستثمارية برقم 560.6 مليار دينار"[2].

[1]- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، مرجع سبق ذكره، ص 29.
[2]- محمد بلقاسم، حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 95.

فقد كانت المؤسسة مستهدفة بعملية إصلاح شامل نظرا لكون النتائج المحققة من الاستثمارات الضخمة التي قامت بها الجزائر خلال السبعينات لم تكن في مستوى الطموحات، فالمؤسسات التي كان ينتظر منها تبلغ مستوى النضج في بداية الثمانينات لم تقم بالدور المنوط إليها.

فبداية الإصلاحات كانت بإصدار المرسوم رقم 80-242 بتاريخ 14-10-1980 الخاص بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، إذ في نهاية سنة 1983 تمت تجزئة نحو 100 مؤسسة عمومية تضم ثلاث أرباع (3/4) من النشاط الاقتصادي إلى 500 مؤسسة جديدة تقريبا.

وقد كانت الغاية من سياسة إعادة الهيكلة آنذاك هي:

- إدخال المزيد من المرونة بالسعي إلى تخصيص المؤسسات والفصل بين مهام الإنتاج والتوزيع وتقليص أحجامها.

- اعتماد اللامركزية قصد النهوض بالاقتصاد المحلي الجهوي، وهذا ما جسده إقامة مقرات للشركات في مختلف أنحاء الوطن.

لقد كان للأزمة البترولية سنة 1986 تأثيرا بالغ الأهمية على الاقتصاد الوطني، حيث أصبحت مظاهر الجمود والضعف في نظام التخطيط المركزي أكثر وضوحا، الأمر الّذي أدّى بالجزائر إلى الدخول في موجة جديدة من الإصلاحات الاقتصادية التي عرفت التجسيد في نهاية 1987 بإصدار قانون رقم 19/87 المتعلق بإعادة هيكلة القطاع الفلاحي حيث تم تقسيم حوالي 350 مزرعة حكومية كبيرة إلى تعاونية خاصة ومزارع فردية، تتمتع بحقوق الاستغلال طويلة الأجل وهذا بغية النهوض لهذا القطاع الّذي عانى الإهمال في المخططات التنموية السابقة، فنجد أن نصيب القطاع الفلاحي من الأموال المستثمرة كان ضعيفا جدا.

كما تم إصدار القوانين في جانفي 1988 المتعلقة بالاستقلالية العمومية، كنمط جديد لتنظيم القطاع الاقتصادي في الجزائر حيث منحت جميع المؤسسات العمومية تقريبا استقلالا من الوجهتين القانونية والتشغيلية.

"يمكن القول أن الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجت في الجزائر منذ مطلع الثمانينات عرفت فشلا على المستوى الاقتصادي فنجد مثلا أن سياسة إعادة الهيكلة المتعلقة بالمؤسسات العمومية لم ترق إلى مستوى الأهداف المنتظرة، حيث بلغ العجز المالي ما بين الفترة 1984 و1987 إلى 125 مليار دينار أو ما يعادل 18.5 مليار دولار، كما أن الظروف الخارجية لم تكن في صالح الجزائر، إذ أنّ انخفاض أسعار النفط سنة 1986 وقيمة الدولار المعمول به في مجال المحروقات أديا إلى انخفاض كبير في إيرادات الجزائر من 13 مليار سنة 1985 إلى 7 مليارات دولار سنة 1986"[1].

وبفعل الاختلالات الكبيرة التي بدأ يعرفها الاقتصاد الوطني كان يجب إيجاد البديل للسياسة المنتهجة منذ الاستقلال، وذلك بالقيام بسلسلة من الإصلاحات الهيكلية قصد تحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

1-2 دوافع التحول إلى اقتصاد السوق:

تعد الفترة الثانية من عشرية الثمانينات بداية انعطاف عنيف لظروف الجزائر الاقتصادية والاجتماعية وبين الانخفاض المستمر لسعر البترول وقيمة الدولار في منتصف هذه العشرية عن وجود إختلالات هيكلية في الاقتصاد الوطني أدت بها إلى إجراء سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية بغية التحول إلى اقتصاد السوق، ولعل هذه الدوافع الّتي أدّ إلى هذا التحول الجذري ما يلي:

✓ **الدوافع الداخلية:** وهي:

1- **ارتفاع معدل التضخم:**

منذ بداية الثمانينات بسبب التوسع المستمر في الكتلة النقدية حيث عرفت زيادة بـ20% وهذا راجع إلى:[2]

- العجز النقدي للخزينة، حيث بلغ 190 مليار دينار جزائري ما يعادل 9.5 مليار دولار.

[1]- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، مرجع سبق ذكره، ص31

[2]- Abdelmajid Bouzidi, Les années 90 de L'économie algérienne, ENAG, Édition Algérie, 1999, pp : 24-25.

- العجز المالي للمؤسسات العمومية المغطى من طرف البنوك الابتدائيّة بواسطة تمويل من بنك الجزائر والبالغ 126 مليار دينار ما يعادل 6 مليار دولار.
- نقص التسيير البنكي، ففي نهاية 1999 كانت 50% من الكتلة النقدية المتداولة خارج المسار البنكي أي ما يعادل 170 مليار دينار.
- التطور الكبير للأجور من دون أن يقابله التطور في الإنتاجية، إذ في الوقت الّذي عرفت فيه هذه الأخيرة انخفاضات فإنّ الأجور عرفت ارتفاعا بنسبة 33%.

2. العجز المتواصل في الموازنة العامة:

حيث كان رصيد الميزانية في أغلب الأوقات لفترة الثمانينات في حالة عجز كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (07): رصيد الموازنة العامة ما بين 1985 – 1990.

السنوات / البيان	1985	1986	1987	1988	1989	1990
مجموع الإيرادات	36.8	32.3	30.5	26.7	27.6	28.4
مجموع النفقات	46.4	37.8	37.8	31.4	29.6	25.3
الرصيد	9.6-	5.5-	3.9-	4.7-	2-	3.1

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 1991.

3. اعتماد الميزانية في مواردها على إيرادات المحروقات:

التي تعتبر غير مستقرة ومرتبطة بأسواق عالمية، حيث أن انخفاض سعر البرميل الواحد من البترول من 27 دولار سنة 1985 إلى 14 دولار سنة 1986 أدى إلى تقليص في الموارد قدره 4.8 مليار دولار وهو ما يمثل 45% من إيرادات صادراتها.[1]

[1]- Abdelmajid Bouzidi, Op.cit, P 32.

4. تزايد النفقات العامة بفعل تزايد النفقات التجارية:

وعدم كفاءة الإدارة الجبائية في التحصيل الضريبي نظرا للسلبيات الكبيرة للجهاز الضريبي.

5. ركود الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته:

حيث يمكن ترجمة هذا الركود إلى التراجع الكبير لنسبة النمو الاقتصادي، كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (08): معدل نمو النتائج الداخلي الخام في الجزائر ما بين 1985 – 1990.

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990
معدل نمو PIB	5.6	- 0.2	- 0.7	- 1.9	- 4.9	- 1.3

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 1991.

وكنتيجة لركود الجهاز الإنتاجي، وانخفاض حجم الاستثمارات، فإنه أصبح من الصعب تلبية طلبات التشغيل التي بدأت تعرف ارتفاعا منذ سنة 1986، وهكذا بدأت أزمة البطالة تظهر فارتفعت معدلات البطالة من 16.5% إلى 17% سنة 1987 إلى 19% سنة 1989.

✓ **الدوافع الخارجية:**

بعد تطرق للأسباب الداخلية، فإنه سوف نبرز أهم الأسباب الخارجية وهذا من خلال إظهار الاختلالات لهيكلية الخارجية والتي من أهمها:

2 تفاقم المديونية وعبء خدمة الدين، حيث ارتفعت الديون إلى 18.46 مليار دولار سنة 1985 بعد أن كانت 16.16 مليار دولار في 1981 إلى أن وصلت 29.94 مليار دولار سنة 1989.

كما أنّ خدمة الدين عرفت معدلاتها تزايدا كبيرا، فأصبحت تلتهم أكثر من 80% من حصيلة الصادرات، فتطورت من 0.3 مليار دولار سنة 1970 إلى 5 ملايير دولار سنة 1987 إلى أن وصلت 7 ملايير دولار سنة 1989.

3 صعوبة دخول الجزائر إلى الأسواق العالمية، وهذا من سنة 1987 وذلك لتشكيل دائنو الجزائر في مقدرتها على الوفاء بالدين خاصة بعد انهيار أسعار النفط في السوق العالمية في منتصف الثمانينات.

4 ابتداء من سنة 1987، عملت السلطات المالية للبلاد باللامركزية في تسيير المديونية الخارجية وسمحت للمؤسسات العمومية بتحويل القروض التجارية في شروط غير الملائمة، أي قروض محولة بتكاليف عالية أو قصيرة الآجال.

5 عدم تنوع في العملات المكونة للديون الخارجية، بحيث تتكون من 04 عملات رئيسية وهي: الدولار الأمريكي، الين الياباني، المارك الألماني، والفرنك الفرنسي، حيث أن الهيكلة أثرت بشكل سلبي حتى على حجم المديونية فانخفاض قيمة الدولار ما بين 1987 و1988 أدى إلى زيادة حجم الديون بنسبة 30% من دون اقتراض جديد.[1]

1-3 الإصلاحات الاقتصادية بعد 1994.

في بداية 1994، طرأ تدهور آخر في الاختلالات الشديدة التي كانت سائدة في الاقتصاد الجزائري، إذ حدث انخفاض آخر في أسعار النفط وما به تدهور الوضع الأمني وتهرب التمويل الخارجي، مما قال الاقتصاد على حافة الأزمة في ميزان المدفوعات والّذي اتسم بخسائر في الاحتياطات والتي وصلت إلى أقل من 1.5 مليار دولار، أي حوالي شهر من الواردات ومن جراء هذه الوضعية المزرية، اضطرت السلطات إلى صياغة برنامج شامل للتصحيح الهيكلي والذي خطي بمساندة صندوق النقد الدولي في ماي 1994 وذلك من خلال عقد اتفاق للاستعداد الانتمائي مدته سنة، تقاربت ابتداء من 1995 من خلال عقد اتفاق التمويل الموسع لمدة 03 سنوات.

لقد كان البرنامج الإصلاحي القائم منذ سنة 1994، يرمي إلى 04 أهداف رئيسية:

6 رفع معدل النمو الاقتصادي بغية استيعاب الزيادة في القوة العاملة وخفض البطالة تدريجيا.

[1]- Abdelmajid Bouzidi, Op.cit, P 33.

7 الإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائدة في الجزائر مع المعدلات السائدة في البلدان الصناعية.

8 خفض التكاليف الانتقالية للتصحيح الهيكلي للقطاعات السكانية الأكثر ضررا.

9 استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياجات النقد الأجنبي[1].

ولإنجاز الدين، وذلك لتطبيق برنامج شامل لإعادة جدولة الديون بما يزيد عن 17 مليار دولار على مدى سنوات البرامج الأربع "خاصة وأنّها وجدت نفسها أمام توقف شبه كلي عن تسديد ديونها، أن تجاوزت نسبة خدمة الدين 100% من مداخيل التصدير خلال الثلاثي الأول سنة 1994.[2]

2- تطور الاقتصاد الجزائري:

عرف الاقتصاد الجزائري فترة ازدهار ونمو خلال الفترة الممتدة من 1975 إلى 1985، حيث كان معدل نمو النتائج الداخلي الخام (PIB) هو 4.7%، ليستقر بعد ذلك في مستويات ضعيفة لمدة عشرين سنة ماضية، أما بالنسبة للتجارة الخارجية فقد سجلت انخفاضا في الميزان التجاري حيث تراجعت من 19.7 مليار دولار أمريكي سنة 2008، إلى 1 مليار دولار أمريكي سنة 2009 وهذا راجع إلى:

- القيمة الإجمالية للصادرات هي 20.71 مليار دولار أمريكي، أي انخفاض بنسبة 46.74% مقارنة بنسبة 2008.
- القيمة الإجمالية للواردات هي 19.75 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة 4% مقارنة مع سنة 2008.

[1]- Ibid, P34.
[2]- Abdelmajid Bouzidi, Op.cit, P 34.

جدول رقم (09): معطيات حول الاقتصاد الجزائري خلال سنوات 2008-2009.

المجموعات الإنتاجية	2008	2009	نسبة التطور %
الاستيراد	18.939	19.704	4.04
التصدير	38.696	20.715	-46.47
الميزان التجاري	19.757	1.011	

المصدر: موقع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية 2007 (www.pmeart-dz.org)

كما تشير الإحصائيات إلى أن الجزائر حققت معدل استثمار يساوي 32% من PIB خلال الفترة 1971 – 2000 وهو أعلى معدلات الاستثمار في العالم، والّذي هو في حدود 21% فقط، إذا المشكلة لا تتمثل في الاستثمار، ولا في الاستثمار في رأس المال البشري حيث تؤكد دراسة لصندوق النقد الدولي أن معدل الاستثمار في رأس المال البشري يعرف نفس وتيرة الاستثمار في الوسائل المادية للإنتاج، فمعنى هذا أن رأس المال البشري والمادي عرفا زيادة أكثر من زيادة الإنتاج، يبقى التفسير الوحيد هو ضعف نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (PTF : Productivité Total Des Facteurs) .

يؤكد صندوق النقد الدولي هذه النتيجة في دراسة[1] قام بها، حيث تبين أن قيمة PTF في الجزائر أصبحت سالبة خلال سنوات السبعينات، وبقيت إلى غاية 1999 أين عرفت تحسن لكنها بقيت تحت حدود الصفر، وهذه الفترة تقابل الفترة التي قامت بها الحكومة الجزائرية بإصلاحات.

2- أدوات وعناصر التوازن الكلي للاقتصاد الجزائري:

عرف الاقتصاد الجزائري انخفاض حاد في مستوى التضخم فمن معدل 32% سنة 1992 وصل سنة 2001 إلى معدل 4% فقط، بالإضافة إلى زيادة الاحتياطات النقدية الرسمية، فوصلت إلى 24 شهر من حجم الواردات سنة 2003، بعد أن كانت تساوي شهر واحد من حجم الواردات سنة 1990، وأن حجم الدين الخارجي عرف تراجع أيضا كبير فمن نسبة 80% من PIB سنة 1993 وصل إلى 21% من PIB سنة 2002، هذه العناصر تمثل دلائل على التوازن الكلي

[1]- Abdelmajid Bouzidi, Op.cit, P 34

للاقتصاد، لكن هذا لم ينعكس تماما على التشغيل والنمو، ولم يتراجع مستوى الفقر ولا معدل البطالة، بالإضافة إلى أنه لم يدخل أي تغيرات هيكلية في الاقتصاد الجزائري.

يمثل توازن الاقتصاد الكلي شرط أولي وضروري لتحقيق النمو، وهي نقطة البداية ويجب توفير بيئة تشجع على الابتكار التكنولوجي والنمو بدل النشاطات ذات المداخيل السهلة، ويجب توفر إصلاحات هيكلية عميقة لتوفير هذه البيئة الملائمة.

3- الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

يمثل مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة مؤشر فعال لتقييم جاذبية الاقتصاد وتقييم المستثمرين الأجانب لنوعية مختلف هيئات الدولة، والجدول التالي يبين حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي دخلت إلى مجموعة من الدول مقاسة بالنسبة المؤوية من الناتج الداخلي الخام للفترة الممتدة من 1999 -2001.[1]

جدول رقم (10): حجم التدفق الاستثمارات الأجنبية على مجموعة من الدول (بالنسبة المؤوية من PIB)

	الجزائر	المغرب	تونس	إسرائيل	تركيا	ماليزيا	البرتغال
الإجمالي	1.3	2.9	2.5	1.7	0.9	1.8	3.3
خارج المحروقات	0.2	2.8	1.5	1.7	0.9	1.5	3.3

Source : Abdelmajid Bouzidi, Op.cit, pP 34-36

يبين الجدول السابق أن الجزائر لم تستقطب سوى نسبة متدنية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بالدول المذكورة معها، أضف إلى ذلك أن هذه النسبة يستحوذ عليها قطاع المحروقات وعند استثناءه نجد أن باقي القطاعات لم تستقطب سوى 0.2% من PIB وهي محصورة في بضعة مشاريع فقط (رخصة الهاتف النقال مثلا)، وهي أضعف نسبة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومقارنة فقط مع المغرب الّذي استقطب 2.8% من مجموع 2.9% وتونس بنسبة 1.5% من

[1]- ناجي بن حسين، تحليل وتقسيم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، جامعة بسكرة، 2009، ص 15.

2.5% التي استقطبتها، ويعزى ضعف الإقبال على الاستثمار في الجزائر إلى أنّ أهمّ العناصر التي تؤثر في اتخاذ قرار المستثمرين الأجانب هي نوعية الهيئات الاقتصادية والسياسة، خاصة استقرار الوضع السياسي للبلاد.

4- وضعية الجزائر حسب مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي.

تحتل الجزائر الرتبة 74 من بين 102 دولة شملها تقرير سنة 2013 والمتعلق بالتنافسية الدولية، والّذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي وهذا بنتيجة تقدر بـ3.39 درجة ضمن سلم يحتوي على 7 درجات، وتحصلت على أسوأ الدرجات في مجال تقنيات الاتصال والإعلام أين تحصلت على الرتبة 96، ومؤشر الإبداع التكنولوجي في الرتبة 74، وكل النتائج مفصلة في الجدول التالي، والّذي يضم كذلك عينة مختارة من الدول.

يجب التذكير بأن مؤشر التنافسية الاجمالي او الكلي GCI مركب من ثلاثة مؤشرات جزئية هي:[1]

مؤشر بيئة الاقتصاد الكلية ومؤشر الهيئات العمومية و مؤشر التكنولوجية.

كل مؤشر من هذه المؤشرات الجزئية مركب بدوره من المؤشرات جزئية أخرى.

- مؤشر بيئة الاقتصاد الكلية يحتوي على:

1-مؤشر ضمان القروض.

2-مستوى الإنفاق الحكومي.

3-مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي.

- مؤشر الهيئات العمومية يحتوي على:

مؤشر القوانين والعقود ومؤشر الفساد.

مؤشر التكنولوجية تحتوي على:

مؤشر نقل التكنولوجيا ومؤشر TIC.ومؤشر الابتكار التكنولوجي.

[1]- ناجي بن حسين، تحليل وتقسيم مناخ الاستثمار في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 17.

جدول رقم 11 مركبات مؤشر التنافسية الاجمالي

				عينة الدول								
				الجزائر	تونس	مصر	المغرب	الأردن	سنغافورة	إيرلندا	إسرائيل	ماليزيا
مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي	ضمان القروض		رتبة	68	45	53	50	59	17	15	39	35
			نتيجة	2.6	3.83	3.34	3.51	2.97	6.31	6.4	4.22	4.44
	مستوى الإنفاق الحكومي		رتبة	67	11	45	44	18	1	38	19	25
			نتيجة	2.68	4.77	3.44	3.46	3.34	6.12	3.58	4.17	3.97
	مؤشر جزئي لاستقرار الاقتصاد الكلي	مسح المعطيات	رتبة	51	29	74	28	41	42	31	97	35
			نتيجة	3.88	4.27	3.53	4.27	4.05	4.04	4.25	2.76	4.21
		المعطيات الفعلية	رتبة	3	34	59	38	32	2	28	67	13
			نتيجة	5.32	4.54	4.21	4.48	4.55	5.61	4.58	4.03	4.99
		الإجمالي	رتبة	5	31	63	37	39	2	29	77	11
			نتيجة	4.91	4.46	4.02	4.42	4.4	5.16	4.49	3.67	4.77
العمومية مؤشر الهيئات	القوانين والعقود		رتبة	59	22	47	55	15	7	31	19	28
			نتيجة	3.85	5.2	4.32	3.96	5.44	5.89	4.88	5.39	4.95
	مؤشر الفساد		رتبة	72	42	67	85	33	5	22	14	39
			نتيجة	3.98	5.18	4.14	3.76	5.72	6.68	6.03	6.26	5.28
مؤشـــــــــر التكـــــنولـــــــوجيا	نقل التكنولوجية		رتبة	76	31	44	40	28	*	*	*	1
			نتيجة	3.04	4.85	4.63	4.69	4.89	*	*	*	5.69
	مؤشر TIC	مسح المعطيات	رتبة	96	21	40	66	25	1	39	16	11
			نتيجة	2.58	4.86	4.12	3.61	4.74	5.99	4.2	4.99	5.18
		المعطيات الفعلية	رتبة	85	71	76	75	57	12	22	21	41
			نتيجة	2.04	2.92	2.63	2.68	3.6	6.21	5.79	5.81	4.67
		الإجمالي	رتبة	91	59	69	71	46	6	27	21	32
			نتيجة	2.22	3.57	3.13	2.99	3.98	6.14	5.26	5.54	4.84
	مؤشر الإبداع التكنولوجي	مسح المعطيات	رتبة	88	33	56	49	51	6	17	5	21
			نتيجة	2.86	4.19	3.62	3.74	3.7	5.51	4.77	5.58	4.56
		المعطيات الفعلية	رتبة	68	59	37	74	52	20	28	7	51
			نتيجة	1.53	1.77	2.4	1.36	20.3	3.54	3.04	5.54	2.03
		الإجمالي	رتبة	74	50	39	71	47	15	24	6	41
			نتيجة	1.86	2.38	2.71	1.95	2.44	4.04	3.48	4.8	2.66

(*) وهي غير معنية بنقل التكنولوجية.

المصدر: تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي

إجراء مقارنة بسيطة بين الجزائر وتونس، وسنغافورة من خلال مقارنة النتائج المتحصلة عليها بالنسبة لمؤشر التنافسية الاجمالي والمؤشرات الجزئية الثلاثة له، يبين تأخر الجزائر في كل المجالات سواء الجزئية

تعلق بمؤشر التكنولوجيا، أو مؤشر الهيئات العمومية أو مؤشر بيئة الاقتصاد الكلية لتكون النتائج على النحو التالي، الجزائر الرتبة 74، تونس الرتبة 38 وسنغافورة الرتبة (6).[1]

عندما نأخذ بعين الاعتبار كل المؤشرات الجزئية بالقيمة المتحصلة عليها من طرف كل دولة، فنستطيع إجراء مقارنة بين مجموعة الدول العربية المعنية بتقرير التنافسية الدولية وهي خمس (الجزائر، تونس، مصر، المغرب، الأردن)، نجد أن الجزائر تحتل ذيل الترتيب في كل المؤشرات الجزئية ماعدا مؤشر الاستقرار الاقتصاد الكلي، التي تتفوق فيه عن جميع الدول العربية، بل وتحتل المرتبة الخامسة من بين 102 دولة بنتيجة تساوي 4.91.

رغم هذه النتيجة فإنها لم تساعد الجزائر على تحسين وضعيتها التنافسية بسبب تدهور وضعيتها في جميع المجالات الأخرى، والشكل التالي والّذي هو عبارة عن رادار يبين كيف أن الجزائر متخلفة عن جميع الدول العربية موضع الدراسة.

[1]- ناجي بن حسين، مرجع سبق ذكره، ص 18.

الشكل رقم (09): الوضعية التنافسية للدول العربية ضمن مؤشر التنافسية الاجمالي.

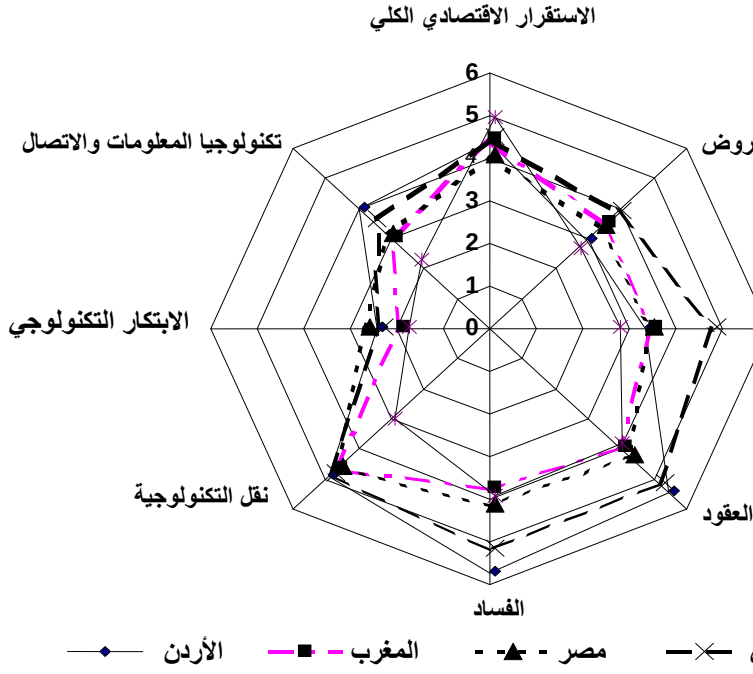

اس تنافسية المؤسسات والدول،

ة، جامعة ورقلة، 2008، ص 138.

يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي مؤشر آخر حول التجارة الدولية تحت تسمية مؤشر التنافسية التجارية (BCI : Busines Commerce Index)، ويتكون من مؤشرين جزئيين هما مؤشر إستراتيجية وعمليات المؤسسات ومؤشر نوعية بيئة التجارة الوطنية، والّذي يعطي وضع متدهور أكثر للاقتصاد الجزائري، فالرتبة 88 للجزائر بالنسبة لمؤشر BCI تضع الجزائر من بين آخر الدول من حيث التنافسية التجارية، والأرقام تدل على ذلك، فصادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات لسنة

2002 بلغت 748 مليون دولار أمريكي فقط، وهي نتيجة لا تعكس النسيج الصناعي والإمكانيات الاقتصادية للجزائر.[1]

فيما يتعلق بإستراتيجية وعمليات المؤسسات الجزائرية فالوضعية أكثر تدهور، بحيث احتلت الجزائر ذيل الترتيب في المركز 93 من بين 102 دولة مقارنة بالرتبة 38 لتونس، و47 للأردن، وبخصوص نوعية بيئة التجارة الوطنية فإن الجزائر احتلت المركز 86 مقارنة بتونس 29 والأردن 42، والنتائج الكاملة لهذا المؤشر موضحة في الجدول التالي والّذي يضم كذلك نتائج مجموعة من الدول الأخرى.

جدول رقم (12): مركبات مؤشر GCI ومؤشر BCI

	مؤشر الجزئية لمؤشر التنافسية الاجمالي GCI								مؤشر التنافسية التجارية BCI		
	مؤشر GCI		مؤشر بيئة الاقتصاد الكلية		مؤشر الهيئات العمومية		مؤشر التكنولوجية		مؤشر BCI	إستراتيجية وعمليات المؤسسات	نوعية بيئة التجارة الوطنية
الدول	الرتبة	النتيجة	الرتبة	النتيجة	الرتبة	النتيجة	الرتبة	النتيجة	الرتبة	الرتبة	الرتبة
الجزائر	74	3.39	51	3.78	66	3.92	96	2.48	88	93	86
تونس	38	4.49	32	4.38	32	5.19	57	3.9	33	38	29
مصر	58	3.84	56	3.7	57	4.18	68	3.64	58	55	62
المغرب	61	3.77	43	3.95	68	3.86	71	3.5	49	49	49
الأردن	34	4.58	42	4.03	20	5.58	48	4.13	41	47	42
سنغفورة	6	5.54	1	5.69	6	6.28	12	5.09	8	12	4

[1]- طيب محمد دويس، مرجع سبق ذكره، ص 139.

إيرلندا	30	4.73	22	4.74	25	5.46	38	4.37	21	17	22
إسرائيل	20	5.02	44	3.93	15	5.82	9	5.17	20	20	19
ماليزيا	29	4.83	27	4.49	34	5.12	20	4.89	26	26	24

المصدر: تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي

ولتحديد وضعية الجزائر التنافسية ضمن مجموعة الدول المختارة لعدة اعتبارات، قمنا بتركيب وتمثيل بيانيا النتائج المتحصل عليها من طرف كل دولة بالنسبة لمؤشر GCI بالنسبة لمؤشر BCI، والنتيجة كانت تتمثل في الشكل التالي والّذي يبين بوضوح الفارق الكبير في نتائج الجزائر مقارنة مع هذه الدول، ومعامل التحديد يساوي 0.86 وهو قيمة جيدة تبين معنوية العلاقة الخطية بين نتائج المؤشرين، أي أن النتائج متطابقة بين المؤشرين.[1]

الشكل رقم (10): مقارنة بالنسبة لمؤشرات GCI وBCI

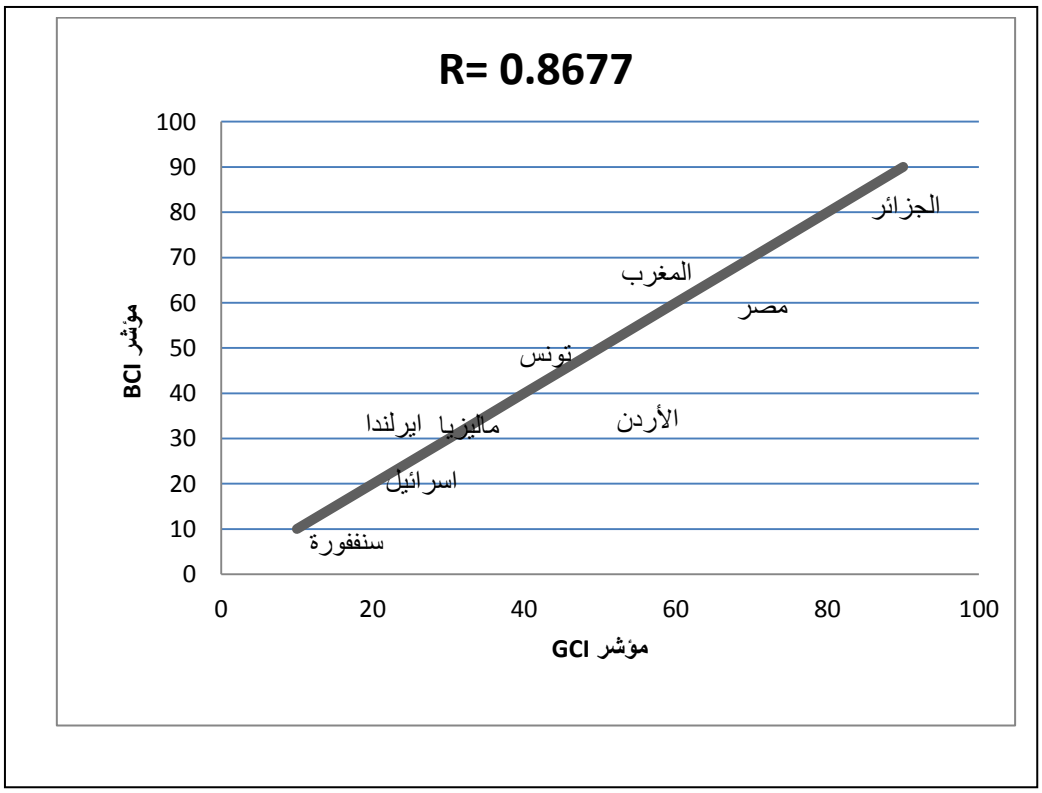

[1]- طيب محمد دويس، مرجع سبق ذكره، ص 140.

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول السابق.

5- واقع الجزائر التنافسية حسب تقرير البنك الدولي:

سنحاول الآن معرفة وضعية الجزائر التنافسية في تقرير آخر يستعمل مؤشرات مختلفة قليلا عن المؤشرات المستعملة من طرف تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، هذه الدراسة تتطرق للوضعية التنافسية لمجموعة من الدول المختارة ويعدها البنك الدولي، بحيث يصدر تقرير سنوي حول التنافسية الدولية، ويشمل بالدراسة 175 دولة تصنف اعتمادا على مجموعة من المؤشرات الجزئية تشمل:

فعالية الحكومة وتخص نوعية الخدمة العمومية والبيروقراطية، مهارات الموظفين، استقلالية الوظيف العمومي وأخيرا مصداقية الحكومة.

حالة الحقوق ومكونة من عدة مؤشرات تقيس مدى ثقة الفاعلين وفعالية جهاز القضاء ومدى احترام العقود والاتفاقات.

حالة الفساد وتقيس درجة الفساد، التي تعرف على أنّها استعمال السياسة لجمع الثروة.

نوعية القوانين وتخص نوعية القوانين التي تتعارض مع اقتصاد السوق مثل مراقبة الأسعار والقيود المفروضة على التجارة الخارجية وكذا العوائق التي تقف في وجه تطور الأعمال.

والجدول التالي يبين المراتب التي احتلتها كل دولة من العينة المختارة من بين كل الدول التي شملها التقرير، في كل مجال مع الإشارة إلى أنّ الترتيب عكس الترتيب الّذي يعتمده المنتدى الاقتصادي العالمي، أي أن يحصل على أسوأ النتائج يرتب أولا هكذا دواليك، وقد صنفت الجزائر في الثلث الأخير، لأنه ينظر إليها على أنها دولة غير مستقرة سياسيا ويهيمن عليها الفساد، والمستثمرين يرون أنها تتميز بقوانين معيقة وهيئات اقتصادية عاجزة، وبيروقراطية وغياب ثقة في النظام القضائي في حالة نزاع تجاري، وهي تمثل بذلك عوائق في وجه الاستثمار في الجزائر.

فنتائج الدراسة التي يقوم بها البنك الدولي لتقييم الدول من الجوانب الأربعة سالفة الذكر، أعطت الجزائر الرتبة 23 في مجال فعالية الحكومة، والمرتبة 16 في مجال نوعية القوانين و14 بالنسبة لحالة الحقوق و32 في الفساد.

جدول رقم (13): نتائج تقييم البنك الدولي.

الدول	فعالية	نوعية القوانين	حالة الحقوق	الفساد
الجزائر	23	16	14	32
تونس	88	82	77	79
المغرب	54	71	68	70
مصر	69	50	61	58
إسرائيل	81	74	80	84
الأردن	67	80	73	59
ماليزيا	69	56	64	61
البرتغال	83	82	80	88

المصدر المنتدى الاقتصادي العالمي

وإجراء مقارنة لوضعية الجزائر مع الدول يبرز مدى تدهور وضعيتها التنافسية مع دول مثل تونس والمغرب، وهو ما يبرزه بوضوح الشكل (10) باحتلالها مراتب بعيدة عن كل الدول المختارة في العينة، بل أن التقرير يشير إلى أن الجزائر تحتل آخر ترتيب الدول المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط وتتفوق فقط على البوسنة والهرسك وليبيا، وهي آخر دولة في هذه المنطقة من حيث حالة الحقوق، ويبقى أن نشير أن نتائج الجزائر في مجال التنافسية متطابقة سواء تعلق الأمر بتقرير التنافسية الدولية للبنك الدولي، أو تقرير التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي، مما يعني أن أمام الجزائر مجهود كبير يجب بذله في مختلف المجالات وعلى جميع الأصعدة بغية تحسين وضعيتها التنافسية.[1]

[1]- طيب محمد دويس، مرجع سبق ذكره، ص 142.

الشكل رقم (11): مقارنة وضعية الجزائر مع مجموعة دول ضمن التقرير التنافسية الدولية للبنك العالمي

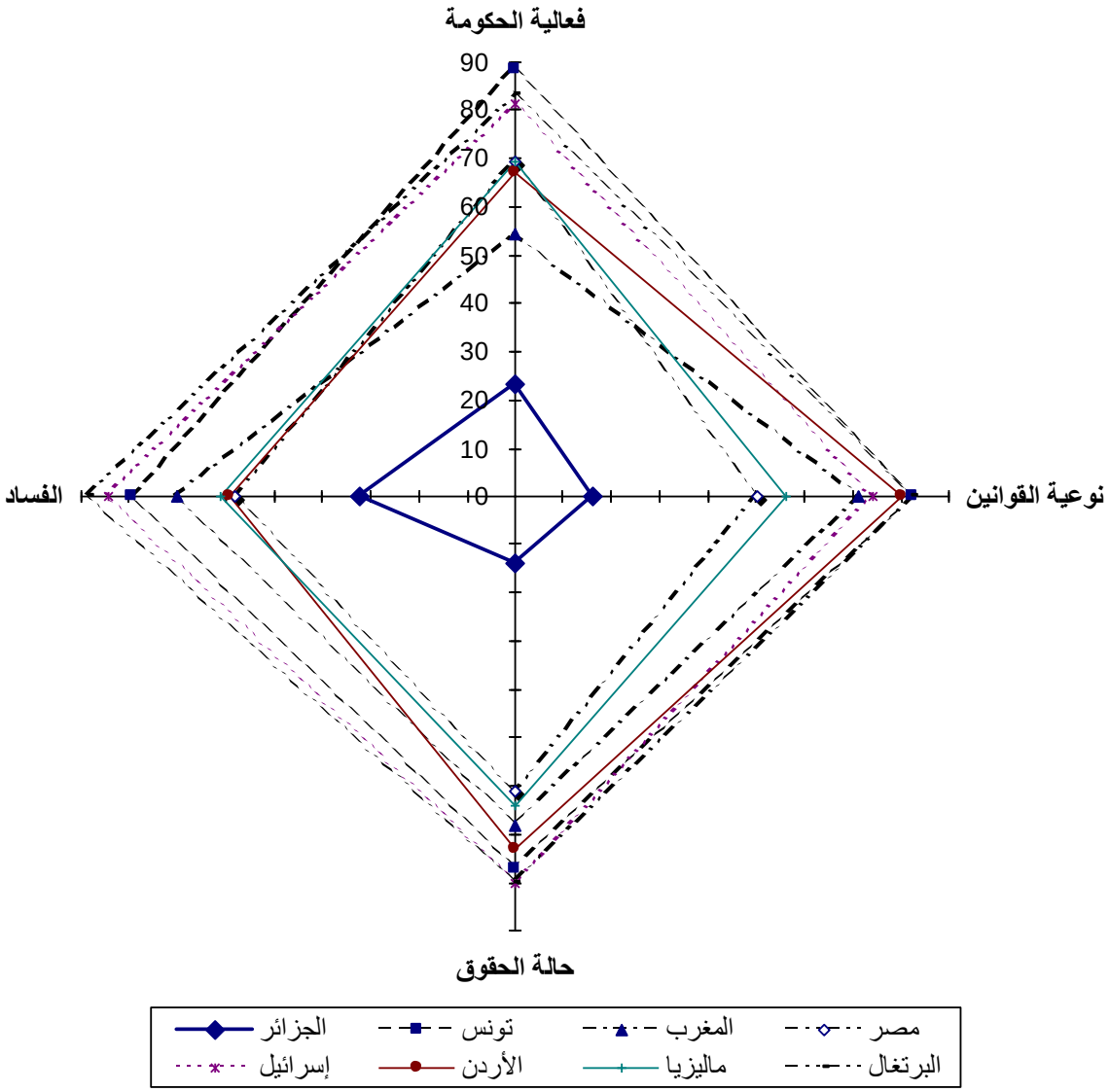

مصدر الشكل: تقرير التنافسية الدولية للبنك العالمي

المطلب الثاني البرامج التنموية في الجزائر

المطلب الثالث: تحليل تطور الصادرات والواردات في الجزائر

1-تحليل الهيكل السلعي للصادرات:

يعتبر قطاع التجارة الخارجية أحد القطاعات الاستراتيجية التي تقوم عليها الاقتصاد الوطني ويعتد عليها في تحقيق التنمية، فالجزائر منذ الاستقلال إلى النهوض بقطاع التجارة الخارجية منتهجة في ذلك خططا تنموية وبرامج اقتصادية تكييفا لشتى المراحل التي مرت بها، باتداء من سنة 1962 حيث اتبعت سياسة الحماية لنجارتها الخارجية إلى غاية بداية السبعينات أين عملت الدولة على تأميم تجارتها الخارجية (الاحتكار)، وصولا إلى مرحلة التحرير[1].

سنقوم بتحليل هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990-2007 ويؤدي هذا التحليل إلى معرفة أهمية كل سلعة مصدرة من جهة، ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تفعيل دورها في التجارة الخارجية، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (13): هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990-2007

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات غير النفطية		الصادرات النفطية		إجمالي الصادرات
	القيمة	النسبة من الإجمالي (%)	القيمة	النسبة من الإجمالي (%)	
1990	391	2.87	13237	97	13647
1991	358	2.91	11937	97.1	12294
1992	462	4.05	10950	95.95	11412
1993	170.12	1.66	9777	95.34	10255
1994	289	3.12	8962	96.88	9251

[1] بوجمعة بلال، استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتنمية الصادرات غير النفطية بالجزائر في بداية الألفية الثالثة، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتمنراست، العدد 02، جوان 2012، ص.396.

10461	95.02	9940	4.97	520	1995
13531	93.48	12649	6.50	880	1996
13727	96.32	13222	3.68	505	1997
10025	96.44	9668	3.56	357	1998
12626	96.51	12185	3.49	441	1999
21921	97.22	12311	2.78	609	2000
19160	96.65	18518	3.36	643	2001
18840	96.26	18135	3.72	700	2002
24578	97.26	23905	2.73	672	2003
32438	97.4	31596	2.59	841	2004
46641	98.05	45733	1.94	906	2005
54613	97.83	53427.9	2.17	1184	2006
60163	97.79	58833.4	2.21	1332	2007

المصدر: بوجمعة بلال، مرجع سبق ذكره، ص.397.

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم أعلاه عن تركيز هيكل الصادرات الجزائرية في سلعة واحدة، هي المحروقات طوال فترة الدراسة بأكثر من 93% من حجم الصادرات الإجمالية، في حين لم تتعدى المنتجات غير النفطية المصدرة 7% من حجم الصادرات الإجمالية، حيث وصلت في أحسن الحالات سنة 1996 إلى 6.50% من حجم الصادرات الإجمالية التي بلغت 13531 مليون دولار.

وبالتالي نلاحظ أن هيكل الصادرات الجزائرية أحادي نتيجة تركزه في منتوج واحد وهو النفط، مما يجعل السلطات الجزائرية أمام تحدي كبير لتنويع هيكل صادراتها.

2- تحليل الهيكل السلعي للصادرات غير النفطية:

إن تنمية الصادرات غير النفطية لابد وأن ترتكز منذ البداية على استراتيجية واضحة ومتكاملة وإعداد برامج لتنمية الصادرات تكون أداة هامة لتنمية الصادرات بحيث يحدد البرنامج الأهداف

الرئيسية لجهود تنمية الصادرات، كما يحدد الإجراءات التنفيذية لتحقيق هذه الأهداف بالإضافة إلى تحديد المسؤوليات للقطاع الحكومي والقطاع العام والقطاعات الأخرى لتنفيذ هذه المسؤوليات.

كما إن نجاح عملية التصدير في الأسواق الدولية يتوقف على عدة عوامل يطلق عليها البيئة الخارجية المحيطة به وهي مختلف عن ما هو موجود في السوق المحلية وهذا نتيجة الاتجاه المتزايد نحو عولمة الأسواق، وعن هيكل الصادرات غير النفطية الجزائرية نورد هذا الجدول التالي:

الجدول رقم (14): هيكل الصادرات غير النفطية خلال الفترة 1990-2007

الوحدة: مليون دولار

السنوات	السلع الاستهلاكية		السلع الوسيطية		السلع الرأسمالية		الصادرات غير النفطية
	القيمة	النسبة من الإجمالي (%)	القيمة	النسبة من الإجمالي (%)	القيمة	النسبة من الإجمالي (%)	
1990	71	18.16	247	63.17	23	18.67	391
1991	72	43.64	71	43.03	22	13.33	165
1992	127	27.49	265	57.36	70	15.15	462
1993	149	31.11	312	65.14	18	3.76	479
1994	57	19.72	220	76.12	12	4.15	289
1995	184	35.38	313	60.19	23	4.42	520
1996	292	33.18	540	61.36	48	5.45	880
1997	60	11.88	421	83.37	24	4.75	505
1998	42	11.76	299	83.75	16	4.48	357
1999	44	9.98	324	73.47	73	16.55	441
2000	45	7.39	506	83.09	58	9.52	609
2001	40	6.22	537	83.51	66	10.26	643
2002	56	8.00	573	81.86	71	10.14	700
2003	83	12.35	559	83.18	30	4.46	672
2004	81	9.63	710	84.42	50	5.95	841
2005	86	9.49	784	86.53	36	3.97	906
2006	116	9.80	1023	86.40	45	3.80	1184
2007	123	9.23	1162	87.24	47	3.53	1332
المجموع	17728	-	8866	-	782	-	11376

المتوسط	96	17.47	492.56	74.62	43.44	7.91	632

المصدر: بوجمعة بلال، استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتنمية الصادرات غير النفطية بالجزائر في بداية الألفية الثالثة، مرجع سبق ذكره، ص.398.

يبين الجدول رقم (14) هيكل الصادرات غير النفطية الجزائرية في بداية الألفية الثالثة، والتي تصنف إلى ثلاثة أقسام أساسية وهي صادرات السلع الاستهلاكية، وصادرات السلع الوسيطية وصادرات السلع الرأسمالية، ولمزيد من التحليل نستقرئ من الجدول أعلاه ما يلي:

صادرات السلع الاستهلاكية: تشير الأرقام الواردة في الجدول رقم (14) أن الصادرات غير النفطية من السلع الاستهلاكية بلغت بالمتوسط 96 مليون دولار وهو ما يشكل 17.47% من إجمالي الصادرات غير النفطية، إذ نلاحظ انخفاض الصادرات غير النفطية خاصة خلال الفترة 1997-2007 حيث بلغت أدنى قيمة لها سنة 2001 بـ40 مليو دولار، وهو ما يشكل فقط 6.22% من إجمالي الصادرات غير النفطية، أنا انخفاض الصادرات غير النفطية في عام 1994 والتي شكلت ما نسبته 19.72% من إجمالي الصادرات غير النفطية وهو ما يمثل 57 مليون دولار، فيعود إلى الفوضى التي نتجت عن التحرير التام للتجارة التام للتجارة الخارجية الذي دفع بالمستثمرين الباحثين عن الربح السريع إلى التوجه نحو الاستيراد بدلا من الإنتاج والتصدير بينما الارتفاع الكبير عامي 1995 و1999 الذي بلغت قيمته 184 و292 مليون دولار على التوالي يفسر بسداد الحكومة الجزائرية بجزء من ديونها لروسيا على شكل سلع.[1]

صادرات السلع الوسطية: تشمل المواد الأولية والمواد النصف مصنعة، وتشير الأرقام الواردة في الجدول رقم (14) أن الصادرات الوطنية من السلع الوسطية نم بمعدل سنوي بلغ في المتوسط 74.62% خلال فترة الدراسة، وهذا المعدل يمثل المساهمة الإيجابية للسلع الوسيطية في إجمالي

[1] بوجمعة بلال، استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتنمية الصادرات غير النفطية بالجزائر في بداية الألفية الثالثة، مرجع سبق ذكره، ص.ص.399-400.

الصادرات غير النفطية، وهو في حالة تحسن من سنة إلى أخرى وهذا ما يعكس التوجه نحو الاعتماد على مساهمة الصادرات غير النفطية في الصادرات الوطنية.

صادرات السلع الرأسمالية: تشمل السلع الرأسمالية الزراعية والسلع الرأسمالية الصناعية ويتميز هذا النوع من الصادرات بالانخفاض الكبير بالنسبة للصادرات غير النفطية، فقد بلغ في المتوسط ما نسبته 7.91% من إجمالي الصادرات غير النفطية ويفسر ذلك بأن تجربة المؤسسات الجزائرية في مجال تصنيع السلع الرأسمالية ما زالت جديدة وهي في بدايتها.

وبالتالي فالجزائر لا تصدر سلعا مصنعة أو سلع زراعية بنسبة كبيرة، ويغلب عليها منتوج واحد في التصدير وهو النفط، وهو ما يدل على أن الجزائر ما زال اقتصادها يعتمد على عائدات النفط دون مساهمة غيره من القطاعات الإنتاجية لمختلف السلع في تمويل الاقتصاد، وهو ما من شأنه أن يعرض الاقتصاد الوطني لمخاطر عديدة في حالة تدهور أسعار النفط في السوق الدولي.[1]

3-تحليل وتطور الواردات:

لقد شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة اندفاعا مثيرا في الواردات وذلك يعرب عن الانفتاح الاقتصادي المتنامي للجزائر بسبب الزيادة في إنتاج البترول وارتفاع أسعاره كما بينا في المطلب الأول، والجدول التالي يبين تطورات الواردات الجزائرية خلال الفترة ما بين 2003-2012 بالاعتماد على معطيات من البنك المركزي الجزائري.

الجدول رقم (15): بنية الواردات الجزائرية من 2003-2012 الوحدة: مليون دولار

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007
الطاقة	41	158	193	240	324
التغذية	2516	3385	3570	3680	4954

[1] بوجمعة بلال، مرجع سبق ذكره، ص.400.

مواد أولية	607	733	432	858	1325
منتجات نصف جاهزة	2683	3422	3981	4838	7105
معدات فلاحية	121	157	158	141	46
معدات صناعية	4654	6681	8361	8297	10026
سلع استهلاكية	1984	2610	3049	2956	3752
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
الطاقة	592	549	549	945	1001
التغذية	7747	863	6027	9805	6536
مواد أولية	1373	1201	1406	1776	1407
منتجات نصف جاهزة	9027	10165	9944	10431	7821
معدلات فلاحية	84	15140	15573	15951	9757
معدات صناعية	15268	6145	5987	7944	7324
سلع استهلاكية	5090	39063	39486	46852	33846

المصدر: التقرير الإحصائي للثلاثي الثالث، بنك الجزائر، العدد 20، 2012، ص.20.

من خلال الجدول يمكن أن نلاحظ أن الواردات الجزائرية هي في ازدياد مرتفع حيث انتقلت من 12606 مليون دولار سنة 2003 إلى حوالي 39181 مليون دولار سنة 2008، إلى حوالي 47081 مليون دولار في سنة 2011[1] وفي تسع أشهر الأولى من سنة 2012 بمبلغ 33846 مليون دولار، كما يلاحظ انخفاض معدل تغطية الواردات عن طريق الصادرات سنة 2011 الذي قدره 195.71% مقارنة بسنة 2008 الذي كان 200.41%، وبخصوص تطور بنية الواردات فالمخطط التالي يبين لنا تطور تركيبة الواردات الجزائرية خلال الفترة 2003-2008.

الشكل (12): تطور بنية الواردات

[1] التقرير الإحصائي لبنك الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص.20.

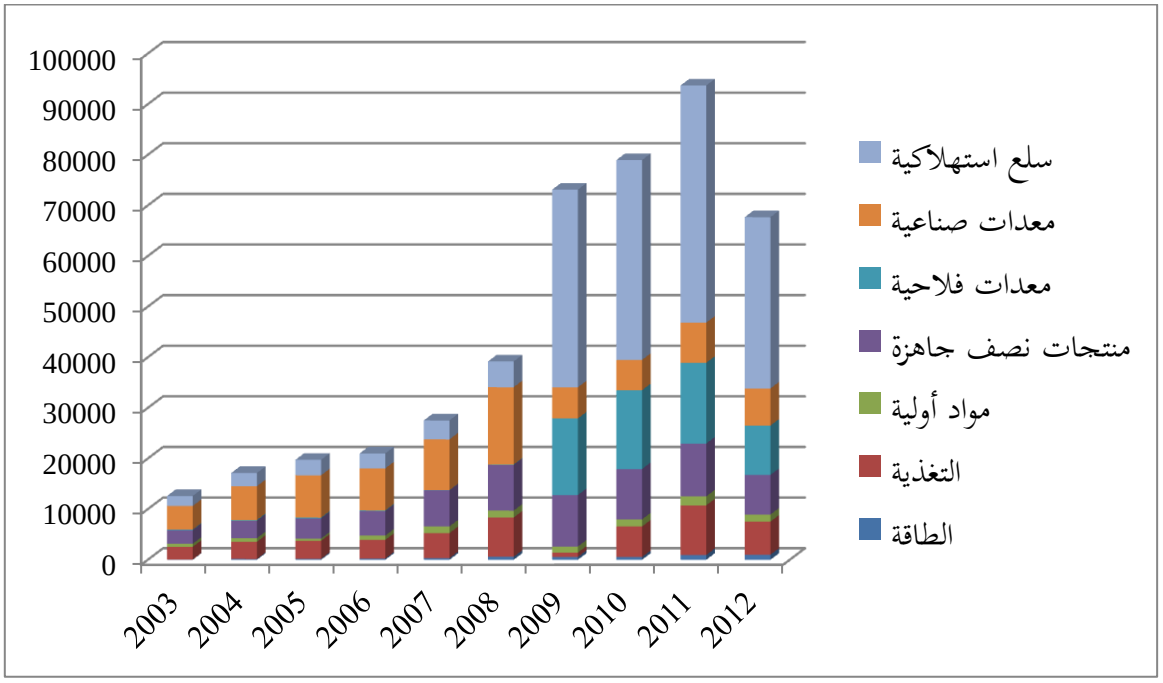

المصدر: من إعداد الباحث والاعتماد على معلومات الجدول رقم (14)

إذا تتبعنا الشكل أعلاه فيمكن أن نلاحظ أن الواردات الجزائرية التي بلغت ذروتها في سنة 2011 والتي تتركز بالدرجة الأولى على المعدات الصناعية ثم بعد ذلك المنتجات نصف الجاهزة، لتأتي في المرتبة الثالثة التغذية والسلع الاستهلاكية في المرتبة الرابعة وفي مؤخرة القائمة كل من المواد الأولية، الطاقة والمعدات الفلاحية والشكل الموالي يبين نسبة مساهمة أنواع الواردات الجزائرية لسنة 2008.

الشكل (13): النسب المئوية للواردات خلال سنة 2011

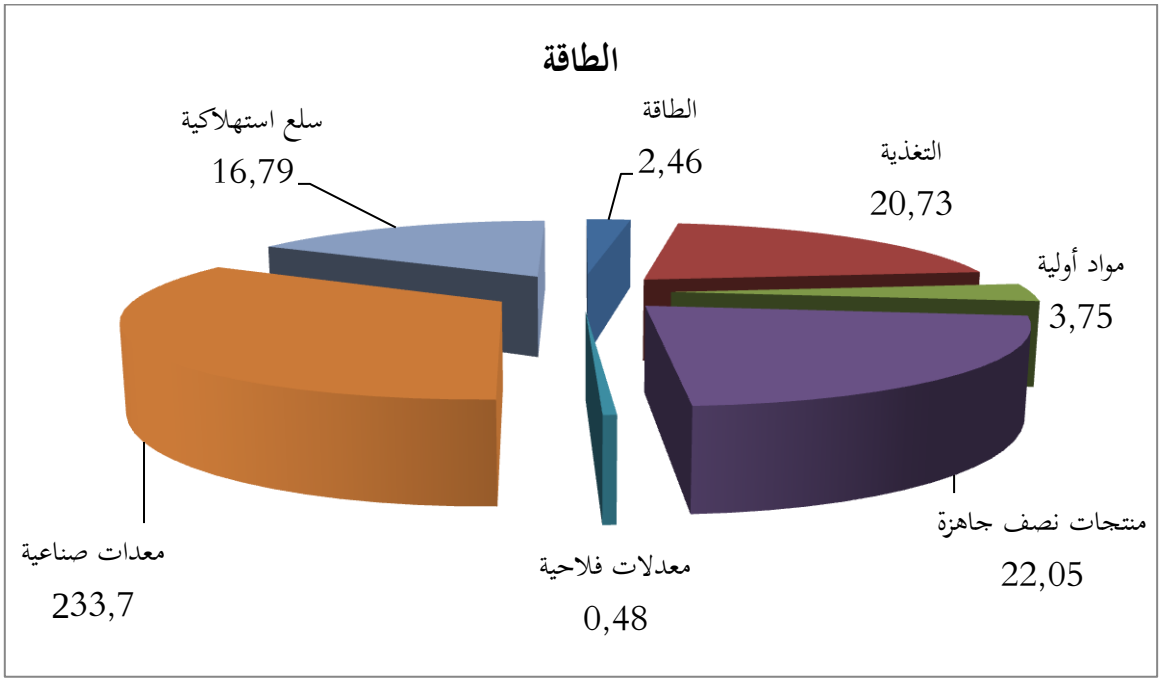

من خلال الشكل نلاحظ أن المعدات الصناعية تحتل حصة الأسد بنسبة 33.72% تليها المنتجات نصف الجاهزة بنسبة 22.05% وفي المرتبة الثالثة التغذية بنسبة 20.73% وباقي الواردات بنسب متفاوتة إلى غاية أقل نسبة التي تمثل في الواردات من المعدات الفلاحة وذلك في حدود 0.48%.[1]

المطلب الرابع: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودراسة حلول تأهيلها و تنافسها.

1.الإجراءات المتخذة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإنعاش الاقتصادي:

على إثر الإجراءات الجديدة التي تعرفها الجزائر والمتمثلة في التحضير للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ومنطقة التبادل الحر والأورو متوسطية وكذلك التكيف مع المتطورات السريعة التي تحدث في العالم والمتمثلة في العولمة، فقصد تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أصدرت الجزائر برامج دعم لهذه

[1] حمزة علي، أثر تغير الصادرات على النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص.146.

المؤسسات في إطار سياسات تنموية، ومن البرامج التي استفادت منها هذه المؤسسات ماديا، برامج دعم الانتعاش الاقتصادي وحتى عام 2020/2017.

فعلى الجزائر أن تعيد النظر في بعض الإجراءات الاقتصادية من أجل المحافظة على استمرارية النسيج الصناعي وحمايته من المنافسة الأجنبية. وفي إطار البرنامج فإن الهدف الرئيسي من هذه السياسات التنموية هو تحسين محيط هذه المؤسسات وتجميع الشروط اللازمة للخلق الفعال للمشاريع المستقبلية.[1]

ومن أهم الإجراءات المتخذة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها ما يلي:

- منع تصدير المواد الأولية التي لا يمكن تنميتها واستغلالها محليا مثل: الجلود إلى غير ذلك.
- معالجة الرسم على القيمة المضافة.
- تطبيق إجراءات تنظيمية تتعلق بتحديد أسعار الطاقة والماء للمؤسسات التي تستهلك كميات كبيرة.
- الاستعمال العلمي لأدوات التسيير الأكثر استخداما.
- إنشاء بنك المعطيات التقنية والمعطيات التي تمس الأسواق الوطنية والأجنبية.
- إنشاء مراكز للاستشارة في التسيير والاستشارة القانونية.
- إنشاء هيئة مختصة لمنح القروض المصغرة وتتمثل أهداف هاته الهيئة فيما يلي:

[1]- لطرش ذهبية، استراتيجيات ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستويين الكلي والجزئي لتعظيم مكاتب الشراكة الأوروجزائرية – الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، 13، 14 نوفمبر 2006، جامعة سطيف، ص 11.

- تقليص نسبة البطالة في المناطق الريفية.
- ترقية المهن الحرة.[1]

وفي إطار برنامج دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد سبق وأن شرعت الجزائر في تطبيق برنامج تنمية لهاته المؤسسات الذي يهدف إلى تأهيل وتحسين روح المنافسة لدى هاته المؤسسات العمومية منها والخاصة، لضمان مساهمة أكبر في التطور الاقتصادي والاجتماعي.

فالأهداف الخاصة بهذا البرنامج نذر منها ما يلي:

- تحسين قرارات هاته المؤسسات من أجل تكييف أفضل مع التطورات الناجمة في السوق.
- تحسين محيط المقاولين من خلال دعم المنشآت والهيئات المعنية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين استفادة أصحاب المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين العموميين من الإعلام المهني.

أما النتائج المنتظرة من هذا البرنامج نذكر منها ما يلي:

- تحسين التنافس في 3000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، من خلال مساعدات تقنية (استشارة وتكوين وإعلام).
- إمكانية توفر شبكة وطنية للمعلومات في ميدان التسيير ونشر المعلومات الاقتصادية والمالية الموجهة لهذه المؤسسات.
- تأهيل هيئات الدعم التي من شأنها تقديم خدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية.[1]

[1]- لطرش ذهبية، مرجع سبق ذكره، ص 12.

1.1 برنامج إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يعرف الاقتصاد الوطني انفتاح كبير على العالم الخارجي في إطار ما يسمى بظاهرة العولمة وهذا من خلال الانظمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC و إمضاء اتفاقية الشراكة من الاتحاد الأوربي، وحتى لا يكون هذا الانفتاح ذو تأثير سلبي على الاقتصاد بصفة عامة والمؤسسة الاقتصادية بصفة خاصة، لا بد من وضع برامج لتأهيل هذه المؤسسات ومحيطها قصد تهيئتها وإعدادها لمواجهة تحديات هذا الانفتاح.

- تعريف ودوافع برنامج إعادة التأهيل:

- تعريف برنامج إعادة التأهيل:

تعتبر كلمة التأهيل مصطلحا جديدا في القاموس الاقتصادي مما جعله أكثر اهتمام وبحثا في مجال الاقتصاد فقط، ظهر هذا المصطلح حديثا واقترانا بتحسين تنافسية المؤسسات وجعلها في مستوى المؤسسات الناجحة.

حيث انه عبارة عن فكرة حددت معالمها من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) سنة 1995 حيث عرفته بأنه "مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية والتي هي في مرحلة الانتقال من أجل تسهيل انضمامها إلى الاقتصاد الدولي الذي يمتاز بالعولمة"[2]

[1]- لطرش ذهبية، مرجع سبق ذكره، ص ص 12 – 13.
[2]- مباركي سمراء، الشراكة الأورو متوسطية وآفاق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، سيدي بلعباس، 2003-2004 ص 16.

وفي تعريف آخر: " إن برنامج التأهيل عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي، أي أن يصبح لها هدف اقتصادي ومالي على مستوى الدولي"[1].

فإعادة التأهيل بمثابة مرحلة انتقال من مستوى إلى مستوى آخر من خلال تقوية العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة، حتى يمكنها الانضمام إلى السوق الدولي والتكيف مع العولمة وهذا لن يتحقق إلا إذا تطوعت المؤسسات بتبني إجراءات وإصلاحات داخلية على المستوى التنظيمي، الإنتاجي، الاستثماري والتسويقي.2

الشكل (15): مسار عملية إعادة التأهيل.

[1]- مباركي سمراء، مرجع سبق ذكرة، ص 187.
[2]- مباركي سمراء، الشركة الأورو متوسطية وأفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق ، ص 187.

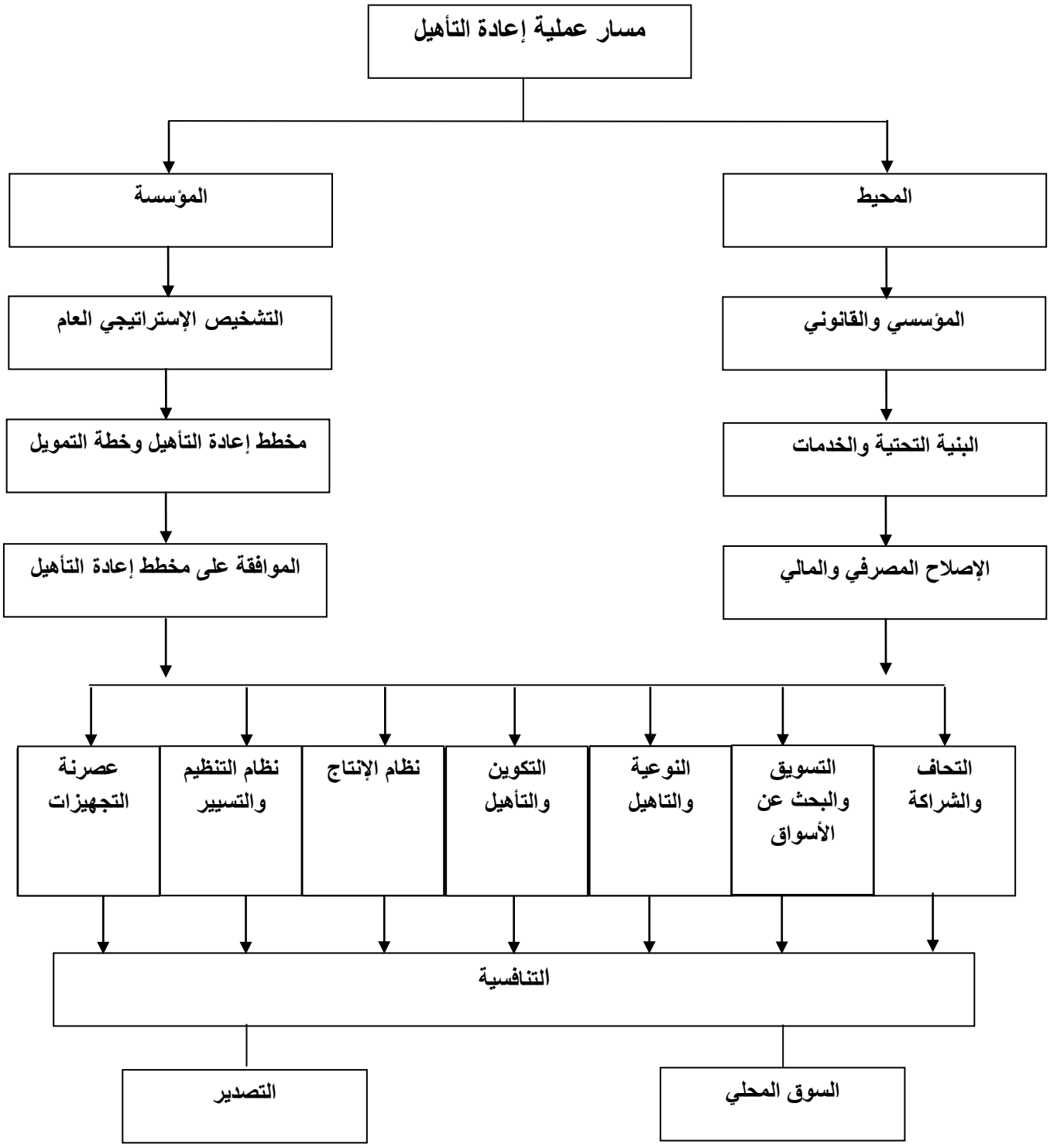

المصدر: وزارة الصناعة

- دوافع برنامج التأهيل:[1]

إن افنسان والدوافع التي أدت بالجزائر إلى حتمية تكييف وتحضير مؤسسات للاندماج في الاقتصاد العالمي تكمن في مجموعة من العوامل الخارجية والداخلية فرضت على الجزائر هذا الأمر والتي يتمثل في:

أ- التحديات: كما سب الذكر، فإن الاقتصاد الوطني يعرف انفتاحا كبيرا على العالم الخارجي في إطار ما يعرف بالعولمة، حيث أن هذا سيجعل المؤسسات الجزائرية تعاني من تحديات المنافسة الخارجية نتيجة لموجة التحرر الاقتصادي والاندماج ضمن المناطق ذات التبادل الحر، كما تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مثل باقي الدول النامية، بعض المشاكل والصعوبات التي تحد من قدراتها على العمل ومساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

ب-عدم العقلانية في التصرف والاستخدام: حيث أنه طغت التصرفات الخاطئة والاستخدامات السيئة للطاقات البشرية والإمكانيات المادية المتوفرة، وإن استخدمت أحيانا بشكل مقبول فهي بطرق وأساليب قديمة وبتكاليف جد مرتفعة، مما أثر على كمية ونوعية الإنتاج، ومع الجهود التي تبذل كل مرة. إلا أن مؤسساتنا الوطنية لازالت تعاني من مشاكل داخلية عديدة أهمها:

- عدم التحكم الجيد في التموين من المواد الأولية خاصة المستوردة، مما ضعف استعمال التكنولوجيا.

[1]- العايب عبد الرحمان، مدى اسهام برامج التاهيل في تحسين أساليب وانماط تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتمنراست، العدد 02، جوان 2012، ص ص366- 367.

- عدم تشجيع الإبداع من قبل المسيرين، وانعدام سياسة وطنية واضحة تشجع تبني نتائج البحث العملي من قبل المسيرين.
- انعدام سياسة وطنية واضحة تشجع تبني البحث العملي من قبل المؤسسات.

ت-مشاكل البيروقراطية والعقار الصناعي: من أبرز المشاكل التي تواجه المستثمرين:

✓ الصعوبات الإدارية: من لحظة تكوين فكرة الاستثمار إلى تجسيده على أرض الواقع المستثمر عليه تخطي 30 مرحلة قبل الحصول على ترخيص لإقامة المشروع، تضاف إلى فترة أخرى مرتبطة بإجراءات تكوين المؤسسة تمتد من 03 إلى 04 أو 05 سنوات.

الصعوبات المتعلقة بالعقار: من بين العراقيل التي تواجه المستثمر عدم تنظيم آليات الحصول على عقار

✓ صناعي وكذلك للحالة السيئة التي تعيشها أغلبية المناطق الصناعية.

✓ الصعوبات التسويقية: تتمثل في أنه لا يوجد منافذ تسويقية منتظمة لتعريف المستهلك المحلي والخارجي لمنتوجات وخدمات هذه المؤسسات زيادة عن ضيق السوق المحلي وعدم إتباع الأسلوب العالمي الحديث في مجال التسويق ونقص كفاءات التسويق الأمر الذي يحد من قدرة المؤسسات على تسويق منتوجاتها.

فإعادة التأهيل تعتبر خطة هامة لكل دولة ترغب في الدخول إلى النظام العالمي الجديد في إطار العولمة والتكيف أكثر مع المحيط التنافسي والشروط الجديدة للسوق الدولي.

2.آليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرامج دعمه:

إن من أهم التساؤلات التي تطرحها عملية الانتقال من اقتصاد السوق هو كيفية تأهيل الاقتصاد خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، أي كيف لهذه الأخيرة مواجهة المنافسة الدولية.

إن آليات التأهيل هي عبارة عن مجموعة الإجراءات التي يتخذها القطاع قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي، خاصة في ظل عولمة المبادلات وترابط العلاقات، وتبعا لهذا فإن هدف برامج تأهيل PME لا يتعلق فقط بجانب الإدارة والتسيير وإنما يخص أيضا المحيط العام المرتبط بهذه المؤسسات.

2-1 آليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ضوء التحولات الاقتصادية:

في ظل كل التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم، كان على الجزائر عدم الاكتفاء بتأهيل مؤسساتها إداريا، وإنما تاهيل المحيط العام المرتبط بهذه المؤسسات وذلك من خلال[1]:

- ترقية محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بيئة أو وسط دقيق، ولا يمكنها أن تتطور في حيز مغلق، والملاحظ يفترض أن تنشأ به وتفتح فيه هذه المؤسسات ، وتتمتع فيه سوق الشغل أمام الراغبين في العمل مازال يعاني من اختلافات صعبة على جميع المستويات لاسيما على مستوى التنظيم والتجهيز والتهيئة.

إن الدول التي راهنت على هذا القطاع حققت ثلاث نتائج معتبرة على ثلاث مستويات:

[1]- بقة الشريف والعايب عبد الرحمان، مسار تأهيل المؤسسات الاقتصادية في ظل اتفاق الشراكة الأورو جزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، 13 – 14 نوفمبر 2006، جامعة سطيف، الجزائر ص 09.

- إنتاج السلع والخدمات لتحقق اكتفاء ذاتي.
- توفير مناصب لاسيما في القطاع الخاص.
- تحسين المنتوجات والتحكم أفضل في التكنولوجيا.

وعليه تتطلب عملية ترقية الاستثمار بالضرورة ثقافية تتقبل فكرة تطور الاستثمار، ووضع هذا القطاع في إطار قانوني، يعمل على تشجيع وتطوير الاستثمار وذلك من خلال تبسيط الإجراءات خاصة على مستوى البنوك والجهاز المكلف بتسوية العقارات وكذا من خلال:

- خلق بنوك ومؤسسات مالية تتكفل بإنشاء وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تعميق إعادة الهيكلة الصناعية .
- وضع أنظمة للتسيير حسب الأهداف بالنسبة للإدارات وهياكل الدعم.

- إقامة نظام معلومات خاص بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد أدت التطورات الحديثة في مجالات الأعمال إلى زيادة الحاجة إلى المعلومات عن الجوانب المختلفة للمؤسسات والأنشطة، ولا شك أن إقامة نظام لتوفير هذه المعلومات يرفع من كفاءة وفعالية وأداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعد نظم المعلومات المصدر الحيوي الذي يزود قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمعلومات السليمة المتجددة في مكان والزمان المناسبين.

إن إقامة نظام معلومات لهذا القطاع يسمح بتبسيط الإجراءات وتخفيف الطرق التي تعرقل بعض التطبيقات الميدانية قصد تشجيع وترقية استثمار الأنشطة الإنتاجية.

كما يفيد إقامة هذا النظام للمعلومات بأخذ إجراءات لحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تدفق السلع الأجنبية، وذلك من خلال العناصر التالية:

- إجراءات حماية الصناعات الناشئة.
- إجراءات الحماية الرامية إلى الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات.
- إجراءات مكافحة الإغراق.

- تأهيل العنصر البشري:[1]

لا يمكن الحديث عن تأهيل PME في ظل الاقتصاد المعرفة دون التركيز عن تأهيل العنصر البشري فيها، ففي مؤتمر عن الموارد البشرية، عرض مدير التطور لشركة بلجيكية وجهات نظره حول تحويل أعمال الشركة في العقود القادمة، في رأيه "أن المنظمات اليوم لا يمكن أن تستمر في البقاء كما هي عليه الآن، بدلا من ذلك، سوف يكون هناك نوعان من المنظمات، أولا سوف تنشر الشركات العملاقة على مستوى العالم وتسطير على كل المرافق، المنتجات، والخدمات، ثانيا سوف توجد المنظمات القائمة على الأفراد، حيث يديرها مهنيون مؤهلون تقنيا، سوف تتعامل هذه المنظمات الصغيرة مع سلع وخدمات معينة"، إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إن أرادت أن تبقى متنافسة فإن العامل الأهم الذي يمكن ان يوفر لها الميزة التنافسية هو أفرادها لأن العمالة المزودة بالمعارف مسألة محورية، إن التأكيد على ضرورة تأهيل الموارد البشرية على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينبع على عدة عوامل أهمها:

[1]- يوسف قريشي وسليمة غدير أحمد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، برنامج "EDPME"، أوراق عمل الأيام الدراسية الرابعة حول الروح المقاولاتية والتنمية المستدامة .يومي 17 و 18 أفريل 2007، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 09.

- تأثير تكنولوجيا المعلومات.
- العمل على تحسين الإنتاجية والمساءلة على النتائج.
- الحصول على الولاء التنظيمي.
- التركيز على تطوير نظام تقييم الأداء الذي يؤدي إلى تحسينات في الأداء ويزيد من الإنتاجية.

ومن هذا المنطلق، يمكن اعتبار الفترة التي يمضيها الفرد في التعليم والتدريب واكتساب المهارات كعملية خلق رأس المال البشري تماما مثل عملية صناعة الآلات والبناء التي تخلق رأس المال المادي أو السلعي وهو ما يسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التحكم أكثر في التكنولوجيا الحديثة، والاستجابة بسرعة للتغيير وإدارته في ظل المنافسة وتحرير التجارة الخارجية.

- آليات أخرى لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بالإضافة إلى ما سبق فإن عمليات التأهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم على تحسين القدرة التنافسية لها خاصة في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها البلاد، ولتمكين مؤسسات القطاع من مواكبة التطورات الحاصلة، فإنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار عوامل التأهيل الآتية:

- تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية عن طريق إعداد برامج كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية وكل فرع نشاط وسبل دعم المؤسسات بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة.
- تأهيل المحيط المحاور للمؤسسة عن طريق إنجاز عمليات ترمي إلى إيجاد تنسيق ذكي بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكونات محيطها القريب.

- المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل خاصة فيما يتعلق بترقية المؤهلات قصد تحسين المستوى في الجوانب التنظيمية وأجهزة التسيير، وينتظر مع هذا البرنامج تنمية سوسيو اقتصادية مستدامة على المستوى المحلي والجهوي، وإنشاء قيم مضافة جديدة، وتطوير الصادرات خارج المحروقات، والتقليل من حدة الاقتصاد غير الرسمي.

2-2 آليات وبرامج جديدة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل المتغيرات العالمية.

إن الجزائر تواكب في تعزيزها للعلاقات الدولية والتكتلات الإقليمية على المستوى المغاربي والعربي والإفريقي، السرعة المذهلة في ظهور المنتوجات ذات الجودة العالية ودخولها إلى الأسواق الوطنية، وبالتالي منافسة منتوجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأقل جودة ونوعية أي أنها لا تملك ميزات تنافسية كالتالي تملكها المؤسسات الأجنبية ولهذا كان من الواجب ولازم أن تتكيف الجزائر مع هذه التطورات لتضمن مسيرتها في ظل التحولات العالمية، ولهذا قامت بمجموعة من الإجراءات على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي، والتي تتضمن تحسين قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإحداث تحسينات على مستوى البنوك قصد تطويرها وجعلها تتكيف أكثر مع الأوضاع الجديدة والمنافسة الدولية، إلى جانب تشجيع التعاون والشراكة بين المتعاملين الاقتصاديين محليا ودوليا وخاصة مع المؤسسات الأجنبية، إضافة إلى العمل على تبادل وتكوين ونقل الخبرات الأجنبية، ونذكر ما يلي الأعمال المسجلة ضمن هذا الإطار.[1]

[1]- العايب عبد الرحمان، مدى اسهام برامج التأهيل في تحسين أساليب وأنماط تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص 373.

- **برامج ميدا (MEDA) لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

إن الهدف الأساسي لبرنامج ميدا المندرج ضمن إطار التعاون الأورو متوسطي هو تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتأهيل محيطها، ومن خلال هذا البرنامج يقوم الاتحاد الأوروبي بتقديم التمويل اللازم (للجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، لبنان،...) بهدف الوصول إلى مستوى أعلى في تسييرها لمنتوجاتها فتبقى بذلك شراكة بين الاتحاد الأوروبي، ودول الجنوب تحت شعار "البحر الأبيض المتوسط جسر بيننا وليس حاجز" وتستفيد المؤسسات الوطنية من هذا البرنامج خاصة إذا كانت تقدم مشاريع ذات منفعة اقتصادية واجتماعية[1].

فبرنامج ميدا يتكون من برامج تكميلية هي برنامج ميدا الأول في فترة ما بين 1996 – 2000 تم برنامج ميدا الثاني 2000- 2006 ثم إلى برنامج ميدا الثالث بعد 2006 وفيما يخص استفادة الجزائر من هذا البرنامج فالجزائر تحصلت على 365 مليون أورو مقارنة مع المغرب وتونس واللتان تحصلتا على التوالي 960و730 مليون أورو، وكان هذا في إطار برنامج ميدا الثاني، والملاحظ من هذا أن الجزائر لم تستفيد من هذا البرنامج بما فيه من كفاية مقارنة بجيرانها[2].

- **التعاون مع البنك الإسلامي:**

التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية يظهر في المساعدات التي يقدمها البنك على شكل قروض ومساعدات مالية أخرى بهدف تطوير ودعم المجال الصناعي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

[1]- العايب عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 373- 374.
[2]- لطرش ذهبية، مرجع سبق ذكره، ص 15.

إطار التعاون والشراكة خاصة مع دول الأعضاء والتي تملك تجارب متقدمة في الميدان كماليزيا واندونيسيا وتركيا[1].

- **التعاون مع البنك العالمي:**

فيما يخص التعاون مع البنك العالمي، فقد تم إعداد برنامج تعاون تقني دولي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بدول شمال إفريقيا وذلك قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعية هذه المؤسسات وسيتدخل هذا البرنامج أيضا في:

- تمويل المؤسسات من طرف البنوك والمؤسسات التمويلية وتحقيق الضمان اللازم للمؤسسات.
- تطوير الإمكانيات والطاقات الإنتاجية الموجودة لتطبيق المقاييس العلمية والاستفادة من برنامج ترقية الصادرات.
- وضع تسهيلات في بيئة الأعمال وذلك لتخفيض الضغوطات الإدارية وبتسهيل الحصول على العقارات اللازمة لنشاط المؤسسة.
- دعم خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بمتابعة ومساعدة ومسايرة المستثمرين الشباب.

- **التعاون الثنائي:**

في مجال التعاون الثنائي، حيث أن هناك برنامج تعاون بين الجزائر وألمانيا خصوصا في مجال التكوين والاستثمار، فقد قام هذا البرنامج بتكوين مجموعة من الخبراء بالإضافة إلى توسيع شبكة لمراكز الدعم المتواجدة في مختلف جهات الوطن، حيث يوجد العديد من برامج التعاون الثنائي خاصة مع بلدان

[1]- لطرش ذهبية، مرجع ذكره، ص ص 15- 16.

التي تكتسب خبرة واسعة ووفيرة في ميدان تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كفرنسا، إيطاليا، إسبانيا، تركيا، كندا، وفي إطار الشراكة الجزائرية الفرنسية فقد تم تسجيل نسبة 70% من التعاملات ضمن هذه المؤسسات حيث نجد 3400مؤسسة فرنسية تحقق 50% من رقم أعمالها بالشراكة مع المؤسسات الجزائرية[1].

3 آفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

إن عولمة الاقتصاد تتميز بمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق نسب عالية من النمو فضلا عن امتصاص البطالة وخلق مناصب عمل جديدة مما جعل منها المحرك الأساسي للاقتصاد.

وعليه لا بد أن نتطلع إلى آفاق واسعة تجعل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك القوي للاقتصاد الوطني وتساهم في تعزيز طاقات الاستثمار الوطني وفي جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومن أهم الآفاق نذكر منها ما يلي:

- تأهيل المؤسسات وتحضيرها للمنافسة الدولية.
- تكوين طرق تسيير حديثة (إدارة أعمال، مالية...)
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة لقيمة مضافة عالية.
- ترقية وتطوير آليات التمويل.
- ترقية وتثمين التعاون الدولي والشراكة.

[1]- بقة شريف والعايب عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 09 – 10.
[2]- بقة الشريف والعايب عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 10.

- تقديم نصائح في النضج للمشاريع حسب المعايير الدولية (اختيار التكنولوجيا، دراسة السوق، ...الخ)

- تطلب الشفافية المحاسبية والتقارير المنتظمة.

- ترقية وتطوير الأسواق المالية وإدماج مؤسسات تأمين.

- ترقية وتطوير جهاز الإعلام الاقتصادي.

- استعمال وسائل اتصال حديثة.

- استعمال أحكام جديدة متعلقة بترقية الاستثمارات والدعم لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الوكالة الوطنية للتنمية الصناعية، صندوق ضمان التمويل ...)

المبحث الثاني: العولمة والاقتصاد الجزائري فرصة أم تحدٍّ.

المطلب الأول: الجزائر ومنظمة التجارة العالمية "OMC"

1- **دوافع انظمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية:** إن مؤيدو الانضمام، يرون بأن الانضمام إلى "OMC" يسمح بتحسين كمية ونوعية المنتجات، لأن السوق العالمي لقانون العرض والطلب، إذ أن عدم الانضمام يحرم منجاتنا المحلية من المنافسة مع المنتجات الأجنبية وهذا لا يفيد الاقتصاد الوطني لأن المنافسة هي التي تخلق الجودة والزيادة في الكمية.

كما أن الاقتصاد الجزائري محتم عليه الاندماج والانفتاح على الاقتصاد العالمي وذلك راجع بالأساس إلى الميزان السلبية التي يمتاز بها الاقتصاد الجزائري إذ أنه اقتصاد مديونية لأن معظم السياسات المنتهجة حاليا لا تعمل على حل المشكلة من جذورها وإنما تعمل على الحد من خطورة الأزمة فقط كما أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي أي يقوم إستراتيجية للثورة البترولية والغازية، ولا يراعي

محدودية الاحتياطات وضرورة استخلافها والكفاءة في تخصيص عائداتها، لذا سعت الجزائر منذ فترة لإيجاد منافذ ومصادر أخرى خارج هذه الثروات[1].

كما أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد والتي أثرت بشكل سلبي على النشاط الاقتصادي. وهنا فإن الانضمام إلى المنظمة سوف يولد احتكاك مع الوسط الخارجي، الشيء الذي سيجبر السياسيين على مراجعة الأوراق وتبسيط القرارات الإستراتيجية.

أما معارضو الانضمام فيرو بأن نزع القيود الجمركية وهو بمثابة نزع الحماية التي كان يتمتع بها الإنتاج الوطني ضد الإنتاج الأجنبي نظرا بما يتمتع به هذا الأخير من جودة عالية[2].

أما في ظل التحديات والرهانات الاقتصادية المتواجدة اليوم على مستوى الساحة العالمية فأنه بات واضحا ومن الضروري على أي دولة تريد النهوض باقتصادها والدفع به إلى الأمام أن تضم إلى OMC إذ أنه لا يمكن لأي دولة أن تعيش منعزلة عن العالم الخارجي ومن جهة أخري أن مجموع دول أعضاء المنظمة العالمي للتجارة يستحوذون على 95% من حجم التجارة العالمية وهم في الوقت نفسه شركاء اقتصاديون للجزائر ولهذا كان انضمام الجزائر إلى OMC حتمية مطلقة عليها الانفتاح باقتصادها وتوسيعه[3].

وعليه تتمثل الدوافع التي جعلت الجزائر تسرع في اتخاذ القرار الانضمام إلى OMC:

1. **الاندماج في الاقتصاد العالمي:** حسب تقرير قدمته المنظمة العالمية للتجارة والخاص بـ 1998 أعلنت فيه أن نمو التجارة الخارجية يعرف زيادة سريعة خلال السنوات الأخيرة وهذا بع التراجع الكبير الذي حدث سنة 1995. توسع هذا النمو من جانب الدول المتقدمة حسب تفسير المنظمة راجع إلى السياسات الداخلية الموجهة للتنمية والتي دخلت حيز التنفيذ والتي تقتضي تحرير التجارة الخارجية.

[1]- ناصر دادي عدون، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، - الأهداف والعراقيل – مجلة الباحث، العدد 03، 2003، جامعة ورقلة، ص 75.
[2]- ناصر دادي عدون، نفس المرجع السابق، ص 76.
[3]- الأستاذ أمين مهدي، مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مقال مقتبس من شبة الانترنت، الموقع: http://coubouira.3oloum.org/t/48.topic

كما أن التوسع السريع للمبادلات التجارية بين الدول النامية يشكل ارتفاعا مدهشا في نسبة النمو أمام هذه التطورات في الاقتصاد العالمي المتميزة بالسرعة في النمو نجد الجزائر مجبرة على الاندماج غي الاقتصاد العالمي[1].

2. **إنعاش الاقتصاد الوطني**: يترتب على انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة ارتفاع حجم وقيمة المبادلات التجارة خاصة عند ربط التعريفة الجمركية عند حد أدنى وحد أقصى، ولامتناع عن استعمال القيود الكمية، مما قد ينتج عنه زيادة في الواردات من الدول الأعضاء وبالتالي ارتفاع المنافسة التي يمكن أن تستعملها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني، كما أن زيادة المبادلات التجارية قد تسمح باحتكار المنتجات المحلية الأجنبية وبالتالي لاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة والتي بدورها تساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني.

3. **تحفيز وتشجيع الاستثمارات**: يعتبر هذا المسعى الذي تعمل الجزائر على تحقيقه نقطة تحول مصيرية تتوقف على نجاح الإصلاحات الاقتصادية فيها فتقوم الاستثمارات خاصة الخارجية منها فهي عامل هام في الاقتصاد الوطني. ورغم المؤثرات الاقتصادية المتذبذبة في الجزائر ومن المحتمل جدا أن يتزايد حجم الاستثمارات ابتداء من الاستثمار الحكومي وذلك بكون السوق الجزائرية سوقا واعدا ذات طابع استراتيجي مهم جدا وعلى الجزائر توفير شروط ملائمة للمستثمرين في كل المجالات في جلب أموال استثمارية جديدو منها:

- تطوير مجال التأمينات المتعلقة بالاستثمار.
- ضمان استقرار البيئة الداخلية.

[1]- حاكمي بوحفص، الاقتصاد الجزائري: الاصلاح، النمو والإنعاش، فعاليات الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري ومنظمة التجارة العالمية، 2003، وهران، ص 16.

- عدم التمييز بين المستثمرين المحليين والأجانب سواء في مجالات الامتيازات التحفيزية والإعفاءات الضريبية، إضافة إلى بعض الضمانات الأخرى والتي من شأنها جلب رؤوس أموال الأجنبية إلى الجزائر وتوزيعها على كل القطاعات المالية والإنتاجية.

4. الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية كأعضاء في المنظمة:

فقد منحت المنظمة العالمية للتجارة مزايا للدول الأعضاء بها تعتبر بمثابة دوافع محفزات للانضمام إليها الجزائر تستلزم الاستفادة من المزايا التي تمنح لها بصفتها عضو من جهة، ومن جهة ثانية بصفتها دولة نامية.

ولتفادي الوقوع في متاهات اقتراح انضمام الجزائر إلى OMC بصفة تدريجية ولذلك أنشئت مرحلة تسمى ما قبل المرحلة Pré phase وهذا لتسهيل تعيين القطاعات التي يمكن تطويرها في المستقبل وكذلك تعيين الأولوية الاقتصادي الوطني، وكذلك امتصاص الضعف الاقتصادي الوطني أمام المستوى الاقتصادي العالمي.

1-1 مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمي للتجارة[1]:

من أهم الأسباب عدم انضمام الجزائر إلى GATT اقتصادها والطابع الاشتراكي الذي يجسد احتكار الدولة للتجارة الخارجية واستبعادها للمنتجات الطاقوية من المفاوضات مع GATT وبالتالي تأخرها عن الانضمام إلى هذه الاتفاقية التي تحولت إلى المنظمة العالمية للتجارة حاليا.

لكن في شهر ماي 1996، قدمت الجزائر طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة حيث قبل طلبها كان عليها إجراء مفاوضات متعددة الأطراف وكذا ثنائية الأطراف.

1. المفاوضات متعددة الأطراف:

[1]- حاكمي بوحفص، مرجع سبق ذكره، ص ص16 – 17.

نقصد بالمفاوضات متعددة الأطراف مفاوضة الجزائر مع أعضاء OMC، حيث يقوم أعضاء المنظمة بتشكيل لجنة أو خلية بحث لاستلام مذكرة الدولة الطالبة يعالجون خلالها نظام التجارة الخارجية، النظام الاقتصادي وكذا طرح أسئلة كتابية وشفهية، وعلى الدول الطالبة بالانضمام الإجابة بكل شفافية، وتدور هذه الأسئلة في غالبها على نظام الأسعار وميزان المدفوعات والتعريفات الجمركية والتبادلات الخارجية ...إلخ

- حيث اشتملت 174 سؤال من مختلف دول الأعضاء للمنظمة التي كان عددها آنذاك 131 دولة، علما أن جميعها يملك الحق في الاستفسار والتوضيح حيث طرحت الأسئلة من الدول التالية:

✓ الاتحاد الأوربي: 123، سويسرا: 33، اليابان: 09، أستراليا: 08، إسرائيل واحد.

- ثم أعقبتها مجموعة أخرى من الأسئلة وكان عددها 170 سؤال وكلها مطروحة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، الغرض منها هو معرفة إمكانيات وآفاق هذا النظام[1].

- حيث أجابت على هذه الأسئلة واستفسارات لجنة وزارية مكلفة بتحضير ومتابعة المفاوضات ويترأسها وزير التجارة السيد نور الدين بوكروح وتتكون هذه اللجنة من 22 عضو من الوزارات والمؤسسات التالية:

✓ وزارة العمل، المالية، الصناعة وإعادة الهيكلة، الصيد، الصناعة، البريد والمواصلات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، السياحة، الحرف التقليدية، النقل والتخطيط، مؤسسة بنك الجزائر، المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للسجل التجاري، المعهد الوطني للقييس والحماية والصناعة، الشركة الجزائرية للتأمين الشامل[2].

[1]- ناصر دادي عدون، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، الهداف والعراقيل، مرجع سبق ذكره، ص 76.
[2]- ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 76.

- ثم جاءت المجموعة الثالثة من الأسئلة التي تتكون من 121 سؤال صادرة من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية وانعقد أول اجتماع لدراسة ملف الجزائر على مستوى OMC في 22 – 23 أبريل 1998 بجينيف برئاسة أرجنتين، حيث تم خلال هذا الاجتماع عنها كتابيا.

2. **المفاوضات ثنائية الأطراف**[1]:

وتقصد بها تفاوض الجزائر مع كل طرف من المنظمة على حدى، ويدور محتواها حول سلسلة تنازلات تخص تحديد التجارة الخاصة للسلع والخدمات وهذا عن طريق تقديم قوائم على شكل جدول، وتقوم الجزائر بتحضير لهذه المفاوضات وذلك من خلال اللجنة الوزارية المشتركة والمكلفة بالتحضير والمتابعة للمفاوضات.

- يمكن نجاح المفاوضات على مدى التحكم في تقنيات التفاوض للحصول على حقوق وشروط الانضمام متوازنة مع عدم الإفراط في تقديم التنازلات والالتزامات وذلك لتفادي انعكاسات سلبية، خاصة وأن انضمام إلى OMC يتوقف على محتوى المفاوضات الثنائية ونتائجها.

- بعد انعقاد هذه المفاوضات تقدم المجموعة المكلفة بدراسة ملف الدولة التي تطلب تقريرا نهائيا حول كل المجريات الخاصة بالمفاوضات لمؤتمر الوزارة OMC وتتم المصادقة عليه بأغلبية ثلثي أعضاءه ويتدخل بروتوكول الانضمام حيز التنفيذ بعد 30 يوم من قبوله من طرف الدولة المعنية بالطلب.

- ويجدر الإشارة أن المفاوضات الثنائية تعتبر الأكثر تعقيدا حيث أن الجزائر لم تطلب الانضمام إلى المنظمة عندما كانت هذه الأخيرة تحث عن تعزيز سلطتها وإنما انتظرت أن أصبحت OMC ذات القوة الناجمة زيادة عدد المنظمين إليها وعن تعقد العلاقات التجارية الدولية فظهور تكتلات الاقتصادية القوية أو بصفة عامة العولمة الاقتصادية.

[1]- حاكمي بوحفص، الاقتصاد الجزائري: الاصلاح، النمو والإنعاش، مرجع سبق ذكره، ص 18.

3. الالتزامات والحقوق المترتبة عن الجزائر إلى OMC[1]:

من الطبيعي أن الانضمام الجزائر إلى OMC سيجر معه التقييد لمجموعة من الالتزامات وفي المقابل الحصول على مجموعة من القيود.

فما من الالتزامات التي سترتب على الجزائر وما هي الحقوق التي ستحصل عليها؟

- الالتزامات:

- حرية المنافسة والالتزام بعدم التمييز بين الدول وبين المنتوج الوطني والأجنبي.
- التخلي عن دعم الصادرات.
- تجنب سياسة الإغراء.
- قبول مبدأ تقييد الكمي في الأحوال الاستثنائية لحماية ميزان المدفوعات وتقديم معلومات تفصيلية للدول النامية
- الإلغاء التدريجي للقيود الجمركية والكمية.

- الحقوق:

- التزام الدول المشاركة OMC بتطبيق القواعد العامة للسلوك التجاري عند التعامل مع الدول المنظمة وهذا في كافة المجالات التي تشملها الاتفاقية.
- حقوق نفاد السلع والخدمات الوطنية من الأسواق الأجنبية وذلك وفقا لحقوق التثبيت الجمركية الواردة في جداول باقي الأعضاء.
- أحقية الدفاع عن حقوق الأعضاء في حالة المساس بها وذلك بناء على آلية تسوية المنازعات التجارية الدولية متطورة في جولة أوروغواي
- المشاركة في المفاوضات المستقبلية وصياغة الاتفاقيات الجديدة التي تقرها الاجتماعات الوزارية.

[1]- حاكمي بوحفص، مرجع سبق ذكره، ص 18.

- يجب على الجزائر إعادة تأهيل اقتصادها والرفع من أدائها الإنتاجي للاستفادة قدر الإمكان من الانضمام المنظمة العالمية التجارية.

وسيتمكن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة إقامة جهاز حماية جيد يستعمل للأدوات والآليات التي تضمنها الاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.

يتأثر اقتصاد الجزائر على غرار دول العالم بتحرير التجارة العالمية وينعكس ذلك على مختلف القطاعات الاقتصادية سواء قطاع تجارة السلع أو قطاع الخدمات، إضافة إلى تلك الآثار المتعلقة بتنفيذ حقوق الملكية الفكرية، وبما أن منظمة التجارة العالمية OMC تعتبر من بين الأجهزة المحركة للعولمة المالية وأن الجزائر تسعى للانضمام إليها فإنه من الواجب علينا دراسة مدى انعكاس هذا الانضمام على اقتصاد الوطني من حيث السلبيات والإيجابيات[1].

1- الآثار الإيجابية الناجمة عن الانضمام[2]:

بعد كا ما تقدم فهذا لا يعني بالضرورة عدم وجود آثار إيجابية مترتبة عن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والتي نوجزها في التالي:

- انتعاش الاقتصاد العالمي وخروج البلاد الصناعية من حالة الكساد الذي تعاني منه منذ السبعينات لأن النشاط الاقتصادي في البلاد الصناعية يعتبر من أهم عوامل زيادة الطلب على صادرات الدول النامية وهذا بدوره إلى زيادة ونمو اقتصادياتها وينطبق على الجزائر ما ينطبق على الدول النامية.

- الحماية التي توفرها قوانين GATT للدول النامية وذلك من خلال ضبط قواعد السلوك للتجارة العالمية وتقنينها وذلك بربطها باتفاقيات ملزمة لجميع الأطراف.

[1]- صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، العدد الأول، 2001، ص57.

[2]- صالح صالحي، مرجع سبق ذكره، ص ص57 – 58.

- رفع الدعم عن المنتجات الزراعية يؤدي إلى إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي من جهة ومن جهة أخرى ارتفاع أسعار السلع المستوردة من الدول المتقدمة يؤدي إلى زيادة ربحية المنتجات المحلية وهذا ما يحفز المنتجين الزراعيين في الجزائر بالاهتمام أكثر بهذا القطاع

- تحرير حركة عوامل الإنتاج مما يساهم في زيادة كفاءتها وإعادة توزيعها بكيفية ملائمة تتناسب مع احتياجات السوق.

- تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج يؤدي إلى تخفيض أعباء وتكاليف الإنتاج المحلي وتخفيض معدلات التضخم الناتج عن التكلفة ومنه استقرار المستوى العام للأسعار وكذلك زيادة الإنتاج.

مما سبق يتضح أن الآثار الإيجابية الناجمة عن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة هي أقل بكثير من الآثار السلبية التي ستتحملها حيث أن الجزائر ليست بمعزل عما يجري في العالم، والاندماج في الاقتصاد العالمي ضرورة لا مناص منها فلزاما عليها تبني إستراتيجية تقوم على هيكلة اقتصادها قصد تحسين وضعها وتخفيض درجة اعتمادها على الخارج كل هذا من أجل تعظيم مكاسب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتقليص السلبيات لتكون المصلحة لصالح الاقتصاد الجزائري[1].

2- **الآثار السلبية:** ويمكن تناولها من عدة زوايا[2]

1) **آثار تحرير تجارة السلع على الاقتصاد الوطني:** ويمكن إجمال هذه الآثار في :

- نعلم بأن حصة صادرات الجزائر من المحروقات استأثرت النسبة الأهم (حوالي 98%) حيث نجد أنه ضمن اتفاقية السلع في المنظمة العالمية للتجارة المحروقات غير مشمولة بالمعالجة المباشرة وبما أن الجزائر ليس بمقدورها تطوير وإيجاد سلع بديلة سواء في المدى القصير أو المتوسط وذلك لكي تكسب من

[1]- بلغنو سمية، ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأثرها على المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص 135.
[2]- بلعمو سمية، مرجع سبق ذكره، ص 136.

خلالها أسواقا خارجية فهذا معناه أن ما يقارب 98% من صادرات الجزائر لا تستفيد من أية مزايا يتيحها الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

- فتح أسواقنا أمام المنتوج الأجنبي سيلقي الترحيب من طرف المستهلكين نظرا لتعدد ونوعية السلع وجودتها مقارنة بمثيلاتها وهذا معناه أن المنتوج الوطني لن يكون قادرا على المنافسة مما سيؤدي إلى غلق الكثير من المؤسسات وما يخلفه من آثار اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية هذا من جهة ومن جهة أخرى سيرفع عدد الشركات المستوردة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حدة المنافسة غير المتوازنة بين المؤسسات الوطنية والمؤسسات الأجنبية وبالتالي سيكون هناك اتجاه نحو الأنشطة الهامشية غير الإنتاجية لتفادي المخاطرة بدلا من الأنشطة الإنتاجية التي تمكن من بناء اقتصاد قوي يمكنه المواجهة والاندماج في الاقتصاد العالمي.
- بما أن الجزائر تعاني من التبعية الغذائية (أكثر من 24.21% من وارداتها عبارة عن مواد غذائية) فإنها بموجب اتفاقية الجات (GATT) فعلى كافة الدول المنظمة إلى منظمة التجارة العالمية رفع الدعم عن المنتجات الغذائية وهذا حتما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية مما يؤدي إل ارتفاع تكلفة فاتورة الواردات الغذائية خاصة بالنسبة للمواد الأساسية (حبوب، سكر، قهو..) وقدرت الخسائر التي ستتحملها الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأساسية بما يقارب 300إلى 400 مليون دولار سنويا[1].

2) **آثار تحرير تجارة الخدمات على الاقتصاد الوطني**[2]: تحتل تجارة الخدمات مكانة هامة في التجارة الدولية ويكفي الإشارة إلى أن حجمها بلغ سنة 2000 ما يقارب 1415مليار دولار أي ما يعادل خمس (1/5) التجارة العالمية وتستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوربي وكندا على ثلثي صادرات الخدمات في العالم.

[1]- بلغنو سمية، مرجع سبق ذكره، ص 136.
[2]- بلغنو سمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 136 – 137.

إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ينتج عنه القيام الدول الأعضاء فورا وبدون شرط بمنح خدمات حيث تشمل تجارة الخدمات أنشطة عديدة منها: السياحة والسفر، الاتصالات، التمويل ومصارف العلاج، التعليم، الصحة والتأمين...إلخ

حيث إن تحرير تجارة الخدمات في الجزائر عند انضمامها لمنظمة التجارة العالمية حتى وإن كان هذا التحرير تدريجي فإنه سوف يخلف آثار سلبية على الاقتصاد الوطني وهذا راجع إلى وضع المؤسسات الجزائرية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية المزودة بالتكنولوجيا والتقنية المتقدمة، خدمات عالية الجودة والخبرة إدارية وتسويقية متطورة...إلخ، في حين مؤسساتنا في الجزائر إمكانياتها محدودة في كل الجوانب السابقة وعليه ستقوم منافسة غير متوازنة بين الطرفين ستكون لصالح الطرف الأقوى الذي يستطيع الصعود والبقاء في السوق.

ولإبراز الفارق في السوق بين المؤسسات الوطنية ومثيلاتها في الدول النامية والمؤسسات الأجنبية التابعة للدول المتقدمة نشير إلى أنه في الوقت الذي تقدم فيه المصارف الدولية الكبرى أكثر من 360 خدمة لعملائها لا تقدم البنوك في البلدان النامية وفي أحسن الظروف أكثر من 40 خدمة بمستويات أداء ضعيفة وخدمات متدنية.

إن تحرير تجارة الخدمات تمثل تحدي أمام الاقتصاد الجزائري بالنظر إلى حجم المخاطر التي تترتب عنها لكن تجدر بنا الإشارة إلى أن فتح الأسواق العربية لتجارة الخدمات أمام المنافسة الدولية لا تزال في بدايتها حيث أن معظم الدول العربية الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة تضع شروط مشددة مقابل قيام شركات الخدمات والبنوك الأجنبية بفتح فروع لها في أرضها[1].

[1]- أمين مهدي، مسار الانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سبق ذكره، ص 25

3) **الآثار المتعلقة بتنفيذ اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية**[1]: تضمن هذه الاتفاقية حماية تامة لكل ما يتعلق بمجال الملكية الفكرية بما في ذلك التكنولوجيا وبراءات الاختراع والعلامات التجارية وغيرها وقد تمت الموافقة على هذه الاتفاقية تحت الضغط من طرف الدول الصناعية والولايات المتحدة الأمريكية خاصة مع تعرض سلعها للتقليد في البلدان النامية لاسيما في منطقة الشرق الأوسط حيث أنه في السابق كان أمام الدول النامية فرصة لإنتاج منتجات مماثلة لمنتجات الدول المتقدمة لكن بطرق تصنيع مختلفة وبأقل تكلفة أما الآن وبموجب اتفاقية حقوق الملكية المرتبطة بالتجارة فالأمر أصبح غير ممكن وعليه فإن الجزائر في حالة انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية لن يكون باستطاعتها تقليد ونقل ومحاكاة منتجات الدول الغربية إذ سيصبح لزاما عليها أن تدفع وباستمرار حقوقا للشركات صاحبة الاختراع من أجل إنتاج منتجات تماثل منتجاتها وهذا سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف هذه المنتجات المحلية مما يؤثر على درجة منافستها، أما في حالة رفضها للدفع فهذا معناه تخليها عن إنتاج هذه السلع وبالتالي ستعاني من التبعية للسوق الخارجية.

إن الجوانب التي تعالجها الاتفاقية والمتعلقة بحقوق الملكية كثيرة نذكر منها المجالات: كحقوق الطبع، العلامات التجارية، الأدوية، الملابس الجاهزة، المؤشرات الجغرافية والتصاميم الهندسية...إلخ

4) **الآثار الناجمة عن انخفاض الإيرادات**[2]: إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وما يترتب عليه من التزامات سيؤدي إلى انخفاض حصيلة الإيرادات العامة وهذا راجع إلى الأسباب التالية:

- ستتكبد الخزينة العمومية خسائر معتبرة من جراء التفكيك الجمركي تتمثل في تراجع الإرادات لأن أكثر من 25% من المداخيل الجبائية مصدرها التحصيلات الجمركية وهو ما يعادل من 1 إلى 1.5 مليار دولار سنويا.

[1]- ناصر دادي عدون، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف والعراقيل، مرجع سبق ذكره، ص 77.
[2]- صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سبق ذكره، ص 59.

- تخفيض التعريفة الجمركية ثم إلغاؤها كليا سيؤدي لا محالة إلى ارتفاع وتيرة الاستراد على حساب التصدير وهذا سينجم عنه من جهة خلل في ميزان المدفوعات ومن جهة أخرى صعوبة تصدي الصناعة الوطنية لمنافسة المنتجات الأجنبية المستوردة من الخارج المر الذي ينتج عنه غلق الكثير من المؤسسات وبالتالي خسائر إضافية للخزينة العمومية وينطبق نفس التحليل على تجارة الخدمات.
- الخسائر الناتجة عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية كون الجزائر تعاني من التبعية الغذائية والاعتماد على المصادر الخارجية لتغطية الطلب المحلي وهذا راجع إلى رفع الدول المتقدمة لدعمها للمنتجات الزراعية.
- التكاليف الناتجة على زيادة الدعم والتحولات الاجتماعية المتعلقة بالبطالة وارتفاع معدلات الفقر نتيجة للتحولات الاقتصادية الجارية والتي تقدر بحوالي 2.5 مليار دولار سنويا.

إن مجموعة هذه التكاليف لا يقل سنويا عن 3.5 مليار دولار وذا المبلغ لا يمكن تعويضه إلا بتبني الدولة إستراتيجية فعالة لتأهيل اقتصادها الوطني.

المطلب الثاني: سبل مواجهة تحديات الانضمام إلى OMC

إن الاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي يتطلب ضرورة قيام الدولة بجهود كبيرة لتكييف الاقتصاد الوطني وتأهيله بحيث أن عملية التأهيل يجب أن تكون على ثلاث مستويات متكاملة: التأهيل الاقتصادي على المستوى المحلي، التأهيل الاقتصادي على المستوى المغاربي على المستوى العالمي.

1- التأهيل الاقتصادي على المستوى المحلي:[1]

يتمثل هذا التأهيل في جملة من التغيرات والتحولات التي يجب أن تحدثها الدولة في العديد من الميادين والمجالات بالإضافة إلى العديد من السياسات التي يجب أن تتبعها والمتمثلة في:

[1] بلعتو سمية، ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأثرها على المنظمة العالمية للجارة، مرجع سبق ذكره، ص.138.

- تأهيل الإدارة الجزائرية من خلال تطوير الأساليب التي تتبعها حيث تتحول من إدارة إدارية إلى إدارة اقتصادية تتماشى والأوضاع الجديدة إضافة إلى تأهيل المؤسسة الاقتصادية من أجل اختيار نوعية الأنشطة وتطوير قدراتها التسييرية المالية والتسويقية بالإضافة إلى تأهيل الجهاز المصرفي باعتباره شريان الاقتصاد في أي دولة وأيضا تأهيل الإعلام من أجل مواكبة التطورات على الساحة الدولية.
- لابد من مضاعفة الجهود الحكومية لتشجيع المنافسة سواء بين الشركات المحلية المؤهلة أو بينها وبين المؤسسات الأجنبية مما يؤدي إلى رفع كفاءة استخدام الموارد وبالتالي يحفز الاقتصاد الجزائري على توسيع القاعدة الإنتاجية.
- تأهيل وتدعيم القطاع الخاص من أجل رفع مساهمته في جهود التنمية وإتاحة الفرصة له للقيام بدور أكبر وذلك بإزالة القيود البيروقراطية أمامه.
- محاولة جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية نظرا للدور الذي يمكن أن تلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك من خلال تحسين المناخ الاستثماري وتوفير المحيط المالي والمصرفي وتطويره من أجل ذلك.
- تمتين أشكال الشراكة المتوازنة مع التكتلات الاقتصادية والمؤسسات الأجنبية بالتركيز على الشراكة الاستثمارية والتعاون الإنتاجي.
- توسيع قاعدة الصادرات وذلك من خلال خلق بدائل لصادرات المحروقات مع العلم أن الجزائر تمتلك إمكانيات وموارد اقتصادية تتيح لها ذلك مثل: القطاع الزراعي وقطاع الخدمات (السياسة مثلا).

2-التأهيل الاقتصادي على المستوى المغاربي:[1]

هناك من الأسباب ما يكفي لتأهيل الاقتصاديات المغاربية حيث أن العمل الاقتصادي المشترك لم يعد ضرورة تنموية فحسب بل أصبح ضرورة مصيرية في ظل التحولات المتسارعة التي

[1] بلغنو سمية، مرجع سبق ذكره، ص.ص.138-139.

شهدتها العلاقات الاقتصادية الدولية وذلك من خلال الانتقال من إطار النشاط الاقتصادي القطري المنفرد أو التعاون الثنائي إلى التعامل الاقتصادي في شكل تكتل اقتصادي وتتوفر الاقتصاديات المغاربية على عوامل كثيرة تسهل في إيجاد هذا التكتل منها أن المغرب العربي وحدة جغرافية متصلة (حوالي 6 مليون كم^2)، ثروة بشرية (80 مليون نسمة)، التقارب في المستويات الاقتصادية، الإمكانيات الضخمة التي تزخر بها المنطقة من بترول، غاز/ فوسفات وعليه فإن بناء اتحاد مغاربي فعلي وإنشاء تكتل حقيقي يمكن من تعزيز القوة التفاوضية له حتى يكون له دور فاعل ومشارك في عملية صنع القرار، وإن تحقق ذلك فإن الجزائر والدول المغاربية يمكنها التخفيف من تكاليف التحولات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية حيث أن هذا الاتحاد سيتيح فرصة أكبر للشركات المحلية من تبادل الخبرات في الإنتاج والتسويق وزيادة رأس المال التي تنتج عن عملية الاندماج كما أن هذا التكتل سيصبح شريك قوي للطرف الأجنبي يضطره لقبول المشاركة ونقل معارفه والتكنولوجيا ولا يكفي نجاح دول المغرب العربي في التكتل من خلال اتحاد المغرب العربي بل يجب التفكير الجدي والسريع في تنسيق الجهود مع الدول العربية من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن منطقة التجارة العربية الحرة وتفعيلها على أرض الواقع وتوسيع نطاق شمولها في أقرب الآجال.

3- التأهيل الاقتصادي على المستوى الدولي:

إن الاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي يستدعي قيام الدولة بتبني استراتيجية تقوم على عدة ركائز منها:

1- الدفاع: وذلك بالتخلي عن السياسات الانغلاقية التي تقوم على الحد من منافسة الإنتاج الوطني باستخدام الوسائل الحمائية بمختلف أنواعها (سوء الأساليب الإدارية) وتبني السياسات الانفتاحية التي تضمن لها التوسع في اتجاه الأسواق الخارجية وذلك من خلال التركيز على أصناف محدودة في الإنتاج المميز (أي الذي يتمتع بميزة نسبية أو مطلقة).

2- التناطح الإيجابي: والمقصود بذلك أن المؤسسات المحلية ستجد نفسها مضطرة لمضاهاة المؤسسات الأجنبية في حين لا تستطيع الاعتماد على وضعها الحالي وعليه فلابد من إعادة تنظيم وتأهيل كل مقوماتها المادية والبشرية وذلك من أجل الارتقاء بالمنتوج الوطني من حيث تقليل تكلفة اليد العاملة، الالتزام بالمواصفات والمقاييس الدولية...إلخ، كل هذا سيؤدي إلى إيجاد أسواق خارجية.

3- الاعتماد على أسلوب جديد من الحماية توفرها التكتلات الاقتصادية التي تمكن الدول الأعضاء من الاستفادة منها لمواجهة بقية الدول وتضمن المشاركة الإيجابية في العلاقات الاقتصادية الدولية، هذه التكتلات التي أصبحت السبيل الوحيد أمام الجزائر وكافة الدول النامية من أجل المحافظة على مصالحها وتقليل أضرار ومخاطر العولمة التي تسيطر عليها الدول المتقدمة والتي أصبحت سيطرتها وسطوتها تمتد إلى القارات وتكفي الإشارة إلى الناتج المحلي للشركات التي تتحكم في نظام العولمة أصبح يعادل أكثر من نصف الناتج المحلي لكل دول العالم وضعف الناتج المحلي الإجمالي لكل دول العالم الثالث.[1]

[1] بلغنو سمية، مرجع سبق ذكره، ص.ص.138-139.

المطلب الثالث: الشراكة الأورو متوسطية والشراكة مع الاتحاد الأوروبي والاستثمار الاجنبي المباشر

تضاربت الأراء حول تحديد المفهوم الحقيقي والشامل للشراكة، وهذا لاتساع مجالاتها، رغم أن الانشغال لم يعد في تحديد مفهومها بقدر ما هو في كيفية تجسيدها في الواقع.

مفهوم الشراكة:

مفهوم الشراكة الأورو متوسطية، هو مفهوم جديد كثر تداوله بعد انعقاد مؤتمر برشلونة، والذي اقترحها كفكرة جديدة للعلاقات الاقتصادية، الأمنية والثقافية بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب شرق المتوسط.

وهو مصطلح مختلف عن المساعدات وكذلك عن اتفاقيات التعاون التقليدية وذلك من حيث طبيعة المعاهدات المنعقدة والخصائص التي يمتاز بها.

وهي تعني حسب بعض التعاريف: "تجمعا إقليميا يشمل جميع الدول الواقعة على البحر المتوسط سواء كانت أوروبية أو آسيوية، أم إفريقية، وتضم هذه الشراكة دول الاتحاد الأوروبي غربي المتوسط سواء كانت متوسطية أم ليست متوسطية ما دامت أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وجميع الدول العربية المتوسطية في شرقه وجنوبه بالإضافة إلى تركيا وإسرائيل".[1]

وهي مفهوم أوروبي، يعبر عن طموحات وأهداف أوروبية ولعل أهمها التحكم في البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة.

أما بالنسبة لمفهومها عند دول العالم الثالث هي بمثابة فرصة للاستفادة من الفوائد والمزايا الاقتصادية التي أهمها تحقيق تكامل اقتصادي مع الأوروبي.

[1] مباركي سمراء، الشراكة الأورو-متوسطية وآفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص.ص.49-50.

إذن فالشراكة كما تضمنها إعلان برشلونة ليست اتفاقا تجاريا عابرا وليست توافقا سياسيا محددا، بل هي سير في طريق نحو مصير مشترك، يشمل كل الجوانب الاقتصادية، السياسية والاجتماعية والثقافية، فهي مشروع مصالحة تاريخية بين أوروبا والدول المتوسطية يجب أن تؤدي إلى تفاهم الأطراف المشاركة حول كل الموضوعات وتخلق بذلك جوا من الانفتاح بين الأطراف المشاركة كما تدعم الشراكة الاتحاد الأوروبي لأنها تساهم في قيام منطقة اقتصادية استراتيجية حول المركز الأوروبي، وبالتالي يترتب عليها التزامات معنوية ومادية حيال الدول المتوسطية الأخرى، بمعنى عليها أن تدفع ما سماه الاقتصادي الكندي Jean Pierre Bibeau ضريبة القوة أو ضريبة القيادة.

1- الشراكة الأورو-متوسطية:

الدول الأوروبية:

وتشمل دول الاتحاد، وعددها 5 دولة وهي: النمسا، الدانمارك، بلجيكا، فرلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، إيرلندا، إيطاليا، لكسمبورغ، هولندا، البرتغال، إسبانيا، السويد، بريطانيا.

وقد مرت بمراحل عديدة لتصل إلى هذا التكامل من خلال إنشاء سوق أوروبية مشتركة[1].

وتتميز هذه الدول بقاعدة صناعية متينة تعكس مستوى التقدم الاقتصادي الذي يظهر في الهياكل الاقتصادية والمتمثلة أساسا في المنشآت القاعدية لهذه الدول في النسيج الصناعي المتطور، التقدم التقني العالي المستوى وهو ما يعكس أداء المؤسسات الاقتصادية الأوروبية في ظل الثورة التكنولوجية التي يعيشها العالم.

كما تتميز بنمو سكاني منخفض وهو من الأسباب التي تدفعها إلى إقامة شراكة مع دول المنظمة الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط وذلك باعتبار أن هذه الفئة هي الفئة النشيطة القادرة على العمل.

[1] مباركي سمراء، الشراكة الأورومتوسطية وآفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص.51.

وتتميز أيضا بمساهمتها العالية في حجم التجارة العالمية والذي يبين مدى تطور اقتصادها الذي يعكس مباشرة تطور صادراتها ومدى أهمية المبادلات التي تجريها مع باقي دول العالم.

وعموما تعيش هذه الدول حالة اقتصادية متقدمة، أوضاع سياسة مستقرة وعي اجتماعي يساير مختلف التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي يقررها العالم، قدرة كبيرة على التكيف مع مختلف الأوضاع، تقدم تقني يتماشى والثورة العلمية التي يشهدها العالم يوميا، وبالتالي هذه المميزات تعطيها القوة على الاستمرار وتحقيق نجاحات كبيرة في جميع الميادين.

دول العالم الثالث:

وتشمل كل من دول جنوب وشرق المتوسط والمعنية بالاتفاقيات الأورو-موسطية وهي كل من الجزائر، المغرب، تونس، مصر، تركيا، إسرائيل، الأردن، لبنان، سوريا، قبرص، مالطا، فلسطين، وهي تمتاز بمجموعة من حيث لها علاقات قديمة مع دول المجموعة الأوروبية، بالإضافة إلى أنها تملك قدرات معتبرة من الموارد والثورات الطبيعية، كالمواد الأولية، المعادن المحروقات وذلك مقابلة ضعف كبير في تنوع جهازها الإنتاجي، كما أنها تتميز بكثافة سكانية مرتفعة الأمر الذي يجعلها أمام نمو متزايد لمختلف المتطلبات من عمل، تربية، سكن، تغذية... وهذا ينتج عنه مشاكل أخرى على المستوى الدولي تتمثل في الهجرة المتزايدة اتجاه شمال المتوسط. مما ستشهد دول الجنوب نقصا في اليد العاملة بسبب الهجرة إلى دول الشمال.

وأمام عدم التوازن بين الشمال الغني، والجنوب الذي يعاني من صعوبات اقتصادية واجتماعية متزايدة سببها الرئيسي النمو الديمغرافي، وأمام التباين التكنولوجي والثقافي بينها الراجع إلى قلة استخدام الترقيات الحديثة في ميدان الإنتاج والتعليم، جاءت الشراكة الأورو-متوسطية بمجموعة من الحلول هدفها تحسين المستوى المعيشي لشعوب جنوب وشرق المتوسط وإدماجهم في فضاء اقتصادي

واجتماعي إقليمي أكثر استقرار وازدهارا، وكذلك ترقية العمل وتنظيم اليد العاملة، كما أن لهذه الشراكة أبعادا أخرى لصالح الاتحاد الأوروبي سنتطرق إليها لاحقا.

1-1- أشكال الشراكة[1]:

تضمنت اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية التعاون في مختلف المجالات: السياسية، الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية، المالية والثقافية وبالتالي أخذت عدة أشكال في المحاور الآتية:

1- الشراكة السياسية والأمنية:

لقد طرحنا ألمانيا في عام 1999 ميثاق أوروبي متوسطي للأمن والسلام، ووافقت عليه دول الاتحاد الأوروبي في المؤتمر الأوروبي وهذا الميثاق مطروح حاليا في الجانب المتوسطي وخاصة الدول العربية المتوسطية للموافقة عليهن ولقد أثار العديد من المشاكل ونقاط الاختلاف بين الجانب العربي والجانب الأوروبي، حيث أنه يتناقض تماما مع إعلان برشلونة الذي أعطى الأولوية للتعاون السياسي والأمني وذلك بوضع إجراءات للأمن المشترك. في حيث ينص إعلان برشلونة على حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم جواز الاستيلاء على الأرض بطريقة القوة، فإن الميثاق الجديد للأمن الأوروبي المتوسطي يركز على منع الصراعات المستقبلية دون معالجة القائمة منها حاليا بين العرب وإسرائيل، وهذا أمر يمكن أن يهدم التعاون الأورو-متوسطي لأنه كيف يعقل أن تدخل دول عربية مثل سوريا ولبنان في شراكة أمنية واقتصادية مع إسرائيل دون تسوية الصراع القائم بينها حاليا؟

2- الشراكة الاقتصادية والمالية:

تعتبر هذه الشراكة أهم محور في مؤتمر برشلونة، أكدوا فيها على أهمية النمو الاقتصادي والاجتماعي الدائم والمتوازن بهدف خلق منطقة رخاء وازدهار مشتركة وتتمثل هذه الشراكة في النقاط التالية:

[1] مباركي سمراء، مرجع سبق ذكره، ص.ص.51-52.

1. يتولى الاستحاد الأوروبي:

- العمل بفعالية ونشاط لتطبيق الشراكة الأوروبية المتوسطية وعلى الأخص من خلال المزيد من الدعم للتحرير التدريجي في كافة المجالات المتصلة بالشركاء وكذلك وفقا لبنود إعلان برشلونة.
- بذل الجهود لإسراع بعقد اتفاقيات الشراكة المتبقية وتنفيذها.
- دعم الإجراءات اللازمة لزيادة إمكانية جذب المنطقة للمزيد من المستثمرين، وخاصة من خلال خلق سوق أوسع، وتحسين الإطار التنظيمي وضمان معاملة عادلة ومنصفة للمستثمرين، مع رفع الوعي في الاتحاد الأوروبي بفرص الاستثمار في الإقليم.
- تشجيع التعامل الفرعي، ودعمه، على سبيل المثال داخل اتحاد المغرب العربي، ومن خلال إطار يؤدي إلى تعاون إقليمي أوسع.
- معاونة الشركاء المتوسطين على دعم قدرتهم على صياغة سياسات تجارية مناسبة وعلى المشاركة بفعالية في المفاوضات التجارية، وخاصة فيما يتصل بتطوير منطقة تجارة حرة أوروبية متوسطية وبالمفاوضات المستقبلية في منظمة التجارة العالمية.
- التحرير التام لحركة رؤوس الأموال وهذا ما سيؤدي إلى دعم اليورو بوصفه العملة المتضمنة في العقود وعملية التسوية المالية في التجارة المتوسطة.[1]

- يشجع الاتحاد الأوروبي كافة الشركاء على الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وفقا لشروط مناسبة.
- يعمل الاتحاد الأوروبي على تعظيم تأثير التعاون المالي وذلك **بتطبيق الإجراءات التالية**:

[1] زايدي بلقاسم، الآثار الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري لتكوين لمنطقة التبادل الحر ما بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2003-2004، ص.104.

- التنسيق فيما بين الدول الأعضاء في مجال استراتيجيات وبرامج وإجراءات التعاون المالي والتنموي، لصالح الشركاء المتوسطين، ويعمل الاتحاد على ضمان الترابط والتعامل بصفته الجهة المانحة أو الممولة.
- دعم الحوار الاقتصادي مع الشركاء المتوسطين، وذلك من سياق وضع برامج المساعدة المالية، سعيا نحو تنسريع التحولات الاقتصادية وتبني السياسات المالية والنقدية الصحيحة والإصلاح الهيكلي.

2. يضمن الاتحاد الأوروبي الاهتمام بالحاجة لدعم تكامل أفضل فيما يتصل بالاهتمامات البيئية في إطار السعي لتحقيق تنمية اقتصادية من خلال المحافظة على نظافة الإقليم.

3- الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية:

- إقامة حوار بين الثقافات والديانات وذلك لتقريب وجهات اتفاهم بين الشعوب.
- وضع إجراءات تنمي الموارد البشرية وذلك بتسهيل وتشجيع التبادل الثقافي والمعرفي والتعرف على اللغات الأخرى، واحترام هوية كل مشترك.
- الاهتمام بالتدابير الصحية والمعيشية للسكان، والتشجيع على المساهمة الفعالة في ترقية الصحة وتوفير الرفاهية للشعوب.
- مكافحة مشكل النمو الديمغرافي.
- مكافحة الفساد (الإرهاب، المخدرات، الإجرام الدولي) وذلك حتى تتمكن أوروبا من حماية نفسها من انتقال الأشخاص.[1]

2-1 أهداف الشراكة:

لقد قامت الشراكة الأور-متوسطية على أساس فلسفة في غاية الأهمية ذات أبعاد سياسية واقتصادية ترمي على تحقيق مجموعة من الأهداف تمثلت فيما يلي[1]:

[1] مباركي سمراء، الشراكة الأورو-متوسطية وآفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص.ص.65-66.

- إقامة منطقة التبادل الحر بين الاتحاد الأوروبي وبلدان منطقة جنوبي البحر المتوسط.
- زيادة التدفقات الاستثمارية إلى بلدان منطقة جنوبي البحر المتوسط.
- تعزيز العلاقات الاقتصادية التكاملية بين دول المنطقة.
- إنشاء الآليات المؤسسية للحوار السياسي والاقتصادي.
- تقديم دعم مالي مرتبط بالأداء مع الاتحاد الأوروبي بقيمة 4.7 مليار وحدة نقد أوروبية تمنح خلال الفترة 1995-1999 بالإضافة إلى مبلغ مماثل من القروض المتوقعة من البنك الأوروبي للاستثمار.

تعتبر هذه الأهداف عامة بالنسبة لمشروع الشراكة، حيث هناك أهداف أخرى مسطرة لكن غير معلن عنها وهي:

- **أهداف دول الاتحاد الأوروبي:**

- إعادة تأكيد التواجد الأوروبي على الساحة الدولية كمنافس قوي وفعال لأمريكا التي استحوذت بالشرق الأدنى والأوسط والأقصى.
- توسيع وتطوير عملية الاندماج والتكامل الأوروبي، فمنطقة استراتيجية كدول حوض المتوسط هي ما تحتاج إليه لنجاح مشروعها التوسعي.
- البحث عن أسواق جديدة لتقوية اقتصادها، وبالتالي ضمان سوق ضخم لتصريف منتوجاتها[2].

[1] زايدي بلقاسم، الآثار الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري لتكوين منطقة التبادل الحد ما بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، مرجع سبق ذكره، ص.107.

[2] عابد شريط، واقع الشراكة الأورومتوسطية الاقتصادية مع دول المغرب العربي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد 21، 2004، ص.109.

المطلب الرابع: الأزمة العالمية أحد مخرجات العولمة وعلاقتها بالاقتصاد الجزائري

1-أسباب تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة المالية العالمية:

يوجد عدة عوامل تؤدي إلى تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة المالية العالمية، لكن الإشكال يكمن في حجم ذلك التأثير، وعموما فإن الاقتصاد الجزائري عرضة لهذه الأزمة للأسباب التالية:

- ارتباط الاقتصاد الجزائري بالمتغيرات العالمية خاصة بعد التحول إلى اقتصاد السوق، وإبرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.
- ارتباط الاقتصاد الجزائري بالدولار حيث أن معظم صادراتنا تتم بالدولار والذي شهد تدهورا كبيرا في قيمته.
- اعتماد الاقتصاد الجزائري على المحروقات على قطاع المحروقات والذي يشكل 96% من الصادرات لذلك يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا هشا عرضة لتقلبات أسعار البترول.
- عدم انخراط الجزائر في تكتلات تسمح لها بمواجهة تداعيات الأزمة.

يتضح مما سبق أن الاقتصاد الجزائري يتأثر بالأزمة المالية العالمية لا محال، لكن بمستوى أقل مقارنة مع الدول الأخرى، وذلك راجع إلى ما يلي:[1]

- عدم وجود سوق مالي حقيقي، كما أن البورصة تندمج في الأسواق المالية العالمية.
- عدم وجود تعاملات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية.
- انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي بشكل جزئي حيث أن الجزائر لم تنظم بعد إلى منظمة التجارة العالمية.

[1] بوقصة سليمة، الأزمة المالية العالمية والاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2009-2010، ص.159.

- التسديد المسبق للمديونية الخارجية والذي جنب الجزائر من الاضطرابات في الأسواق المالية.
- واصل بنك الجزائر في السداسي الأول لسنة 2008 تثبيت معدل (الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، في ظل ظرف دولي يتميز بالتقلبات في الأسواق المالية والنقدية وأسواق الصرف وجودة التضخم على المستوى العالمي.
- إن الوضعية المالية للجزائر مريحة بحيث بلغ احتياطي الصرف 140 دولار، وفائض السيولة النقدية في البنوك الجزائرية تقدر بـ419 لتر مليار دينار أي ما يعادل 14.58 مليار دولار، مما يسمح بتمويل الاقتصاد وتغطية النفقات العمومية لمدة تتجاوز السنتين.

2-أثر الأزمة المالية العالمية 2008 على الاقتصاد الجزائري:

تتأثر دول العالم بالأزمة المالية العالمية بدرجات متفاوتة ترتبط بدرجة الاندماج في الاقتصاد العالمي وأسواقه المالية، حقيقية وعدم وود ارتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية، وفي هذا السياق نتساءل عن مختلف تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائرية.[1]

ولمعالجة هذه الإشكالية سوف نتطرق إلى العناصر التالية:

- عوامل ظهور وانتشار الأزمة المالية العالمية.
- أسباب تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة المالية العالمية.
- وإجراءات مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية.
-

[1] بوقصة سليمة، مرجع سبق ذكره، ص.160.

- **عوامل ظهور وانتشار الأزمة المالية العالمية:**

تعرف الأزمة المالية بأنها مرحلة درجة تواجه المنظومة المالية، وينتج عنها خلل أو توقف في بعض الوظائف الحيوية لهذه المنظومة أو كلها، ويصاحبها تطور سريع في الأحداث، ينجم عنه استقرار في النظام الأساسي لهذه المنظومة، ويدفع سلطة اتخاذ القرار فيها ضرورة التدخل السريع لنجدتها، إعادة التوازن لهذا النظام[1].

ولقد بدأت الأزمة المالية العالمية نتيجة لأزمة الرهن العقاري، بالولايات المتحدة الأمريكية، وما ارتبط بها من أزمة ائتمانية خانقة أثرت على المؤسسات المالية والجهاز المصرفي، وامتدت إلى دول أخرى من خلال المعاملات في البورصة المحلية والدولية، وأثرت على بنوك ومؤسسات مالية ضخمة كانت في السابق محل ثقة.

في منتصف شهر سبتمبر 2008 أعلن بنك "ليمان برادرز" وهو رابع بنك أمريكي عن إفلاسه بعدما شهد خسائر مالية ضخمة بلغت 4 مليار دولار أمريكي[2]، وقد أصيبت المؤسسات المالية الأمريكية والعالمية بصدمة عنيفة أعقبها تراجع كبير في مؤشرات البورصات الكبرى، كما انخفض سعر صرف الدولار الأمريكي أمام العملات الأخرى الرئيسية. وقد جاءت الأزمة في ظل الانفتاح الاقتصادي الواسع وعولمة المعاملات المالية، مما أدى إلى سرعة انتقالها.

ترجع أسباب الأزمة إلى ذلك الحجم الكبير من الأموال التي تم ضخها في القطاع العقاري، حيث تم تقديم قروض عديدة للأمريكيين دون القيام بدراسات جدوى دقيقة عن قدراتهم المالية على سداد أقساط القروض، كما استعملت البنوك المقرضة أدوات مالية غير مضمونة، فالقروض العقارية بفوائد متدنية أوجدت سوقا نشيطة للعقارات وزادت في طلبها، مما رفع قيمة العقارات وحولها إلى أصول مرهونة قابلة لإضافة ديون أخرى بهدف تحقيق رفاهية الأسر المالكة للعقارات.

[1] إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص.18.
[2] صلاح الدين حسن، الأزمات المالية والاقتصادية العالمية، القاهرة، 2008، ص.18.

بالإضافة إلى ذلك فإن البنوك منحت عملاءها قروضا تنحصر عملية السداد في السنوات الأولى على الفوائد المستحقة على القرض فقط، ومع ارتفاع معدلات الفائدة، عجز معظم المقترضين عن سداد أصل القرض، مما أدى إلى انهيار البنوك المقرضة[1] بعد عجز القطاع العقاري عن سداد التزاماته الائتمانية، امتد التعثر من مؤسسة إلى أخرى في قطاع البنوك وشركات التأمين، ثم انتقل من سوق مال دولة إلى سوق مال دولة أخرى، وتحولت الأزمة المالية إلى أزمة عالمية.

تؤثر الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري في عدة مجالات يمكن إجمالها فيما يلي:

1-على مستوى الميدان التجاري:

في سنة 2008 سجلت التجارة الخارجية فائق في الميزان التجاري قدره 39 مليار دولار، بحيث وصلت قيمة الصادرات 78 مليار دولار بينما وصلت قيمة الواردات 39 مليار دولار، وتشكل المحروقات، 97.85% من إجمالي الصادرات.

لذلك يتأثر الميزان التجاري بأسعار البترول وبعد انفجار الأزمة المالية العالمية في أواخر سنة 2008، وانخفاض أسعار البترول في حدود 40-50 دولار للبرميل، أدى إلى تراع قيمة الصادرات بمعدل 46.40% دولار للبرميل مما أدى إلى تراجع قيمة الصادرات حيث قدرت خلال السداسي الأول لسنة 2009 بـ20.7 مليار دولار مقابل 38.6 مليار دولار تم تحقيقها في نفس الفترة لسنة 2008، في المقابل تتسمر الواردات في الارتفاع حيث بلغت قيمتها 20.7 مليار مقابل 18.9 مليار دولار للسداسي الأول لسنة 2008 أي ما يعادل 4.04% وترتب على ما سبق تراجع فائض الميزان التجاري إلى المليار دولار في نهاية جوان 2009 بعد ما وصل إلى 19.75 مليار دولار لنفس الفترة لسنة 2008، وهذا ما يؤكد أن الجزائر تتجه نحو تحقيق عجز في الميزان التجاري، وذلك في حالة عدم ارتفاع معتبر لأسعار البترول.[2]

[1] صلاح الدين حسن، مرجع سبق ذكره، ص.19.
[2] بوقصة سليمة، الأزمة المالية العالمية والاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص.160.

ونشير أن الميزان التجاري لم يسجل عجزا منذ سنوات عديدة نتيجة استقرار أسعار البترول في مستويات عالية.

2-على مستوى انخفاض معدل النمو الاقتصادي:

حسب تقدير صندوق النقد الدولي دول الآفاق الاقتصادية العالمية فإن معدل النمو في الجزائر لسنة 2009 سيقدر بـ2.2% وهو مستوى غير كاف لامتصاص البطالة وتنفيذ مختلف البرامج المسطرة، في هذا المجال تواجه مشاريع التنمية الوطنية عدة صعوبات نتيجة انخفاض أسعار البترول وبالتالي انخفاض مداخيل الدولة[1]. في هذا السياق أكد وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنه بموجب قرار الحكومة سيتم إلغاء أو تأجيل عدة مشاريع كانت مبرمجة في مخطط الحكومة، وذلك نظرا لانخفاض العائدات المالية للجزائر بعد استمرار تدهور أسعار النفط بالإضافة إلى ذلك فإن الخزينة العمومية ستتحمل خسائر معتبرة نتيجة تأخر المشاريع وعدم تنفيذها في الفترة المحددة لها كما سيؤدي الركود الاقتصادي العالمي إلى إفلاس العديد من المؤسسات عبر العالم مما سيقلص الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

3-على مستوى ارتفاع معدل التضخم:

إن ارتفاع فاتورة الواردات إلى حوالي 38 مليار دولار لسنة 2008 يرجع إلى زيارة مستويات التضخم في الأسواق العالمية ومن مظاهر ذلك ما يلي[2]:

- ارتفاع أسعار المواد الغذائية بـ8.6%.
- ارتفاع أسعار المواد الزراعية بـ4.1%.
- ارتفاع المنتجات الغذائية الصناعية بـ13.5%.

[1] بوقصة سليمة، مرجع سبق ذكره، ص.ص.160-161.
[2] بوقصة سليمة، مرجع سبق ذكره، ص.161.

وفي ظل التراجع الدينار الجزائري أمام اليورو والدولار، وكذا انخفاض مداخيل الصادرات فإن الميزانية العمومية لا تستطيع دفع فاتورة الواردات مما يؤدي إلى استنزاف موارد صندوق ضبط الإيرادات وانخفاض في احتياطي الصرف والذي ينعكس سلبا على التوازنات المالية الكلية وعلى السياسة المالية المنتهجة.

بالإضافة إلى ما سبق فإن انخفاض أسعار الفائدة وكذلك تدهور الدولار أدى إلى انخفاض قيمة سندات الخزينة الأمريكية بمعدل 30% مما أثر على التوظيفات الجزائرية في الخزينة الأمريكية حيث انخفضت من 44 مليار دولار إلى 34 مليار دولار أي تكبد خسارة بمقدار 10 مليار دولار.

4-إجراءات مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية:

رغم أن الجزائر لمن تتأثر بالأزمة المالية العالمية بطريقة مباشرة إلا أنها تأثرت بطريقة غير مباشرة لذلك يجب اتخاذ عدة تدابير لمواجهة تداعيات هذه الأزمة.

على الجزائر من خلال ما يلي:[1]

- إقامة اقتصاد جزائري قوي من خلال تشجيع الصادرات خارج المحروقات، وتوسيع مصادر الدخل بحيث يعتمد على القطاع الفلاحي، الصناعي، السياحي والخدمات.
- العمل على النهوض بالنمو الاقتصادي بمواجهة التحديات التي تفرزها الأزمة المالية من بطالة وفقر وتدهور القدرة الشرائية.
- تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة حيث أنها أقل تأثرا بالأزمة المالية العالمية.
- ضرورة مساهمة البنوك في تمويل الاستثمارات الحقيقية، وإصلاح المنظومة البنكية من خلال إتباع الأدوات وقواعد التسيير البنكي وفق المعايير الدولية.

[1] بوقصة سليمة، مرجع سبق ذكره، ص.162.

- ضرورة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإسهام الكفاءات الجزائرية الموجودة بالخارج في إنعاش الاقتصاد الوطني، وذلك بالعمل على تهيئة بيئة مستقرة ومحفزة للاستثمار خاصة القطاعات خارج المحروقات.
- تحسين إدارة المخاطر والسرعة في اتخاذ القرار لمواجهة الأزمة المالية العالمية.
- ضرورة الضغط على الواردات لمواجهة النقص في حصيلة الصادرة والمحافظة على فائض الميزان التجاري.
- ترشيد النفقات العامة ومكافحة كافة أشكال الفساد ومظاهر تبذير المال العام.
- ضرورة توزيع الاحتياطات من النقد الأجنبي لزيادة حصص العملات الحرة الرئيسية على حساب الدولار.
- ضرورة توفير المعلومات المالية من طرف البنك المركزي وانتهاج أسلوب الشفافية لاجتناب المضاربة.
- يجب على السلطات والمتعاملين الاقتصاديين التحلي بالحذر في معاملاتهم مع الشركات الأجنبية، من التحري حول وضعية هذه الشركات، وكذلك البنوك التي تتعامل معها.
- ضرورة توسيع التعاون العربي في مجالات الاستثمار والتجارة البينية لتعويض ركود أسواق الدول المتقدمة.

خاتمة:

لابد على الجزائر توسيع دائرة تعاملها التجاري وتنوع الشركاء إن ما أرادت الاندماج في الاقتصاد العالمي وتحقيق تكامل اقتصادي أجنبي وذلك باتخاذ سياسة تسمح لها بتحرير التجارة الخارجية وبالتالي انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة مما يؤدي إلى ارتقاء الجزائر يعني انتقال الاقتصاد إلى فلك الاقتصادية التي تعتمد على آليات اقتصاد السوق، كما أن دخول الجزائر في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يعتبر موضوع الساعة وهو أحد تحديات العولمة الذي يعتبر موضوع الاقتصاد الجزائري وتنميته ورهانات ما بعد الشراكة الأورومتوسطية ومن أجل تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني وارتقائه تعمل الجزائر حارسة على تقديم إصلاحات تمكنها من مواجهة التحديات التي تفرض عليها في المجال الاقتصادي خاصة.

وهذا لا يعني من جهة بأن الدخول في مسار العولمة والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية شيء إيجابي بدرجة كبيرة للاقتصاد الجزائري حيث يجب التمعن قبل البدء في أي خطوة مما قد يؤدي هذا إلى خسائر فادحة على الاقتصاد الجزائري فهناك عدة أمثلة لدول لم تأخذ ولم تركب موج العولمة بل أخذت منها الإيجابيات وأهملت السلبيات وهذا ما يجب على الاقتصاد الجزائري أن يعمل به.

الخاتمة العامة:

تعتبر العولمة عملية لا مناص منها حيث انها تفرض قبولها عالميا بالشروط والآليات التي يتم التعامل بها حاليا اذ انها احدثت تغييرات في التنمية الاقتصادية بحيث لم تعد اقتصاديات الدول منعزلة ومغلقة فقد تحولت الى سوق واحد بفضل ما اوجدته العولمة حيث هذه الاخيرة ادت الى التفاعل بين دول الشمال الغني المتقدم ودول الجنوب المتخلف الفقير وعلى هذا الاساس يتم صياغة السؤال التالي كيف يمكن للجنوب ان يستعد للتعامل مع العولمة في ميادين التكوين وفي الانشطة الاقتصادية ستبقى الاجابة صعبة مادامت العولمة موضوع جدل وأوهام .هناك من يراها إلا من زاوية الايجابيات وهناك من يرى عيوبها لكن يؤمن ان التغلب عليها جاري حتما. معظم هؤلاء من بلدان الشمال المتطور والغني والقوي. هذا رأيهم لأنه يفيدهم لما تمكنهم العولمة من فرض سيطرتهم عبر مؤسسات عملاقة مثل مايكروسوفت تمتد اذرعتها في كافة انحاء العالم فتؤثر في جل اقتصاده.الغريب ان رأيهم يؤثر على الكثير من مفكري الجنوب نتيجة الغزو الثقافي المدعم بتكنولوجيات الاعلام والاتصال الحديثة.

- في المقابل يظهر قسم أخر يعارض العولمة فلا يرى إلا سلبياتها .معظمهم من بلدان الجنوب خاصة الفقيرة منها .مما يتخوف هؤلاء اساسا من تسلط امريكا المتزايد على العالم وخاصة الجنوب الضعيف الذي لا يأمن من الاقوى على ثرواته وكرامته. لذا تواجه العولمة المقاومة اذ انها قد تؤثر سلبا على امكانيات التنمية الاقتصادية في ظل غياب التوازن والشفافية بين الدول القوية والفقيرة. زيادة على نهب الثروات والفساد السياسي والأخلاقي...الخ اذ يتهمها الكثيرون بأنها تذيب الثقافات المحلية فتفسد نمط الاستهلاك المحلي بإخضاعه للمودة الغربية وهكذا يصير العالم في خدمة الاقوى. هذا القسم يرى ان الولايات المتحدة الامريكية تهيمن على العالم اقتصاديا من خلال سيطرتها الاقتصادية والعسكرية والثقافية.

وبالتمعن في ما احدثته العولمة يمكن القول انه بالنسبة للدول النامية فانه لا يمكنها ان تاخد العولمة بكاملها او ان تتركها بكاملها اذ يجب عليها البحث عن البدائل الممكنة من اجل التعامل معها فمن حق كل دولة اختيار البدائل التي تناسب ظروفها ومشاكلها والتي يكون لها اثر تنموي ينعكس ايجابا

على متغيرات الاقتصاد الكلي كزيادة معدلات الاستثمار وزيادة الانتاجية والتخفيض من معدلات البطالة والتخفيض من حجم المديونية الخارجية بالإضافة الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي .وعليه فقد يكون من المناسب للدول النامية التمهل النسبي وليس الامتناع الكامل في تبني اجراءات العولمة اذ عليها اتخاذ جملة من الاجراءات تؤهلها لمواجهة تحديات العولمة وهذا ما **يؤكد صحة اختبار الفرضية الاولى** . اما اذا قامت هذه الدول بالرضوخ الى املاءات الدول الغنية دون مراعاة بيئة اقتصادها الداخلي والاندفاع الكلي الى الانضمام الى الاجهزة المحركة للعولمة كمنظمة التجارة العالمية دون اي اعتبار يذكر لتطوير الاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته التنافسية فان ذلك سيؤدي بهذه الدول الى تحقيق التبعية الاقتصادية لا التنمية الاقتصادية حيث الواقع بين ذلك من خلال الازمات المالية التي تعرضت لها بعض الدول نتيجة التسرع والتدافع على العولمة دون اخذ بعين الاعتبار حساسية اقتصادياتها. **وهذا ما يؤكد صحة اختبار الفرضية الثانية.**

لكن مهما يكون فالعولمة مستمرة بدون توقف اقتصاديا وثقافيا بطريقة مكثفة واقتحمت حتى المجال السياسي . وان قاومت بعض الدول سياسيا فان المؤسسات والشركات لن تستطيع ان تقاوم اقتصاديا.

على هذا الاساس نستنتج ان ادانة ومعارضة العولمة قد لا تكون طريقة التعامل المثلى .اهم ما يمكن قوله ان مشكل التنمية الاقتصادية ليست في العولمة نفسها بل في كيفية تطبيقها .فهل من سياسات اخرى للاستفادة من العولمة او على الاقل تقليص تأثيراتها على تنمية الجنوب وخير مثال على ذلك دولة ماليزيا التي واجهت العولمة وخرجت من الازمة بفضل اعتمادها على متطلب اساسي ادى بها الى تحقيق التنمية الاقتصادية ألا وهو الاستثمار الاخلاقي والحكم الراشد اذ انه يوفر الامن والاستقرار الضروري للنشاط الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية . والجزائر الان تنتهج هذا النهج ولكن المشكل ليس في الجانب النظري ولكن في النية الحسنة للتطبيق **وهذا ما يؤكد صحة اختبار الفرضية الثالثة.**

وخلاصة القول ان مستقبل التنمية الاقتصادية وحل مشكلتها وإيجاد بيئة اقتصادية متجددة ومستقرة تتطلب:

1-تنصيب شبكة توفر المعلومات الصحيحة الكاملة والحديثة قصد التخطيط السليم

2-تحسين تكوين الموارد البشرية وتوفير التكنولوجيا الملائمة لغرض الانتاج الجيد

3-نشر الوعي المتعلق بالتنمية المستدامة

4-نظام مالي شامل ومتكامل قادر على المنافسة

5-تشجيع الاستثمار المحلي وكسب ثقة المستثمر المحلي

6-وضع التشريعات والقوانين التي تخدم الاقتصاد الوطني

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

❖ **الكتب:**

أ–الكتب السماوية

–القرأن الكريم

ب– الحديث الشريف

ج–التفسيرات والمجلدات

–تفسير القرطبي، ج11.

د–الكتب العلمية

1. إبراهيم حسين العسل، "**التنمية في الفكر الإسلامي (مفاهيم، عطاءات، معوقات، أساليب)**"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2006
2. إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009
3. إبراهيم محمد البطانية، "**النظرة الاقتصادية في الإسلام**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001
4. أحمد سيد مصطفى، تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي، دار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، سنة 1991
5. أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، "**التخطيط والتنمية الاقتصادية**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، 2011
6. أحمد مصطفى عمر أعلام العولمة وتأثيرها في المستهلك، سلسلة كتب المستقبل العربي، مصر، ط2
7. أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة نشر
8. أحمد يوسف الشحات، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة، القاهرة، دار النيل للطباعة
9. إسماعيل محمد بن قانة، "**اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2012

10. اكرام عبد الرحيم، "التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي" ،مكتبة المدبرلي، بدون بلد نشر
11. بدوي عبد الحافظ، ادارة الاسواق والمؤسسات المالية-نظرة معاصرة."دار الفكر العربي" القاهرة، 1999
12. بشير مصطفى، **"ثورة الخبز أو خرافة التنمية الاقتصادية في البلاد العربية"**، مقال منشور في كتاب **حريق الجسد (مقالات في الاقتصاد الجزائري)**، جسور للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر
13. جلال أمين، العولمة والهوية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.
14. حبال حلاوة وعلي صالح، **"مدخل إلى علم التنمية"**، دار الشروق، ط1، الأردن، 2009.
15. الحبيب فايز إبراهيم، **"التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية"**، جامعة الملك سعود، 1985.
16. حوزي منير، السياسات الاقتصادية في ظل العولمة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
17. رشيد حيمران، **"مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام"**، دار هومة للنشر والتوزيع، 2003.
18. رمزي زكي، العولمة المالية، دار المستقبل العربي، ط1، 1999.
19. رونالد روبرسون، العولمة، النظرية الاجتماعية والثقافية الكونية، ترجمة أحمد محمود ونور أمين، المجلس الأعلى للثقافة،القاهرة، 1999.
20. سامي إبراهيم السويلم، الأزمة المالية العالمية، أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جده، 2009.
21. سليمان محمد مصطفى، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد الإداري والمالي، الدار الجامعية 2006، مصر.
22. سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في ادارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، دار النشر للجامعات، ط1، 2005.

23. السيد عطية عبد الواحد، **"دور السياسة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية"**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
24. شريف طلعة السيد، العولمة محاولة أولى لمفهوم العولمة الاقتصادية – الفوائد والمحاذير، دار سعاد الصباح، القاهرة، 2004.
25. شيماء عبد الستار، "العولمة والمنظمات الدولية المالية" ،دار أيله للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
26. صالح صالحي، **"المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي: دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات"**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
27. صلاح الدين حسن، الأزمات المالية والاقتصادية العالمية، القاهرة، 2008.
28. طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية "المفاهيم، ادارة المخاطر، الدار الجامعية، 2001.
29. الطاهر سعود، **"التخلف والتنمية في فكر مالك بن نبي"**، مركز دراسات فلسفة الدين، دار الهدى، ط1، 2006.
30. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2003.
31. الطيب داودي، **"الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية"**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
32. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وإمكانات التحكم (عدوى الأزمات المالية)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003.
33. عبد الحميد محمد القاضي، **"التنمية والتخطيط الاقتصادي"**، بدون مكان النشر.
34. عبد العزيز قاسم محارب، **"التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي"**، دار الجامعة الجديدة، 2011.
35. عبد العزيز قاسم محارب، "التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي"، دار الجامعة الجديدة، 2011.

36. عبد الفتاح مراد، "المنظمة العالمية للتجارة والعولمة و الأقلمة"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
37. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **"اتجاهات حديثة في التنمية"**، الدار الجامعية، 2003.
38. عبد المطلب عبد الحميد " العولمة واقتصاديات البنوك"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001.
39. عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)، دار الجامعية للنشر والتوزيع، 2006.
40. عبد المنعم فوزي، **"المالية العامة والسياسة المالية"**، دار النهضة العربية، دون وجود سنة النشر.
41. عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة (فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها)، دار صفاء للنشر، ط1، 2010.
42. عدنان العذاري، **"قياس ظاهرة الفقر في الوطن العربي"**، ط1، دار جرير، عمان، 2010.
43. عرفان تقي الحسيني، **"التمويل الدولي"**، المجدلاوي، عمان، الأردن، 1999.
44. علاء فرج الطاهر، **"التخطيط الاقتصادي"**، دار الراية، ط1، 2011.
45. على الكاظمي، "النظام الدولي الجديد" ،ترجمة محمود عبد الكريم ،بيروت، 1999.
46. عمر صقر، "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية.
47. عمر وعبد الكريم، قضايا العولمة=اشكالية القرن القادم، عمان، ط1، 1999.
48. عمر ومحي الدين، تعقيب في ندوة الغرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.
49. فاروق السيد عثمان، "سيكولوجية العولمة"، دار الأمين، الاسكندرية، 2006.
50. قاسم حجاج، "العالمية والعولمة" ، جمعية التراث، الجزائر، 2003.
51. كامل بكري، **"التنمية الاقتصادية"**، الدار الجامعية، 1988.

52. كامل علاوي الفتلاوي، عاطف لافي مرزوق، العولمة ومستقبل الصراع الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2009.
53. لعويسات جمال الدين، "**العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**"، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2000.
54. مالك بن نبي، "**المسلم في عالم الاقتصاد**"، دار الفكر بدمشق، ط3، 1987، إعادة التجديد، سنة 2000.
55. مالك بن نبي، "**مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي**"، الطبعة 2، ترجمة محمد عبد العظيم، دار الدعوة، القاهرة، 1970.
56. مالك بن نبي، "**وجهة العالم الإسلامي**"، دار الفكر، الطبعة السادسة، دمشق، سوريا، 2006.
57. محسن أحمد الخضري، العولمة الاجتماعية، مجموعة النيل الغربية، القاهرة، ط1، 2001.
58. محمد إبراهيم عبد الرحيم، العولمة والتجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
59. محمد بلقاسم، حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
60. محمد زكي الشافعي، "**التنمية الاقتصادية**"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970.
61. محمد صالح تركي القريشي، "علم اقتصاد التنمية"، إثراء للنشر والتوزيع، ط1، 2010.
62. محمد صفوت قابل، "**نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية**"، دار الوفاء للطباعة والنشر، دون ذكر بلد النشر.
63. محمد عبد العزيز عجمية .مدحت محمد العقاد .النقود والبنوك والعلاقات الاقصاد ية الدولية .دار النهضة العربية .
64. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، "**التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
65. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، "**التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق: النظريات، الاستراتيجيات، التمويل**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

66. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي اليثي، "**التنمية الاقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياستها)**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
67. محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية: قديمها وحديثها، أسبابها ونتائجها، والدروس المستفادة)، دام اثراء للنشر،ط1، عمان.
68. محمد علا، العولمة والتنمية المستدامة، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد، ط1، بيروت 2006.
69. محمد عمر حماد أبو دوح، "**التناسق والتناقض بين التنمية الاقتصادية وعدالة توزيع الدخول في إطار الفكر الإسلامي والوصفي**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
70. محمد فوزي أبو السعود، "**مقدمة في الاقتصاد الكلي**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
71. محمد مدحت مصطفى، سهير أحمد، "**النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**"، مكتبة الإشعاع، بدون مكان النشر، 1999.
72. محمد نبيل جامع، اجتماعيات التنمية الاقتصادية لمواجهة العولمة وتعزيز الأمن القومي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.
73. محمد يوسف العمري، "الكفاءة الإنتاجية في البنوك الأردنية في ظل العولمة المالية"، اطروحة دكتوراه في التمويل، جامعة عمان، الأردن2004.
74. محمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، الدار الجامعية، ط1، الإسكندرية، 2008.
75. محمود حسين الوادي وآخرون، "**الاقتصاد الإسلامي**"، دار المسيرة، الطبعة الأولى، 2010.
76. محمود محمد الداغر، "الأسواق المالية: مؤسسات أوراق البورصات"، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2007.
77. مدحت القريشي، "**التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**"، دار وائل للنشر، عمان، 2007.

78. مدحت محمد العقاد، **"مقدمة في التنمية والتخطيط"**، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.
79. مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في عالم النقد المال)، الجزء الثاني، ط1، 2000.
80. مصطفى حسين، محمد شفيق، أمية بدران، **"أبعاد التنمية في الوطن العربي"**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1995.
81. منير إبراهيم الهندي،"ادارة الأسواق و المنشآت المالية" دار المعارف للنشر و التوزيع، الاسكندرية، مصر، 1999.
82. ميشيل تودارو، **"التنمية الاقتصادية"**، دار المريخ، الرياض، 2006.
83. يوسف القرضاوي، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، ط1، مكتبة وهبة للنشر، القاهرة، بدون سنة نشر.

❖ **المجلات:**

1.أوسرير منور، **"التنمية الاقتصادية في البلدان النامية: الاستراتيجيات والأبعاد"**، مجلة التعديلات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد الدولي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد 3، 2007

1. بوجمعة بلال، استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتنمية الصادرات غير النفطية بالجزائر في بداية الألفية الثالثة، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتمنراست، العدد 02، جوان 2012.
2. تشام فاروق ، العولمة المالية وأثرها غلى القطاع المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، العدد3، افريل 2005.
3. رديف مصطفى، **"المنتجات المالية الإسلامية"**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، العدد 8، ديسمبر 2013.

4. صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، العدد الأول، 2001.
5. صالح مفتاح، العولمة المالية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد2، جوان 2002.
6. عابد شريط، واقع الشراكة الأورومتوسطية الاقتصادية مع دول المغرب العربي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد 21، 2004.
7. العابد ميهوب، "**التنمية في فكر مالك بن بنى**"، مجلة الدراسات الإسلامية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، العدد الأول، ماي 2013.
8. عاطف السيد، "العولمة في ميزان الفكر"، مطبعة الانتصار، القاهرة، 2001.
9. العايب عبد الرحمان، مدى اسهام برامج التاهيل في تحسين أساليب وانماط تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتمنراست، العدد 02، جوان 2012.
10. عبد الباقي الهرماني، "العولمة والهوية الوطنية" ، مجلة العربي الكويتية، العدد82، 1999.
11. عيدون لعيائي، "**المنهج الإسلامي في الإدارة**، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد 1، جامعة الأغواط، سبتمبر 2012.
12. محفوظ جبار، العولمة المالية وانعكاساتها على الدول المتخلفة، مجلة العلوم الانسانية، العدد7، 2002، باتنة.
13. ميسم الصغير، الشمولية المالية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، الغدد2، جوان 2012، المركز الجامعي لتمنراست.
14. ناجي بن حسين، تحليل وتقسيم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، جامعة بسكرة، 2009.
15. ناصر دادي عدون، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، – الأهداف والعراقيل – مجلة الباحث، العدد 03، 2003، جامعة ورقلة.
16. ناصري نفيسة، "**دور الاستثمار الأجنبي لمباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية دولية، جامعة تلمسان، الدفعة 2013-2014.

17. هشام البعاج، "سيناريو ابستمولوجي حول العولمة"، مجلة المستقبل العربي، العدد247، سبتمبر 1999.
18. عثمان علام، "**التنمية من المنظور الغربي والمنظور الإسلامي**"، مقال منشور في مجال معارف، جامعة البويرة بالجزائر، العدد 10، جوان 2011.
19. ميسم الصغير، لبيق محمد بشير، "**التنمية الاقتصادية في إطار الفكر الرأسمالي والفكر الإسلامي**"، مقال منشور في مجلة الدراسات الإسلامية، جامعة الأغواط بالجزائر، العدد 2، جوان، 2013.
20.

❖ **الملتقيات:**

1. بقة الشريف والعايب عبد الرحمان، مسار تأهيل المؤسسات الاقتصادية في ظل اتفاق الشراكة الأورو جزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، 13 – 14 نوفمبر 2006، جامعة سطيف، الجزائر.
2. حاكمي بوحفص، الاقتصاد الجزائري: الاصلاح، النمو والإنعاش، فعاليات الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري ومنظمة التجارة العالمية، 2003، وهران.
3. حمو محمد، بريش عبد القادر، البعد السلوكي والأخلاقي لحوكمة الشركات ودورها في التقليل من آثار الأزمة المالية العالمية، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول الأزمة المالية العالمية والحوكمة بجامعة سطيف يومي 12، 13 أكتوبر 2009.
4. صليحة مقاوسي، هند جمعوني، "**نحو مقاربات حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية**"، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري–قراءات حديثة في التنمية–جامعة باتنة، يومي 12-13 ديسمبر 2009.
5. الطيب لحليح، "**التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق القيمة المستدامة**"، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 7-8 أفريل 2008، جامعة سطيف.

6. لطرش ذهبية، استراتيجيات ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المشترين الكلي والجزئي لتعظيم مكاتب الشراكة الأوروجزائرية الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، 13، 14 نوفمبر 2006، جامعة سطيف.
7. ميسم الصغير، عولمة الأسواق المالية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، ورقة مفدمة في الملتقى الوطني الأول المرسوم بـ "عولمة الأسواق المالية= الفرص والتحديات" ، غليزان، 12-13أكتوبر 2011.
8. يوسف قريشي وسليمة غدير أحمد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، برنامج "EDPME"، أوراق عمل الأيام الدراسية الرابعة حول الروح المقاولاتية والتنمية المستدامة17 و 18 أفريل 2007، جامعة ورقلة، الجزائر.

❖ المذكرات والاطروحات:

1. بارودي نعيمة، "الأسواق المشتقة ودورها في تغطية المخاطر المالية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2004-2005
2. بلغنو سمية، ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأثرها على المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.
3. بن سعيد محمد، "الاقتصاد الجزائري أمام تحديات العولمة" مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة سيدي بلعباس، 2004.
4. بن سعيد محمد، العولمة والتكتلات الاقتصادية من المنظور الجزائري، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة سيدي بلعباس 2008-2009.
5. بوداقجي عبد الرحيم، **"التنمية الاقتصادية"**، دمشق، سوريا، 1977.
6. بوقصة سليمة، الأزمة المالية العالمية والاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2009-2010.
7. حازم محمد إبراهيم عثمان، **"مدى استفادة الاقتصاد المصري من تجربة التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية"**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2004.

8. رابح حمدي باشا، **"أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006-2007.
9. زايدي بلقاسم، الآثار الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري لتكوين لمنطقة التبادل الحر ما بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2003-2004.
10. زواوية حلام، دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص: اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2012.
11. سميرة محسن، المشتقات المالية ودورها في تغطية مخاطر السوق المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2006.
12. طواهرية الشيخ، الوساطة المالية والأسواق المالية منظور فعالية التمويل في الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، 2011.
13. طيب محمد دويسي، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2008.
14. عبد الرحمان بن سانية، **"الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد تنمية، جامعة تلمسان، الدفعة 2012-2013.
15. عبد الوهاب رميدي، "التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة"، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: التخطيط، جامعة الجزائر، 2007.
16. فارس رشيد البياني، **"التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عمان، 2008.
17. كبداني سيدي أحمد، **"أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012-2013.

18. مباركي سمراء، الشراكة الأورو متوسطية وآفاق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، سيدي بلعباس، 2003-2004.
19. مصطفى رزوني، "**النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الدفعة 1999-2000.
20. منور أوسرير، "**المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية: دراسة نظرية تحليلية**"، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
21. طيب محمد دويسي، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2008.
22. حمزة على، تعبر الصادرات و اثره على النمو الاقتصادي ، مذكرة ماجستير لنيل في العلوم الاقتصادية، تخصص "تحليل إقتصادي" جامعة مستغانم، 2010

❖ **تقارير:**

1. التقرير الإحصائي للثلاثي الثالث، بنك الجزائر، العدد 20

❖ **مواقع الانترنت:**

84. http://coubouira.3oloum.org/t/48.topic
85. http://iefpedia.com/arab/4569.
86. www.darelmashoura.com
87. www.univ-batna.dz
: www.albayan-magazine.com/files

المراجع باللغة الأجنبية

1. Abdelmajid Bouzidi, Les années 90 de L'économie algérienne, ENAG, Édition Algérie, 1999.
2. Amartya saw, l'idée de justice, édition champs esais, 2009.
3. Gérard, Azoulay, "Les théories du développement (du rattrapage des retards à l'explosion des inégalités", Edition PUR, 2002.
4. Grahame, introduction = Situer la mondialisation, tenue international des sciences sociales, n° 16.
5. Hpt://www.alawan.org/%D8%B9%D9%86%D8%A7%.html
6. J.P Gourleur , « les nouveaux instrument financiers »,Op cit.
7. J.PGourlaven, "Les nouveaux instruments financiers" Libraire Paris.
8. Jacques Brasseul, "Introduction à l'économie du développement", 3ème édition, Armand Colin, Paris, 2008.
9. Joseph Stiglitz, le prix de l'inégalité, édition Babel, 2012.
10. JosephStightz, Amartya Sen, Jean – Paul Fitoussi, Performances economiques et Progré social, Edition odileJacol, Novembre 2009.
11. M.Agliette, A.Brender et V.Condert, »Globalisation, financiére », CEP II ,Economica, 1990.
12. olivier doffus, la mondialisation, la bibliothèque du citoyen, 1997.